جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل: D/01/12

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنـوان

مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)-

من إعـــداد:

العمراوي سليم

تاريخ المناقشة: 2018/07/07

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
د. بلعباس رابح	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. سعيدي يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفًا ومقررًا
أ.د. بريكة السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
د. بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
د. حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة	ممتحنا
د. قايدي خميسي	أستاذ محاضر	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل: D/01/12

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنـوان

مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)-

من إعـــداد:

العمراوي سليم

تاريخ المناقشة: 2018/07/07

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
د. بلعباس رابح	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. سعيدي يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفًا ومقررًا
أ.د. بريكة السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
د. بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
د. حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة	ممتحنا
د. قايدي خميسي	أستاذ محاضر	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـداء

إلى أول نور رأته عيناي إلى أول اسم لفظه قلبي قبل لساني

" أمي " رحمها الله،

إلى من كـان أنيسا لي في السـراء و الضـراء و لـم يبخل بنصائحه

"أبي " –أطال الله في عمره.

إلى نصف حياتي التي قاسمتني همومه إنجاز هذا العمل وكان لها

الفضل الكبير في تحفيزي- زوجتي الكريمة - حفظها الله.

إلى التي انتظرت قدومها بفارغ الصبر – مايا رعاها الله –

سليم

شكر وعرفان

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بشكري إلى مشرفي الأستاذ الدكتور **يحيى سعيدي** على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم به إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة

وأتقدم بخالص شكري إلى زوجتي التي كانت الساعد المعين في جميع مراحل إعداد الأطروحة؛

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الأصدقاء: عيشوش رياض، مليك محمودي، شوق فوزي، فريد خميلي، خليلي شرقي، تنقوت وفاء، حسين كشيتي، عنتر بوتيارة؛

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

سليم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنـــــوان	رقم الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول، الأشكال والملاحق	IX
مقدمة	**ب**
الفصل الأول: الأطر النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولسياسة الإنفاق العام	
تمهيـــد	02
المبحث الأول: دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي	03
المطلب الأول: التطور الفكري لدور الدولة في النشاط الاقتصادي	03
المطلب الثاني: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	07
المطلب الثالث: تدخل الدولة في الاقتصاد من منظور: (العلاقات، الأشكال والحجم)	12
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي في سياسة الإنفاق العام	18
المطلب الأول: السياسة الإنفاقية كسياسة اقتصادية ومالية للدولة	18
المطلب الثاني: قواعد وتقسيمات النفقة العامة	24
المطلب الثالث: التأصيل النظري لظاهرة تزايد حجم النفقات العام	29
المبحث الثالث: المحددات والأثر الاقتصادي لسياسة الإنفاق العام	37
المطلب الأول: محددات حجم الإنفاق العام	37
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام	44
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام	49
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: آلية تأثير السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي وعلى تنويع مصادره	
تمهيـــد	57
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو، التنمية والتنويع الاقتصادي	58
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول النمو والتنمية الاقتصادية	58
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي العالمي والعوامل المحددة للنمو	64
المطلب الثالث: التنويع والنمو الاقتصادي في إطار لعنة الموارد وعدم اليقين	69

المبحث الثاني: الإنفاق العام في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وإشكالية الإنفاق الأمثل	75
المطلب الأول: التحليل الكينزي لآلية تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	75
المطلب الثاني: الإنفاق العام في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي	81
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وإشكالية الحجم الأمثل وتحقيق كفاءة الإنفاق العام	88
المبحث الثالث: دور السياسة الإنفاقية في تنويع مصادر النمو الاقتصادي	96
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية ومخاطر الاعتماد على صادرات ريع المحروقات	96
المطلب الثاني: إدارة السياسة الإنفاقية العامة في ظل حتمية التنويع الاقتصادي	103
المطلب الثالث: أهمية إدارة فوائض صادرات المحروقات في الدول المصدرة لها	110
خلاصة الفصل	117
الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الإنفاقية على النمو والتنويع في الاقتصاد الجزائري	
تمهيـــــد	119
المبحث الأول: تطور السياسة الإنفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	120
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2015)	120
المطلب الثاني: تحليل التطور الإجمالي والهيكلي للإنفاق العام	127
المطلب الثالث: دور إيرادات الجباية البترولية في تمويل المخططات والسياسة الإنفاقية	135
المبحث الثاني: معوقات ترشيد الإنفاق العام في ظل ارتباط الأداء الاقتصادي بقطاع المحروقات	141
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي وواقع المساهمة القطاعية في النمو	141
المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي في ظل الاعتماد على صادرات المحروقات	146
المطلب الثالث: معوقات الترشيد والتخصيص الأمثل للإنفاق العام في الجزائر	153
المبحث الثالث: آليات تنويع الاقتصاد الجزائري وأهم قطاعاته الواعدة	160
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بين حتمية التنويع وواقعه	160
المطلب الثاني: الميكانيزمات المتبعة لدعم التنويع الاقتصادي	165
المطلب الثالث: إمكانيات ومعوقات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات	173
خلاصة الفصل	181
الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على النمو والتنويع خارج قطاع المحروقات	
تمهيـــــد	183
المبحث الأول: تحليل أساليب بعض النماذج القياسية ونتائجها في دراسات سابقة	184
المطلب الأول: تحليل بعض النماذج السابقة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي	184
المطلب الثاني: نماذج سابقة لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	189
المبحث الثاني: أثر السياسة الإنفاقية على نمو وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات	198

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	198
المطلب الثاني: أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	206
المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي	212
المبحث الثالث: إصلاح توجهات السياسة الإنفاقية العامة في ظل تزايد حجم الإنفاق	218
المطلب الأول: بناء نموذج وتقدير العلاقة طويلة الأجل لمحددات تزايد الإنفاق العام	218
المطلب الثاني: تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتحليل أسباب تزايد الإنفاق العام	224
المطلب الثالث: إصلاح السياسة الإنفاقية العامة في ظل تزايد بعدها الاجتماعي	229
خلاصة الفصل	236
خاتمة	238
قائمة المراجع	244
الملاحق	257
ملخص	-

قائمة الجداول، الأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أشكال الدوال المفسرة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي	31
(1-2)	نسبة الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي للعديد من الدول لسنة (2014)	42
(2-1)	التطور التاريخي لنظريات النمو	68
(2-2)	الإنفاق العام المتوسط والأمثل في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا للفترة (1980-2004)	92
(2-3)	ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط الخام في العالم لسنة (2015)	98
(2-4)	ترتيب أهم الدول المصدرة للغاز في العالم لسنة (2015)	99
(2-5)	أسعار تعادل الموازنة العامة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك سنة (2016)	100
(2-6)	تطور نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لمجموعة من أهم الدول المصدرة في الفترة (2010-2015)	101
(2-7)	أهم صناديق الثروة السيادية التي تعتمد على صادرات المحروقات كمورد رئيسي بداية سنة (2016)	114
(3-1)	توزيع الاستثمارات للبرنامج الخماسي الأول حسب القطاعات	121
(3-2)	البرنامج الوطني للاستثمارات للفترة (1985-1989)	122
(3-3)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	124
(3-4)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	125
(3-5)	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	126
(3-6)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة (2015) حسب كل دائرة وزارية	127
(3-7)	نموذج لميزانية التجهيز ولتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة (2015) حسب القطاعات	129
(3-8)	تطور حجم الإنفاق العام ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	134
(3-9)	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1980-1989)	135
(3-10)	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999)	136
(3-11)	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2015)	137
(3-12)	تطور متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائري للفترة (1980-2015)	142
(3-13)	نسبة مساهمة قطاعات التصدير التقليدية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)	144

(3-14)	تطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال مرحلة التخطيط اللامركزي	147
(3-15)	بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال أزمة البترول سنة (1986)	148
(3-16)	القيم المتوسطة لتطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برامج الإصلاحات المختلفة	149
(3-17)	تطور مؤشرات المديونية خلال الفترة (1993-1999)	150
(3-18)	القيم المتوسطة لتطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2000-2015)	151
(3-19)	أثر الطفرة النفطية لسنة 2003 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة (2003-2009)	152
(3-20)	الاعتمادات المنفذة وغير المنفذة من نفقات التجهيز خلال الفترة (2013/2001)	155
(3-21)	مخصصات قطاعي الصناعة والزراعة في الجزائر خلال الفترة (2013/2000)	156
(3-22)	تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2008-2014)	158
(3-23)	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2015)	159
(3-24)	الدول المنتجة للنفط والغاز الصخري لسنة (2014)	161
(3-25)	حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال الفترة (2003– 2007)	166
(3-26)	وزن المشاريع الخاصة ضمن الاقتصاد الوطني للفترة (2000-2015)	167
(3-27)	مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والتنويع للفترة 2010-2015	167
(3-28)	مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر بين سنتي (2005-2014)	171
(3-29)	هيكل الواردات الجزائرية لسنتي (2015/2014)	171
(3-30)	نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج مقابل دليل اقتصاد المعرفة ودليل التنمية البشرية في بعض الدول لسنة (2012)	172
(3-31)	مساهمة قطاع السياحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة (2000-2015)	173
(3-32)	تطور الاعتمادات المالية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	176
(3-33)	مساهمة قطاع الفلاحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة (2000-2015)	177
(4-1)	خصائص بعض النماذج السابقة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي	189
(4-2)	بعض المؤشرات الإحصائية المستخدمة في قياس العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة سابقة).	191
(4-3)	خصائص بعض النماذج السابقة لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	196
(4-4)	الخصائص الإحصائية لبيانات متغيرات النموذج رقم (1)	198
(4-5)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (1)	200

(4-6)	نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج رقم (1)	201
(4-7)	نتائج تقدير النموذج رقم (1)	202
(4-8)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج رقم (1)	204
(4-9)	نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج رقم (1)	205
(4-10)	نتائج تقدير نموذج الحجم الأمثل للإنفاق العام نموذج رقم (2)	205
(4-11)	الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج رقم (3)	206
(4-12)	نتائج اختبار استقرارية السلستين الزمنيتين (DPG, DPI)	207
(4-13)	نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج رقم (3)	209
(4-14)	نتائج تقدير النموذج رقم (3)	209
(4-15)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج رقم (3)	212
(4-16)	نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج رقم (3)	212
(4-17)	الخصائص الإحصائية لمتغير النموذج رقم (4)	213
(4-18)	اختبار استقرارية السلسلتين (DP, HHM)	214
(4-19)	تقدير العلاقة طوبلة الأجل للنموذج رقم (4)	215
(4-20)	نتائج اختبار فيليب بيرون لاستقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (4)	216
(4-21)	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن بين السلسلتين (DP, HHM)	217
(4-22)	الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج رقم (5)	219
(4-23)	اختبارات الاستقرارية للمتغيرات نموذج محددات الإنفاق العام	220
(4-24)	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين متغيرات النموذج رقم (5)	220
(4-25)	نتائج اختبار التأخر الزمني الأمثل (نموذج رقم (5).	221
(4-26)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج رقم (5)	221
(4-27)	نتائج اختبار وصف العلاقة طويلة الأجل للنموذج رقم (5)	222
(4-28)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للعلاقة طويل الأجل (النموذج رقم (5))	222
(4-29)	نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للعلاقة طويلة الأجل (النموذج رقم (5))	223
(4-30)	اختبارات الاستقرارية لبواقي تقدير العلاقة طويلة الأجل (النموذج رقم (5)	224
(4-31)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (النموذج رقم (5)	224
(4-32)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للعلاقة قصيرة الأجل (النموذج رقم (5)	226
(4-33)	نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل (النموذج رقم (5)	226
(4-34)	قيمة الدعم المباشر والغير المباشر المخصص لسنة (2016) في الجزائر	229

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	المراكز المالية للقطاعات العامة والخاصة في الاقتصاد العالمي للفترة (1971-2011)	07
(1-2)	التدفق الدائري لأنشطة الحكومة في اقتصاد مختلط	13
(1-3)	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية من منظور نوعي	19
(1-4)	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	23
(1-5)	منحنى فاجنر في النفقات العامة	29
(1-6)	تطور حجم الإنفاق العام حسب أطروحة وايزمان وبيكوك	32
(1-7)	الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد حجم الإنفاق العام	34
(1-8)	حدود النفقات العامة وفقا للفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي	38
(1-9)	أثر النفقات الاجتماعية على الإنتاج القومي	46
(1-10)	الأثر غير المباشر للإنفاق العام من خلال تفاعل مبدأي المضاعف والمعجل	51
(2-1)	تغير هيكل العمالة خلال التنمية الاقتصادية	63
(2-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي وعدد السكان للفترة (1750-2000)	64
(2-3)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة (1961-2015)	65
(2-4)	تطور نصيب القارات من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي للفترة (1960-2015)	66
(2-5)	مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل منها	72
(2-6)	التوازن في نموذج (IS-LM)	76
(2-7)	فعالية السياسة الإنفاقية التوسعية في نموذج (IS-LM)	76
(2-8)	فعالية سياسة الإنفاق العام حسب ميل منحنى (IS)	77
(2-9)	فعالية سياسة الإنفاق العام حسب ميل منحنى (LM)	78
(2-10)	النسب المئوية لإجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الحكومة في بعض الدول وذلك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2005-2013)	83
(2-11)	قائمة العشر دول الأكثر إنفاقا على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام	86
(2-12)	النفقات العامة والنمو الاقتصادي	87
(2-13)	منحنى آرمي لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام	89
(2-14)	منحنى الحجم الأمثل للإنفاق العام حسب قاعدة بارو	90
(2-15)	أثر تخفيض الأثر السلبي للضرائب على النمو الاقتصادي	91
(2-16)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول المصدرة للمحروقات خلال الفترة (2001-2012)	109

(3-1)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	130
(3-2)	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	131
(3-3)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	132
(3-4)	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	132
(3-5)	تطور الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	133
(3-6)	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	133
(3-7)	نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	138
(3-8)	تطور رصيد الموازنة العامة وإيرادات الجباية البترولية نسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	139
(3-9)	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	141
(3-10)	تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الإسمي والحقيقي) خلال الفترة (1980-2015)	143
(3-11)	التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)	144
(3-12)	نسب مساهمة قطاعات السلع الغير قابلة للتداول في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2015)	145
(3-13)	مقارنة بين تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وتطور نسبة نمو قيمة صادرات المحروقات خلال الفترة (2000-2015)	146
(3-14)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1980-1989).	147
(3-15)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1990-1999).	149
(3-16)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2000-2015).	151
(3-17)	تطبيق مربع كالدور لمقارنة الأداء الاقتصادي عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني للفترة (1980-2015)	153
(3-18)	عمليات صندوق ضبط الموارد	154
(3-19)	عدد حسابات التخصيص الخاصة حسب الدوائر الوزارية التابعة لها سنة (2012)	157
(3-20)	تطور إنتاج واستهلاك وتصدير الغاز الطبيعي للفترة (2004-2014)	161
(3-21)	معامل هيرفندال-هيرشمان لمتغيرات تنوع الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2015)	163
(3-22)	المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2015)	165
(3-23)	مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2015	168

(3-24)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003-2015)	169
(3-25)	مساهمة الطاقة المتجددة في إمدادات الطاقة العالمية لسنة (2010)	179
(4-1)	المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (1)	199
(4-2)	تحديد فترة التباطئ الزمني الأمثل للنموذج رقم (1)	201
(4-3)	رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج رقم (1)	203
(4-4)	اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج رقم (1)	204
(4-5)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج رقم (1)	204
(4-6)	المنحنيات البيانية لتطور السلستلين (DPG, DPI)	207
(4-7)	تحديد فترة التباطئ الزمني الأمثل للنموذج رقم (3)	208
(4-8)	رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج رقم (3)	210
(4-9)	اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج رقم (3)	211
(4-10)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج رقم (3)	211
(4-11)	المنحنيات البيانية لتطور السلسلتين (DP, HHM)	213
(4-12)	المنحنى البياني ومعاملات الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة بواقي النموذج رقم (4)	216
(4-13)	المنحنيات البيانية لتطور متغيرات النموذج رقم (5)	219
(4-14)	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج رقم (5)	223
(4-15)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للعلاقة التوازنية قصيرة الأجل (النموذج رقم (5)	228
(4-16)	نظام إعادة توزيع عائدات صادرات المحروقات في الجزائر	231
(4-17)	مقارنة بين دعم الطاقة الكلي قبل الضريبة والإنفاق الرأسمالي والاجتماعي في بعض الدول سنة 2011	232
(4-18)	نظام ضمان جودة الاستثمار العام في النرويج	234

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	تطور بعض مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	257
(02)	تطور المؤشرات المستخدمة في قياس نمو الناتج خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	258
(03)	تطور هيكل الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	259
(04)	تطور متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	260
(05)	تطور قيمة الصادرات وهيكلها في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	261
(06)	تطور العمالة في الجزائر وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2015)	262
(07)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	263
(08)	توزيع الواردات على أنواع السلع الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	264
(09)	تركيب التراكم الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	265
(10)	المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري وأهم المتغيرات الداخلة في حسابه خلال الفترة (2000-2011).	265
(11)	بيانات متغيرات النماذج المقدرة رقم (1،3،4)	266
(12)	نتائج تحديد التأخير الزمني الأمثل للنماذج المقدرة رقم (1،3)	268
(13)	بيانات متغيرات النموذج المقدر رقم (5)	269

مقدمة

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إليه جميع دول العالم دون استثناء سواء كانت متقدمة أو نامية، وكل دولة تسعى إلى اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لظروفها ومناخها من خلال أدوات كثيرة تسعى بها إلى تحقيق مبتغاها وتتفادى بها الاختلالات الاقتصادية الممكنة الحدوث، فالسياسة الاقتصادية تضم مجموعة من السياسات المختلفة وحتى المتعارضة أحيانا والمتداخلة في كثير من الحالات.

ولقد اختلف الاقتصاديون في تعداد وإبراز مكونات السياسة الاقتصادية، غير أن الجدلية الاقتصادية تقر بأن السياسة الاقتصادية تمثلها سياستين هما: المالية والنقدية؛ ذلك أن مكونات أهم المدارس السابقة والحالية ترى أن حلول معظم الأزمات الاقتصادية المتباينة وتحقيق أهم الأهداف الاقتصادية تتم بهاتين السياستين في الغالب.

تعد السياسة المالية بما تحتويه من أدوات ناجعة الحل الأمثل لكثير من الأزمات الاقتصادية؛ حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أنها الأنسب للدول الفقيرة أو غير النامية من أجل إعطائها الدفعة القوية واللازمة للانطلاق Sand-By، وهذا بفضل أدواتها والمتمثلة أساسا في عناصر الميزانية العامة للدولة من نفقات عامة وإيرادات عامة ورصيد موازني.

بما أن النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعاظم دورها بتطور دور الدولة في المجتمع وطرق تدخلها في الحياة الاقتصادية، أين أخذت حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي كسياسة اقتصادية بذاتها في ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة، ليتطور معها مفهوم النفقات العامة من الدور الضيق للدولة (النظرية الكلاسيكية) حيث تم حصر أوجه الانفاق في أقل الحدود التي دعا إليها (Adam Smith) والمتمثلة في مهامها الأساسية من دفاع وأمن وعدالة إلى دور أكبر مع تزايد دور الدولة التدخلي والاتجاه نحو ضرورة إعطاء الدولة دور مؤثر في الاقتصاد؛ إذ يشير الفكر المالي الكينزي إلى أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض"، ففي ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة.

الجزائر كدولة مصدرة للمحروقات يحتل فيها قطاع المحروقات دورا محوريا في تحديد وتائر ومعدلات النمو الاقتصادي بالنظر لما يوفره من إيرادات تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وبرامج الإنفاق العام التي تهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي، وتركيز الجهود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تنشيط الجهاز الإنتاجي لقطاعات الاقتصاد الحقيقي الخالقة للقيمة لتكون بدائل جديدة مستدامة لثروة المحروقات في ظل عدم استقرار عائداتها واحتمال نضوبها، وفق ما يتطلبه ذلك من دعم للقطاع العام المنتج وتشجيع للقطاع الخاص ليقوم بدوره الطبيعي في عملية التنمية.

ومنذ سنة 1980 تميزت الجزائر بنظام ميزاني مميز في الاهتمام بجانب النفقات العامة فالأزمة البترولية لسنة 1986، وهشاشة الاقتصاد الوطني وتدني مستوى المعيشة للمواطنين أدى إلى ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة واتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال خلال الفترة (1990-1999)، بينما شهدت الفترة ما بين (2000-2015) سياسات إنفاقية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي الذي رصدت لهما مبالغ مالية جد ضخمة من أجل الرفع من مستويات النمو الاقتصادي وتحقيق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق العمل على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة عالية خاصة خارج قطاع

المحروقات، كما سعت الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حتى تتكيف مع الانفتاح وتحرير التجارة، إضافة إلى تأهيل المؤسسات الوطنية وإنعاشها وترقية الصادرات خارج المحروقات، وعملت أيضا على تهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة وعلى تطوير مختلف القطاعات من خدمات وزراعة وصناعة، في سبيل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات الريعي غير المستدام.

طرح الإشكالية

من خلال ما سبق تتبادر إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق هدف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2015)، والتي تقود إلى معرفة مدى رشادة هذه السياسة بتحليل أهم توجهاتها في الجزائر، ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر القيام بدراسة قياسية للتمكن من الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

- **ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015)؟**

وبهدف معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم تحديات إدارة السياسة الإنفاقية العامة في الدول المصدرة للمحروقات؟
- هل رافق تطور حجم الإنفاق العام تحسن في معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؟
- ما هي أهم الآليات والقطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري؟
- ما أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي وتنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟
- هل تتميز سيرورة السياسة الإنفاقية العامة للدولة الجزائرية بالرشادة والكفاءة في خدمة البعد الاقتصادي لها؟

فرضيات الدراسة

في إطار معالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يتم اختبار مدى صحة الفرضيات الآتية:

- الأثر الموجب للإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتوقف على أمثلية حجمه للقدرات الاستيعابية للاقتصاد؛
- تعمل السلطات المالية في الدول المصدرة للمحروقات على إيجاد تكامل بين إدارة إيرادات صادرات المحروقات وتمويل الإنفاق العام فيها؛
- زيادة حجم النفقات العامة في الجزائر ترتبط بزيادة إيرادات صادرات المحروقات، ويتسرب معظمها إلى الخارج من خلال الواردات؛
- ترتبط الآليات المعتمدة والقطاعات الواعدة لتنويع الاقتصاد بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛
- زيادة حجم النفقات العامة بالجزائر لا يؤدي إلى زيادة في الإنتاج خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري لعدم توفر جهاز إنتاجي مرن؛
- ينعكس البعد الاجتماعي المتزايد للسياسة الإنفاقية بالجزائر سلبا على ترشيد الإنفاق العام وكفاءته في تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي خارج المحروقات المستهدف ضمن بعدها الاقتصادي.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد وتحليل أهم محددات النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ومعرفة إن كان الإنفاق العام يدخل ضمن هذه المحددات وإظهار حجم ونوع أثره، في ضوء البيانات المتوفرة لفترة الدراسة، وضمن نطاق هذا الهدف الرئيسي تم تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- التعرف على مختلف الأطر النظرية الخاصة بالنفقات العامة؛
- معرفة آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؛
- إبراز مظاهر ومعالم تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر؛
- تحليل الخلفية الاقتصادية للإنفاق العام في الجزائر؛
- قياس الأثر طويل الأجل للإنفاق العام على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر؛
- تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساعد على تفعيل دور الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية دراسة مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، انطلاقا مما يلعبه الإنفاق العام كمحفز للنمو من جهة، وخطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي على صادرات المحروقات، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث جراء تراجع أسعارها من جهة ثانية.

وما يزيد من أهمية الدراسة هو محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بموضوع الإنفاق العام وعلاقته بمتغيرات النمو الاقتصادي والتنويع خارج قطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الجزائري، وهو الموضوع الذي يؤرق الساسة والاقتصاديين في الجزائر خصوصا مع تنامي إيرادات المحروقات وتزايد مسؤولية صناع القرار، ما يجعل من هذه الدراسة إسهاما علميا وعمليا يضاف إلى أدبيات الاقتصاد الجزائري.

المنهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلته والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وضرورة دراسة الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام وأسباب نموه وآلية تأثيره على النمو الاقتصادي، وأيضا لضرورة دراسة مظاهر ومعالم الإنفاق العام وخلفيته الاقتصادية في الجزائر.

كما تم استخدام الدراسات والأبحاث بمختلف مصادرها، من كتب ودوريات ومراكز بحث محلية ودولية (بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي) وتوظيفها في تقدير نماذج قياسية تدرس العلاقة بين المتغيرات لغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية.

إضافة لما سبق وتماشيا مع متطلبات الدراسة القياسية تمت الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي المتمثلة أساسا في أسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية وأسلوب التكامل المشترك مع استعمال برنامج (Eviews9)، لتقدير النتائج وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة.

حدود البحث

- **الحدود المكانية:** ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري على أمل أن تساهم في إثراء المكتبة الاقتصادية ولو بجزء يسير، وفي الإجابة على بعض الاستفهامات التي تشغل بال الدارسين والباحثين وأصحاب القرار على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية.
- **الحدود الزمانية:** تشمل الدراسة الفترة الممتدة من (1980-2015)، وبهذا فهي تتضمن أكثر من مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب هي:

- **أسباب ذاتية:** وهذه الأسباب تنبع من ميولنا البحثي والذي يعتمد على المقاربة الاقتصادية الكلية لمختلف مواضيع علم الاقتصاد، وكذا تماشيا مع تخصصنا الأكاديمي في ذلك –تقنيات كمية-.
- **أسباب موضوعية:** وهي الأسباب المتعلقة بموضوع الدراسة؛ أين لاحظنا من خلال جل الدراسات المتحصل عليها الآتي:
  - قلة الدراسات القياسية التي تناولت الموضوع؛
  - يعتبر من مواضيع الساعة لاسيما أمام الاهتمام المتزايد بوجوب ترشيد وتوجيه الإنفاق العام لدعم النمو الاقتصادي والتنويع خارج المحروقات؛
  - التغيرات القوية والمستمرة التي تعرفها السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال العقود الثلاث الماضية تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي خلفت آثار متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الدراسات السابقة

- **على مستوى الدراسات الأجنبية:** وهي مجموعة الدراسات الأصيلة التي مثلت منطلقا للكثير من الباحثين والاقتصاديين في شتى أنحاء العالم لدراسة العلاقة بين متغيري الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وأهم تلك الدراسات ما يأتي:
  - **دراسة (Landau 1986)**: بعنوان: " Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980 "، اعتمدت هذه الدراسة على بيانات 65 دولة نامية وعدة أنواع للإنفاق العام لدراسة العلاقة بين كل نوع من الأنواع من ناحية أولى والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية للفترة (1960-1980)، وإلى جانب ذلك فقد أضاف بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري ومحددات أخرى سياسية، وخلص في النهاية إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ماعدا الإنفاق على التعليم الذي كان له أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.
  - **دراسة (Ram 1989)**: بعنوان: " Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross Sections and Time Series Data Reply "، استخدم رام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي؛ الأولى تستخدم الإنفاق العام، والثانية تستخدم الإنفاق الخاص من أجل تحديد النمو لعينة شملت استخدام بيانات 115 دولة للفترة (1960-1980)، وأهم ما خلص إليه الباحث أن:

- ✓ للإنفاق العام آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت إليها الدراسة؛
- ✓ الميل الحدي للإنفاق العام موجب.

- **دراسة (Karras 1996)**: بعنوان: " The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services"، وتعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال ومع أن النموذج الذي قدمه كارس يشبه إلى حد ما نموذج رام إلا أن هذه الدراسة انتقدت دراسة رام من حيث أن:

- ✓ النتائج القياسية التي تعاني من مشاكل إحصائية؛
- ✓ وجود تحيزا واضحا في تصنيف بعض السلع الحكومية الوسيطية إلى سلع نهائية، مما يجعل الإحصائيات منحازة بشكل موجب وتعطي نتائج ذات علاقة طردية بين متغيري الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

- **دراسة (Guseh 1997)**: بعنوان: " Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework"، استخدمت هذه الدراسة دالة كوب دوغلاس ذات المرونة الثابتة للإحلال لـ 59 دولة تتميز بأنها ذات دخول متوسطة لفترة (1960-1985).

بالإضافة إلى أن هذه الدراسة استعانت ببعض المحددات السياسية النوعية كالديمقراطية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، واختلفت هذه الدراسة عن دراسة بارو (Barro 1991) في ديناميكية وحركية عامل الديمقراطية لأن الدراسات الأخرى افترضته ثابتا، وكان من نتائج هذه الدراسة:

- ✓ أن لدرجة التغير الديمقراطي أثرا يتمثل في المعنوية الإحصائية في النموذج؛
- ✓ أثر عكسي ومعنوي لنمو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة الموضحة أعلاه اهتمت بدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بغض النظر عن القطاعات الاقتصادية المحققة له، وهي تبرز أن موضوع تأثير الإنفاق العام على النمو هو موضع للجدل الأكاديمي؛ حيث أن حصيلة الأطر النظرية والبحثية المتاحة عن الجوانب التي قد يؤثر فيها الإنفاق العام والعوامل التي قد يتأثر بها يغلب عليها طابع التشتت وعدم التركيز إضافة إلى الاختلاف في النتائج.

- **على مستوى الدراسات العربية**: بالعودة إلى الجزائر وبعض الدول العربية اهتمت الكثير من الدراسات التي تم الاطلاع عليها بموضوع العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ككل أو اهتمت بأحد هذين المتغيرين فقط، وأهمها:

- **دراسة فتحي بيطار (1990)**: بعنوان: "النفقات العامة في الأردن أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية"، هدف الباحث من وراء هذه الدراسة هو اكتشاف أهم العوامل المفسرة لتزايد النفقات العامة في الأردن من ناحية، ودراسة أثر تلك النفقات على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني من ناحية أخرى خلال الفترة (1967-1987) ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام العديد من العلاقات والنماذج القياسية في هذا الصدد.

مكنت هذه الدراسة من التعرف لأهم العوامل المفسرة لزيادة النفقات العامة في الأردن، والتي كان من أبرزها: التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الإنتاج والدور الذي لعبته الدولة في أحداث هذا التحول، وأثر الزيادة الحادة في المساعدات الخارجية للأردن التي ترتبت عن ارتفاع أسعار النفط العربي، والتي أدت إلى رفع مستويات الإيرادات والنفقات العامة في الأردن، إضافة للدور الذي لعبته حصة المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي (ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الأردني للعالم الخارجي) باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات المحلية، وتضخم عدد العاملين في القطاع العام، وارتفاع حجم الإنفاق

الدفاعي والأمني، وتزايد مدفوعات فوائد الدين العام. هذا دون إغفال الدور الذي لعبته العوامل الديموغرافية، وارتفاع مستوى الأسعار على تزايد النفقات العامة في الأردن.

كما بينت الدراسة أيضا تدني الآثار الاقتصادية الإيجابية وارتفاع الآثار السلبية التي تركتها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة؛ حيث وجد أن أثر هذه النفقات على الناتج القومي قد كان منخفضا أما الأثر المباشر للنفقات العامة الجارية على حجم الاستثمارات الخاصة قد كان سلبيا، في حين كان الأثر المباشر للنفقات العامة الاستثمارية على هذه الاستثمارات إيجابيا، كما أظهرت الدراسة أيضا أن النفقات العامة في الأردن قد كانت مسؤولة عن زيادة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وتزايد الاقتراض الداخلي والخارجي، وارتفاع مستوى الأسعار.

- **دراسة أحمد زكان (2003)**: بعنوان "النفقات العمومية الإنتاجية، النمو على المدى البعيد والسياسة الاقتصادية، محاولة تحليل قياسي مطبقة على حالة الجزائر". تطرق الباحث فيها لمدى تأثير النفقات العامة الإنتاجية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر على المدى البعيد.

من أهم النتائج الذي خرج الباحث بها من هذه الدراسة أن النفقات العامة كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن إزالة النفقات الإنتاجية حسن من النموذج المقدر و أظهر الأثر الفعلي الايجابي لها، فنفقات التجهيز فكان لها أثر سلبي على النمو على خلاف ما جاء في البعد النظري الذي تطرق إليه الباحث، وأن هذه النفقات الإنتاجية قد تحتاج إلى فترة أطول لكي يظهر أثرها الفعلي الإيجابي على النمو الاقتصادي، في حين نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة حيث كان أثرها في بعض الأحيان إيجابي و أحسن من نفقات التجهيز.

- **دراسة مسعود دراوسي (2005)**: بعنوان: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004"، كان الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة معرفة إن تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

وأهم نتيجة خلص إليها الباحث من الدراسة هي أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

- **دراسة ممدوح عوض الخطيب (2011)**: بعنوان "أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي". هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تبيان دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع الغير النفطي خلال الفترة (1970-2008)، وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

وضحت النتائج المتوصل إليها أن زيادة درجة التنويع صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع الغير النفطي، لكن ما استهدفته خطط التنمية في المملكة العربية السعودية لم يتحقق كليا؛ فقد تزايدت درجة التنويع الاقتصادي دون أن يصاحب ذلك تنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات.

- **دراسة إيمان بوعكاز (2015)**: بعنوان "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2001-2011)- ". وعالجت الإشكالية المتعلقة بمدى تأثير التغير في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت النتائج أن سياسة الإنفاق العام لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أهم الأسباب المفسرة لذلك تجاوز حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، كما بينت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الإنفاق العمومي أنه لم ينجح في التأثير على مستويات النمو خلال فترة الدراسة بالرغم من ارتفاع الإنفاق العمومي في الجزائر إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد، وأن النموذج الكينزي لسياسة الإنعاش لا يتطابق إلا في الاقتصاديات التي يكون فيها الجهاز الإنتاجي مرن.

- **دراسة قريجيج بن علي (2017)**: بعنوان "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)، أراد الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة، الخدمات في التخفيف من آثار الأزمة التي نتجت عن تذبذب أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا.

وقد بينت الدراسة ضعف الأداء الاقتصادي في الفترة الممتدة من (1980-2015)، وهذا بسبب التركيز على صادرات المحروقات، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل؛ حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة، الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41% للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا يعتبر التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

في ختام استعراض أهم الدراسات السابقة نشير إلى أن دراستنا هذه تتميز عن غيرها من الدراسات والنماذج السابقة (التي سيتم التفصيل فيها أكثر لاحقا) بالاهتمام لجانب العلاقة بين الإنفاق العام وبين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على مزج بين التحليل والقياس الاقتصادي.

صعوبات الدراسة

أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء إعداد هذه الأطروحة تمثلت في عدم وجود الإحصائيات الكافية والضرورية للجانب التطبيقي القياسي، وتضاربها أحيانا نتيجة لاختلاف المصادر، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع من جوانبه الثلاث (نظري، تحليلي، قياسي)، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وللحفاظ على التسلسل المنطقي والتدرج في الأفكار قدر الإمكان جاءت الفصول على النسق الموالي:

الفصل الأول: الأطر النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولسياسة الإنفاق العام، حيث خصص هذا الفصل للجانب النظري لتطور مفهوم الإنفاق العام كسياسة اقتصادية كلية بدءا من إبراز الإطار الفكري لدور الدولة ومبررات تدخلها في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرض لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية والإنفاقية مع محاولة

ربط أهدافها بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وكذلك التركيز والتفصيل على أهم الآثار التي تحدثها على المتغيرات الكلية كونها تعبر عن جوهر اهتمام هذه الدراسة.

الفصل الثاني: آلية تأثير السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي وعلى تنويع مصادره، هذا الفصل خصص لتحليل تطور المفاهيم الأساسية حول النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي، بدءا من إبراز الإطار الفكري للنمو والتنمية. مرورا إلى التعرض لمختلف النظريات والنماذج الاقتصادية التي اهتمت بإيضاح آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل في الاقتصاد. وصولا إلى التركيز على تحليل دور السياسة الإنفاقية وأهمية إدارة عوائد المحروقات في تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الإنفاقية على النمو والتنويع في الاقتصاد الجزائري، ويتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث خصصت لتحليل متغيرات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ حيث اهتم المبحث الأول بتحليل تطور السياسة الإنفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فخصص لتوضيح معوقات ترشيد الإنفاق العام في ظل ارتباط الأداء الاقتصادي بقطاع المحروقات، في حين أن المبحث الثالث والأخير خصص لدراسة واقع وآليات تنويع الاقتصاد الجزائري وأهم قطاعاته الواعدة.

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على النمو والتنويع خارج قطاع المحروقات، للتفصيل أكثر في هذا الفصل تمت الاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي التي تم من خلالها؛ أولا: التطرق إلى أهم أساليب القياس الاقتصادي واستخداماتها في قياس الأثر وتحليل العلاقة بين متغيرات الإنفاق العام، النمو والتنويع الاقتصادي، ثانيا: مقارنة نتائجها مع نتائج النماذج المقدرة لأثر الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتنويع في الجزائر وأيضا لمحددات تزايد الإنفاق العام فيها، ثالثا؛ إبراز أهم التوجهات العامة التي يمكن من خلالها إصلاح السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر.

الفصل الأول: الأطر النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولسياسة الإنفاق العام

- المبحث الأول: دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي
- المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام
- المبحث الثالث: المحددات والأثر الاقتصادي لسياسة الإنفاق العام

تمهيد

يشكل موضوع السياسة المالية وأدواتها عنصرا أساسيا في دراسة المالية العامة والسياسة الاقتصادية للدولة باعتبارها السياسة التي تستخدم في توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب، وهي تهدف في غالب الأحيان إلى إشباع الحاجات العامة بصفة أساسية ومن ثم تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، والتحكم في التضخم، وهي تلخص أهداف المربع السحري لـ Kaldor، إذ تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي في ظل الإدراك بأن نظام السوق القائمة حاليا غير مكتملة، وتغير القناعات والخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين تيارين أساسيين: بين الليبرالية الداعية إلى انحصار دور الدولة وحيادها من جهة، ودعاة الدولة المتدخلة الذين يرون في الاتجاه الليبرالي أنه يؤيد قانون السوق وذاتية التوازن من جهة ثانية.

في هذا الصدد تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية نتيجة لتوسع دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي خاصة بعد تداعيات الازمة الاقتصادية لسنة 1929، وانتقال مفهومها من أضيق الحدود – أفضل النفقات أقلها حجما– التي شهدتها في مرحلة الدولة الحيادية إلى مفهوم النفقة المتدخلة والمنتجة التي ميزتها في مرحلتي الدولة المتدخلة والدولة المنتجة. وبذلك يبقى للإنفاق العام مفاهيم مختلفة حسب خصائص ونظام كل بلد وحجم هذا الإنفاق ونوعه، حتى أنه يعتبر كسياسة اقتصادية ومالية ترتبط بتطور دور الدولة في الاقتصاد وتستخدم لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات كونها العامل الأكثر تأثيرا في تحديد مستويات الطلب الكلي.

للتعرف على دور السياسة الإنفاقية في النشاط الاقتصادي، يتطرق هذا الفصل بالتحليل إلى تطور مفهوم الإنفاق العام كسياسة اقتصادية كلية بدءا من إبراز الإطار الفكري لدور الدولة ومبررات تدخلها في النشاط الاقتصادي مركزين على أهم التوجهات، وأشكال وحجم التدخل وأهم مؤشرات قياسه والعلاقات التي تنشأ بين الدولة أو هيئاتها ومختلف قطاعات الاقتصاد القومي. بالإضافة إلى تعرضنا لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية والإنفاقية من تعاريف وأدوات، مع محاولة ربط أهدافها بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتوضيح أهم ضوابط وتقسيمات النفقات العامة وتحليل أهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايدها وأهم الأسباب الظاهرية والحقيقية لها، مع التركيز والتفصيل خاصة على أهم الآثار التي تحدثها على المتغيرات الكلية كونها تعبر عن جوهر اهتمام هذه الدراسة. ولتحقيق ذلك قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام؛
- المبحث الثالث: المحددات والأثر الاقتصادي لسياسة الإنفاق العام.

المبحث الأول: دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي

الدولة كمفهوم هي نتاج لعصر النهضة في أوربا، حيث بدأ الفكر السياسي يتضح في ظل سلطة قوية مركزيا بدأ من الإقطاع، ولا شك أن هناك تداخلا بين مفهومي الدولة والحكومة ذلك لأن كل منهما يؤثر على الآخر، لأن الحكومة ليس سوى وكيلة الدولة، وهي توجد لتحقيق أهداف الدولة، لأن أي عمل تواجهه الدولة هو في الحقيقة عمل حكومي.

وانطلاقا من تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والحكومة يتطرق هذا المبحث إلى دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، من خلال إبراز التطور الفكري لدور الدولة في النشاط الاقتصادي ومبررات تدخلها، وكذا تحليل هذا التدخل في النشاط الاقتصادي من منظور العلاقات، الأشكال وبعض التجارب العملية وأيضا من منظور الحجم.

المطلب الأول: التطور الفكري لدور الدولة في النشاط الاقتصادي

يشكل موضوع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أحد الموضوعات الرئيسية لعلم اقتصاديات المالية العامة، فهذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات الحديثة. ويمكن القول أنه خلال حقبتي الثمانيات والتسعينات، ودخول العالم إلى الألفية الثالثة، تجرى مراجعة لهذا الدور سواء في الدول المتقدمة أو النامية، و الدول الرأسمالية أو الاشتراكية للوصول إلى أفضل صيغة لهذا الدور مع اختلاف ظروف وأوضاع كل مجتمع وبالتالي اختلاف حجم هذا الدور على مستوى كل دولة، ومن هذا المنطلق يمكن تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو الآتي:

أولا؛ الدولة الحارسة ودرها في النشاط الاقتصادي: أول باحث في الأصول المالية في أوربا سنة 1756 هو العالم الفرنسي بودان (Bodin)، وممن تلاه يمكن أن نشير إلى مونتسكيو (Montesquieu) في القرن الثامن عشر؛ إذ احتوى كتابه "روح القوانين" على قواعد في الأوضاع السياسة، والمالية، والضرائب. كما عالج مختلف أنواع الضرائب العالم الانجليزي آدم سميث (A. Smith) في كتابه ثروة الأمم[1] المنشور سنة 1776. ووجهة نظر المدافعين عن هذا الدور للدولة تقوم على أساس قانون المنافذ، الذي يترجمه قانون ساي (Jean baptiste say) والذي يستند على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وأن ثمن العرض الكلي يساوي ثمن الطلب الكلي وهذا التساوي ضروري ودائم، الأمر الذي يعني عدم حدوث أزمة إفراط إنتاج عامة، وإذا ما حدثت أزمة جزئية ومؤقتة ما تلبث أن تزول من خلال حركات الأثمان.[2]

لقد هيمنت خلال تلك الفترة فلسفة الفكر الكلاسيكي التي تبنت في مجال المالية العامة التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، أي أن الحرية الاقتصادية للأفراد دون تدخل من الدولة في ظل ما يسمى بالمذهب الحر هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي[3]، ما يعني تحييد أداء الدولة الاقتصادي، فتدخلها حسبهم يؤدي إلى زيادة النفقات مما يحدث خللا في توازن ميزانية الدولة قد ينجم عنه اضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا كان المبدأ السائد هو مبدأ الحرص على تحديد النفقات والاقتصاد فيها وللوصول إلى ذلك يجب الابقاء على توازن الميزانية العامة للدولة، ولعل عبارة ساي الشهيرة أن أفضل النفقات أقلها حجما خير ما يعبر عن هذا الاتجاه[4]، وقد ترتب عن هذا الدور للدولة العديد من النتائج والمتمثلة في:[5]

---

[1] أعمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة –النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة–**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 14.

[2] عادل فليح العلي: **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 48.

[3] عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي: **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص24.

[5] محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012، ص–ص: 17-19، بتصرف.

1. **تحديد النفقات:** يتوافق هذا مع المنطق والمنهج الليبرالي خاصة مع فكرة "البرلمانية" السائدة أنذاك في القرن التاسع عشر أين كان البرلمان بمثابة الممثل الحقيقي والشرعي للسيادة الوطنية، مقابل حذر شديد برز اتجاه السلطة التنفيذية في تسيير للأموال العمومية؛ حيث كان الهاجس الأول للسلطة التشريعية الترخيص للسلطة التنفيذية القيام إلا بأداء النفقات التي لا يمكن التفريط فيها من أجل سير المصالح العامة، وهذا بهدف تحميل المكلفين بالضريبة أقل عبء مالي ممكن.
2. **توازن الميزانية العامة للدولة:** تقوم فكرة توازن الميزانية العامة للدولة على منطق المفكرين الكلاسيك القائلة بأنه:" عند اختلال توازن الميزانية تضطر الدولة للاقتراض، حيث تأتي القروض العامة لزيادة نفقات السنوات القادمة مادام أنه يجب اهتلاكها ودفع الفوائد عنها مما قد يؤدي إلى تضخيم العجز الميزاني". حيث ستدفع هذه السياسة بالدولة في الأخير إلى ضرورة تسطير خطة جدية للتقشف الميزاني، ومنه من المستحسن التقيد بمبدأ التوازن الميزاني عوض أن ترغم الدولة على اتباعه تحت تأثير التضخم، وعلى الحكومة القيام بجرد وتعداد احتياجاتها المالية للسنة المقبلة ومن ثم اقترح جملة من الموارد التي تكون متكيفة مع طبيعة النفقات.
3. **حيادية المالية العامة:** يتمثل دور الدولة، حسب النظرية الكلاسيكية، في إطار الدولة الليبيرالية، في التحكيم أثناء النزاعات بين الأعوان الاقتصاديين دون التدخل في علاقتهم الاقتصادية، ومنه يتم تحديد دور الدولة داخل المجتمع فلا يتعدى ضمان الأمن الداخلي داخل الإقليم دون التكفل بالتنمية الاقتصادية.

ثانيا؛ الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة مقابل مفهوم الدولة المتدخلة بدلا منه خاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى (أزمة الكساد 1929)، وهو الوقت الذي برزت فيه النظرية الكينزية (نسبة للاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز (J. M. Keynes) التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للحد من البطالة وبعث التشغيل الكامل إذ أبرزت الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية لـ: آدم سميث، وفي هذا الإطار أصبح لتدخل الدولة دور حاسم في التنمية والتعديل الاقتصادي إلى جانب إعادة توزيع الدخل القومي، وأضحت المالية العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية[1].

يأتي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من حالة الركود من خلال الانفاق العام الذي يعتبر المضخة التي تنشط الدورة الاقتصادية، في ظل فشل مذهب ترك الحرية الكاملة للأفراد للقيام به هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن من المصلحة العامة القيام ببعض المشروعات التي يتعذر على الأفراد القيام بها. وهذا التغير الحاصل في دور الدولة في هذه المرحلة نتج عنه انتهاك القواعد الكلاسيكية لمالية الدولة، حيث تميزت بالخصائص الثلاث الآتية:[2]

1. **الارتفاع السريع للنفقات العامة:** وذلك بسبب تدخل الدولة الذي نتج عنه ارتفاع هام في النفقات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك للتطور التقني والذي يعبر عن ارتفاع كلفة معظم المصالح العمومية من نفقات تجهيز، نفقات عسكرية، نفقات البحث العلمي، ونفقات الموظفين.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 20، بتصرف.

[2] يحي دنيدني، **المالية العمومية**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 15.

2. **التشكيك في توازن الميزانية:** فارتفاع النفقات العامة كان أسرع من تمويلها من خلال الموارد الضريبية، وبعد المحاولات للعودة لهذا التوازن تخلت معظم الحكومات والدول عن هذا المبدأ وأصبحت تبحث عن طرق أخرى للتمويل غير الموارد الضريبية.
3. **نهاية حيادية المالية العامة:** فميزانية الدولة أصبحت خير حيادية وتمارس ضغوطات هامة على تطور الوضعية الاقتصادية.

وقد حدد ريتشارد ميزغريف "R. Mezgrave " وهو أحد الاقتصاديين الكنزيين الذي عرف بمؤلفه نظرية المالية العامة ثلاثة مهام أساسية للدولة المتدخلة:[1]

1. **مهمة تحصيل الموارد:** لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تلبية وإشباع من النتائج التي تتوصل إليها الأسواق على الدولة التدخل لجمع الموارد الخاصة بالمهام المنوطة بها من خلال فعالية النظام الجبائي لتوجيه بعض الاستهلاكات كرفع الرسوم الخاصة باستهلاك السجائر، ما يدفع المستهلكين إلى تحديد استهلاكهم لها.
2. **مهمة إعادة التوزيع:** تسعى الدولة التدخلية إلى التقليص لأقصى الحدود من فارق المداخيل بين مختلف الطبقات الاجتماعية الذي يميز اقتصاد السوق لمحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية، اعتمادا على الاقتطاعات الجبائية أو التحويلات أو اعتمادهما معا، ويمكن أيضا اعتماد تكييف أسعار السلع العمومية تبعا لمداخيل المستهلكين وأوضاعهم العائلية.
3. **مهمة الحفاظ على استقرار التوازنات الاقتصادية:** أي حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي لتعمل الدولة المتدخلة على مهمة الحفاظ على استقرار التوازنات الاقتصادية اعتمادا على أدوات السياسة النقدية والمالية أو الميزانية، عن طريق تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة هدفها التشغيل الكامل دون أن يكون له انعكاس سلبي على معدلات التضخم ورصيد المعاملات الخارجية.

ثالثا؛ الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي: مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي "سابقا" عام 1917، كان لتطور وانتشار الفكر الاشتراكي ظهور مفهوم الدولة المنتجة، حيث تعدى دورها كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط إلى الملكية الجماعية لكل وسائل الانتاج أو معظمها للقيام بمهمة الإنتاج والتوزيع، وذلك حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية. وأصبح نموذج الدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفاء دور الأفراد في النشاط الاقتصادي تقريبا. وأصبحت الموازنة العامة مخططة مركزيا مما أدى إلى ظهور التخطيط المالي[2]. والمبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية، أما هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم، وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام[3].

وتميزت مالية الدولة وفقا لهذا الدور الجديد في ظل الفكر الاشتراكي ومفهوم الدولة المنتجة بالخصائص الآتية:[4]

---

[1] Jean-Marc DANIEL: Rchard Musgrave et les Fonction économiques de l'Etat. La Revue du trésor- Mensuel d'études administratives, juridiques, financières, fiscales et économique N°1 janvier 2008. P61.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص26.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص239.

[4] طارق الحاج: **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 34.

- المصدر الرئيسي لموارد وإيرادات الدولة المالية هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لوسائل الإنتاج مملوكة للدولة وليس للأفراد؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية للدولة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الايرادات؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية الأخرى.

رابعا، مراجعة دور الدولة الاقتصادي في ظل مبادئ العولمة (الدولة العصرية): عرفت نهاية السبعينات من القرن الماضي تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في تراجع الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بالمبادىء والأفكار الاشتراكية مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية[1]. كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق سنة 1889 أدى إلى عدم قدرة المبادئ الاشتراكية على الصمود في المدى الطويل، وإلى تراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وزالت معالمه في العديد من الدول التي تخلت عنه لصالح الرأسمالية خاصة بعد تعافي الرأسمالية من تداعيات أزمة 1929.

كما تفاقمت مشكلة البطالة أيضا في البلدان الصناعية المتقدمة، وأصبحت مشكلة هيكلية طويلة الأمد لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي، والاجتماعي في تلك البلدان. وأمام المشكلات الاقتصادية التي تبلورت فيما دعي "الركود التضخمي"، بدأ عجز الكينزية عن إيجاد الحلول لتلك المشكلات مما أدى إلى اندفاع تيارات الليبرالية الاقتصادية الجديدة لتقديم الحلول في إطار اقتصاد السوق، ورسم السياسات الاقتصادية، والمناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن. واتهام الكينزية والدولة التدخلية، بأنها سبب جميع الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الرأسمالية[2]. وساعد ذلك على ظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمي بالخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا عندما طبقتها انجلترا[3]، ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم تماشيا مع بروز مبادئ العولمة ودخول العالم إلى عصرها وتحديدا العولمة الاقتصادية بما تنطوي عليه من عولمة إنتاجية وعولمة مالية، مما أدى إلى تقليص الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص، وهو ما يبينه الشكل الموالي.

---

[1] مسعود دراوسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر –2004/1990–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 40.

[2] منير الحمش: **العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية**، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، مصر، 28 –30 نوفمبر 2005، ص 5.

[3] عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص 240.

الشكل رقم (1-1): المراكز المالية للقطاعات العامة والخاصة في الاقتصاد العالمي للفترة 1971-2011

(نسبة مئوية من الناتج المحلي العالمي)

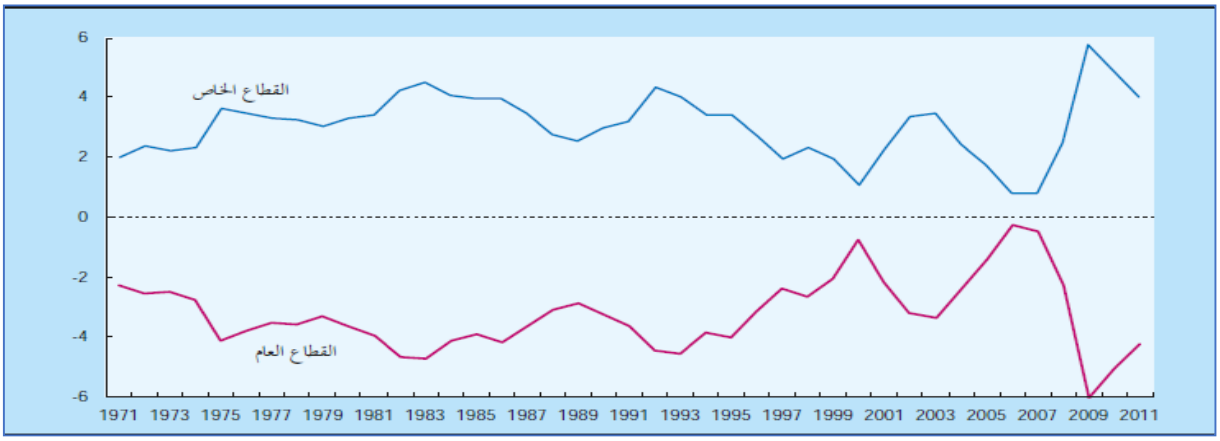

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تقرير التجارة والتنمية 2013**، منشورات الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سويسرا، 2013، ص 17.

يوضح الشكل من خلال الأرقام فوق الصفر وجود فائض يبين إضافات القطاع الخاص إلى الحجم الصافي للثروة القومية، أما من خلال الأرقام تحت الصفر إلى وجود عجز يبين إضافات القطاع العام إلى حجم الديون، كما وأن كلا من الفائض والعجز انعكاسا للآخر.

وغالبية الدول الصناعية المتقدمة على الرغم من تحقيقها نموا اقتصاديا معتبرا خلال الخمس والعشرين عاما الأخيرة فإن أعداد المحرومين من إمكانية الحصول على عمل تتزايد، وقد واجهت التجربة السويدية الطويلة الأمد في العمالة الكاملة، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، صعوبات خطيرة.

وعلى أساس كل ما سبق يمكن الإقرار بغياب الإطار النظري الموحد والأرضية المشتركة للمدارس الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بدور الدولة في النشاط الاقتصادي والسبب في ذلك يعود إلى التقلبات الحادة في السياسة الاقتصادية التي كانت تعكس المصالح الآنية أكثر مما كانت تستند إلى المنطق النظري، ولقد شهد التاريخ الاقتصادي للدولة أدوارا مختلفة تتناسب مع طبيعة النظام القائم، فدور الدولة يكشف توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]، لذا تتميز المرحلة الحالية (العصرية) بمراجعة لدور الدولة الاقتصادي قد تسفر عن انتشار مفهوم جديد لهذا الدور ليس بالضرورة أحد الأدوار سابقة الذكر لأن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا حاسما في تشكيل مثل تلك المفاهيم ولكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها[2].

المطلب الثاني: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

انطلاقا من استعراض تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المطلب السابق يتضح أنه لا مجال للتحدث عن هذا الدور في الفكر الاشتراكي، باعتباره يؤمن بتدخل الدولة المباشر في كافة الأنشطة الاقتصادية، أما في الفكر الرأسمالي فإن دور الدولة قد مر بتطورات عديدة، وقد كانت هذه التطورات في مجموعها انعكاسا للأوضاع السائدة، وبالرغم من أن النظام

[1] حامد عباس محمد المرزوق: **اتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعية "المملكة العربية السعودية أنموذجا"**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص51.

[2] عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 38.

الرأسمالي يؤمن بتدني دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن الواقع العملي والمشاكل التي صاحبت تطبيق الأفكار الرأسمالية قدمت العديد من المبررات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق درجة أكبر من تدخل الدولة، وتتمثل هذه المبررات في:

أولا، إشباع الحاجات العامة: يعتبر إشباع الحاجات العامة المبرر الرئيسي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذه الحاجات تتضمن مجموعة من السلع والخدمات التي قد يفشل نظام السوق الحر في اشباعها كليا أو جزئيا.

1. **مفهوم الحاجة العامة:** يهدف النشاط الإنساني وبصرف النظر عن ماهيته إلى إشباع حاجة ما، وبعض هذه الحاجات يمكن إشباعها فرديا، وإلى جانب تلك الحاجات تنشأ مع وجود المجتمع كجماعة منظمة حاجات أخرى تتولى الدولة وهيأتها العامة مسؤولية إشباعها، تتميز هذه الأخيرة بأن الفرد لوحده لا يمكن أن يشبعها إطلاقا أو على الوجه الأمثل على الأقل، لهذا فهي تسند إلى الهيئات والإدارات العامة للدولة، بل أن نشأة ووجود تلك الهيئات ارتبط بظهور الحاجات الجماعية وضرورة إشباعها بشكل يضمن مصلحة الجميع[1].

وعلى أساس ما سبق يمكن تعريف الحاجات العامة على أنها "الحاجات الجماعية التي تتولى الدولة بواسطة أجهزتها المختلفة، أمر إشباعها وذلك بسبب عجز كل فرد عن إشباع حاجته منها بنفسه وعدم قابليتها للتجزئة، لذلك يعرف الطلب على هذه الحاجات بالطلب الجماعي وهو طلب من جميع الأفراد، ومن أمثلتها: الحاجة إلى الأمن الداخلي والخارجي"[2]. يضاف إلى ذلك حاجات أخرى يمكن للفرد إشباعها بنفسه مستقلا عن الآخرين أي أنها هي قابلة للتجزئة، ولكنها تعتبر من وجهة نظر المجتمع، حاجات شبه عامة أو مستحقة أو كما يشار إليها أيضا بالحاجات الجديرة بالإشباع، بمعنى حاجات يفضل إشباعها من خلال الدولة وأجهزتها وهي الحاجات الخاصة بالتعليم والعلاج والنقل والمواصلات.

اختلف علماء المالية العامة في تحديد معايير التفرقة بين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية، ومن بين أهم المعايير:[3]

أ. **معيار طبيعة جهة الاشباع:** وذلك على أساس أن الحاجة فردية إذا قام الأفراد بمهمة اشباعها وتكون جماعية إذا قامت الدولة بإشباعها.

ب. **معيار مصدر الاحساس بالحاجة:** أي أنه إذا كان الاحساس بالحاجة فرديا فالحاجة فردية، وإن كان جماعيا فالحاجة جماعية أو عامة.

ج. **معيار أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة:** حيث يذهب أنصار هذا المعيار أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات العامة بصرف النظر عن التكلفة المادية، أي لا يحكمها قانون الكلفة والمنفعة في حين الأفراد يحكمهم ذلك المبدأ فهم يسعون إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة.

د. **معيار الدور التقليدي للدولة:** حسب هذا المعيار تكون الحاجة جماعية إذا كانت داخلة في الوظيفة التقليدية للدولة وهي الأمن الداخلي والخارجي والعدالة، أما غير ذلك فيعد حاجة فردية.

ومن خلال المعايير السابقة تتضح صعوبة التفرقة بين هذين النوعين، لذا يذهب البعض إلى أنه لإضفاء العمومية على الحاجات ينبغي اجتماع الشرطين الآتيين:

- أن يحقق إشباع الحاجة منفعة جماعية؛

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء: **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 9.

[2] عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 15.

[3] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص-ص: 34-35.

- أن يدخل إشباع الحاجة في طبيعة دور الدولة.

ولذلك عند التطرق لمفهوم إشباع الحاجات العامة، فيجب تجاوز المفهوم التقليدي للحاجات العامة والمتمثلة في خدمات الأمن والدفاع والعدالة ووظائف الدولة التقليدية، ليدخل بجانبها خدمات الإسكان والتعليم والصحة وكل ما يتعلق بالسلع والخدمات الأساسية حتى ولو تعلق ذلك بالتنمية الفردية والبنية الأساسية ومكافحة التلوث.

2. **ضرورة تدخل الدولة لإشباع الحاجات العامة:** إن الحاجات العامة والتي تتميز بخاصية عدم قابلية التجزئة، فهذه الخاصية تؤدي إلى فشل نظام السوق كلية في إشباعها، ومن ثم لا مناص من تدخل الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع من خدماتها (خدمات الأمن، الدفاع، العدالة) [1]. في حين أن النوع الثاني من الحاجات شبه العامة والتي تتميز بقابلية التجزئة عكس النوع الأول وتمتاز أيضا بخاصية وجود الآثار الخارجية (منافع/تكاليف) في جانبي الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي فإن نظام السوق الحر يستطيع إشباع احتياجات أفراد المجتمع منها ولكن بكميات أكبر أو أقل من الاحتياجات الحقيقية التي تتماشى مع اعتبارات الكفاءة في استخدام الموارد الأمر الذي يتطلب ضرورة تدخل الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لإشباع هذه المنتجات بطريقة تحقق الكفاءة في استخدام الموارد.
3. **أسباب عدم قدرة نظام السوق على تلبية الحاجات العامة:** يرجع السبب الرئيسي لعدم قدرة نظام السوق على تلبية الحاجات العامة بسبب طبيعة الحاجة العامة في حد ذاتها، والتي تتميز بسمتين رئيسيتين هما: [2]

- إن إمكانية حصول الفرد على سلعة أو خدمة عامة يجعلها متاحة بالدرجة نفسها للأفراد الآخرين، ولذلك لا بد من أن تستهلك بشكل جماعي؛
- بسبب الميزة الأولى لا يمكن استبعاد من لا يدفعون ثمنا مقابل استهلاكهم للمنتجات العامة.

إن أثر المنتجات العامة على جهاز السوق يعود إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الاستهلاك والقدرة على دفع الثمن في ظل الوضع النموذجي للسوق، فمن لا يستطيع أو لا يرغب في الدفع يحرم من استهلاكها، فالثمن يوفر للمنتجين دافعا للاستمرار في الإنتاج، أما المنتجات العامة فلو وفرت لإشباع فرد واحد فستكون متاحة بنفس القدر للآخرين من الإشباع، لذا سوف يمتنع أغلب الأفراد عن الدفع، ومن ثم سوف تخصص موارد أقل لإنتاج المنتجات أو الخدمات العامة وبالتالي لا تنتج بشكل كفء (اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية)، لذا على الدولة أن تتدخل في هذا الجانب وتقوم بتحصيل الضرائب من المكلفين حسب قواعد محددة لتمويل إنتاج الحاجات العامة، وبذلك تعالج الخلل الحاصل في المجتمع من جراء فشل نظام السوق، لأن عدم تدخلها قد يؤدي إلى حرمان أفراد المجتمع منها نهائيا.

ثانيا؛ إعادة توزيع الدخل: لا يزال التطبيق الواقعي لاقتصاد السوق يفرز بعض العيوب، فليس بالضرورة أن تنتج الأسواق توزيعا عادلا للدخل يكون منصفا ويحقق العدالة الاجتماعية، فالسوق يقوم بالتوزيع الأولي للدخل طبقا لمشاركة كل فرد في العملية الإنتاجية، فبعض الفئات لا تشارك فيها مثل: المسنين، والمرضى، والمعاقين والأطفال، واليتامى والعاطلين عن العمل، مما يجعلها عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية وفقا لقوانين السوق. فهذا التوزيع ينقص من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لتعارضه مع مبدأ العدالة الاجتماعية، وهو يتنافى أيضا مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية حيث أن الفقر يخفض من مستوى

[1] سعيد عبد العزيز عثمان: **المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص-ص: 33-34، بتصرف.

[2] سعيد محمد علي العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص-ص: 45-46.

الإنتاجية لدى الفرد. الأمر الذي يفرض إعادة توزيعه بوجود سياسة تنظيمية وقانونية واقتصادية واجتماعية تصحح الوضع الذي فرضه السوق، وهو ما يجسد لضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي.

بعيدا عن الجدل القائم حول مسألة إعادة التوزيع بين أتباع النظرية التقليدية في المساواة وأنصار نظرية العدالة وفقا للاستحقاق تعتبر إعادة توزيع الدخول "سياسة اقتصادية للدولة تحول المداخيل بين الأفراد وطبقات المجتمع بواسطة النفقات العامة"[1]؛ فتدخل الحكومة للتأثير على التوزيع النهائي للدخل يكون من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أهمها:[2]

1. **تدعيم النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد:** يقوم التوزيع النهائي بدور المصحح، من خلال رفع الميول الحدية لاستهلاك الفئات الفقيرة، ما ينتج زيادة في الطلب الكلي –كون الفئات الغنية غالبا ما يبقى استهلاكها ثابتا نسبيا ما إذا ارتفعت دخولها–، وزيادة الطلب الكلي يقابله زيادة عرض السلع المطلوبة، ما يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات وزيادة الطلب على العمل.
2. **أداة تنظيم ظرفية:** لأن إقامة اقتصاد مبني على التحويلات يمارس تأثيرا داخليا، حيث تتغير حصص الاقتطاعات والتعويضات وفقا للنشاط الاقتصادي، لأن العديد منها يرتبط بالدخل.
3. **فرض تغطية جماعية إجبارية لمخاطر الكوارث:** تكون بمثابة التأمينات التي يعاد توزيعها على الضحايا.
4. **كبح الفجوة المتنامية لتفاوت الدخول:** حيث إن التفاوت الكبير في الدخل بين فئات المجتمع يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع، من خلال تفشي ظواهر السرقة والجريمة واتلاف الأملاك الخاصة والعمومية.
5. **تحقيق السلم والأمن في البلد:** تعمد بعض الأحزاب السياسية إلى اعتماد ورقة عدم المساواة للوصول إلى السلطة، ما يدل على أن إعادة توزيع الدخل تؤثر على الأوضاع السياسية للبلد.

ثالثا؛ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن نظام الفكر الرأسمالي في تصوره النظري وكما تخيل الكلاسيك يرى أن النظام الحر كفيل بتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد القومي بدون تدخل للدولة، وأن أي اختلال في مستوى التوازن سوف يكون اختلالا قصير الأجل، وأن قوى السوق كفيلة بإعادة النظام إلى مستوى التوظيف الكامل، ومما لاشك فيه أن هذا التصور يبتعد كثيرا عن الواقع، ولا وجود لمثل هذه التصورات في الواقع العملي، بل إن دراسة التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية يوضح أنها شهدت العديد من التقلبات الاقتصادية الحادة، فيتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن أي انكماش في الاقتصاد أو حالة التضخم[3]. وأمام هذه الحالات وأمام عجز قوى السوق الحر عن العودة إلى حالة التوازن التلقائي فلا سبيل إلى مواجهة تلك التقلبات وتفادي أثارها السلبية إلا عن طريق تدخل الدولة باستعمال أدواتها المالية التي تحتل مركز الصدارة في مواجهة الأزمات الاقتصادية حسب ما سبق الاشارة إليه في دور الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي من خلال الفكر الكينزي؛ أي باستخدام أدوات السياسة المالية وهما: السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

---

[1] سيدي أحمد كبداني: **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية وقياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2013/2012، ص 156.

[2] المرجع نفسه، ص 157،158.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 38،39.

حيث أن أسباب التضخم هي ارتفاع في الطلب الكلي، في هذه الحالة تقوم الدولة بامتصاص الزيادة من خلال خفض الانفاق العام الذي يمثل أحد مكونات الإنفاق القومي مع عدم الاخلال بأي شكل من أشكال الانفاق التي تهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية (النفقات الاستثمارية)، ويصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب[1].

أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي أي أن هناك حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي، تكون الإجراءات المتبعة معاكسة للحالة الأولى (حالة التضخم)؛ حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، بما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الإنفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج القومي فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية.[2]

رابعا؛ تحقيق معدلات فعالة للتنمية الاقتصادية: ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ ستينيات القرن العشرين، وهي "عملية وليست حالة، لأنها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة. تساهم فيها كل فئات المجتمع وهي عملية واعية محدودة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تدرك الحاجات الإنسانية، وتمتلك القدرة على الاستخدام الكفء للموارد"[3].

باستقراء ظروف وخصائص الدول النامية وبصفة خاصة الدول الرأسمالية منها، يتضح أن نظام السوق بدون التوجيه الفعال من قبل الدولة غير قادر على تحقيق المعدلات الفعالة للتنمية الاقتصادية. والتي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية اجتماعية واقتصادية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل[4]. والأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة في ميدان التنمية تتمثل في الآتي:[5]

1. **الاستقرار السياسي:** يتعين على الدولة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الانتاجية، العامة منها والخاصة. وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه الثروات إلى البنوك الأجنبية او الانغماس في الاستهلاك المظهري، وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية الاقتصادية.
2. **الاستقلال السياسي:** من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن وجوده يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية الاقتصادية.
3. **دعم التنمية:** إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإذا كان المتضررون من الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن حكومة الدولة ستكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو، مثال ذلك عندما أقدمت كل من غانا وبيرو على تخفيض قيمة العملة عامي 1971 و1968 على التوالي فإن هاتين الحكومتين سقطتا على الفور، كما أنه عندما قامت الحكومة المصرية بإلغاء الدعم على المواد الغذائية الأساسية في عام 1977 حدثت اضطرابات ومظاهرات واسعة أرغمت الحكومة على التراجع عن قرارها. وعليه فإن تحقيق التنمية في

---

[1] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

[3] علي عبد الكريم حسين الجابري: **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 53.

[4] المرجع نفسه، ص 54.

[5] مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص-ص: 158-159.

البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة وسلطات الدولة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما تقدم حول مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يمكن دعم وتوضيح ما جاء في هذا المطلب بإضافة جملة من الأسباب والمبررات الأخرى التي دفعت الدولة إلى إتباع سياسة تدخلية في الحياة الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية، والمتمثلة في:[1]

- الأزمات الاقتصادية المتكررة التي عانى منها النظام الاقتصادي الرأسمالي؛
- الاستقلال السياسي، فللمحافظة على هذا الاستقلال ولضمان الاستقرار السياسي للدولة ارتأت أن تتدخل في جميع مناحي الحياة الأخرى وأن تخصص مبالغ طائلة من الموازنة العامة لهذا الغرض؛
- زيادة مستوى الرفاه، فزادت العناية بالأمومة والطفولة والمسنين وبالضمان الاجتماعي الذي تتولاه الدولة؛
- الزيادة المطردة في عدد السكان، ما يعني الحاجة إلى مراكز صحية وخدمات اجتماعية بأنواعها؛
- الإقبال على التعليم مما يزيد من وعي المواطن وثقافته، حيث وجدت الدولة نفسها مسؤولة أمامه في الكثير من الأعمال، وعجز القطاع الخاص في ذلك لوحده.
- ارتفاع مستوى المعيشة كذلك ارتفاع الأسعار خاصة للمواد الأساسية مما جعل الدولة مضطرة للتدخل من خلال الدعم والمساعدات الحكومية؛
- إحجام القطاع الخاص عن ممارسة بعض الأعمال خاصة تلك التي لا تحقق أرباحا بل هدفها تلبية الحاجات العامة مثل الدفاع والمحافظة على البيئة والبحث عن مصادر طاقة جديدة.

واستنادا إلى جملة المبررات يتضح أن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي مطلوبا وراهنا ولا يمكن الاستغناء عنه في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، غير أن حجمه وطبيعته قد تختلف في الدول النامية مما عليه في الدول المتقدمة؛ كون أن خصائصها الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية تختلف عن خصائص الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: تدخل الدولة في الاقتصاد من منظور: (العلاقات، الأشكال والحجم)

انطلاقا مما سبق وضرورة تدخل الدولة المعاصرة في النشاط الاقتصادي، يبقى الإشكال قائما حول هذا التدخل من حيث طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الدولة أو الحكومة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يعتبر حجم تدخل الدولة وأشكال تدخلها في الاقتصاد من بين المواضيع التي تحظى باهتمام العديد من مفكري المالية العامة، لذا هذا المطلب يتطرق بالتحليل لهذه العناصر، والإشارة لبعض التجارب العملية لدور الدولة الاقتصادي.

أولا؛ الدائرة المالية والاقتصادية للدولة: يقصد بالدائرة المالية لنشاط الدولة أو النشاط الحكومي "كافة العلاقات الاقتصادية التي تتم بين الدولة ممثلة بالحكومة أو ما يمثلها من أجهزة وهيئات، وقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة الأخرى، والتي ينجم عنها مجموعة من التدفقات المالية بعضها يمثل الإيرادات الحكومية والبعض الآخر يمثل نفقاتها"[2].

وبالمفهوم السابق ترتبط الدائرة المالية للنشاط الحكومي بما يسمى بالدائرة الاقتصادية والتي ينجم عنها مجموعة من التدفقات الحقيقية يتولد عنها مجموعة من التدفقات المالية والتدفقات النقدية تتم في عكس اتجاه المجموعة الأولى من

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص32.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 83.

التدفقات.[1] ويمثل الشكل الموالي الدائرة الاقتصادية (التدفق الدائري) التي تربط قطاع الحكومة (الدولة) في اقتصاد مختلط حين تشارك الحكومة في الأسواق كمشتري للسلع والخدمات.

الشكل رقم (2-1): التدفق الدائري لأنشطة الحكومة في اقتصاد مختلط

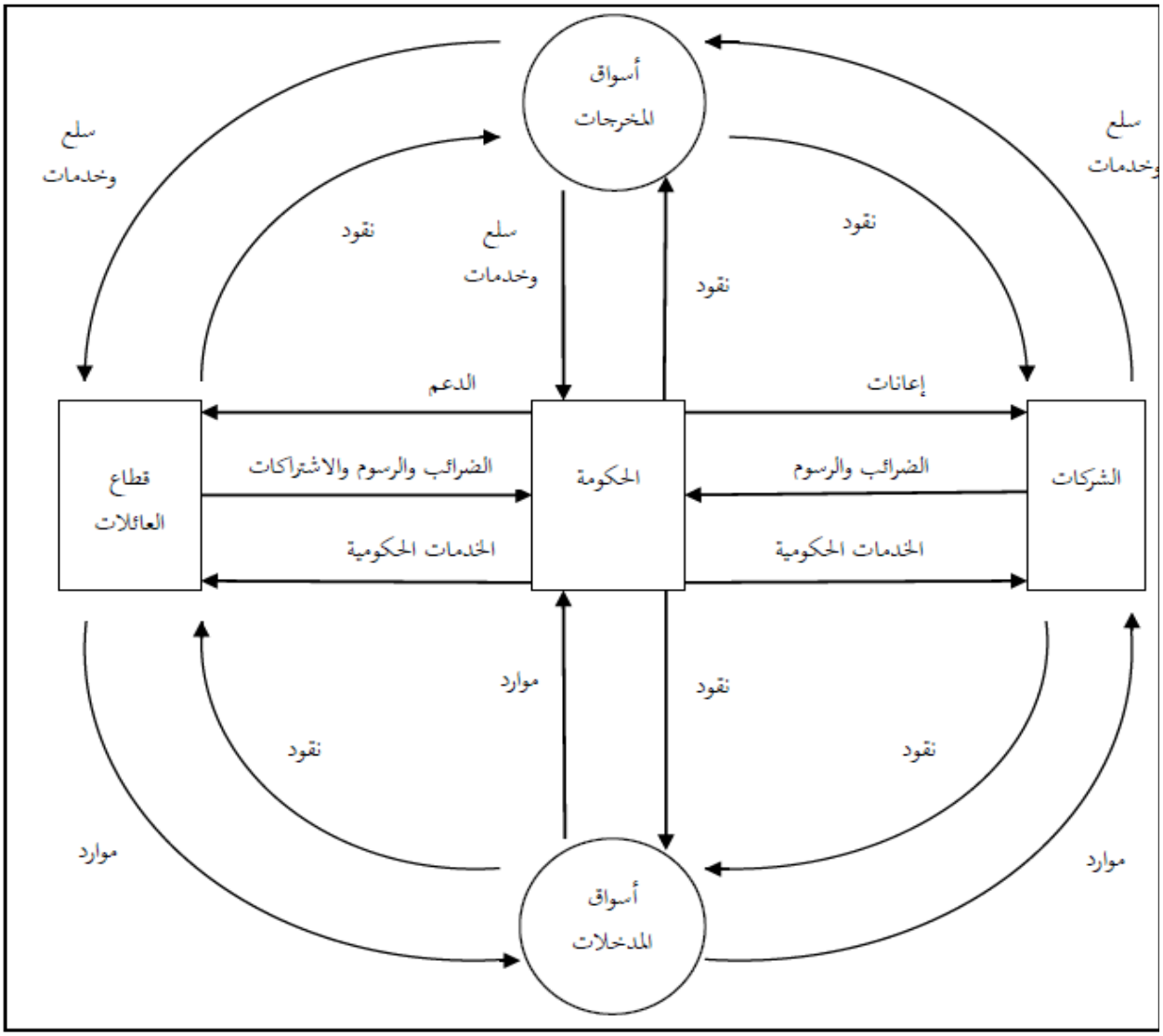

المصدر: جابر محمد عبد الجواد، عطا الله أبو سيف أبادير: **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي –جامعة حلوان–، مصر، 2006، ص17.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الدولة ومن خلال الحكومة تقوم بالعديد من الأدوار والوظائف في إطار علاقتها مع قطاع الشركات وقطاع الأعمال وارتباطها بأسواق المدخلات والمخرجات، فهي تشتري المدخلات من القطاع العائلي وتحصل على الضرائب وحقوق الملكية لمثل هذه الموارد الإنتاجية كالأرض ورأس المال، وتقوم باستخدام تلك المدخلات لتقديم السلع والخدمات (العامة) التي لا تباع على أساس سوقي في أغلب الحالات، ذلك أن الدولة في بعض الأحيان تمتلك وتدير بعض المشاريع الاستثمارية الهادفة للربح مثل الخدمات البريدية والسكك الحديدية.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 83.

أيضا تقوم الحكومة باشتراء المنتجات من شركات الأعمال، وتدفع لهم مقابل ذلك للقيام بالخدمات العامة، وتطلب من قطاع الأعمال وقطاع العائلات دفع الضرائب، الرسوم أو الاشتراكات والأجور، وتحصل الإيرادات وتنفقها على شراء السلع والخدمات بغرض تقديم السلع والخدمات العامة مثل الدفاع، التعليم، خدمات الأمن، والعديد من الخدمات الحكومية الأخرى كدعم الطبقات الفقيرة، وإعانات لصالح قطاع الأعمال بغرض تنمية قطاعات معينة بهدف إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانيا؛ أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد: تأثرت البلدان الرأسمالية إيدولوجيا بنظريات كينز التي تؤيد تدخل الدولة في كل المجالات ومنها المجال الاقتصادي، هذا التدخل يمكن أن يأخذ شكلا من الأشكال الثلاثة الآتية:[1]

1. **التدخل التعويضي:** يعتبر كينز الرائد الأول لنظرية التدخل التعويضي على أعقاب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والتي من خلالها تتدخل الدولة لتصحيح ميكانيزمات السوق ولإصلاح النتائج الوخيمة للتسيير الاقتصادي، فتستعمل السياسة المالية لممارسة أثار تعويضية. ففي فترة البطالة ترفع الدولة من النفقات وتقلص الضرائب لاستعادة النشاط الاقتصادي (ميزانية القذف من جديد/ سياسة القدرة الشرائية وسياسة الأشغال الكبرى)، أما في فترة التضخم الدولة تقلص النفقات وترفع الضرائب (ميزانية الصرامة التي تنجم عنها سياسة التقشف أو التخفيض من العجز).
2. **التدخل المصحح:** هذا التدخل يتناسب مع تطور الدولة ذات العناية فهدفه اجتماعي واقتصادي؛ ففي الجانب الاقتصادي تدخل الدولة يدل على تقليص النتائج القاسية التي تنجم عن السير الاقتصادي الرأسمالي، أما في الجانب الاجتماعي فالتدخل يتم من خلال النفقات العامة أو الضرائب، وذلك باستعمال النفقات لمنح إعانات للأشخاص المحرومين أو لتطوير أجهزة المصالح العمومية الموجهة لهم، أما الضرائب فتكون مخففة أو ملغاة بالنسبة لبعض الفئات وبالعكس مأخوذة على الفئات ذات الامتياز (إنشاء ضريبة الثروة).
3. **التدخل المنسق:** بخصوص هذا الشكل من التدخل تسعى الدولة للتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية مثلا في قطاع النقل، الطاقة وغيرها من القطاعات الأخرى.

كما يمكن لتدخل الدولة أن يأخذ أشكالا أخرى وفقا لتصنيفات أخرى مثلا حسب ملكيتها أو مساهمتها في المؤسسات يمكن التمييز بين أشكال التدخل الآتية: [2]

- قيام الدولة بالإنشاء المباشر للمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة إلى غاية ذلك الوقت للاستثمار الخاص؛
- تحول الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في رأس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأميم؛
- امتلاك جزء من رأس المال عبر حيازة حد معين من الأسهم.

ثالثا؛ إشارة لتجارب تدخل بعض الدول في النشاط الاقتصاد: يشار إلى أن دول شرق أسيا كان لها دور إيجابي وفعال من خلال تدخلها في التنمية الاقتصادية، حيث أنه من خلال تدخلها لعبت دورا مؤثرا في رفع معدلات الادخار والاستثمار في رأس المال المادي والبشري، والتوزيع العادل للدخل والثروة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أنها منحت الأسبقية للاقتصاد وليس السياسة، ونظمت الأسواق ووجهت الاستثمار نحو قطاعات النمو العالي والقطاعات التصديرية

[1] دنيدني يحيى، مرجع سابق، ص-ص: 16-17.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص-ص: 20-21.

العالية، وخلقت بيئة مواتية للاستثمار الخاص ونظام خدمة مدنية مستندا إلى الكفاءة، وحاربت الفساد، وقدمت الإعانات الحكومية، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى تسمية هذه التجربة بالمعجزة الأسيوية[1].

أما في مجال تجربة البلدان العربية فإن دور الدولة قد تميز بالآتي:[2]

- استطاعت العديد من البلدان العربية أن تحقق بيئات اقتصادية كلية مستقرة، ولكن بعضها واجهت صعوبات في موازنة ميزانيات الدولة؛
- لم تحقق البلدان العربية النجاح المطلوب في توجيه الاستثمار نحو قطاعات النمو العالي وقطاعات التصدير العالي؛
- أعطت البلدان العربية الأسبقية للأمور غير الاقتصادية؛
- لم تستطع الدول العربية التقليل من السلوك الساعي للربح، ولم تفلح في الحد من البيروقراطية؛
- نفذت العديد من البلدان العربية خطط الخصخصة تحت تأثير الضغط وليس من واقع متطلبات التنمية المدروسة.

يتضح مما سبق أن الأداء العام للدول العربية ودورها في مجال التنمية جد محدود مقارنة بالدور الذي لعبته دول شرق أسيا، والتحدي الحقيقي هو التوصل لدور جديد للدولة وليس الانسحاب من المجال الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن الاعتماد على آليات السوق لوحدها في توجيه التنمية الاقتصادية أو تحفيزها. والمسألة الأساسية موضع النقاش القائم بين مختلف منظري ومنفذي السياسات الاقتصادية هي "تلك المرتبطة باللحظة التي يجب فيها التدخل والأدوات الواجب استعمالها"[3]، وطبيعة دورها وحجم تدخلها وليس إن كان ضروريا أو غير ضروري.

رابعا؛ حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومؤشرات قياسه: إن الدولة وهي في سعيها لتحديد حاجات المجتمع وإشباعها ليس من الضروري أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تستخدمها في إشباع تلك الحاجات إلا أنه من الضروري أن تقوم بالإنفاق على مجالات توفير تلك السلع والخدمات بصرف النظر عن مصدر إنتاجها، ولا شك أن ذلك يتطلب تدخلها في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتحدد درجة هذا التدخل بعدة عوامل من أهمها هدف الدولة والآثار التي ترغب في إحداثها، و دائما ما يرتبط تفسير حجم الدولة في الاقتصاد بمقدار الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية، فإنه عادة ما يتم استعماله لقياس حجم تدخل للدولة.

1. **حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** تزيد درجة التدخل خاصة ما إذا كان الهدف منه تحقيق متطلبات "دولة الرفاه الاجتماعي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي فحسب، وإنما يكون هدفها أوسع من ذلك باعتمادها سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد، وذلك من خلال:[4]

أ. **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:** وذلك من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية، وتوجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية، والتخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالاطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص: 163-164.

[2] المرجع نفسه، ص 164.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 23.

[4] كريم بودخدخ: **أثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص-ص: 18-19.

ب. **محاربة الأمية:** من خلال اضطلاع الدولة بمهمة العمل على توفير حد أدنى من التمدرس للأفراد من خلال توفير المنشآت القاعدية اللازمة، ودعم الأفراد محدودي الدخل لمواصلة الدراسة والتعليم وبالتالي الحد من التسرب المدرسي.

ج. **محاربة الفساد الاقتصادي:** باعتباره من بين أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية، فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد بكل أشكاله، وأيضا التصدي لظاهرة السوق الموازي.

د. **توفير الرعاية الصحية الضرورية:** تعمل الدولة في هذا الإطار على توفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدماتها الصحية، إذ تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم.

هـ. **الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي:** وذلك على اعتبار أن البحث العلمي من أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بحكم أنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الابداع التكنولوجي والتربية والتكوين، فنفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة، خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب، إذ أن البحث العلمي هو عبارة عن استثمار في حد ذاته.

إضافة لذلك فإن الدول النامية ونظرا للخصائص التي تميزها ترتبط أهداف تدخل الدولة فيها بأهداف أخرى تتحدد أصلا في ضوء الخصائص التي تميزها، ما يزيد من حجم ودور الدولة التدخلي فيها، ومن أبرز خصائصها يمكن الإشارة إلى:[1]

- دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد؛
- تواجه ضغوطا سكانية وارتفاعا في معدلات المواليد؛
- تمتلك مواردا طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنى التحتية؛
- العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات؛
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية؛
- الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار.

أما الأهداف الأخرى من التدخل في الاقتصاد من خلال مالية الدولة النامية النابعة من جملة خصائصها فتتمثل في:[2]

أ. **توجيه النفقات العامة:** من الضروري أن تستهدف الدول النامية من خلال نفقاتها العامة تحقيق جملة أهداف منها قيامها بتكوين الرأس المال الاجتماعي، أو ما يعرف بالهياكل الارتكازية للتنمية الاقتصادية، وإقامة المشروعات التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لحاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة، أو لانخفاض العائد وانعدام ربحية البعض منها.

ب. **ضبط الاستهلاك:** كون الدول النامية تعاني من انخفاض إجمالي الدخل القومي فإن الاستهلاك الضروري هو السمة البارزة لاستهلاك غالبية أفراد المجتمع، لذا فإن السياسة الضريبة فيها يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك غير الضروري، وذلك من خلال فرض الضرائب التصاعدية.

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 35، بتصرف.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص-ص: 27-28.

ج. **تعبئة المدخرات:** وذلك لتوجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك لجأت بعض الدول إلى أسلوب الادخار الإجباري، وبموجبه يجبر الأفراد أو المؤسسات على تخصيص نسبة معينة من دخولهم لشراء سندات ذات عائد، أو عن طريق فرض الضرائب بوصفها اقتطاعا من دخول الأفراد لحساب مالية الدولة.

وتبقى ظروف الدول وخاصة النامية منها هي وحدها الكفيلة بتحديد حجم الدولة في الاقتصاد، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق والعولمة أفرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ازداد الانفتاح الاقتصادي وانتقل القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق القومية، وبالتالي فإن هذه الظروف تساهم في زيادة اختلال الاستقرار الاقتصادي في ظل اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية وعدم مرونته لتلك التطورات، لذا يجب تدخل الدولة من خلال تصميم مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة وسياسة الإنفاق العام بصفة أخص.

2. **مؤشرات قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** والتي تتمحور معظمها حول الإنفاق العام سواء كان الإنفاق جاريا أو استثماريا. ومن بين المؤشرات المستعملة نجد: [1]

أ. **الميل المتوسط للنفقات العامة:** يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي، ويعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فكلما ارتفعت قيمته دل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال.

ب. **الميل الحدي للإنفاق العام:** يوضح الميل الحدي للإنفاق ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة. فهو إذا يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، وهو عبارة عن حاصل قسمة التغير الحاصل في الإنفاق العام على التغير الحاصل في الدخل القومي.

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق بين الصفر والواحد، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل على تزايد اهتمام الدولة بإشباع الحاجات العامة، ويستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الدول أو للمقارنة بين فترات متعددة للدولة.

ج. **المرونة الدخلية للنفقات العامة:** وهي تقيس مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي وهي تساوي لحاصل قسمة الميل الحدي للنفقات العامة على الميل المتوسط للنفقات العامة، وهي تقيس مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت أكبر من الواحد فإنها تدل على الاستجابة العالية، أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فتدل على الاستجابة الضعيفة.

د. **نصيب الفرد من النفقات العامة:** يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة وهو يمثل نسبة النفقات العامة لعدد السكان، وكلما زاد هذا المؤشر فيدل على زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة وكلما ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها.

[1] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص-ص: 102-104، بتصرف.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

انطلاقا من الإدراك بأن مستوى معين من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو شيء أكثر من ضروري، تبقى الإشكالية المطروحة تتمحور بالأدوات الأكثر فاعلية للتأثير عن النشاط الاقتصادي من جهة، ومن الجدل الفكري القائم فيما يتعلق بفاعلية السياسات الاقتصادية المختلفة التي ترجع إلى المساجلات بين أنصار مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة (خاصة النقدية والكينزية) من جهة أخرى. يهدف هذا المبحث إلى توضيح موقع السياسة الإنفاقية من السياسة الاقتصادية والتطرق للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق العام، كونه يمثل أداة مهمة في يد الدولة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العمومية وقد مر مفهومه عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل وانتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي تبعا لتطور الدولة، وذلك بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية كسياسة اقتصادية ومالية للدولة

تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية، وتعود أهمية سياسة الإنفاق العام باعتبارها جزءا من السياسة المالية للدولة أهم الوسائل التي المستخدمة في تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية ككل.

أولا؛ ماهية وأنواع السياسة الاقتصادية: يقصد بالسياسة الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة باختيار الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق الأهداف، وهي تعتبر من بين المواضيع ذات النقاش الواسع في مفهومها وأنواعها وأدواتها بين مفكري الاقتصاد.

1. **ماهية السياسة الاقتصادية:** قدمت الكثير من التعاريف في شأنها، فقد عرفت على أنها: "تتمثل بمجموعة الإجراءات والوسائل التي تعتمدها السلطة الاقتصادية، وذلك من أجل أن تقوم بتحقيق جميع الأهداف المرغوبة، بحيث تمثل بهذا المعني تدخلا واعيا وهادفا في الحياة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تستعين هذه السياسة بالعديد من الأدوات مثل الأدوات النقدية والأدوات المالية"[1].

وعرفت أيضا على أنها: "مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها: (أهداف + أدوات + زمن)"[2].

كما عرفت أيضا على أنها" مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية"[3].

ويتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة في فترة زمنية معينة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي فهي تستند في تحليلاتها على التحليل الاقتصادي الكلي الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية، ويمكن القول أنه لا معنى لسياسة اقتصادية سليمة إلا إذا قامت استنادا إلى نظرية اقتصادية علمية صحيحة، وهي النظرية الاقتصادية الكلية.

---

[1] وليد الجيوسي: **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 34.

[2] عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص 14.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 73.

2. **أنواع السياسات الاقتصادية:** يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية وفقا لما يأتي:[1]

أ. **السياسة الاقتصادية الظرفية:** تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، وهناك العديد من السياسة الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف منها:

- **سياسة الاستقرار:** تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال السياسة المالية والسياسة النقدية، وهي تستند على محاربة التضخم وتخفيضه (سياسة تقليص الضغوط الاجتماعية).
- **سياسة الإنعاش:** تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات وهي مستوحاة من الفكر الكينزي.
- **سياسة الانكماش:** تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية من الاقتطاعات مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور، وتؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش.

ب. **السياسة الاقتصادية الهيكلية:** تهدف السياسة الهيكلية لتغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وتكييفه مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق والخوصصة، سيادة قانون المنافسة، أو يكون بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين. هذه هي عموما محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فإن أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية وهي سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي.

3. **هيكل السياسة الاقتصادية:** تمثل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الكلية والتي تتكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الاقتصادي، وهي عبارة عن حزمة من السياسات الكلية لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي والمرتبطة به والنابعة منه. ويمكن النظر إلى هيكل السياسة الاقتصادية الكلية من منظور نوعي أو منظور قطاعي (سياسة زراعية، سياسة صناعية ... إلخ)، ويمثل الشكل الموالي هيكل السياسات الاقتصادية من منظور نوعي.

الشكل رقم (3-1): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية من منظور نوعي

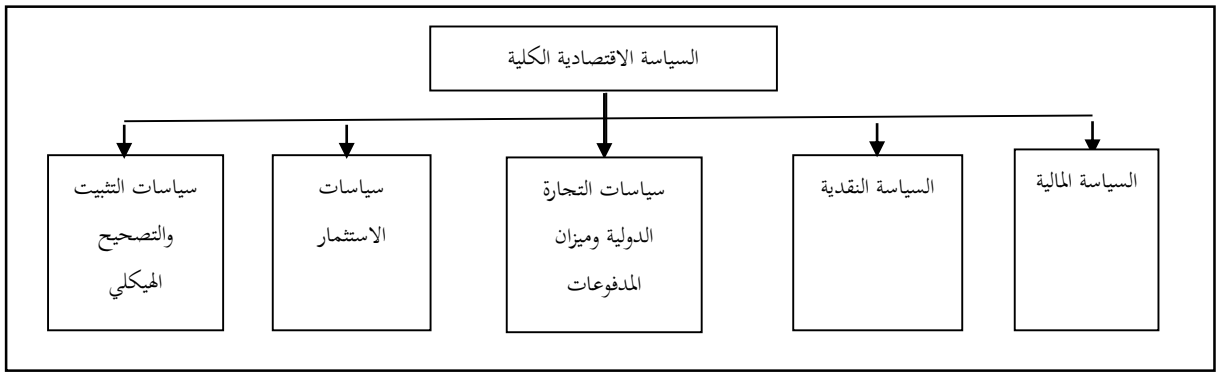

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص 31.

يتضح من الهيكل السابق أن السياسة الاقتصادية الكلية عبارة عن حزمة من السياسات والمتمثلة في السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية وميزان المدفوعات، سياسة الاستثمار وأخيرا سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي، والغاية

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص-ص: 78-81.

من وضع هذه السياسات المترابطة فيما بينها هو التدخل لعلاج المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وعدم تحقيق أهدافها يفاقم تلك المشاكل، وتعد من أبرز المشاكل التي يعاني منها أي مجتمع أو أي اقتصاد دولة معينة في واحدة أو أكثر مما يأتي:[1]

- البطالة بكل أنواعها وآثارها وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار الأسعار؛
- انخفاض الصادرات وتفاقم مشكلة الديون الخارجية؛
- الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي ومتغيراته؛
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع معدلات النمو السكاني؛
- سوء تخصيص الموارد وانخفاض القيمة المضافة والإنتاجية، وسوء توزيع الدخل والثروة؛
- تفاقم عجز الموازنة وتزايد العجز التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.

تمثل النقاط السابقة بعضا من المشاكل التي تسعى كل الدول إلى معالجتها أو التخفيف منها على مستوى اقتصادياتها القومية مستعملة في ذلك مختلف السياسات الموضحة سابقا، ولأن السياسة الإنفاقية هي جزء من السياسة المالية للدولة فمن الضروري التعريف بالسياسة المالية والتطرق إلى أدواتها قبل المرور إلى الإطار المفاهيمي النظري الخاص بالسياسة الإنفاقية.

ثانيا؛ مفهوم وأدوات السياسة المالية للدولة: إن السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وبعبارة أكثر اختصارا استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وموازنة عامة في تنمية واستقرار الاقتصاد.

1. **مفهوم السياسة المالية:** استنادا إلى تطور مفهوم دور الدولة انتقلت المالية العامة من الدور المحايد الذي دع له أتباع النظرية الاقتصادية التقليدية إلى الدور المتدخل الذي دعا إليه الكثير من بعدهم علاجا لما يعانيه الاقتصاد الرأسمالي من أزمات، ولم يعد هدف المالية العامة تمويلي فحسب بل أصبح لها أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية وعليه فإنه يمكن تعريفها بأنها: "العلم الذي يتمثل موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي وللأنشطة التي تبذلها الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة أما منهجه أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته الإيرادات، النفقات والميزانية. ويتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى"[2]، أو بعبارة أخرى أنه "العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة باتجاه تحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[3].

فعلم المالية العامة يتناول في البحث مجالين رئيسيين هما:[4]

أ. الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمختلف القرارات المتعلقة بالأدوات المالية؛

ب. استخدام الأدوات المالية بقصد تحقيق أهداف معينة هي:

- **الهدف المالي:** هو الهدف التقليدي والذي يتضمن السعي لتعبئة الموارد لتمويل النفقات العامة للدولة.
- **الهدف الاقتصادي:** هو الهدف المتمثل باستخدام الأدوات المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص-ص: 23-24.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 29.

[3] عادل فليح العلي: **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 37.

[4] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص 47.

- **الهدف الاجتماعي:** تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي باستخدام الأدوات المالية، ويرى بعض الكتاب أنه ليس هنالك خط واضح يفصل بين السياسة المالية والمالية العامة، ووفقا للاشتقاق الاصطلاحي للسياسة المالية فإن المصطلح يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي، لذا فإن فريق آخر يرى أن السياسة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الكلي كما تتفرع منه مباشرة، كما أن السياسة المالية فرع من فروع المالية العامة، ومن الواضح أنه يوجد تداخل وتشابك بين المالية العامة والسياسة المالية، ويكمن الفرق بينهما في أن المالية العامة تهتم بصفة جوهرية بجانب التوصيف والتنظير بينما ينصب اهتمام السياسة المالية على تقرير العلاج الملائم واتخاذ القرار المناسب لكل مشكلة؛ أي أن السياسة المالية تهتم بالجانب التطبيقي والعملي للمسائل المالية. وعلى هذا الأساس فالسياسة المالية تعرف على أنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة"[1].

وبذلك يتضح أن العلاقة بين السياسة المالية والمالية العامة ليست علاقة انفصال وتضاد وإنما هي علاقة تكامل واتصال، وهذا ما يراه بريست (A.R. Prest) أيضا بقوله: "بينما تهتم المالية العامة بتحليل المبادئ الجوهرية فإن السياسة المالية تتناول تطبيق تلك المبادئ على المشكلات المتعددة"[2]، ويمكن تناول صلب التحليل على مستوى مجرد ينطبق بشكل ما على أي بلد، أما بالنسبة للسياسة المالية فيتعين التركيز بشكل أكثر على بلد معين وننظر إلى مشكلاته الرئيسية والمناخ الفكري للأفكار السائدة حول تلك المشكلات".

1. **أدوات السياسة المالية:** من أجل أن تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فإن لديها ثلاث أدوات رئيسية تستخدمها ضمن سياستها، بحيث يتم التفاعل بين النفقات العامة والإيرادات العامة في إطار خطة مالية للحكومة تمتد على فترة زمنية وتسمى بالموازنة العامة.

أ. **الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة بأنها "الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[3].

من خلال هذا التعريف فالإيرادات العامة تتميز بالخصائص التالية: الصفة النقدية، الدولة هي المكلفة والملزمة بالتحصيل بصفتها السيادية، وتهدف هذه الإيرادات لتغطية النفقات، كما تتعدد مصادر الإيرادات العامة وتحاول الحكومات توسيعها باستمرار لمواكبة المتطلبات الإنفاقية المترتبة على الدولة ومؤسساتها المختلفة، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين هما: (الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية) [4].

ب. **النفقات العامة:** وهي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة) بهدف إشباع الحاجات العامة.

---

[1] داود سعد الله: **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر –دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية–**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 164.

[2] عبد الواحد عطية: **دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم)**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 28.

[3] عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 63.

[4] مصطفى الفار: **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 27.

ج. **الموازنة العامة:** وهي عبارة عن تنظيم مالي يتقابل فيه جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويحدد العلاقة بينهما، بحيث يتم توجيههما لتحقيق أهداف السياسة المالية. وترى الأدبيات المالية أنه يجب أن ينظر للموازنة " كوثيقة تحوي كلمات وأرقاما وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة أو كسلسلة من الأهداف كل لها تكاليف محددة، أو جهاز وأداة للاختيار من بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة"[1]، ويتضمن هذا المفهوم للموازنة العامة خمس خصائص أساسية؛ فهي تعتبر خطة مالية للدولة وتمتاز بالصفة التقديرية ومبدأ السنوية، كما أنها تتطلب إجازة الجباية والإنفاق من قبل السلطة التشريعية، وأيضا تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ثالثا؛ السياسة الإنفاقية، المفهوم والأهداف: انطلاقا من مفهوم النفقات العامة وكونها أداة من أدوات المالية العامة، يمكن الأخذ بأن الإنفاق العام كسياسة يهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة وأهداف السياسة المالية بصفة خاصة.

1. **مفهوم سياسة الإنفاق العام:** تتمثل النفقة العامة في المصروفات التي تدفعها الدولة عندما تمارس وظائفها في إشباع الحاجات العامة، حيث تقوم بشراء السلع والخدمات النهائية والدفع مقابل خدمات عناصر الإنتاج، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النفقة العامة على أنها "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة"[2]. ويمكن اشتقاق عناصر النفقة العامة ومشروعيتها من خلال الآتي:[3]

أ. **الصفة النقدية:** النفقة العامة تستلزم استعمال مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال وأصحاب خدمات عناصر الإنتاج التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، واستخدام النقود في النفقة مسألة طبيعية طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية في العالم المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي، وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات بدون مقابل.

ب. **الصفة العمومية:** ويعنى بها ضرورة صدور النفقة من هيئة عامة (الدولة ومؤسساتها العامة) لكي تأخذ الصفة الرسمية والعمومية، فلا تدخل ضمن النفقات العامة المبالغ التي يدفعها الأفراد أو الجماعات بصفتهم الشخصية حتى ولو كانت موجهة لإشباع حاجات عامة.

ج. **استهداف النفقة لإشباع حاجة عامة:** تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف إشباع الحاجات العامة، فما دام أن المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة هو الحصيلة الضريبية من المكلفين الطبيعيين الذي هم متساويين أمام القانون في تحمل العبء الضريبي فمن المنطقي أن يتساووا في النفع العام الناتج عن الإنفاق العام.

وقد انعكس التطور الذي لحق بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم على دورها في النشاط المالي، وعليه يمكن القول أن التطور الذي لحق بالنفقات العامة كأحد أدوات السياسة المالية قد ارتبط بشكل أساسي بدور الدولة في النشاط المالي.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 270.

[2] محمد البنا: **اقتصاديات المالية العامة –مدخل حديث–**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 267.

[3] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي: **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص–ص: 33–34.

فعندما ساد المذهب الفردي الحر (الدولة الحارسة) تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع. في حين أنه في ظل الدولة المتدخلة خرجت الدولة عن مفهوم الحياد والحراسة وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على مفهوم النفقة من حيث ازدياد حجمها وتنوعها تبعا لتنوع وظائف الدولة، وأصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تعمل من خلالها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية. أما في ظل الدولة الاشتراكية المنتجة والمالكة لجزء كبير من وسائل الإنتاج وبالتالي تقوم بجزء كبير أيضا من الإنتاج القومي، وتعتمد في النشاط الاقتصادي على التخطيط القومي، فاتسع نطاق النفقات العامة في هذه الدول التي اتبعت هذا النظام[1]. ووجهة النظر الحديثة في مجال الإنفاق العام في إطار الدولة العصرية صارت تتجاوز مسألة الحجم فقط ولكن تصل إلى طرح مزدوج يتعلق بحجم وهو نوعية الإنفاق الحكومي.

2. **أهداف سياسة الإنفاق العام:** تهدف سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي تلخصها أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور (**Magic Square *of* N.Kaldor**)، وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي، ومحاربة التضخم، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-1): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

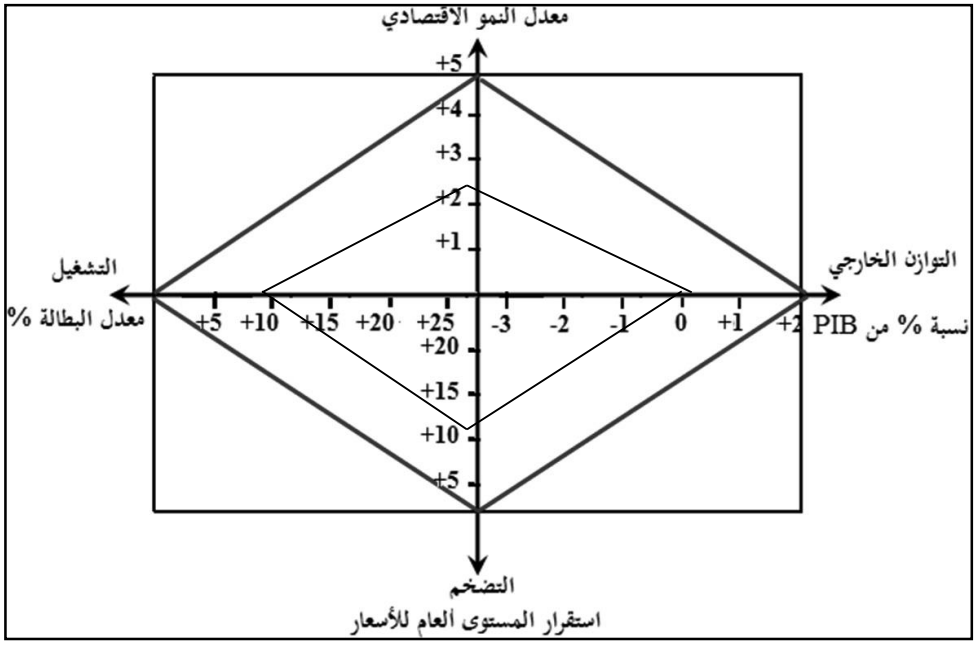

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 82.

وفقا لهذا المنظور تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقق تلك الأهداف بإجراء دراسة للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى تحقق الأهداف مجتمعة، أم سيكون تحقيق بعضها على حساب بعض.

وحسب وجهة النظر الكينزية يسمح الإنفاق العام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التأثير على سوق الشغل، وهو ذو تأثير مباشر على الطلب الكلي وهذا يسمح بزيادة الناتج المحلي الاجمالي. ولكن حسب وجهة النظر الحديثة التي تأخذ بنوعية الإنفاق العام وليس الحجم فيجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد برامج الإنفاق العام مدى تأثيرها على

[1] مصطفى الفار، مرجع سابق، ص-ص:51-53، بتصرف.

ميزان المدفوعات والتضخم، فخفض الإنفاق العام مثلا من أجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولذلك يجب توخي الحذر عند استخدام الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نظرا لتعارض تلك الأهداف.[1]

1. **التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية:** ويبرز التعارض خاصة بين الأهداف الآتية: [2]

أ. **التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم:** من الناحية التاريخية ظل التضخم والبطالة يتحركان في اتجاهين متضادين حتى سنة 1970 حين أخذا يتحركان في نفس الاتجاه، فيزداد التضخم وتزداد البطالة في نفس الوقت وهو ما يعرف بالكساد التضخمي، ويستخدم نفس الوصف للحالة التي يزيد فيها التضخم ويقل الناتج ويرجع الكساد التضخمي إلى وجود التضخم الناشئ عن جانب العرض، أو إلى انخفاض العرض الكلي.

ب. **التعارض بين التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات:** هناك تعرض في تحقيق التشغيل التام وفي نفس الوقت تحقيق توازن المدفوعات، حيث أن التشغيل التام يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة في الداخل، وانخفاض الطلب على السلع المصدرة للخارج، أي تزايد الواردات وتقل الصادرات وبالتالي يبتعد ميزان المدفوعات عن التوازن.

ج. **التعارض بين النمو الاقتصادي وخفض التضخم:** هناك آراء متباينة في علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، ومن بين تلك الآراء أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو؛ وبالتالي يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية في حين أن الجهة المقابلة من الآراء تأخذ بأن التضخم يعوق النمو الاقتصادي ويقلل من حجم المدخرات لأن النقود تقل قيمتها مع مرور الزمن فيزيد إنفاق الأفراد ويقللون من الادخار.

المطلب الثاني: قواعد وتقسيمات النفقة العامة

مع تخلي الدولة المعاصرة عن سياسة الحياد المالي، اتسع نطاق الإنفاق العام وتعددت وظائفه، وتنوعت صوره، لذا فقد تزايدت أهمية تصنيف النفقات في مجموعات محددة تسهل من تتبع أثارها الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يأتي عرض لأهم أنواع النفقات العامة حسب مجموعة من التقسيمات العلمية والعملية الوضعية، مع التطرق لجملة من القواعد التي تحكمها بمختلف أنواعها وأصنافها.

أولا؛ قواعد النفقة العامة: للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها ويطلق على هذه القواعد أو الضوابط مصطلح دستور النفقة العامة، فإذا ما تم احترامها بشكل دقيق ستؤدي إلى حالة من الإنفاق العام الرشيد وتحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجات العامة وتحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة، وهي القواعد الثلاث الآتية:

1. **قاعدة المنفعة:** تعني قاعد المنفعة أن تتجه النفقات إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل كلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من المجتمع. والمنفعة العامة التي تهدف الدولة لتحقيقها تختلف عن المنفعة العامة بالمفهوم الضيق عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة انتاجية الفرد وتخفيض الهدر من المواد الموارد الاقتصادية الناتجة عن عدم الاستغلال الكامل أو عدم الاستخدام الأمثل لها[3].

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص-ص: 116-117، بتصرف.

[2] عمار بوزعرور: **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص-ص: 24-25.

[3] محمد خصاونة: **المالية العامة –النظرية والتطبيق–**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 52.

إن تحقيق قاعدة المنفعة القصوى يتطلب من الدولة أن توجه نفقاتها نحو إشباع الحاجات العامة الأمر الذي يتطلب دراسة أحوال الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف أوجه الإنفاق العام وتحديد المشاريع ذات الأولوية، وتوجيه الإنفاق إلى مختلف المشاريع حسب ما يحققه من منافع اجتماعية واقتصادية مع ضرورة توزيعه على مختلف المناطق الجغرافية للبلد حتى يتم توزيع مكتسبات التنمية بعدالة بين أفراد المجتمع.

ففكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة تختلف وتتعدى الفكرة التي مفادها أن "تحقيق أكبر قدر من المنفعة تتحقق عندما تتساوى المنعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة"[1].

2. **قاعدة الاقتصاد:** تتضمن قاعدة الاقتصاد الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام دون مبرر، وترتبط هذه القاعد بالقاعدة الأولى فتتحقق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة.

يتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير وحالة الاقتصاد. فالتبذير يعني إساءة استخدام أموال الدولة في غير ضرورة أو نفع يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المنفق، أما التقتير فهو الإحجام عن الإنفاق جزافا حتى في المسائل التي يكون فيها للإنفاق منفعة اجتماعية كبيرة، وعلى هذا فإن الاقتصاد يعني تجنب التقتير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق وحسن التدبير[2].

وتحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة يجب أن يكون بأسلوب الإنفاق العقلاني الرشيد، فلا هو يعني تبذير للأموال العامة التي قد تؤدي إلى بروز مظاهر سلبية كالغش الضريبي أو رفض دفع الضريبة، ولا هو يعني التقتير والابتعاد عن الانفاق في الخدمات ومساعدة الفئات الفقيرة والمعوزة، لذلك فالإنفاق الرشيد يعني إنفاق كل ما يلزم من أموال مهما بلغت كميتها على جوهر الموضوع وهو تحقيق أكبر منفعة عامة بأقل كلفة ممكنة.

ومن المؤشرات المستعملة لقياس ضابط العقلانية أو الرشاد الاقتصادي نجد مؤشر إنتاجية الإنفاق العام والذي يعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي، وأيضا مؤشر الإنفاق العام الاستثماري الذي يمكن الوصول إليه من خلال قياس قدرة النفقات العامة الاستثمارية على استيعاب العمالة الوطنية وعلى توفير رصيد من العملات الأجنبية، وعلى سد احتياجات السوق الوطنية[3].

إن تطبيق قاعدة الاقتصاد يتطلب وجود وعي لدى أفراد المجتمع بأهمية الإنفاق العام وبكون ثروات الدولة ملك لجميع أفراد المجتمع وأن الاسراف والتبذير يكون على حساب رفاهية بقية أفراد المجتمع كون الموارد الاقتصادية محدودة، كما يتطلب تطبيق قاعدة الاقتصاد أيضا وجود أجهزة رقابة تتحدد في ثلاث أشكال رئيسية: [4]

أ. **الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات. وتتمثل مهمتها في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا ورد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له (رقابة سابقة على الإنفاق).

عمليا هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا في ترشيد الإنفاق العام، إذ هي رقابة الإدارة على نفسها حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

---

[1] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 53.

[2] عادل فليح العلي: **المالية العامة: والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص-ص: 53-54، بتصرف.

[3] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 41.

[4] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص-ص: 86-85.

ب. **الرقابة السياسية (البرلمانية):** هي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية. ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي.

هذا النوع من الرقابة وعلى الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان دائما إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت على خطأ.

ج. **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات تمت بشكل قانوني، وفيما ينص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة لها.

3. **قاعدة الترخيص:** وتعني هذه القاعدة عدم جواز صرف الاعتمادات إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء أكانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف[1].

ثانيا؛ أهمية تقسيم النفقات العامة: ازدادت الحاجة إلى تقسيم وتبويب النفقات العامة إلى أقسام متميزة قائمة على مبادئ واضحة ومنطقية مع تطور دول الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعددة، ومن أبرزها:[2]

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج؛ حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج؛
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية، وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الميزانية يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج؛
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد؛
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث إن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية مقارنة بالأنشطة الأخرى؛
- تمكين البرلمان والرأي العام وباقي الأجهزة الرقابية المختلفة من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، بجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية الأوجه المقررة لها وليس في أوجه أخرى.

وتختلف التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة بتعدد أغراض البحث وتعدد واختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة، ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما: التقسيمات العلمية والتقسيمات الوظيفية.

ثالثا؛ التقسيمات العلمية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات العلمية التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، حسب: التكرار أو الدورية، مقابلها، نطاق سريانها، وبحسب آثارها الاقتصادية.

1. **تقسيم النفقات حسب انتظامها:** المقصود بالدورية والتكرار ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر[3].

---

[1] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص 54.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص-ص: 66-65.

[3] المرجع نفسه، ص 78.

تقسم النفقات حسب انتظامها أو تكرارها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تكرر بصفة منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية، ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال، ونفقات صيانة الطرق. أما النفقات غير العادية فيقصد بها تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعوا الحاجة إليها، مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كفيضانات حي باب الوادي في 10 نوفمبر 2001 أو الهزة الأرضية التي ضربت مدينة بومرداس وضواحيها في 21 ماي 2003 بالجزائر، حيث تم رصد لهما أغلفة مالية هامة في قانون مالية 2002 وقانون المالية التكميلي 2003.

2. **تقسيم النفقات من حيث مقابلها:** وتقسم النفقات حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقية يقصد بها النفقات على الأجور والمرتبات في القطاع العام، وكذلك النفقات على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يتم بمقابل ويزيد الناتج القومي، وإلى نفقات التحويلية "ناقلة" لا تتم من بمقابل معين كالإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي، والضمان الاجتماعي، وهذا النوع لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع.[1]

والنفقات التحويلية منها ما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد إذا اتخذت الشكل النقدي وهي بذلك تعتبر نفقات تحويلية مباشرة، ومنها ما يكون في شكل إعانات بالمجان وتدعى النفقات التحويلية غير المباشرة[2]. ويمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

أ. **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة في شكل إعانات بهدف تخفيض أثمان السلع الضرورية بحيث تصبح في متناول ذوي الدخول المحدودة.

ب. **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة في شكل إعانات نقدية مباشرة إلى بعض الافراد أو بعض الفئات بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي، كنفقات التأمينات الاجتماعية والمبالغ التي تدفع في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

ج. **النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات التي تدفعها لسداد أقساط الدين العام وفوائده، وتمثل النفقات التحويلية المالية جزءا كبيرا من إجمالي النفقات التحويلية خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع مشكلة الدين العام.

3. **تقسيم النفقات من حيث نطاق سريانها:** يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى نفقات محلية تخصص مدينة معينة مثل تقديم الخدمات في البلديات، ومد شبكات الماء والكهرباء ويتولى أمر انفاقها السلطة المحلية[4].

وأيضا تقسم إلى نفقات قومية أو مركزية وهي تلك النفقات التي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها مثل نفقات الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية.

4. **تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية:** وفقا لهذا المعيار تقسم إلى:

---

[1] جابر محمد عبد الجواد، عطا الله أبو سيف أبادير، مرجع سابق، ص 49.

[2] علي لطفي: **المالية العامة –دراسة تحليلية–**، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 194.

[3] عزت قناوي: **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 51.

[4] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 63.

أ. **النفقات الرأسمالية:** وهي نفقات الدولة المخصصة للحصول على المعدات الرأسمالية والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات فهذه النفقات تساهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الناتج القومي[1]. ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيته الكبيرة ما دامت تقوم بزيادة حجم التجهيزات المملوكة للدولة، والأهمية التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في التحليل الاقتصادي الكينزي، حيث برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"[2].

ب. **النفقات الجارية:** وهي النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة، مثل الأجور والرواتب، فهذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية أو تشغيلية[3].

ثانيا، التقسيمات العملية (التطبيقية) للنفقات العامة: من بين مختلف أصناف هذه التقسيمات والتي جرى العمل عليها في الكثير من الدول نجد ما يسمى بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة، حيث تقسم النفقات العامة حسب الوظيفة التي تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بصرفها، وحسب هذا المعيار يتم تقسيم النفقات إلى:[4]

1. **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته.
2. **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية، والنفقات المخصصة لإعانات البطالة.
3. **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.
4. **النفقات المالية:** وهي النفقات التي تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.
5. **النفقات العسكرية:** تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.

وهكذا بالنسبة لكل وظائف الدولة من شؤون خارجية وثقافة وتعليم وغيرها من الوظائف الأخرى. وهذا لا ينفي وجود تقسيمات عملية تطبيقية أخرى فالدول تختلف في تقسيم نفقاتها تبعا لفلسفة الدولة من ناحية ولظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، وعليه فليس ثمة تقسيما واحدا لكل الدول بل أنها تختلف في نوع التقسيم المعتمد في موازنتها وبالتالي فهي قد تختلف عن التقسيمات العلمية حيث تحكمها الاعتبارات الادارية والاقتصادية والتاريخية، ومن ثم فإن كل دولة تأخذ بالتقسيم الذي يلائمها ويتناسب مع ظروفها، كأن يكون مثلا تقسيما نوعيا أو تقسيما إداريا.

وتقسم النفقات العامة في المملكة المتحدة مثلا إلى النفقات ذات الاعتماد الثابت وهي تلك النفقات التي لا تحتاج إلى تصديق سنوي من البرلمان باعتبار أنه سبق وأن وافق عليها وليس ثمة تغييرا جوهريا بشأنها، وأما النوع الثاني فهي النفقات ذات الطبيعة المبعثرة والتي يتطلب الأمر عرضها سنويا على البرلمان سنويا، ومن أمثلتها نفقات الدفاع والصحة والخدمات العامة.[5]

أما بالنسبة للجزائر فاستنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، تقسم النفقات العامة إلى نوعين: مصاريف التسيير ومصارف الاستثمار (التجهيز) [6]. وهكذا يكون المشرع الجزائري

---

[1] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 63.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 68.

[3] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 63.

[4] المرجع نفسه، ص-ص: 62-63.

[5] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص 57.

[6] أنظر: المادة 20 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الخاص بقوانين المالية، (الجريدة الرسمية، العدد رقم:28، الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984).

قد أخذ بتقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ثم عمد إلى تقسيم نفقات التسيير تقسيما إداريا حسب الوزارات، وتقسيم نفقات الاستثمار تقسيما قطاعيا حسب قطاعات نشاطات الدولة المختلفة، حيث أن:[1]

1. **نفقات التسيير**: هي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على انفراد. ثم تأتي السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معينة.
2. **نفقات الاستثمار**: هي الاعتمادات المالية التي توزع على قطاعات النشاطات المختلفة، ومن بين القطاعات المخصص لها هذا الاعتماد نجد: الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري.

المطلب الثالث: التأصيل النظري لظاهرة تزايد حجم النفقات العام.

تتميز النفقات العامة بخاصية (تعتبر ظاهرة عامة) تتمثل في زيادة حجمها من فترة لأخرى ومن نظام إلى نظام ومن دولة إلى دولة.[2] وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني "فاجنر" وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها (قانون فاجنر)، وتلتها الكثير من الأبحاث التي حاولت تفسير الظاهرة ولعل أبرزها أطروحة كل من وايزمان وبيكوك وأطروحة كولين وكلارك، دراسة موسجراف وقانون باركنسون. هذا ما يوضحه هذا المطلب بالإضافة إلى التطرق للأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد حجم الإنفاق العام.

أولا؛ النظريات المفسرة لتزايد حجم الإنفاق العام: استدعت ظاهرة تزايد الإنفاق العام انتباه العديد من الاقتصاديين، وبرز ذلك من خلال التفسيرات المقدمة حول النمو المطرد لها بعيدا عن الخصوصيات المميزة لكل دولة:

1. **قانون فاجنر (Wagner)**: لقد اعتمد فاجنر في تفسيره لنمو حجم الإنفاق العام على تطور الدولة في حد ذاتها؛ حيث أوضح مدى العلاقة المتبادلة أو السببية فيما بين نمو الإنفاق العام والتطور الاقتصادي، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد[3]. واعتبر ذلك قانونا عاما ينطبق على كل الحالات وكل الدول وسمي بقانون فاجنر والذي ينص على أنه: "إن حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، وهذا تحت تأثير التصنيع"[4]، وهذا ما يبينه الشكل الآتي:

---

[1] أعمر يحياوي، مرجع سابق، ص-ص: 46-48، بتصرف.

[2] نجلاء محمد إبراهيم بكر: **المالية العامة**، أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، مصر، بدون سنة نشر، ص 13.

[3] حمد بن محمد آل الشيخ: **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر –شواهد دولية–**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002، ص 136.

[4] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 90.

الشكل رقم (5–1): منحنى فاجنر في النفقات العامة

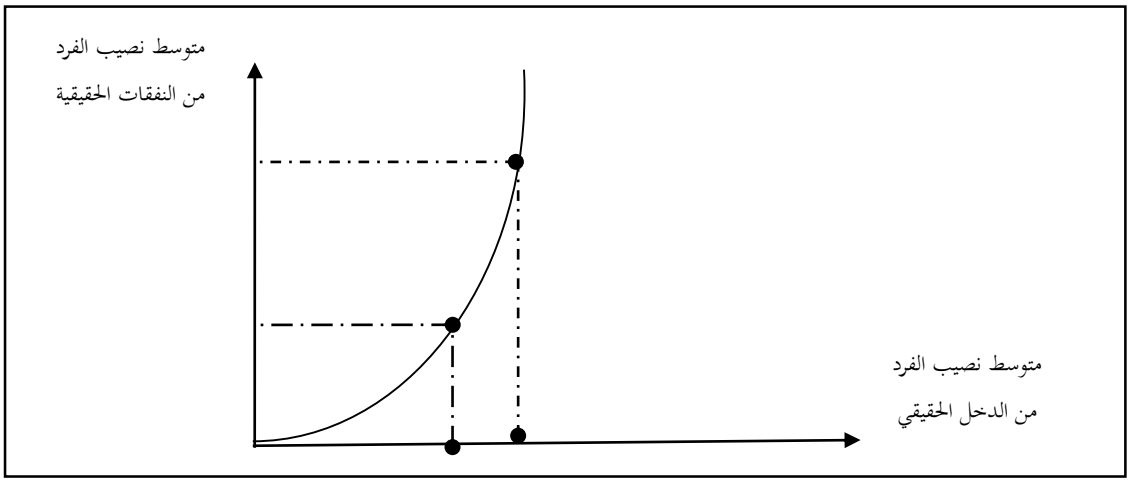

المصدر: نجلاء محمد إبراهيم بكر، مرجع سابق، ص 14.

يترجم الشكل السابق العلاقة السببية الطردية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي أكبر من الواحد[1]، وبالتالي فإن نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام سيكون أكبر من نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

وبرر فاجنر قانونه هذا إلى عامل التصنيع والتحديث الذي يؤدي إلى تعقد النشاط الاقتصادي مما يتطلب مزيدا من إنشاء الهياكل الاجتماعية، وبذلك تزداد الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم[2]، وأيضا إلى عامل نمو الدخل أو النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تزايد وتشابك المعاملات والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، ما من شأنه أن يجعل الدولة تسن المزيد من التشريعات والقوانين والإجراءات التنظيمية والتوسع في خدمات العدالة والأمن بهدف تطبيق وتفعيل القوانين، ويضاف إلى ذلك التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النمو تتطلب زيادة كفاءة الأجهزة الإدارية الحكومية ما يؤدي حتما إلى زيادة النفقات العامة التي تتجلى في التوسع في الوظائف التقليدية[3]، وكذلك إلى عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي فالحكومة حسبه أفضل من يدير الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص[4].

واختبر قانون فاجنر باستعمال العديد من العلاقات، وفي هذا الصدد نجد خمسة توجهات مختلفة هي:

[1] Serena Lamartina ,Andrea Zaghini **: Increasing Public Eependitures - Wagner's Law In Oecd Countries-**, Centre For Financial Studies Working Paper N°13 ,2008, P 17.

[2] Oliva Eric : **Finances Publiques**, 2 Eme Editio, Aubin Imprimeur, 2008, P 50.

[3] Peter, S : **Government Expenditures Effect On Economic Growth –The Case Of Sweden 1960/2001-**, Local University, P 4.

[4] عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية وتقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 16.

الجدول رقم (1-1): أشكال الدوال المفسرة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

رقم الدالة	الدالة	المتغير التابع	المتغير المستقل	صاحب الدالة والسنة
1	$RGE = F(RGDP)$	الإنفاق العام الحقيقي	الناتج المحلي الحقيقي	Peacock-wiseman (1967)
2	$RGE = F\left(\frac{RGDP}{N}\right)$	الإنفاق العام الحقيقي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي	Goffman (1968)
3	$\frac{RGE}{N} = F\left(\frac{RGDP}{N}\right)$	نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي	Michas (1975)
4	$\frac{RGE}{RGDP} = F\left(\frac{RGDP}{N}\right)$	نسبة الإنفاق العام الحقيقي إلى إجمالي الناتج الحقيقي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي	Musgrave (1969)
5	$\frac{RGE}{RGDP} = F(RGDP)$	نسبة الإنفاق العام الحقيقي إلى إجمالي الناتج الحقيقي	الناتج المحلي الحقيقي	Mann (1969)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- Hussin Abdullah, Selamah Maamor: **Relationship Between National Product And Malaysian Government Development Expenditure -Wagner's Law Validity Application**, International Journal Of Business And Management, Vol5 N°1, January 2010, P 90.

تختلف الدوال الموضحة في الجدول السابق من حيث المؤشرات المستعملة لقياس المتغير التابع والمستقل، فبالنسبة للإنفاق العام (المتغير التابع) الذي يعبر عن توسع النشاط الحكومي فالبعض يفسره باستعمال إجمالي النفقات العامة الحقيقية والبعض الآخر بنصيب الفرد منه أو بنسبة إجمالي النفقات العامة الحقيقية إلى إجمالي الناتج الحقيقي، أما بالنسبة للمتغير المستقل الذي يعبر عن توسع النشاط الاقتصادي ونمو الدخل فتمثلت المتغيرات المستعملة ما بين إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للبعض ونصيب الفرد منه بالنسبة للبعض الآخر منه.

هذا ولم يخل قانون فاجنر من النقد من حيث أنه عالج النفقات بشكل مطلق وليس نسبي؛ إذ أن النفقات العامة قد تزداد وقت الازدهار وتنخفض وقت الكساد، كما أنه أغفل في تحليله لزيادة النفقات العامل الزمني لتطورها كون الزيادة فيها متقطعة من حيث الزمن؛ فقد تزيد في فترة معينة بنسبة معينة، وقد تقل أو تزيد هذه النسبة في فترة أخرى، إضافة إلى أنه ركز على العامل الاقتصادي في تأثيره على زيادة النفقات العامة دون الاهتمام بالعوامل الأخرى كالعوامل الاجتماعية والمالية والسياسية والتسلح.[1]

لكن هذه الانتقادات لم تلغي صحة قانون فاجنر، الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها، كما أن التسليم بصحة هذا القانون لا يسقط التوجه الكينزي والذي يؤكد على اتجاه السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون فاجنر، إذ أبرزت عدة دراسات أن قانون فاجنر وأفكار كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد وأن السببية الأحادية الاتجاه ما هي إلا استثناء[2].

2. **أطروحة وايزمان وبيكوك (Wiseman- Peacock)**: حاول الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام بالاعتماد على دراسة إحصائية دقيقة تناولت الإنفاق العام في انجلترا خلال الفترة 1890-1955. انطلاقا من فرض أن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيدا على نمو الإنفاق العام، وعلى هذا فإن حجمه يزداد بصورة متناسقة في الأوقات العادية، إلا أن هذا النمو المتزن سوف يختل في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة كالحروب نتيجة لزيادة

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 139.

[2] حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، ص 157.

الإنفاق العام اللازم لمواجهة تلك الظروف.[1] ويتقبل الناس رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الإنفاق الاستثنائي، إلا أنه يصبح من الصعب على الحكومة أن تجري تقليصا في الفترة الموالية. وقد أطلق على انتقال مستوى الإنفاق والإيراد الحكومي لمستوى أعلى "أثر الاستبدال"[2]، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (6-1): تطور حجم الإنفاق العام حسب أطروحة وايزمان وبيكوك

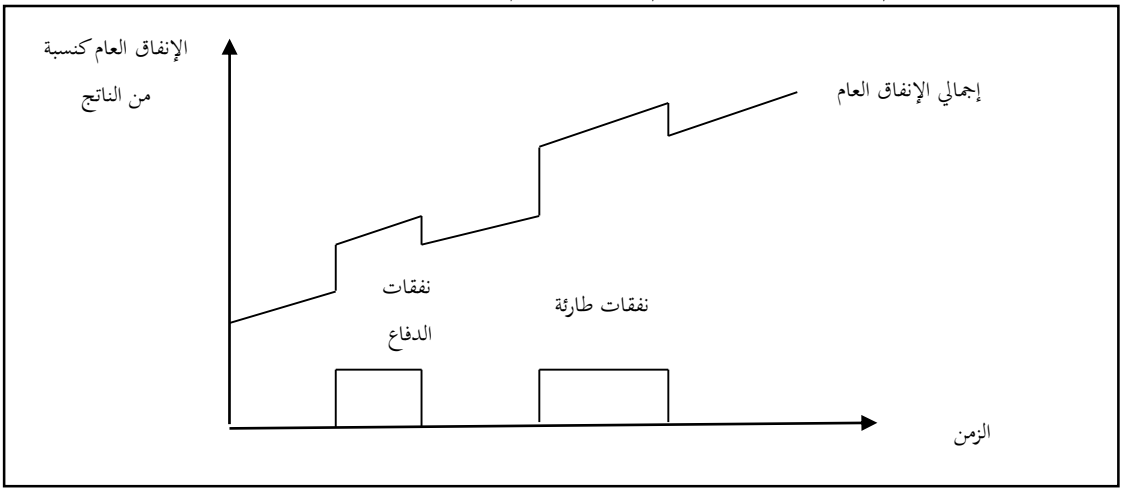

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 58.

يوضح الشكل السابق أن الإنفاق العام لا يزيد بشكل متدرج وبسيط، وإنما يأخذ اتجاها تصاعديا مستمرا في شكل قفزات متتالية تحدث على ثلاث مراحل متدرجة، تظهر من خلال:[3]

أ. **قفزة الاستبدال:** ويكون فيها اضطراب أو خلل يترتب عليه وجود نوع من الإحلال في الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص من خلال زيادة الضرائب لمواجهة هذا الإنفاق الجديد. وبعد انتهاء هذه المرحلة، فإن الحكومة ترفض العودة مجددا إلى مكان عليه الوضع قبل فرض الضرائب، وتفضل استخدام هذه الضرائب من أجل تحسين الوضع العام داخل الاقتصاد (وهذه تأخذ عدة سنوات)، وهذا يعتبر مقدمة لدخول مرحلة تالية.

ب. **فترة التركز:** حيث أن ذلك يشير إلى اتجاه الحكومة لزيادة نسب الإنفاق العام على السلع كنسبة من النشاط الاقتصادي الكلي لذلك مع الوقت يزداد هذا التركز، وتبقى نقطة الضعف الأساسية في تحليل وايزمان وبيكوك اتخاذ صفة التعميم وإهمال خصوصية وإمكانية الدولة التي تقوم بالإنفاق[4].

3. **أطروحة كولين وكلارك (Colin-Clark):** والتي تعتمد على (الحدود الحرجة-والحد الأدنى للضرائب) [5]، حيث يجب مراعاة أثر الإنفاق العام على الاقتصاد القومي والذي يتمثل في مقدار الضرائب الواجب استقطاعها من أجل مواجهة هذا الإنفاق. غير أنه ينبغي مراعاة حدود هذه الضرائب، حيث أن هناك حدودا حرجة لها أثرها:

أ. **حد أدنى لمواجهة الحد الأدنى من الإنفاق.**

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 58.
[2] المرجع نفسه، ص 58.
[3] جابر محمد عبد الجواد، عطا الله أبو سيف أبادير، مرجع سابق، ص-ص: 52-53.
4 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 58.
5 جابر محمد عبد الجواد، عطا الله أبو سيف أبادير، مرجع سابق، ص 53.

ب. **حد أقصى:** حيث إذا ما زاد عن هذا الحد أصبح له أثره السلبي، نظرا لانخفاض فرص الربحية، وانخفاض الحافز لدى المنتجين، مما يعني تناقص حصيلة الضرائب وأيضا الإنفاق العام، خاصة وأن الضرائب تزيد التكلفة وتأثر على الأسعار وبالتالي ينخفض الطلب الفعال.

4. **دراسة موسجراف " Musgrave " لمؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي:** قام موسجراف بإجراء دراسة بهدف التوصل إلى افتراضات محددة وقد اعتمد على سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة لبعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا للفترة (1890-1963)، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج قادته إلى استنتاج أهم أسباب الظاهرة المتمثلة في:[1]

أ. الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والتي يقع عبء النهوض به على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام، حيث أشار إلى افتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

ب. **الإنفاق الاستهلاكي:** تتجه الأهمية النسبية للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة إلى الارتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

وقد أجريت دراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1985 من خلال تطبيق مؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى النتاج القومي الإجمالي في مجموعة من الدول، وخلصت إلى أنه خلال فترة الدراسة عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي، وفرض هذا الوضع على دول العالم وخاصة النامية منها ضرورة زيادة الإنفاق العام من أجل تحريك عجلة الاقتصاد والاستمرار في التنمية الاقتصادية[2].

5. **قانون باركينسون (Parkinsons):** يمثل هذا القانون المتعلق باتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير، حيث يرى وجود إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل، والواقع أن هذه الظاهرة التاريخية لا تنطوي على زيادة الإنفاق العام فحسب ولكنها تعنى إساءة استخدام الموارد البشرية[3].

ثانيا؛ الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد حجم الإنفاق العام: إن زيادة حجم الإنفاق العام لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بشكل آلي، كما أنها لا تؤدي حتما إلى الرفع في التكاليف العامة على أفراد المجتمع، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية بمعنى "زيادة في مقدار النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبء التكاليف العامة"[4]. وهنا تعتبر زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية. ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد في تصاعد في حين أن هناك توقف أو تراجع في مستوى الخدمات الصحية أو التعليمية أو الاجتماعية التي ينتفع بها الأفراد[5].

---

1 محمد بن عزة: **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2015/2014، ص 48.

2 المرجع نفسه، ص 50.

3 محمد البنا، مرجع سابق، ص 284.

4 محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 91.

5 نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 53.

أما الزيادة الحقيقية للإنفاق العام، فمعناها "زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة"[1]. ويدل ذلك عادة على ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام وأداء السلطة التنفيذية.

تتداخل الأسباب الظاهرية والحقيقية المؤدية لكل نوع من الزيادة في حجم الإنفاق العام، ولكن يمكن الأخذ بالتصنيف الآتي الذي يمثله الشكل الموالي.

الشكل رقم (7-1): الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد حجم الإنفاق العام

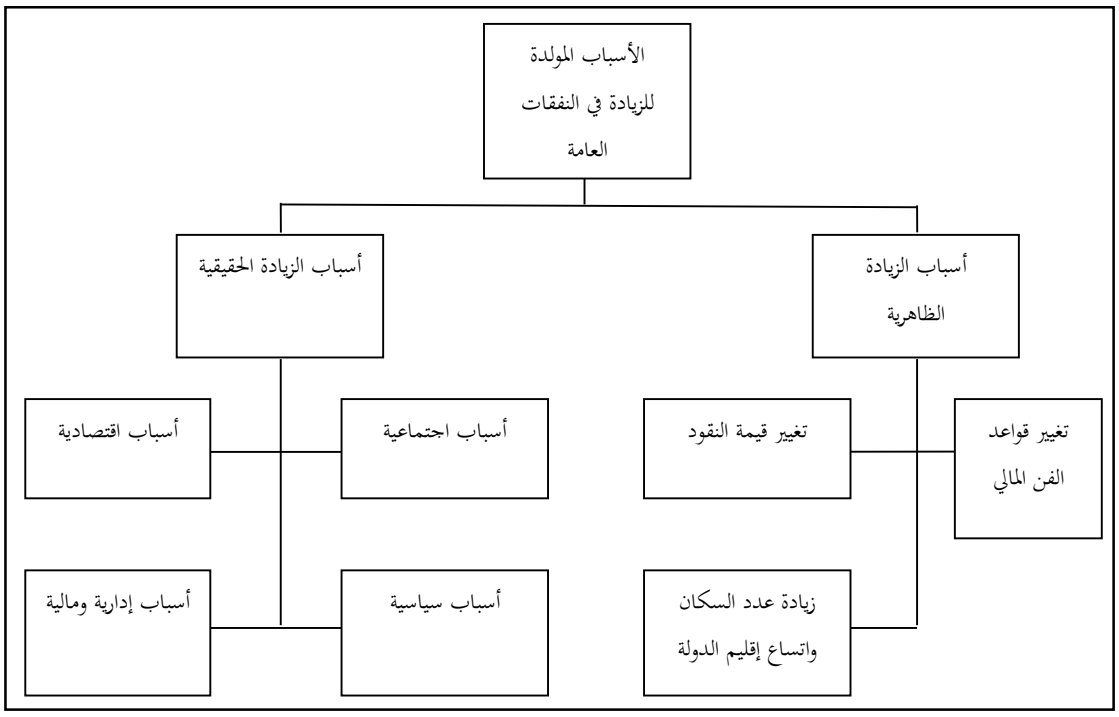

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 54.

كما أشير سابقا فالشكل أعلاه يوضح نوعين من أسباب زيادة حجم الإنفاق العام وجملة النقاط الموالية تتطرق بالشرح لهذه الأسباب.

1. **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة**: ترجع هذه الزيادة إلى ثلاث عوامل رئيسية هي:

أ. **تغير قيمة النقود**: والمقصود هنا انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام للأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة. ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة؛ وذلك يعني أن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها الدولة[2].

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 91.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 54.

ويمكن استخدام المعادلة الآتية لاستخراج القيمة الحقيقية للنفقات العامة باستبعاد الزيادة الظاهرية العائدة إلى الزيادة في مستوى الأسعار، وذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار كما يلي:[1]

$$100 \times \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

أما الزيادة الظاهرية الحاصلة في قيمة الإنفاق العام نتيجة الارتفاع الحاصل في الأسعار فيمكن الحصول عليها بطرح قيمة النفقات العامة الحقيقية من قيمة النفقات العامة بالأسعار الجارية.

ب. **تغير قواعد الفن المالي:** في الواقع يعتبر تغير القواعد المالية في إعداد الموازنة العامة سببا من أسباب الزيادة الظاهرية المؤقتة وليست المستديمة، حيث تظهر تلك الزيادة في حسابات السنة المالية الموالية التي تأتي بعد التغيير بشكل مباشر وعليه فهو لا يتكرر ولا يستمر لأعوام أخرى[2].

ويقود اختلاف أساليب وآليات وضع الميزانيات إلى تضخم القيمة النقدية للنفقات العامة، ومثال ذلك ما يحدث عند الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية مما يسبب تضخما في أرقام الموازنة عموما بما فيها النفقات العامة دون أن تحدث زيادة حقيقية في حجم النفقات. والسبب في ذلك أن الموازنة الصافية تقوم على أساس استنزال حصيلة الايرادات العامة من النفقات العامة فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أما الموازنة العامة حاليا تعد طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات[3].

كما أن طبيعة الميزانية العامة من ناحية شمولها لكافة موازنات الهيئات التابعة للحكومة أو استبعاد بعض الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة يمكن أن يتسبب في زيادة أو نقص ظاهري في حجم الإنفاق العام[4].

ج. **زيادة عدد السكان واتساع إقليم الدولة:** الاتجاه الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من فترة لأخرى، ولكن الاختلاف هو في نسبة الزيادة حيث تتراوح نسبة الزيادة في الاقتصاديات المتقدمة في حدود 1% سنويا أما في الدول النامية فتكون من 2-4% سنويا[5].

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة لا تتأثر نتيجة الزيادة في حجم السكان فقط بل بالتغيرات في هيكل السكان، كذلك الحال عند زيادة الرقعة الجغرافية (مساحة الدولة) كإضافة إقليم جديد إليها فهي تعتبر زيادة ظاهرية فحسب لكونها لا تنتج بسبب التوسع في أنواع السلع والخدمات العامة المقدمة ولا تحسينها نوعا، وإنما لمواجهة الطلب الإضافي عليها من قبل الأقاليم الجديدة.

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة العملة من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد أن التزمت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية، وأن عامل اتساع إقليم الدولة لم

---

[1] عادل فيلح العلي: **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، مرجع سابق، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص 61.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 46.

[4] محمد البنا، مرجع سابق، ص 286.

[5] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 44.

يعد منتشرا كما كان وقت الاستعمار التقليدي؛ حيث أن الدول لم تعد تبسط نفوذها من خلال الاحتلال المباشر لأراضي الغير وإنما بالسيطرة الاقتصادية والسياسية[1].

2. **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** ترجع الزيادة الحقيقية الحاصلة في الإنفاق العام لأسباب عدة هي:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** بعد أزمة الكساد التي عرفها العالم سنة 1929، تبين للدول الرأسمالية ضرورة تخليها عن إيديولوجية الحياد والتدخل في الميدان الاقتصادي، وخاصة بعد بروز الدولة المنتجة في ظل الأفكار الاشتراكية التي انتشرت في كثير من الدول النامية التي كان لزاما عليها أن تقود عملية التنمية الشاملة فأخذت على عاتقها القيام بمعظم العمليات الإنتاجية لأن القطاع الخاص لم يكن بإمكانه المساهمة الفعلية في النمو الاقتصادي.

ويبقى أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي الذي يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة؛ ذلك أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدول على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، والتوسع في إنجاز المشاريع العامة[2].

كما أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى خلق سلع اجتماعية جديدة ومن ثم إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة، وكذلك ظهور التقنيات الحديثة تتطلب إنفاق واسع وضخم يعجز الأفراد عن تلبيته فتقوم الدولة بإشباعها مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في اتجاهين:[3]

- **الأول:** يترتب عن التطور التقني والتكنولوجي توسع النطاق التخصصي وتقسيم العمل وبالتالي زيادة عدد الحقائب الوزارية لتوسع مهماتها.
- **الثاني:** الحاجة إلى أدوات الإنتاج التي تستعملها الدولة لتأدية وظائفها خاصة بعد تعددها وتشعبها.

ب. **الأسباب الاجتماعية:** للعوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة ورغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم وليس أمام الدولة الراعية أو المتدخلة سوى الرضوخ لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام، وتتغير تلك العوامل بفعل ما يأتي:[4]

- **تطور الوعي الاجتماعي وتبدل النمط الاستهلاكي:** يشكل تطور الوعي الاجتماعي وتأكيد مبدأ التضامن الاجتماعي ضغطا على الدولة من خلال مطالبتها بزيادة حجم النفقات العامة ودعم الطبقات المتضررة، يضاف إلى هذا وبحكم عوامل التقليد والمحاكاة تتبدل الأنماط الاستهلاكية مما يزيد من تنوع الحاجات ويستدعي المزيد من نفقات الدعم الاجتماعي.
- **تطور المجتمع:** تزداد النفقات العامة في المجتمعات الحضرية على المجتمعات الريفية، لما يستدعيه اتساع المدن من ارتفاع أداء الخدمات العامة، إضافة إلى ما تتطلب الحياة الحضرية من خدمات لا تحتاجها المجتمعات الريفية.

أ. **الأسباب السياسية:** تعد الجوانب السياسية عاملا آخرا يضاف إلى العوامل الأخرى في مجال زيادة النفقات العامة للدولة، وأبرز تلك العوامل نجد:[5]

---

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 137.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 94.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 46-47.

[4] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 58، بتصرف.

[5] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 97.

- **انتشار المبادئ الديموقراطية:** يترتب عن انتشار مثل هذه المبادئ العدالة الاجتماعية وزيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها. أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية إرضاءا للناخبين ما يترتب عنه زيادة في النفقات العامة.
- **نمو مسؤولية الدولة:** تغير النظرة إلى الدولة نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية من سلطة آمرة لا يملك أفراد المجتمع إلا الخضوع لها إلى كونها مجموعة من المرافق الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقررت مسؤوليتها، وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام ومؤلفات رجال القانون.
- **نفقات الدولة في الخارج:** أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة بسبب ازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة، كذلك ازدادت نفقات الدول في المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية المتعددة كالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها.
- **نمو النفقات العسكرية:** يشكل هذا العامل أحد الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة في العصر الحديث، فقد أصبح الإنفاق العسكري يشكل ما مقداره 10-15% في الدول المتقدمة ويتجاوز 30% من الناتج القومي في الدول النامية[1].

ب. **أسباب إدارية ومالية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين للعمل في الجهاز الإداري للدولة، كما تتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال من لوازم وتجهيزات، وكلما اتسعت أعمال الدولة زادت نفقاتها، كما أن التطوير والتحديث والتدريب في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة الإنفاق العام. وفي الدول النامية الإنفاق العام في هذا المجال أكبر حجما لانتشار الترهل الإداري والاختلاسات والرشاوى[2].

وبخصوص الأسباب المالية فقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية بحتة، منها: [3]

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة؛
- وجود فائض في الإيرادات.

إن تصنيف أسباب زيادة النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية هو في حقيقة الأمر تسهيل لعملية التحليل؛ لأنه من حيث الواقع عملية فرز هذه العوامل تكاد تكون صعبة إذ يتداخل الحقيقي والظاهر ليصب باتجاه تعزيز ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام.

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخنشالي، مرجع سابق، ص 60.

[2] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 134.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 48.

المبحث الثالث: المحددات والأثر الاقتصادي لسياسة الإنفاق العام

ربطت النظرية المالية التقليدية، بين الدخل القومي وحجم النفقات العامة في حدوده الدنيا، ولا شك أن النظرية المالية التقليدية قد ركزت على تحديد الحجم الكلي للإنفاق العام ولم تهتم بتحديد حجم كل نوع من أنواعه، وتكون بذلك قد أغفلت مسألتين أساسيتين: الأولى أن تحديد معدل أو نسبة جامدة من الدخل للإنفاق معناه التعامل مع اقتصاد ساكن والثانية في طبيعة النفقات العامة وكيف أن مقدارها يختلف باختلاف أوجه الإنفاق والهدف منها وباختلاف آثارها، والظروف الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول.

إذن حجم النفقات العامة في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات العلاقة الوطيدة بالدولة ذاتها، وأن أهميتها لم تعد تبدو من جراء تطورها وزيادتها فحسب؛ بل لأنها أصبحت إحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية. ومن منطلق هذا الطرح يأتي هذا المبحث لإبراز أهم العوامل المحددة والمؤثرة في حجم النفقات العامة، ولإبراز آثارها الاقتصادية وحدها بالرغم من تعدد وتنوع آثارها في مختلف المجالات والميادين تماشيا وموضوع الدراسة.

المطلب الأول: محددات حجم الإنفاق العام

يشير الواقع العملي بدلالة أن نسبة ما أو حجما ما للنفقات العامة المناسبة لدولة معينة، قد لا يصلح لدول أخرى بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية لكل منها، ناهيك عن عدم صلاحية ذلك للدولة ذاتها بين مرحلة تطور وأخرى، لذا يتضح أن حجم النفقات العامة في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة تحكمه مجموعة عوامل تقوم من حيث مضمونها في جميع الدول، وإن أدت إلى اختلاف حجم النفقات من دولة لأخرى، وتتمثل هذه العوامل في:

أولا؛ الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي: إن الفلسفة الاقتصادية للدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط إدارة الدولة، وعلى الرغم من أن هناك أنماط لإدارة الاقتصاد القومي إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسة للدولة. فكما يرى كل من جيمس ميل وجوني ستيوارت أن القرارات المالية التي يتم في سياقها تحديد حجم الإنفاق العام تكون القوى السياسية والإدارية من أهم مركباتها[1].

وهنا يمكن الأخذ بأن الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي توضح ملامح شكل الدولة وهذا الأخير يرسم حدود وحجم النفقات العامة، ويمكن الاستعانة بالشكل الموالي لتوضيح ذلك:

[1] عروبة علي البرغوثي: **النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص 63.

الشكل رقم (8-1): حدود النفقات العامة وفقا للفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي

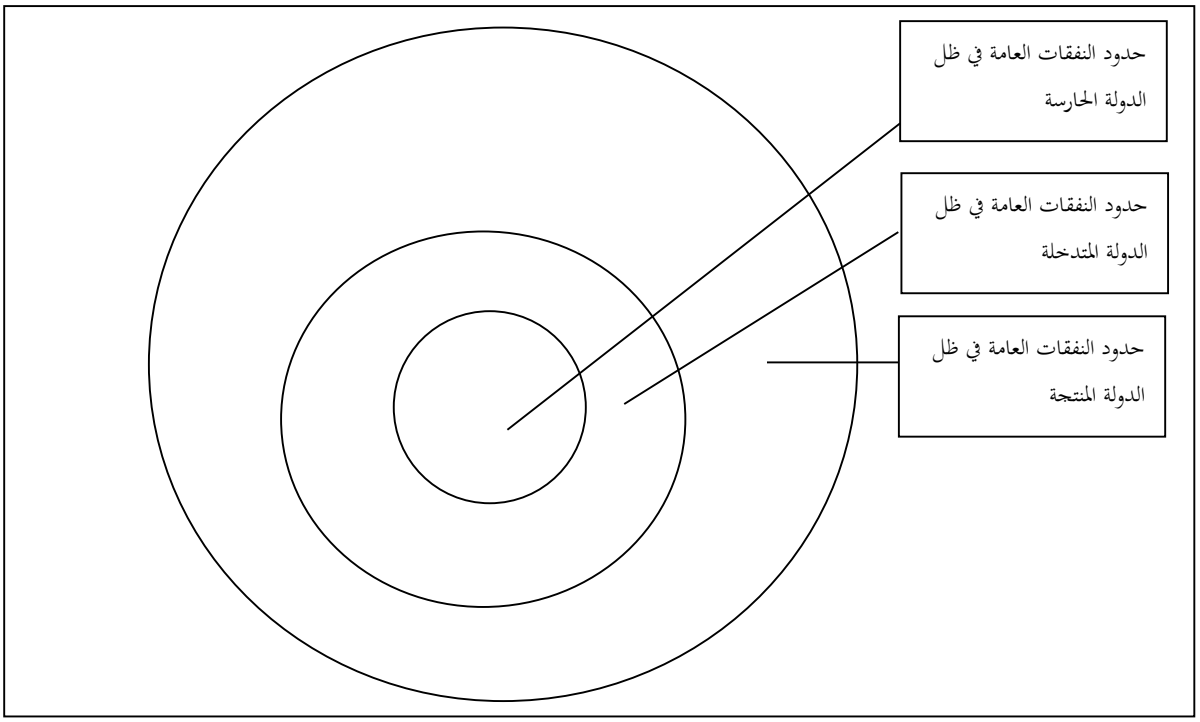

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 44.

الشكل السابق يوضح أن حدود النفقات العامة في إطار الدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع تكون أوسع منها في الدولة المتدخلة التي تستدعي حدود أوسع يتناسب مع الدور التدخلي وضرورة تلبية الحاجات الجماعية بشكل يفوق ما هو عليه في ظل الدولة الحارسة.

ثانيا؛ تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يخضع النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي تختلف من حيث مدتها وأسباب حدوثها ولكن يتفق الجميع على أنها تأخذ مسارا دائريا ومتعاقبا يتمثل في (الكساد، الرواج، الانتعاش، الركود).

إن مستوى النشاط الاقتصادي ما بين الفترات المختلفة له تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة، يبرز بقدر ما تعكسه النفقات من درجات استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي الذي يطلق عليه (حساسية النفقات العامة) [1]، والتي تختلف تبعا لنوعية الإنفاق العام وفقا للآتي:

1. **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة:** وهنا يتبع الإنفاق الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنه عندما يزيد هذا الاخير ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة سيزداد، وهو ما ينطبق أيضا في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الركود والكساد فإن الإنفاق الجاري سيتقلص أو يقل، إلا أن درجة هبوط منحنى النشاط الاقتصادي تكون أشد انحدارا من منحنى انحدار الإنفاق الجاري، وهذا مرتبط بطبيعة مرونة هذا النوع من الإنفاق وصعوبة تقليصه وضغط فقراته.
2. **حساسية الإنفاق الاجتماعي:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، ففي حالة الانتعاش تجد الحكومة نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي،

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 45.

أما في حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة أمام شدة المطالبة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة الضرر الحاصل من حالة الكساد كالبطالة والفقر.

3. **حساسية الإنفاق الاقتصادي**: حساسية هذا النوع من النفقات ترتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة (غير المتدخلة)، يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أما في ظل الدولة المتدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يأخذ مسارا معاكسا لحركة الدورة الاقتصادية، فبحكم مهام الدولة التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي في حالة الكساد. وتتخذ اجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الانتعاش.

كما يمكن النظر إلى العلاقة بين حجم الإنفاق العام ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال تصور العلاقة الطردية بين النفقات العامة والطلب الفعلي وفقا للبنيان الاقتصادي للدولة من ناحية درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد[1]. فالدول المتقدمة ذات البنيان الاقتصادي المتقدم، تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة لارتفاع دخلها القومي، واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعها، وتعدل سياستها المالية والإنفاقية وفقا للتغيرات الاقتصادية الدورية، في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة في الدول النامية ذات البنيان الاقتصادي المتخلف، لضآلة حجم الدخل القومي، وضيق نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعها في تلك الدول.

وهذه العلاقة بين المتغيرين يمكن أن تأخذ اتجاها عكسيا إذا ما نظرنا إلى النفقات العامة بمعيار الأهمية النسبية التي تمثلها النفقات من إجمالي الدخل القومي[2]، فهي تشكل أهمية نسبية مرتفعة في الدول النامية ذات البنيان الاقتصادي المتخلف مقارنة بالدول المتقدمة ذات البنيان الاقتصادي المتقدم. فلا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في غياب الدولة. وهذا ما يتضح من استعراض الخطط الاقتصادية والإنفاقية والاستثمارية التي ترسمها معظم الدول النامية في سعيها لتحقيق أهدافها التنموية؛ فهي تكون مطالبة عادة بخلق قاعدة إنتاجية وليس إنعاشا لقوى إنتاجية موجودة وغير مستعملة.

ثالثا؛ قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة: إن قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة يستلزم توفر الموارد المالية اللازمة لذاك حيث أصبح من المسلم به أن النفقات العامة للدولة تأخذ صورة نقدية، ومن هنا تمثل قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات محددا أساسيا لنطاق النشاط المالي للدولة ولحجم النفقات العامة.

فالدولة لما لها من حق على السيادة والسلطة في فرض الضرائب والرسوم وإصدار النقود، والقدرة على الاقتراض الداخلي والخارجي ليس بمعنى أن قدرتها على الحصول على الإيرادات العامة هي قدرة مطلقة ولا نهائية[3]، بل تتحد هذه القدرة في الواقع بما يطلق عليه المقدرة المالية القومية التي يقصد بها "قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية، دون اضرار بمستوى معيشة الافراد أو بالمقدرة الإنتاجية للأفراد وتشكل الطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية القومية"[4].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهايني: **المالية العامة**، مديرية الكتب والمطبوعات، منشورات جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص 96.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3] المرجع نفسه، ص 98.

[4] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 27.

وتتوقف المقدرة المالية للدولة على عدة اعتبارات اقتصادية أهمها[1]: مستوى الدخل القومي وآلية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث تزداد الطاقة المالية بزيادة الدخل القومي وسوء توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، واعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة اللازم الذي يضمن عدم مس القوة الشرائية لأفراد المجتمع، واعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية القومية واستمرار تنميتها، وحجم القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام؛ فتنامي القطاع الخاص قد يحد من قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء العامة. وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين:[2]

1. **المقدرة التكليفية:** هي مستوى القدرة التحملية للدخل لتمويل الضرائب، أي أن على المشرع الضريبي أن يتعرف على المقدرة التكليفية للدخل لكي يستطيع أن يحدد نسبة الضريبة المدفوعة المفروضة والقابلة للدفع، ومن الطبيعي أنه كلما زادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت المقدرة المالية للدولة. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الطاقة الضريبية في:

أ. **مستوى وهيكل الإنتاج:** فكلما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، تزداد الطاقة الضريبية، كما هو الحال في الدول المتقدمة، بينما في الدول النامية حيث تنخفض مساهمة قطاع الصناعة لصالح قطاع الزراعة تنخفض الطاقة الضريبية، فالناتج الصناعي يوجه إلى السوق بينما الناتج الزراعي يوجه لتغطية الاستهلاك الذاتي، وهذا ما يفسر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات الصناعية عنها في الاقتصاديات الزراعية، ويبين العلاقة الطردية بين الناتج والطاقة الضريبية.

ب. **هيكل السكان وحجم القوى العاملة:** فارتفاع الفئة العمرية أقل من 15 سنة وأكبر من 65 سنة يؤدي إلى خفض الفئة العاملة وبالتالي انخفاض الطاقة الضريبية.

ج. **درجة الانفتاح الاقتصادي:** ويقاس بحجم قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي مساهمته في الدخل القومي، إذ كلما زادت مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الدخل القومي زادت طاقته الضريبية، ويعود ذلك إلى زيادة إيرادات الرسوم الجمركية، مع صعوبة التهرب من هذا النوع من أنواع الضرائب، إضافة لانخفاض نفقات جبايتها.

د. **الدخل الفردي:** فكلما ارتفعت الدخول والأجور ازدادت الطاقة الضريبية، فالدول التي تنخفض فيها الدخول الفردية لا تشكل فيها الاقتطاعات الضريبية إلا نسبة ضئيلة جدا، والدول التي ترتفع فيها الدخول تزداد فيها الاقتطاعات "ضريبة الدخل".

2. **المقدرة الاقتراضية:** إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة ترتبط أيضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية، وللوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة تستند الدولة إلى:

أ. **حجم الادخار الفردي:** إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الاقتراضية للدولة ومن ثم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

ب. **مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات:** إذ أنه ومع تطور الأسواق المالية وتعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فإن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم

[1] عروبة علي البرغوثي، مرجع سابق، ص 57.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص-ص: 48- 50.

بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية.

ومن المؤشرات المستعملة عادة كمؤشر لقياس المقدرة المالية للدولة مؤشر حجم الايرادات الضريبية. وتكون المقدرة المالية للدول المتقدمة مرتفعة لارتفاع الدخول فيها، في حين تكون منخفضة في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل والبلدان النفطية، والسبب في ذلك يعود إلى الخصوصية التي تحكم الدول التي لا تعتمد على الضرائب لتغطية نفقاتها بل تعتمد إيراداتها النفطية[1]، ويمثل الجدول الموالي نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول النفطية ودول العالم.

الجدول رقم (1-2): نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول لسنة 2014

الوحدة: (%)

البلد	النسبة
الإمارات العربية المتحدة	18,97
الجزائر	18,05
العراق	41,36
الكويت	53,03
المملكة العربية السعودية	38,71
جمهورية إيران الإسلامية	23,64
روسيا	12,70
عمان	27,96
ليبيا	33,28
نيجيريا	10,84
العالم	02,51
العالم العربي	25,60

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http:/.Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 05 أوت 2016.

يوضح الجدول السابق أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي مرتفعة في مجموعة البلدان النفطية المبينة حيث تتجاوز 53% بالكويت، و41% بالعراق، لكنها بالإجمال تتعدى 12% المسجلة بروسيا، ليبلغ متوسط النسبة ما يفوق 25% بالنسبة للدول العربية مجتمعة، هذا ما يمنح الدولة العربية عامة مقدرة مالية كبيرة خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد النفطية في الأسواق العالمية مقارنة بالبلدان غير النفطية حيث أن نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي لكل دول العام تمثل ما يقارب 2,51%.

رابعا؛ قيمة النقود: كلما استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك إلى ثبات الإنفاق العام، والعلاقة الطردية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار (انخفاض قيمة النقود) وزيادة قيمة النفقات العامة سبقت الإشارة لها ضمن الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة في المبحث السابق.

[1] عروبة علي البرغوثي، مرجع سابق، ص 58.

خامسا؛ عجز الموازنة والمعونات الخارجية: يعتبر عجز الموازنة محددا هاما لحجم الإنفاق العام، حيث يقدم مؤشرا على ما تضيفه الموازنة على الطلب المحلي، فتقليل الإنفاق العام يجب أن يتم في ضوء الموارد المتاحة، والمستويات المسموح بها من عجز الموازنة، وحجم الدين العام الذي يمكن أن يتحمله الاقتصاد، ومن الممكن اشتقاق المعادلة الآتية:[1]

الإيرادات + العجز = حجم الإنفاق العام

بينما الدول التي تعتد موازنتها بصورة أساسية ودائمة على المعونات الخارجية في تمويل إنفاقها والتي لها دورا كبيرا كإيرادات مالية خارجية في تمويل النفقات العامة للعديد من الدول النامية بالخصوص، وذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية فيها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية وانخفاض دخول الأفراد وأرباح المؤسسات وعدم قدرتها على الاقتراض لغياب الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض. فتصبح المعادلة السابقة على الشكل:[2]

الإيرادات + المعونات الخارجية + العجز = حجم الإنفاق العام

وذلك على عكس الدول التي تحقق موازناتها فائضا سنويا مثل العديد من الدول المصدرة للمحروقات، حيث تكون المعادلة السابقة من الشكل:[3]

الإيرادات – الفوائض = حجم الإنفاق العام

وبذلك فإن حجم الإنفاق يتحدد وفق العجز المسموح به، وهذا ما ينادي به علماء المالية المعاصرين حيث انتقدوا مبدأ توازن الميزانية ضمن النظرية الكلاسيكية السائد في القرن التاسع عشر؛ وأصبحوا يولون الاهتمام لتحقيق التوازن الاقتصادي الشامل عوض التوازن المالي وهكذا ظهرت نظريات جديدة تستبعد الطابع المطلق لمبدأ التوازن:[4]

1. **نظرية العجز المتراكم أو العجز المنتظم:** ظهرت في انجلترا من قبل المفكر ويليام هنري بيفيريدج (W. H. Beveridge). وقد ركزت هذه النظرية على استخدام العجز كأداة لتحريك اقتصاد راكد؛ فعندما يستخدم العجز من أجل تطوير الاستثمار والاستهلاك تنخفض البطالة ويرتفع الإنتاج والدخل القومي، ما يترتب عنه زيادة في مداخيل الدولة الضريبية، فترتفع الإيرادات وتنخفض النفقات (إعانات البطالة) ويضمحل العجز بحركة طبيعية فالتوازن الاقتصادي يؤدي بصفة طبيعية إلى التوازن المالي. وبذلك تقوم هذه النظرية على ركيزتين أساسيتين: أن التوازن المالي يسيء إلى الاقتصاد المتأزم، في حين أن عدم التوازن المالي يعد وسيلة لمعالجته.
2. **نظرية الميزانية الدورية:** تطبق هذه النظرية في الدول الإسكندنافية وفكرة التوازن حسبها لا تتحدد بالنسبة لسنة واحدة وإنما لدورة اقتصادية كاملة بما فيها الازدهار والركود. وتشمل الميزانية الدورية عندئذ عدة سنوات مستهدفة تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق تعاون الميزانيات الفائضة في سنوات الازدهار والميزانيات العاجزة في سنوات الأزمة، بحث يؤدي هذا التعاون في آخر الأمر إلى توازن الميزانية عن طريق المقاصة بين الفائض والعجز.
3. **نظرية الثغرة المالية:** نتيجة للعجز المتواصل والمتزايد في ميزانيات القرن العشرين، قام علماء المالية الفرنسيين بتحليل الظاهرة للحد من آثارها وبذلك ظهرت في فرنسا سنة 1953 فكرة ضرورة التمييز بين نوعين من النفقات:

أ. **النفقات النهائية:** المتمثلة في نفقات التسيير والتجهيز.

---

[1] عروبة علي البرغوثي، مرجع سابق، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] المرجع نفسه، ص 53.

[4] شاوش يلس بشير، المالية **العامة –المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص-ص: 96-99.

ب. **النفقات المؤقتة:** التي تتشكل من القروض والتسبيقات التي تقدمها الدولة للمؤسسات العامة والخاصة.

والهدف من هذا التمييز استبعاد النفقات المؤقتة عن الميزانية قصد تغطيتها بواسطة موارد مؤقتة، وهكذا لم تعد تحتوي ميزانية الدولة إلا على النفقات النهائية ليتم بواسطة موارد الميزانية النهائية. ولقد أدت هذه العملية إلى تخفيض العجز إلا أنها أظهرت ما يسمى بالثغرة المالية، والتي يقصد بها زيادة حجم جميع النفقات التي تتحملها الدولة (بما فيها النفقات النهائية والمؤقتة) عن حجم الإيرادات النهائية. أما العجز فيقصد به زيادة حجم النفقات النهائية عن حجم الإيرادات النهائية.

وبذلك يعتبر تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل وعجز الموازنة المسموح به أمرا في غاية الأهمية لوضع السياسات المناسبة في مجال المالية العامة ورسم السياسة الإنفاقية المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، من خلال استعمالها كأداة للتأثير المباشر أو غير المباشر على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والإنتاج والتضخم.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

تكمن أهمية دراسة آثار الإنفاق العام في أنه متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ قرار هذا الإنفاق – على نحو واع- لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية، وأهم أثر للنفقة العامة هو إشباعها للحجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعه عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل القومي، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة.

وتعرف الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام بأنها تلك الآثار التي تحدث بصورة أولية وفورية، والواقع أن الأثر الاقتصادي لإنفاق عام معين يتوقف على كيفية تمويله (أي بالنظر إلى الجانب الخاص بالسياسة الإيرادية للدولة)، كما يتوقف على كيفية القيام به (أي على درجة الكفاءة التي تستخدم بها الموارد التي تحصل عليها الدولة كمقابل للإنفاق العام في أداء الخدمة أو إنتاج السلع التي تقوم الدولة بأدائها أو إنتاجها)، ويتوقف أيضا على الحالة الاقتصادية العامة أي على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث التوسع والانكماش.

أولا؛ آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي: وهو ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام"، وتؤثر النفقات العامة بصفة مباشرة على العوامل التي يتوقف عليها الإنتاج القومي لأية دولة والمتمثلة في:[1]

- **المقدرة الإنتاجية القومية:** أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهي تشكل كلا من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.
- **الطلب الفعلي:** أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.

ما يعني أن درجة تأثير الإنفاق العام تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، حيث تؤثر النفقات العامة على حجم الطلب الكلي الفعلي من جهة؛ إذ تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانية تدخل الدولة. ومن جهة ثانية يرتبط أثر النفقات العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل. وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في الدول النامية[2].

كما يمكن التفرقة بين الأثر المباشر للإنفاق العام على الإنتاج الذي يحققه من خلال تأثيره على الطلب الكلي إما في الفترة القصيرة والذي يهدف إلى تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي والتخفيف من حدة التقلبات عبر مراحل الدورة

---

[1] علي سيف علي المزروعي: **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربي المتحدة خلال السنوات (1990–2009)**-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، سوريا، 2012، ص 621.

[2] محمد محرزي عباس، مرجع سابق، ص 100.

الاقتصادية؛ حيث تستطيع الدولة القيام بالدور التعويضي للإنفاق العام فتزيد هذا الأخير في أوقات انكماش النشاط الاقتصادي، وتحد منه في أوقات التوسع الاقتصادي للحد من التضخم. أما في الفترة الطويلة تقوم الدولة بالإنفاق بهدف تغيير هيكل الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي ينعكس عن طريق زيادة الدخل القومي بعد فترة طويلة، ويترتب عن هذا النوع من الإنفاق توجيها مباشرا للموارد الإنتاجية عن طريق الاستثمار العام، أو توجيها غير مباشر بواسطة التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الأفراد الموارد الإنتاجية تحت تصرفهم نحو فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي وإما منطقة معينة، ما يؤدي إلى تعديل نمط استخدام هذا الجزء من الموارد الإنتاجية[1]. والعلاقة بين النفقات العامة الطلب الكلي والإنتاج القومي تتوقف على وسيلة تمويل الإنفاق ووجهته ونوعه.

1. **أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي حسب وسيلة تمويله:** لتتبع آثار الإنفاق من هذه الناحية يجب التفرقة بين الوسيلة الذي مول بها. لأن لكل وسيلة آثارا تختلف عن الأخرى، كما يأتي:[2]

إذا مولت الحكومة الإنفاق العام من الإيرادات غير العادية مثل القروض والإصدار النقدي الجديد فإن ذلك يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق الكلي ورفع مستوى الطلب الكلي، ويتبع ذلك زيادة في الإنتاج القومي. ويصح هذا التحليل فقط في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد القومي إذ يسهم الإنفاق العام في تشغيلها. أما في حالة عدم وجود هذه الطاقات العاطلة فإن الإنفاق العام الممول بهذه الوسيلة يسهم في رفع الأسعار وإحداث التضخم.

وإذا مولت الحكومة الإنفاق العام من الإيرادات العادية مثل الضرائب والرسوم فإن تأثير الإنفاق العام يعتمد على نوع هذه الإيرادات. فإذا مول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة على استهلاك السلع الضرورية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخفض القوة الشرائية للطبقات ذات الدخل المنخفض والتي تتميز بميل حدي مرتفع للاستهلاك، ويشار إلى هذه الحالة في الأدبيات الاقتصادية بأثر مزاحمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص وذلك يعني "أن تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام"[3]. وهذا يعني انخفاض إنفاقها الاستهلاكي الذي يسهم في تخفيض الإنفاق الكلي ومن ثم خفض الإنتاج القومي. أما إذا مولت الحكومة إنفاقها الجديد عن طريق فرض ضرائب دخل تصاعدية فإنها سوف تصيب الأغنياء ويدفعونها من مدخراتهم ولا يتأثر إنفاقهم الاستهلاكي، ومثل هذا التمويل يسهم في زيادة الإنفاق الكلي ومن ثم رفع مستوى الإنتاج القومي.

2. **أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي حسب وجهة الإنفاق:** إذا استخدم هذا الإنفاق لزيادة الخدمات العامة المقدمة للطبقة الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى رفع دخول هذه الطبقات ومن ثم زيادة إنفاقها وبالتالي زيادة الإنفاق الكي فرفع مستوى الإنتاج القومي، أما إذا استخدم الإنفاق العام لتلبية حاجات الطبقة الغنية، فإن الطلب الكلي لن يزداد بشكل ملموس بسبب أن هذه الطبقات تمتاز بميل حدي منخفض للاستهلاك وذلك يعني عدم تأثر حجم الإنتاج القومي[4].
3. **أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي حسب نوع الإنفاق:** هنا لمعرفة الأثر الذي تحدثه النفقات على الإنتاج يجب التفريق بين الأنواع الاتية للنفقات العامة:

---

[1] محمد دويدار: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الرابع: الاقتصاد **المالي (النظرية العامة في مالية الدولة –السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي– النظام الضريبي)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص 145.

[2] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 93.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 167.

[4] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 94.

أ. **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** وهي تقود إلى تكوين رأس المال العيني عن طريق المشاريع التي تنفذها الدولة في مجالات الاقتصاد المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات) ، وكل ذلك يرفع من المقدرة الإنتاجية للمجتمع وينعكس مباشرة على نمو الإنتاج بعد مرور فترة زمنية معينة[1].

ب. **النفقات التحويلية ذات الطابع الاقتصادي:** وهي تعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي آخر أو من فرع صناعي إلى فرع صناعي آخر والذي تسعى الدولة لتطويره وتنميته، كما يمكن لهذه النفقات تحويل عناصر الإنتاج من منطقة لأخرى بهدف تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق البلد[2]. ومن بين هذا النوع من النفقات إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، والإعانات الممنوحة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار.

ج. **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية وخصوصا خدمات التعليم والصحة والثقافة والإسكان فهي تعمل على رفع إنتاجية العمل، واهتمام الدولة بموضوع التأهيل والتدريب يساهم في تحسين وتطوير عائد الموارد الاقتصادية خاصة البشرية منها وهذا ما ينعكس فيما بعد في نمو وزيادة الإنتاج القومي الإجمالي، وفقا لما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (9-1): أثر النفقات الاجتماعية على الإنتاج القومي

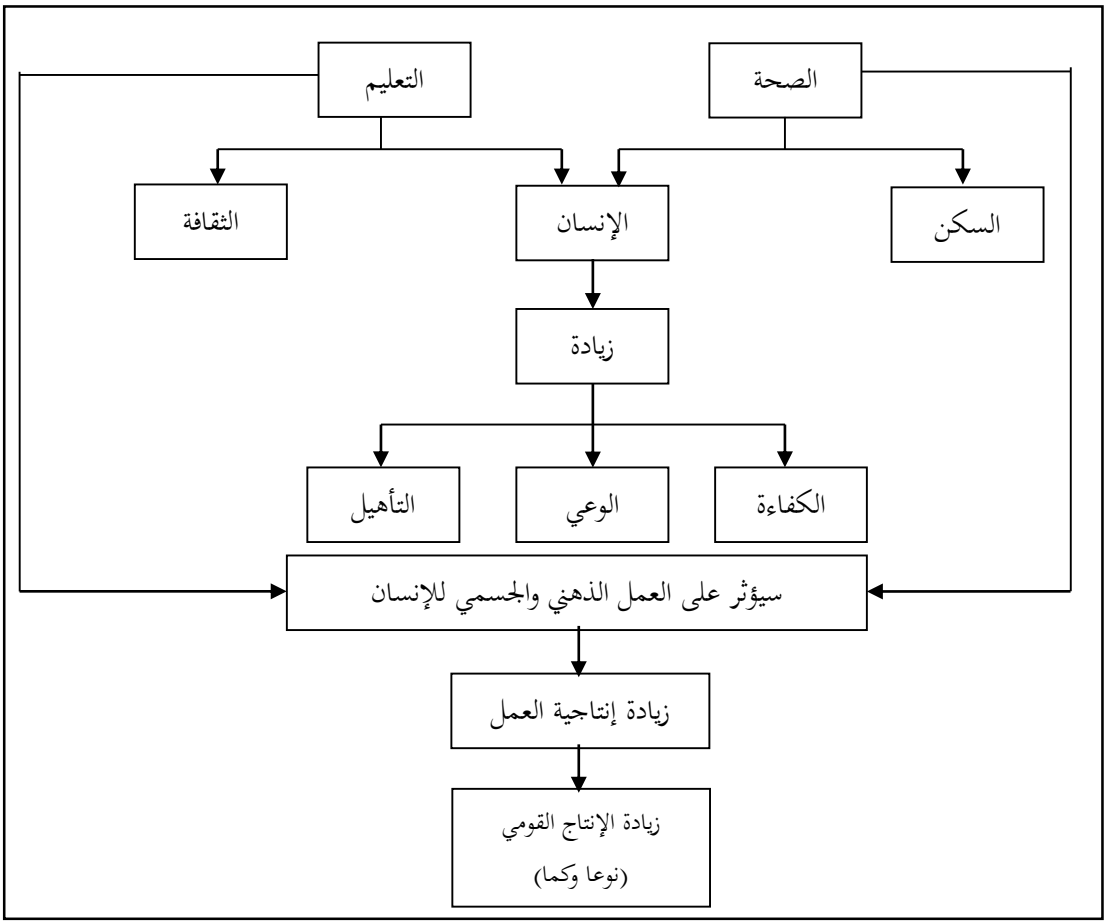

المصدر: محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 63.

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

ويتضح من الشكل السابق أهمية تخصيصات النفقات العامة للخدمات التعليمية والصحية والإسكان والثقافة، حيث تسهم في تحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية. وهو ما أثبتته بعض الدراسات التي تمت في الدول المتقدمة من خلال أن كفاءة الشخص ذا المؤهل الأعلى على إنجاز نفس العمل أكبر من كفاءة الشخص الآخر ذي المؤهل الأدنى لنفس العمل، وهذا ما يعني انعكاسا إيجابيا في مجالات الإنتاج المختلفة، حيث يعتبر الاقتصاديين المهتمين بالتنمية أن خصائص وصفات وطبيعة العنصر البشري تساهم مساهمة إيجابية أو سلبية في عملية التنمية الاقتصادية[1].

أ. **النفقات العسكرية:** لهذا النوع من النفقات أثر فعال على الإنتاج القومي، كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، وعلى عكس النظرية المالية التقليدية التي ترى أن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة. تميل النظرية الحديثة إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية[2].

- **الآثار الانكماشية:** تتمثل في كون النفقات العسكرية تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الكلي من خلال أنها:[3]

– تعني تحويل الإنتاج المدني إلى إنتاج عسكري لا يترتب عنه إشباع حاجات الأفراد فيقل الاستهلاك المدني وينخفض الطلب الكلي؛

– تؤدي بصورة مباشرة إلى خفض الناتج القومي لأن جزء من الموارد الإنتاجية في القطاع المدني تتحول إلى القطاع العسكري فيقل الإنتاج المدني؛

– تحدث آثارا تضخمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المدني الذي تنافس الإنتاج العسكري على عوامل الإنتاج.

- **الآثار التوسعية:**[4] تتمثل في الآثار الإيجابية التي من الممكن أن تحققها النفقات العسكرية في المجتمع، فهي تقتصر على المجتمعات المتقدمة والتي تحرص على إجراء البحث العلمي وتخصيص نسبة من النفقات العسكرية لهذا الغرض، كما تعطي دفعة قوية لبعض الصناعات الأخرى مثل صناعة الحديد والصلب.

وبذلك يمكن القول بأن النفقات العسكرية في الدول النامية تنطبق فيها الآثار الانكماشية كونها تأثر سلبا على اقتصادياتها[5]، من حيث أنها تعتمد على الدول الصناعية في إعداد جيوشها ومعداتها، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها بسبب صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في أغراض التسلح من الخارج.

ثانيا؛ آثار النفقات العامة المباشرة على الاستهلاك القومي: يتمثل الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية جانبا هاما من خلال النفقات العامة وبالتالي هنالك آثارا مباشرة على الاستهلاك القومي، تكون من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع والخدمات في صورتين:[6]

– **الأولى:** وهي نفقات شراء الدولة للسع والخدمات الاستهلاكية المباشرة وذلك من خلال ما تقوم به الدولة إشباعها للحاجات العامة في إنفاق قد يتخذ شكل سلع وخدمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة والمشروعات العامة.

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص–ص: 63-64.

[2] محمد عباس محرزي مرجع سابق، ص 102.

[3] للمزيد أنظر:

– نجلاء محمد إبراهيم بكر، مرجع سابق، ص 28.

– عزت قناوي، مرجع سابق، ص–ص:78-79.

[4] نجلاء محمد إبراهيم بكر، مرجع سابق، ص 28.

[5] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 103.

[6] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 66.

- **الثانية:** نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو دون مقابل، تخصص هذه الدخول جزئيا أو كليا للاستهلاك.

يرى بعض الاقتصاديين أن الصنف الأول من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة[1]. فعوض قيام الدولة بإعطاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من تلك استهلاك السلع والخدمات، فإنها تقوم بمنحها إليهم، وبذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر على حجم الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي يسمح فيها لهم في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم. غير أنه نادرا ما يؤدي الإنفاق العام في أي شكل من أشكاله إلى قلة الإنفاق الاستهلاكي القومي، ومع هذا فيحتمل –ولو أن درجة تحققه نادرة– تحققه إذا ما كان حصول الدولة على الأموال التي ستوجه لزيادة الإنفاق على الاستهلاك بطريقة تنقص من إنفاق الأفراد والقطاع الخاص على الاستهلاك بدرجة أكبر من الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك من قبل القطاع العام، ومثل ذلك الحالة الفرضية التي تقدم فيها الحكومة على سداد قرض عام بأن تلجأ إلى فرض ضريبة على السلع الأساسية التي يستخدمها أصحاب الدخول المنخفضة[2]. أما الصنف الثاني من النفقات فهي تعد من قبل النفقات المنتجة لأنها مقابل ما يؤديه الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف[3].

ثالثا؛ أثر النفقات العامة على توزيع وإعادة الدخل القومي: يكون أثر هذه العملية عادة لصالح أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول المرتفعة، ويتم ذلك من خلال أشكال الإنفاق العام الآتية:

- تقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات البطالة؛
- الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع مما يجعلها تقدم مجانا للأفراد من خدمات التعليم والصحة؛
- تقديم سلع وخدمات بأقل من أسعار تكلفة إنتاجها، وذلك لضرورتها مثل الماء والكهرباء[4].

كل هذه الإعانات أو النفقات التحويلية تساهم في رفع مستوى دخول الأفراد ذوي الدخول المنخفضة، وبذلك سيقل حجم التفاوت بين دخول فئات أفراد المجتمع وتتحقق العدالة الاجتماعية والهدف الاقتصادي المتعلق برفع الطلب الفعلي. ويتخذ التوزيع النهائي أو إعادة توزيع الدخل اتجاهات مختلفة وهي:[5]

1. **إعادة التوزيع القطاعي:** أي توزيع الدخل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب تنميته.
2. **إعادة التوزيع الرأسية:** وهي إعادة التوزيع باتجاه الطبقات الفقيرة حيث تفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة وتوجه حصيلتها أو البعض منها باتجاه أصحاب الدخول المنخفضة على شكل نفقات صحية أو تعليمية، أو دعم لأسعار السلع الاستهلاكية الضرورية.

رابعا؛ أثر النفقات العامة على الادخار: يمكن تتبع الآثار الاقتصادية للنفقات على الادخار من خلال: [6]

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 104.

[2] علي سيف علي المزروعي: **الإنفاق العام وأثره على التوازن الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص 22.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 104.

[4] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 97.

[5] عادل فليح العلي: المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مرجع سابق، ص 93.

[6] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 65.

- أثر الإنفاق العام في الدخل القومي؛
- أثر الإنفاق العام في الميل إلى الادخار.

يولد الإنفاق العام المنتج (النفقات ذات الطابع الاستثماري) إلى زيادة الدخل القومي وهذا ما يعني تعزيز القدرة الادخارية للأفراد فضلا على أن زيادة الدخل القومي، وبالتالي متوسط دخل الفرد سوف يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار على حساب الميل الحدي للاستهلاك وهذا سلوك طبيعي وفق نظرية سلوك المستهلك. كما يؤدي الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف شراءها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع.

خامسا؛ أثر النفقات العامة على الأسعار: تعتبر قوى العرض والطلب المحدد الرئيسي للأسعار، إلا أن تدخل الدولة من خلال سياستها الإنفاقية بشكل مباشر أو غير مباشر يؤثر على مستوى الأسعار، وهذا لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية فقط، وإنما أصبح وسيلة للتنظيم الاقتصادي؛ حيث يترتب على الإنفاق العام في المشاريع الاستثمارية زيادة حجم العرض من السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها[1].

سادسا، أثر النفقات العامة على مستوى الاستخدام: يعد رفع مستوى الاستخدام أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية عامة وبالأخص السياسة الإنفاقية، ومن الناحية العملية لا يمكن الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل لأنها حالة قد تكون افتراضية، إذ لابد من معدل طبيعي لمستوى البطالة يكون مقبول ويمكن تفسيره اقتصاديا بالعوامل الهيكلية والاحتكاكية ويتراوح هذا المعدل بين (5-6)% من إجمالي القوى العاملة[2].

ويكون الإنفاق العام على الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول، هي أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التشغيل، فالإنفاق العام في المعنى الكينزي يؤثر في التشغيل عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق العام مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات، وهذا التوسع يزيد من مستوى الاستخدام، ومن البديهي لو نتج عن التوسع الحكومي نقص في الإنفاق الخاص أكبر الزيادة في الإنفاق العام فإن هذا يؤدي إلى نقص مستوى الاستخدام[3].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والاستثمار والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار)، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل أو دورة النشاط الاقتصادي.

أولا؛ أثر المضاعف: يعد "خان" (R. khan) أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، سنة 1931 من خلال مقال له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة"[4]. وقد حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 42.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخنشالي، مرجع سابق، ص 65.

[3] علي سيف علي المزروعي: **الإنفاق العام وأثره على التوازن الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مرجع سابق، ص 23.

[4] Jean-José Quilès et autres : **Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés**, 2 ème édition, Bréal édition, 2006, p 148.

الاستثمار والزيادة في التشغيل؛ أي أن مفهوم المضاعف عند خان هو مضاعف التشغيل، أما النظرية الكينزية اقتصرت على بيان أثر الاستثمار المستقل "الذاتي" على الدخل القومي (الإنتاج القومي)، من خلال ما يؤدي إليه الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي الذي يؤدي بدوره لزيادة الدخل القومي، بمضاعفة الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه بمضاعف الاستثمار المستقل[1]. والذي يمكن حساب قيمته العددية بالعلاقة التالية: [2]

$$\text{مضاعف الاستثمار } (Ks) = \frac{\text{التغير في الدخل القومي } (\Delta Y)}{\text{التغير في الاستثمار } (\Delta I)}$$

وإذا كانت النظرية الكينزية قد اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق فكرة المضاعف، فأثره يشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير[3]. من هذا المنطلق فمضاعف الإنفاق العام يقصد به "المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي (الإنتاج القومي) الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك"[4]. وبذلك تكون معادلة مضاعف الإنفاق العام وفقا للصيغة الموالية:[5]

$$\text{مضاعف الإنفاق العام } (K_G) = \frac{\text{التغير في الدخل القومي } (\Delta Y)}{\text{التغير في الإنفاق العام } (\Delta G)}$$

في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها فإن زيادة الإنفاق العام سيسبب زيادة أكبر في حجم الدخل بفضل أثر المضاعف، ذلك أن قيمة التغير في الدخل تعتمد على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبط به رقميا ارتباطا طرديا فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، ويمكن تعديل الصيغة السابقة لمضاعف الإنفاق العام لتصبح كالآتي:[6]

$$\text{مضاعف الإنفاق العام } (K_G) = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (ć)}$$

ثانيا؛ أثر المعجل: يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[7]. فالمعجل إذا يبين نسبة التغير في الاستثمار إلى التغير في الاستهلاك، أي أن:[8]

---

[1] خالد شحادة الخطيب، خالد محمد المهايني، مرجع سابق، ص 133.

[2] السعيد بريبش: **الاقتصاد الكي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 207، ص 171.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 108.

[4] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص 67.

[5] السعيد بريبش، مرجع سابق، ص 184.

[6] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 82.

[7] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص-ص: 109-110.

[8] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 101.

$$\text{المعجل } (v) = \frac{\text{التغير في الاستثمار } (\Delta I)}{\text{التغير الاستهلاك } (\Delta C)}$$

تتحدد آثار المعجل بمجموعة من الاعتبارات وأهمها مدى توافر المخزون من السلع الاستهلاكية ووجود الطاقات الإنتاجية غير المستغلة وكذلك تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب فيما إذا كانت اتجاهات ذات طبيعة مؤقتة أو دائمة ومستمرة[1]. كما أن أثر المعجل يحدث فقط في حالة زيادة الاستهلاك وما يتبعها من زيادة الطلب، أما إذا لم تحدث أي زيادة فإن إنتاج السلع سوف يقتصر على ما يحتاج إليه لتعويض ما يستهلك منها؛ لذا يمكن الأخذ بأن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن آثارهما قد تختلف من قطاع إلى آخر ومن فرع إلى آخر.[2]

ثالثا؛ الإنفاق العام وتفاعل مبدأي المضاعف والمعجل: إن الأثر الأولي المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك لن يتوقف عند هذا الحد، بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن ليولد تأثيرا على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بتفاعل أثر المضاعف وأثر المعجل، فالزيادة الأولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض وهذا من شانه أن يحفز الطلب المحلي، فيتوسع الإنتاج ويزداد الناتج زيادة مضاعفة، والمخطط الموالي يشرح آلية أثر المضاعف والمعجل على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

الشكل رقم (10-1): الأثر غير المباشر للإنفاق العام من خلال تفاعل مبدأي المضاعف والمعجل

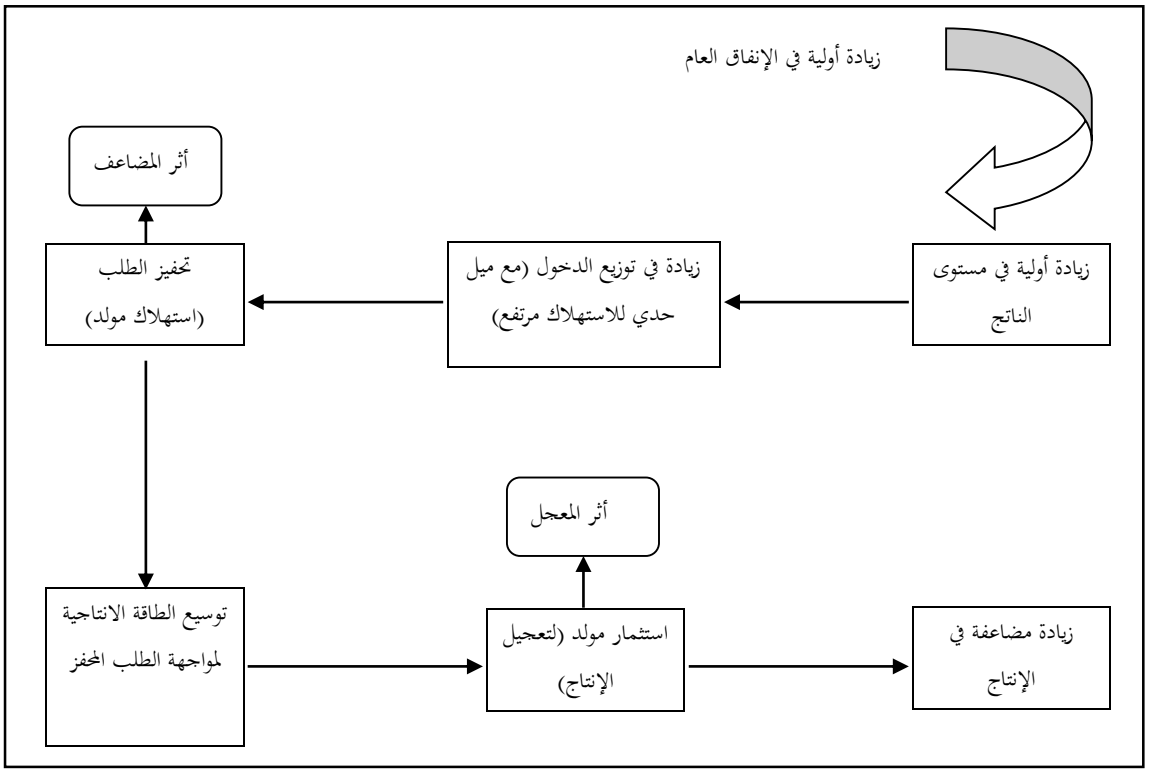

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي، مرجع سابق، ص 66.

[1] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 83.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 110.

يوضح المخطط السابق أن زيادة الإنفاق العام يولد زيادة أولية في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع الدخول خاصة لذوي الدخل المنخفض والمحدود، ومع افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك لتلك الطبقات مرتفع بسبب تدني مستويات الإشباع يتحفز الطلب ما يضطر المنتجين زيادة استغلال الطاقات العاطلة كمرحلة أولى لمواجهة الطلب المحفز وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج من خلال معدات وآلات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل الذي يعبر عن زيادة الاستثمار نتيجة زيادة الإنفاق العام. وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبية أعلى تعوض العجز في الميزانية العامة الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام.

رابعا؛ استخدام مبدأ المضاعف والمعجل لتحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام: حتى يمكن استخدام مبدأي المضاعف والمعجل في تحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج القومي يلزم أن تحدد أولا كمية الإنفاق التي سوف تحدث التضاعف، وثانيا أن تأخذ في الاعتبار طريقة تمويل الميزانية. وفي هذا الصدد ينبغي التفرقة بين الحالات الموالية:[1]

1. **حالة عجز الميزانية عن طريق زيادة الإنفاق العام مع ثبات نسبة الاقتطاع من دخول الأفراد:** تفرض هذه الحالة أن زيادة الإنفاق العام تواجه عن طريق الإصدار النقدي، والزيادة التي تحدث في الدخل القومي تكون أكبر من الزيادة الأولية، وتتحدد وفقا لمبدأ المضاعف كالآتي:

$$\text{تغير الدخل القومي } (\Delta Y) = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (ć)} \times \text{تغير الإنفاق العام } (\Delta G)$$

وصيغة المضاعف في المعادلة السابقة لا تختلف عن الصيغة العامة لمبدأ المضاعف عند كينز. إلا أنه لما كانت الزيادة في الدخل المترتبة على زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة نسبية في حصيلة الضرائب، مما يترتب عليها حدوث آثار انكماشية تنقص الزيادة الكلية في الدخل الذي تعبر عنه المعادلة السابقة التي تصبح وفقا للتالي:

$$\text{تغير الدخل القومي } (\Delta Y) = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (ć) + \text{معدل الاقتطاع الحدي للضرائب } (ć * tx)} \times \text{تغير الإنفاق العام } (\Delta G)$$

حيث أن: (tx) تمثل معدل الضريبة.

2. **حالة عجز الميزانية عن طريق خفض الضرائب مع ثبات حجم الإنفاق العام:** في هذه الحالة يكون حجم الإنفاق ثابتا، ولكن دخول الأفراد (الدخل القابل التصرف فيه) سوف ترتفع إثر انخفاض الضرائب، ما يؤدي إلى آثار توسعية على مستوى الدخل والناتج القومي، ومقدار الزيادة يتحدد وفقا للصيغة الموالية:

$$\text{تغير الدخل القومي } (\Delta Y) = \frac{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (ć)}{- \text{الميل الحدي للاستهلاك } (ć)} \times \text{تغير الضرائب } (\Delta TX)$$

[1] عزت قناوي، مرجع سابق، ص-ص:75-77.

3. **حالة فائض الميزانية عن طريق زيادة الضرائب بنفس مقدار الفائض:** هذه الحالة هي عكس الحالة السابقة، إذ يترتب على هذا الوضع اقتطاع جزء من دخول الأفراد عن طريق الضرائب دون إنفاقه، وينجم عن ذلك آثار انكماشية على الدخل والناتج القومي. وتتحد الآثار الانكماشية كالآتي:

$$\text{تغير الدخل القومي} = \frac{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (\acute{c})}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (\acute{c})} \times \text{فائض الميزانية (تغير الضرائب)} (\Delta TX)$$

4. **حالة التوازن:** في هذه الحالة تتلاشى الآثار التوسعية تبعا للزيادة في الإنفاق العام نتيجة للآثار الانكماشية التي تحدث تبعا لزيادة الاقتطاع من دخول الأفراد عن طريق الضرائب. إلا أنه يمكن أن يحدث في حالة أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أدنى من مستوى التشغيل زيادة في حجم الإنتاج تساوي الزيادة في الإنفاق العام، مع ثبات دخول الأفراد عن طريق الضرائب؛ وتفسير ذلك يرجع إلى أن مستوى التشغيل يرتبط أساسا بحجم الدخل القومي قبل اقتطاع الضرائب منها، أما مستوى الطلب الفردي فإنه يتحدد أساسا بمستوى الدخل القومي القابل التصرف فيه أي بعد اقتطاع الضرائب منه.

ويمكن تفسير ذلك رياضيا حيث أن مضاعف الإنفاق العام في الدخل يتحد هذه العلاقة: [1]

$$\text{تغير الدخل القومي } (\Delta Y) = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (\acute{c})} \times \text{تغير الإنفاق العام } (\Delta G)$$

أما أثر مضاعف الضرائب في الدخل فهو:

$$\text{تغير الدخل القومي} = \frac{-\ (\text{الميل الحدي للاستهلاك } (\acute{c}))}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك } (\acute{c})} \times \text{تغير الضرائب} (\Delta TX)$$

وبما أن التغير الحاصل في قيمة الضرائب هو نفسه الحاصل في قيمة الإنفاق العام وبالجمع بين مضاعف الإنفاق العام ومضاعف الضرائب يتضح أن حجم التغير في الدخل يساوي مقدار التغير الحاصل في الإنفاق العام.

خامسا؛ فعالية مبدأي المضاعف والمعجل في البلدان النامية: تتمتع أغلب البلدان النامية بميل حدي للاستهلاك مرتفع بسبب تدني مستوى الإشباع والدخول، إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة مضاعفة في الدخل كما في الدول الصناعية، والسبب في ذلك يعود لعدم توفر الشروط اللازمة التي تتوقف عليها فعالية المضاعف الكينزي والمتمثلة أساسا في:[2]

- وجود بطالة غير إرادية؛

---

[1] عمري صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي –الاقتصاد الكلي–**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص-ص: 109-110.

[2] طالب صلاح الدين: **محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة (2000–2010)**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص 6.

- وجود اقتصاد صناعي؛
- وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية؛
- توفر الرأسمال اللازم لزيادة الإنتاج.

فعدم توفر هذه الشروط في الدول النامية أدى إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وعدم مرونتها مما يجعلها غير قادرة للاستجابة كرد فعل لأثر المضاعف؛ فتطبيق النموذج الكينزي من خلال التدخل والتوسع في سياسات التمويل بالعجز أقصى ما حققه هو تحفيز الطلب المحلي إلا أن هذا الطلب لم يجد سلعة محلية يمتصها بسبب ضعف القدرات الإنتاجية مما جعل هذه الدول النامية أمام خيارين هما:

إما اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لسد الفجوة من العرض وهذا ينطبق على الدول ذات الموارد المالية العالية[1]؛ حيث أنه إذا لم يتم تحديث القدرة الإنتاجية المحلية وفقا لنمط الطلب المحلي المتغير في اقتصاد آخذ في النمو، فإن الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك عادة ما تؤدي إلى ازدياد الواردات، وللحيلولة دون حدوث تدهور في الميزان التجاري من الضروري تعزيز الاستثمار المحلي وديناميكيات الابتكار من أجل إحداث التغيرات المناسبة في التكوين القطاعي للإنتاج المحلي، ويتميز إحداثها بالصعوبة في البلدان النامية خاصة التي تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية[2].

وإما القبول بالضغوط التضخمية وتدهور القوة الشرائية والدخول الحقيقية للأفراد وفي أحيان كثيرة اللجوء إلى المديونية الخارجية، وهذا ما ينطبق على الدول ذات الموارد المالية المحدودة[3]. فبالرغم من تحسن وضع العديد من الدول النامية من حيث ديونها الخارجية خلال العقد الماضي نتيجة لحدوث نمو اقتصادي مقترن بوجود بيئة مواتية فيما يخص أسعار الفائدة وتخفيف عبء الديون الدولية، وحسابا بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي، انخفض رصيد الديون الخارجية انخفاضا ملحوظا في معظم المناطق من مستويات الذروة التي بلغتها في التسعينات من القرن الماضي إلى ما دون 30% سنة 2013، بيد أنه من السابق لأوانه اعتبار هذا الاتجاه ضمانة للقوة الاقتصادية في المستقبل، ذلك أن مستويات الديون العالمية أخذت في الارتفاع مرة أخرى ابتداءا من عام 2011، يقودها اقتراض القطاع العام في بعض الاقتصاديات المتقدمة، وأيضا الزيادات الحادة في اقتراض القطاع العام في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى اقتراض القطاع الخاص في الغالب في بعض الاقتصاديات النامية الناشئة[4].

ذلك ما يجعل من النموذج الكينزي غير موات تماما لظروف الدول النامية سواء في مضاعفة الدخل أو معالجة مشكلة البطالة، ويطرح ذلك عددا من التحديات أم السياسة المالية في هذه الدول؛ فهي تحتاج:[5]

- حماية نظمها المالية الوطنية من تقلبات العمليات المالية الدولية؛
- استخلاص الدروس الصحيحة من الأزمات المالية الماضية ومنها بصفة خاصة أن عدم خضوع القطاع المالي للضوابط التنظيمية عادة ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وسوء تخصيص الموارد؛
- جعل النظم المالية المحلية، وبخاصة النظم المصرفية داعمة بدرجة أكبر للاستثمار في القدرات الإنتاجية الحقيقية.

---

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الهنشالي، مرجع سابق، ص 68.

[2] أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تقرير التجارة والتنمية 2013**، مرجع سابق، ص 54.

[3] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الهنشالي، مرجع سابق، ص 68.

[4] أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تقرير التجارة والتنمية 2015**، منشورات الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سويسرا، 2015، ص-ص: 24-25.

[5] أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تقرير التجارة والتنمية 2013**، مرجع سابق، ص XIV.

خلاصة الفصل

من خلال التطرق للجانب النظري فيما يخص سياسة الإنفاق العام، ومعاينة أهم المفاهيم المبادئ التي ينطوي عليها مفهوم النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية وتطور حجمها وازدياده مع تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي يبقى في الاقتصاد المعاصر مرتبط أساسا بالظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي خاصة بالنسبة للدول النامية التي لها خصائص سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأخرى تاريخية تميزها عن الدول الصناعية والمتقدمة، مما يزيد من أهمية الدور التدخلي للدولة فيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

قصد تحقيق الأهداف المرجوة تخضع سياسة الإنفاق العام إلى جملة من الضوابط والمحددات التي تساهم في رفع فعاليتها وتجنب عدم الرشادة في إنفاقها؛ حيث أنها تعتبر أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية بالخصوص، ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الدورة الاقتصادية إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بالعديد من العوامل التي تحد من تحقيق هذه السياسة لأهدافها متمثلة أساسا في المقدرة المالية للدولة. وبالرغم من تلك الضوابط والمحددات إلا أن ظاهرة تزايد النفقات العامة أضحت قانونا عاما وسمة من سمات المالية العامة في العصر الحديث سواء في الدول المتقدمة أو النامية وإن اختلفت هذه الزيادة وشدتها من بلد لآخر، إلا أنها تحدث كنتيجة حتمية لأسباب ظاهرية وحقيقية.

كما تنوعت تقسيمات النفقات العامة وفق معايير عدة (علمية وعملية) بالشكل الذي ساهم في إبراز اختلاف آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل، البطالة والتضخم، إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة أو ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل؛ حيث يختلف أثر النفقة العمومية حسب نوعها وحجمها من خلال حفزها للطلب الكلي الذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تلبية الطلب المحفز، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعتبر العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد القومي من حيث تحقيق النمو الاقتصادي وتدعيم القدرات الإنتاجية المحلية وتنويعها بتعزيز الاستثمار المحلي من أجل إحداث التغيرات المناسبة في التكوين القطاعي للإنتاج المحلي، ويتميز إحداثها بالصعوبة في البلدان النامية خاصة التي تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية كالنفط والغاز، وهذا ما يتطرق إليه الفصل الموالي من جوانب عدة وأكثر تفصيل.

الفصل الثاني: آلية تأثير السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي وعلى تنويع مصادره

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو، التنمية والتنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: الإنفاق العام في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وإشكالية الإنفاق الأمثل
- المبحث الثالث: دور السياسة الإنفاقية في تنويع مصادر النمو الاقتصادي

تمهيد

يقوم قطاع المحروقات بدور محوري في نمو الاقتصاديات المصدرة للمحروقات، إذ تساهم عائدات التصدير بنسب عالية من إجمالي الصادرات وتصل إلى حدود 99% في بعض الدول، الأمر الذي يجعل أهم المتغيرات الاقتصادية فيها كرصيد ميزان المدفوعات ورصيد الميزانية العامة، ومعدلات النمو الاقتصادي تتأثر بعوائد صادرات المحروقات، والتي تتأثر هي الأخرى بعوامل خارجية تتعلق بأسعارها في الأسواق الدولية وفقا لظروف العرض والطلب. هذه الوضعية التي تتميز بعدم اليقين ومخاطر انخفاض الأسعار وأثرها على اقتصاديات تلك الدول حتمت عليها اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من الاعتماد الأساسي على قطاع المحروقات.

وتبرز السياسة الإنفاقية كأهم تلك السياسات المعتمدة في قبل صانعي القرار في الدول المصدرة للمحروقات؛ حيث تعتبر العلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية. ويلاحظ المتتبع لتطور برامج الإنفاق العام في غالبية الدول المصدرة للمحروقات توجه هذه البرامج إلى تحفيز النمو الاقتصادي والعمل على تنويع مصادره بعيدا عن الارتباط شبه الكامل بقطاع المحروقات. وبخاصة أن معظم تلك الدول تتميز بضعف القطاع الخاص من جهة، وبوفرة الموارد اللازمة لتطبيق السياسة المالية التوسعية عند ارتفاع أسعار المحروقات من جهة ثانية.

وللتعرف على دور السياسة الإنفاقية في النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للمحروقات، يتطرق هذا الفصل بالتحليل إلى تطور المفاهيم الأساسية حول النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي، بدءا من إبراز الإطار الفكري للنمو والتنمية، وتتبع الطور التاريخي للنمو الاقتصادي العلمي وتوضيح العوامل المحددة له وأهمية تنويع مصادر النمو الاقتصادي في إطار لعنة الموارد. مرورا إلى التعرض لمختلف النظريات والنماذج الاقتصادية التي اهتمت بإيضاح آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وحجمه الأمثل في الاقتصاد. وصولا إلى التركيز على تحليل دور السياسة الإنفاقية وأهمية إدارة عوائد المحروقات في تنويع مصادر النمو الاقتصادي، كون التنويع الاقتصادي لا يزال معضلة حقيقية وهدفا تسعى أغلب الدول المصدرة للمواد الأولية بصفة عامة والمحروقات بصفة خاصة لبلوغه. ولهذا الغرض قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو، التنمية والتنويع الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: الإنفاق العام في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وإشكالية الإنفاق الأمثل؛
- المبحث الثالث: دور السياسة الإنفاقية في تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو، التنمية والتنويع الاقتصادي

يتطلب الخروج من حلقة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية المستدامة تحقيق معدلات نمو عالية في الأجل الطويل، لذا يمثل التنويع الاقتصادي فرصة لتوفير مصادر دخل جديدة للدول التي تعتمد في إيراداتها على الموارد الطبيعية، وتسارع الكثير منها إلى تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتساهم في تحقيق معدلات نمو عالية وفي التغلب على ظاهرة عدم اليقين الناتجة عن تقلبات أسعار الموارد الأولية.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول النمو والتنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى أهمية تنويع مصادر النمو الاقتصادي من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، وما يكتنف هذا المصطلح من خصائص معينة كالعلاقة بينه وبين التنمية الاقتصادية وأهم مؤشرات قياسه وإلى جملة المفاهيم المرتبطة ومحدداته.

أولا؛ مفهوم النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد الاقتصاديين أمثال سميث 1776 وروبرت مالتوس (Th. R. Malthus) سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة"، وأعقبهما بعد ذلك العديد من الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب، وعلى ذلك فقد أعطيت له الكثير من التعاريف من بينها:

- التعريف المقدم من طرف طرف ساموبلسون (P. A. Samuelson): "النمو الاقتصادي يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما"[1].
- أما الاقتصادي كوزنت (S. Kuznets) فيعرفه على أنه: "الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل، ويعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح للنمو، ويحفز إنتاجية الفرد عبر مدة طويلة من الزمن"[2].
- أما كلاوس روزه يفرق بين النمو الموسع والذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج القومي مع معدل الزيادة الحاصلة في عدد السكان، ومعدل النمو المكثف والذي يعني: زيادة في متوسط نصيب الفرد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة من الناتج القومي[3].

ومعظم تعاريف النمو تدور حول زيادة المجمع الاقتصادي الكلي من الناتج الوطني أو الدخل الوطني بالإضافة إلى حصة الفرد منها، حيث أن: "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[4].

وللتعمق في هذا المفهوم أكثر يتعين التأكيد على الخصائص الآتية:[5]

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة الناتج المحلي بل لابد من وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى آخر أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني؛ أي أن:

---

[1] علي مكيد، عماد معاشي: **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2013، ص 174.

[2] Simon Smith Kyznets: **Modern Economic Growth –Restructure And Spead Studies In Comparative Economics 7**, New Haven Ct, Yale Uviversity Press, 1966, P 1.

[3] كلاوس روزه، ترجمة علي عباس عدنان: **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1990، ص 8.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 73.

[5] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف: **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004، ص-ص: 382-383، بتصرف.

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

- الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليس زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية؛ أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى هذا فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي– معدل التضخم

- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

ذلك ما يقودنا إلى المفهوم المتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام، فتقرير النمو الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية يمثل أحد أحدث الدراسات في مجال النمو المستدام والتنمية غير الإقصائية، وأهم النتائج التي وردت فيه ذات الصلة بمفهوم النمو الاقتصادي المستدام هي:[1]

- إدراك أن النمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات، إلا أنه يمثل أحد أضمن السبل لعتق المجتمعات من إسار الفقر، ويكمن ذلك في أن النمو الاقتصادي المستدام يخلق فرصا للأفراد والمجتمعات يصعب تحقيقها في غياب استدامة النمو الاقتصادي.
- تعريف النمو الاقتصادي المستدام باعتباره "معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ، أو يفوق 7% مدة ربع قرن أو أكثر"، مع ملاحظة أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات على أكثر تقدير.
- على أساس التعريف السابق تأهلت، ومنذ سنة 1950 حتى سنة 2005، 13 دولة للانضمام إلى نادي النمو المستدام، هي: بوتسوانا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ، إندونيسا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سلطنة عمان، مالطا، سنغافورا، تايوان، تايلاند. والملاحظ هيمنة الدول الأسيوية على هذه القائمة، إلا أنها تضم ممثلين من معظم أقاليم العالم النامي.

ثانيا؛ طبيعة العلاقة بين النمو والتنمية: كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم النمو والمفاهيم القريبة منه لاسيما مفهوم التنمية الذي ظل لفترة طويلة ينحصر في المفهوم الضيق للنمو الاقتصادي، والحقيقة أن التنمية مفهوم معقد ومتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهو يتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات، وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. **مفهوم التنمية الاقتصادية:** ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين[2]:

أ. **التيار الأول:** يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي قبل عقد السبعينات من القرن الماضي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية. ومن التعاريف التي تتماشى ونظرة هذا التيار، التعريف القائل بأن: "التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفئا وأشملا بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من تزايد السكان"[3]. فالتنمية تتمثل في العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن من خلال

[1] The World Bank, Commission on Growth and Development : **The Growth Report Strategies For Sustrained Growth and Inclusive Development**, 2008.

[2] وليد الجيوسي، مرجع سابق، ص 3، بتصرف.

[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية: **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص 12.

التركيز على التصنيع السريع وإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية والعاملة بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي وتزداد حصة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج القومي بصفة مستمرة[1].

ب. **التيار الثاني:** يمثله اقتصاديو العالم الثالث، فقد شهد عقد السبيعنات من القرن الماضي تغييرات جذرية في مفهوم التنمية حيث أصبحت أكثر شمولا من مجرد الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي. فالتنمية بهذا المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها دول العالم الثالث والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. وعلى ذلك يؤكد هذا التيار للتنمية على أنها: "العملية الهادفة إلى إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض"[2].

ويتضح أن كلا التيارين يتفقان على القاعدة الأساسية للتنمية المتمثلة في إيجاد البناء الإنتاجي المادي والبشري القادر على رفع إنتاجية وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان، وعلى ذلك يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها: "عملية مجتمعية واعية موجهة على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام"[3].

2. **عناصر رئيسية في مفهوم التنمية:** من خلال المفهومين السابقين للنمو والتنمية تظهر العناصر الرئيسية التي تساعد على إبراز الاختلاف القائم بينهما، وهي:[4]

أ. **النمو والتنمية والقضاء على الفقر:** ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادي أو اعتباره هدفا ثانويا من أهداف التنمية. فالنمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية؛ وإذا كان من الممكن تحقيق تحسن في مستويات معيشة الفقراء وذوي الدخول المنخفضة لبعض الوقت في غياب نمو سريع (من خلال سياسات إعادة التوزيع مثلا)، إن مثل هذا التحسن لا يمكن أن يستمر إلا إذا اشتغلت آليات النمو الاقتصادي بمعدل سريع وبكفاءة.

ب. **التنمية وسد الفجوة:** وهو عنصر أساسي كثيرا ما تضمنته الكتابات التقليدية عن التنمية، وهو سد الفجوة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو مستويات المعيشة بين الدول النامية والمتقدمة. والحقيقة أن هذا الهدف غير مناسب لما يقصد بالتنمية فتضييق فجوة الدخل قد لا يترتب عليه تضييق أو سد بعض الفجوات الأخرى؛ حيث أن التركيز على هذا الهدف قد يصرف نظر واضعي سياسات التنموية عن إجراءات أخرى عالية في النهوض بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة كتحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية للغذاء والسكن والتعليم والصحة.

ج. **التنمية والتحرر الإنساني:** إن التنمية بمفهومها الواسع لا تعني العمل على تحقيق أهداف اقتصادية فقط، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية والتي يمكن اختزالها في هدف واحد وهو التحرر الإنساني من خلال:

- إشباع الحاجات الأساسية للبشر؛ ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والجهل والمرض؛
- رفع مستوى الحياة البشرية بما يحقق لكل إنسان الكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين.
- تحرير المجتمع من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

---

[1] عبد الوهاب الأمين: **التنمية الاقتصادية –المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدن العربية–**، الطبعة الأولى، دار الحافظ، السعودية، 2000، ص 17.

[2] وليد الجيوسي، مرجع سابق، ص 3.

[3] المرجع نفسه، ص 4.

[4] إبراهيم العيسوى: **التنمية في عالم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، الطبعة الثانية، دار الشروق، مصر، 2001، ص-ص: 19-21.

ويلاحظ من تطور مفهوم التنمية وعناصرها الرئيسة بروز المفهوم الشامل للتنمية، حيث أن الأمم المتحدة صارت تتبنى هذا المفهوم الذي يقوم على أن التنمية الشاملة هي:[1]

التنمية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية

ثالثا؛ مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: عند البحث عن المؤشرات التي تقيس ما يحققه المجتمع من نمو نجد أنه توجد ثلاث معايير رئيسية هي: معايير الدخل، معايير اجتماعية، ومعايير هيكلة. ومن بين تلك المعايير يتم التطرق إلى معايير الدخل كون النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية ترتبط بالدرجة الأولى بزيادة حجم الاقتصاد القومي.

1. **مؤشرات الدخل الأساسية لقياس النمو الاقتصادي:** يمكن استخدام المؤشرات النقدية المعبرة عن رفاهية الأفراد وتحسن مستوى المعيشة (الرفاه الاجتماعي) كمقياس لتطور النمو الاقتصادي وذلك من خلال نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي الذي يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع بحكم أنه يأخذ النمو السكاني بعين الاعتبار ومدى تأثيره على حصة كل فرد، إلا أنه يبقى مقياس غير دقيق لأنه يهمل توزيع الدخول كونه متوسط حسابي ولا يصلح للمقارنة بين الدول لأن الأسعار والنقود والأنظمة غير متجانسة[2].

لذلك غالبا ما يستخدم كل من الناتج المحلي الإجمالي (Produit Intérieur Brut) أو الناتج الوطني الخام (Produit National Brut) كمؤشرات أساسية لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما[3].

2. **حساب معدلات النمو:** يتم حساب معدل النمو الاقتصادي وفقا لأحد المؤشرين من خلال حساب النسب المئوية للتغير بين فترتين (سنتين)، وباستعمال مؤشر الناتج المحلي الخام مثلا يحسب معدل النمو الاقتصادي وفقا للصيغة الآتية:[4]

$$Tc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} X\ 100$$

حيث أن:

Tc: معدل النمو الاقتصادي.

PIB: الناتج المحلي الخام.

t: الزمن (السنة المعنية).

ونسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة اسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) خلال فترات القياس، ومن ثم لابد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي، بقسمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية على مؤشر أسعار الاستهلاك، فنحصل على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة[5].

PIB بالأسعار الثابتة= PIB بالأسعار الجارية / مؤشر أسعار الاستهلاك.

[1] عبد الحميد عبد المطلب: **النظرية الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي للمبادئ–**، مرجع سابق، ص 473.

[2] السعيد بريبش، مرجع سابق، ص 69.

[3] محمد مسعي: **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10، الجزائر، 2012، ص 152.

[4] علي مكيد، عماد معاشي، مرجع سابق، ص174.

[5] عمر صخري، مرجع سابق، ص 25.

3. **نقائص مؤشرات الناتج كمقياس للنمو الاقتصادي:** يعتبر البعض أن المؤشرين السابقين غير كافيان لقياس لحجم الاقتصاد، وذلك بسبب أن كل من المؤشرين:[1]

- يقيس فقط قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى، وبالتالي إهمال قيمة السلع والخدمات التي تتداخل على المستوى العائلي أو على مستوى الأصدقاء.
- يقيس فقط السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعة، في حين لا يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في إطار السوق الخفي، الذي أصبح يشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات عديد الدول.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار قيمة الخدمات والسلع المنتجة في المزارع والمستهلكة من قبل الفلاحين أنفسهم، إضافة إلى خدمات ربات البيوت في المنازل والتي تمثل قيمة حقيقية.

إضافة إلى ذلك فكل منهما لا يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة غير المسوقة، ولا يهتم بتوزيع الناتج العادل أو غير العادل، ولا يأخذ أيضا بعين الاعتبار زيادة أوقات العمل، ولا الواردات كونها مصدرا للنمو حتى أنه يهمل التطور الديموغرافي وتكلفة النمو الاقتصادي.[2]

عموما النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي أو الوطني الخام ورغم النقائص التي ينطوي عليها، أهمية كبيرة كمتغير اقتصادي شامل يعبر عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال ومدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، كما يعبر أيضا عن مدى إمكانية توفر فرص العمل والحد من البطالة وإمكانية التوسع في الضرائب والاقتطاعات الإجبارية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.

رابعا؛ خصائص النمو الاقتصادي المرتبطة ببيئته: حدد كوزنت ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد للدول المتقدمة وهي:[3]

1. **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** حيث مرت كل الدول المتقدمة حاليا في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 1%، و2% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي.
2. **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** أظهرت دراسات عدة أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50%، إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.
3. **المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي:** يمثل التحول من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، فمعظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة متزايدة، ومن وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات. وهو ما يبرز من خلال الشكل الموالي:

---

[1] The Global Social Change Research Project: **Basic Guide to The World Economic Growth, 1970 to 2007**, May 2007, P 7.

[2] طاوش قندوسي: **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**– أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2013–2014، ص 77.

[3] ميلود وعيل: **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها –حالة الجزائر، مصر ، السعودية : دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013، ص–ص: 10–12.

الشكل رقم (1-2): تغير هيكل العمالة خلال التنمية الاقتصادية

الوحدة: (%)

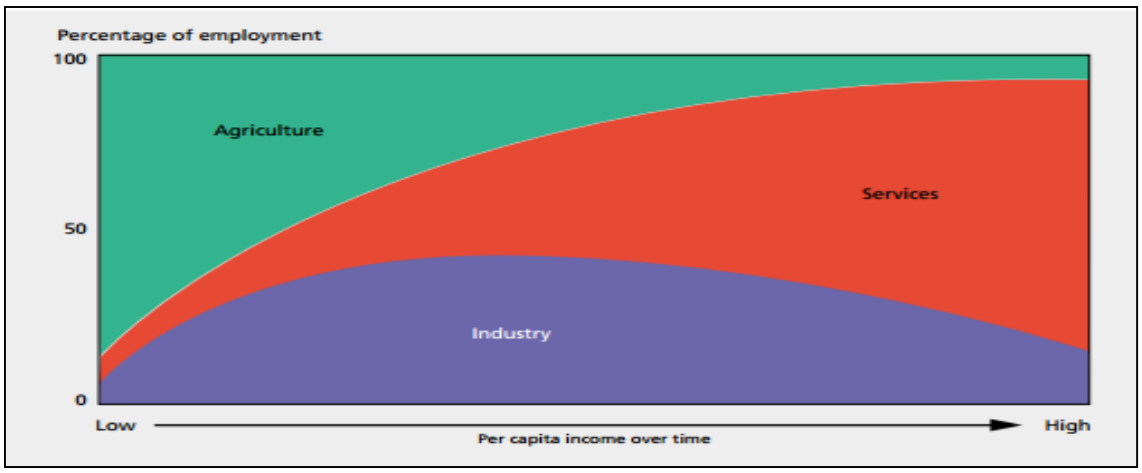

Source: The World Bank : **Beyond Economic Growth an Introduction to Sustainable Development**, Second Edition, U.S.A, P 64.

يبين الشكل السابق أن هيكل العمالة وفقا لمستوى التنمية مقاس بنصيب الفرد من الدخل بمرور الوقت؛ حيث تمثل فيه عمالة القطاع الزراعي أكبر حجم في أدنى درجات التنمية الاقتصادية، ومع الانتقال إلى مستويات تنمية أعلى تبدأ هذه النسبة في الانخفاض لصالح قطاع الصناعة بالدرجة الأولى ثم الخدمات وتنخفض هذه النسبة أكثر فأكثر حيث تميل أكبر نسبة إلى قطاع الخدمات فالصناعة فالزراعة بالنسبة لمستويات التنمية الأعلى.

4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي**: تعرف عملية التحول هذه بالتحديث (Modernisation)، ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ. **الرشادة**: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة.

ب. **التخطيط الاقتصادي**: والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج. **التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة**: ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د. **تحسين الاتجاهات والمؤسسات**: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتشجيع المشروعات الفردية مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا.

5. **الإمداد الاقتصادي الدولي**: وهي الخاصية التي تبين دور الدولة المتقدمة في الساحة الدولية، وتظهر من خلال ميل الدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية والتي أصبحت ممكنة خاصة في ظل القوى التكنولوجية الحديثة في المواصلات والاتصالات، ما يتيح الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

6. **الانتشار المحدود للنمو**: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي. وفي ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة ما يرشح لتوسع الفجوة أكثر فأكثر؛ فبمقارنة نصيب الفرد من الدخل في البلدان الخمسة عشر الأكثر ثراءا بنظيره في

البلدان الخمسة عشر الأشد فقرا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان متوسط دخل تلك البلدان الأكثر ثراءا أعلى من الأشد فقرا بـ 60 مرة[1].

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي العالمي والعوامل المحددة للنمو

تبرز محددات النمو الاقتصادي كأحد أهم الموضوعات في ظل اختلاف معدلات النمو المحققة من دولة لأخرى ومن قارة لأخرى، ومن فترة لأخرى، ويبرز الاختلاف أكثر في توزيع منافعه حتى بين أفراد الدولة الواحدة؛ وقد زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى المتغيرات المؤثرة في تحديد معدلاته باعتباره السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم العمل على تحقيق معدلات نمو عالية.

أولا؛ التطور التاريخي للنمو الاقتصادي العالمي واقعه وتوزيعه: تميز التطور التاريخي للنمو الاقتصادي العالمي وواقعه وتوزيعه منذ سنة 1750 إلى غاية سنة 2015 بالآتي:

1. **التطور التاريخي للنمو الاقتصادي العالمي إلى غاية سنة 2000:** عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ركود وضعف كبير حتى القرن التاسع عشر أين شهد توسعا هائلا وغير مسبوق من خلال زيادة الإنتاج العالمي من السلع والخدمات بسبب التغيرات التي شهدها العالم خاصة بعد نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبالضبط خلال الفترة 1946 إلى 1975 أي تقريبا لمدة 30 سنة متتالية، وهي الفترة التي تسمى بـ: "السنوات الثلاثون الساطعة، الرائعة أو المشهودة "، ذلك ما أدى لتمكين العالم من استيعاب زيادات أكبر في أعداد السكان وتأمين مستويات أرفع للمعيشة وفقا لما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-2): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي وعدد السكان للفترة (1750-2000).

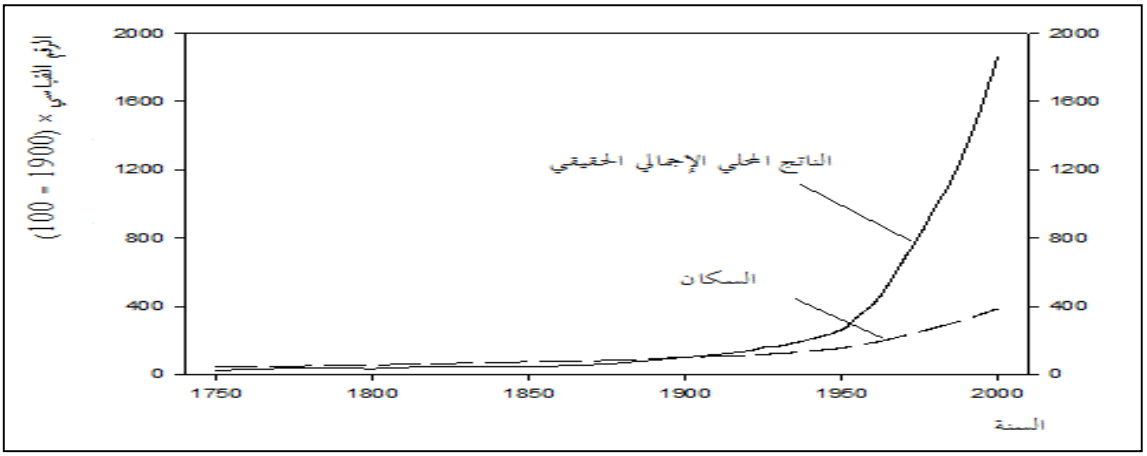

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان): **التقرير الموجز –السكان والبيئة والتنمية**، منشورات الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، ص 11.

يظهر الشكل السابق أنه بين سنتي 1950 و2000، زاد الناتج المحلي الإجمالي في العالم بالأسعار الثابتة ثمانية أضعاف. وخلال الفترة ذاتها نمى عدد سكان العالم من 2,5 بليون نسمة في سنة 1950 إلى 6,1 بليون نسمة في سنة

[1] أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 61، الأمم المتحدة، سويسرا، سبتمبر 2014، ص 4.

2000[1]. ونظرا لخطى التقدم السريعة في المجال التكنولوجي، ظل نمو الناتج متقدما بخطى كبيرة على نمو السكان ونجمت عنه أيضا زيادة في النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي ثلاثة أضعاف.

2. **واقع النمو الاقتصادي العالمي في بداية القرن الواحد والعشرين:** عادت معدلات النمو لتعرف انخفاضا شديدا ابتداءا من سنة 1973، حيث تراجعت معدلات النمو وانخفضت لتبقى موجبة ولكن ضعيفة بحث لا تتجاوز 2% في سنوات عديدة ولا تصل إلى المستوى الذي شهدتها قبل ذلك؛ لا من حيث معدلات النمو المسجلة ولا من حيث استقراريتها. وذلك ما يبينه هذا الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة (1961-2015)

الوحدة: (%)

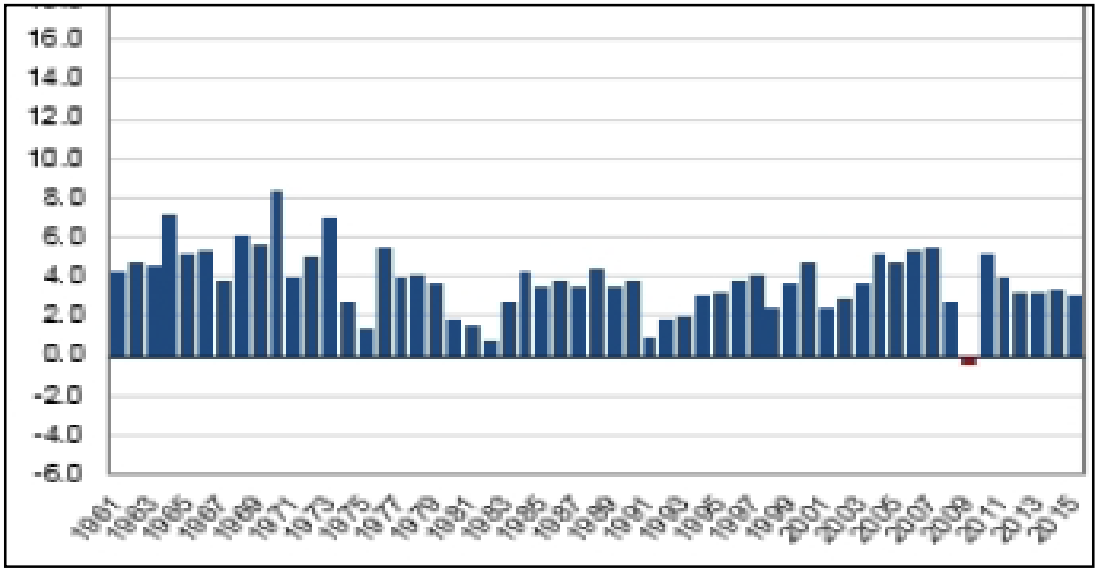

Source : Dariana Tani: **The World Economy – 50 Years of Near Continuous Growth**, Global Growth Tracker at World Economics, March 2016, (http://www.worldeconomics.com/papers/Global%20Growth%20Monitor_7c66ffca-ff86-4e4c-979d-7c5d7a22ef21.paper), Reviewed On 08/2016.

يعرض الشكل البياني السابق معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالنسبة المئوية لتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي، أين يظهر جزء من فترة العصر الذهبي للنمو الاقتصادي (1961-1975)، وبعد تلك الفترة شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا ومتكررا لمعدلات نمو لا يتجاوز 4% تقريبا تتبعه انخفاضات في معدلات النمو لتقترب من الصفر على طول الفترة حتى سنة 2000 أين بدأت معدلات النمو في التزايد حتى قاربت 6% سنة 2007 غير أنها سرعان ما انخفضت سنة 2008 حتى أنها أصبحت سالبة سنة 2009، والسبب في ذلك يرجع إلى أزمة الرهن العقاري التي أثرت بشكل ملحوظ على اقتصاديات الكثير من دول العالم خلال سنتي 2008 و2009، لتعود مستويات النمو إلى الارتفاع بداية من 2010 ولتستقر تقريبا في حدود 2,5% حتى سنة 2015.

3. **توزيع النمو الاقتصادي:** على الرغم من تميز النمو الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين بسرعته غير المسبوقة وفي بداية القرن الواحد والعشرين بمعدلاته المقبولة إلا أن توزيعه ما يزال غير المتكافئ ومتفاوت بين البلدان والمناطق وبين مختلف قارات العالم.

1 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان)، مرجع سابق، ص 10.

الشكل رقم (4-2): تطور نصيب القارات من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي للفترة (1960-2015)

الوحدة: (%)

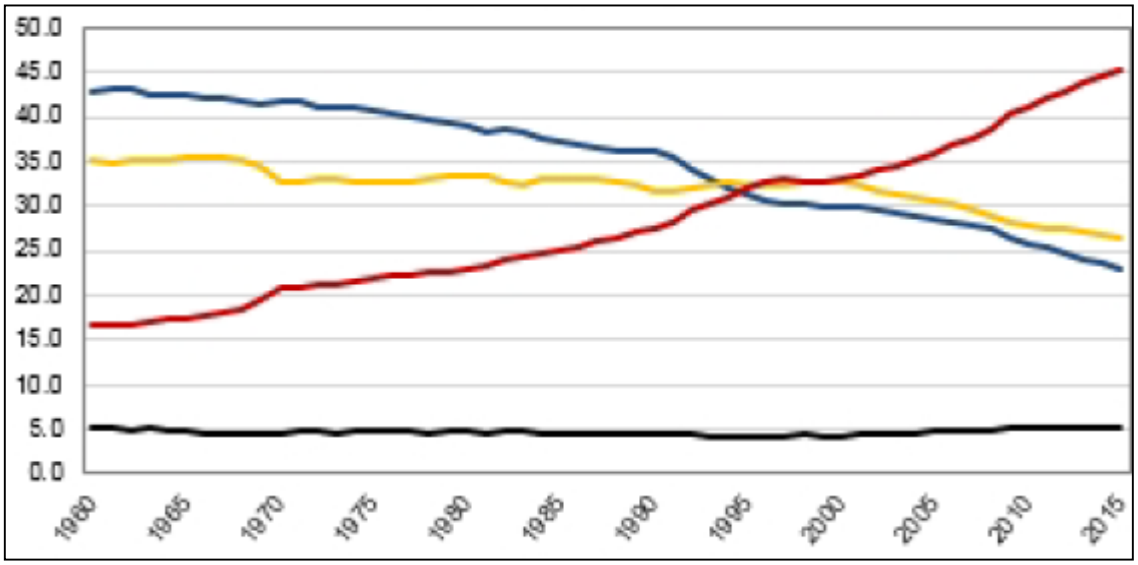

Source : Dariana Tani, Op-Cit.

يظهر الشكل أعلاه النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم مقسمة على القارات، ويوضح أن حصة قارة آسيا من الناتج المحلي الإجمالي في العالم نمت بشكل أسرع بكثير من جميع القارات الأخرى، من 16,8% في سنة 1960 إلى 45,4% في سنة 2015، في حين أن كل من قارتي أمريكا وأوربا فقد شهدت النسبة المئوية لحصتهما من الناتج المحلي الحقيقي العالمي انخفاضا محسوسا؛ فالبنسبة للأولى فقد انخفضت النسبة من 35% سنة 1960 إلى ما يقارب 27% سنة 2015، أما بالنسبة للثانية فقد انخفضت نسبتها من حوالي 43% سنة 1960 إلى حدود 23% سنة 2015، ويفسر ذلك بمعدلات النمو العالية التي تشهدها العديد من الاقتصاديات الآسيوية منذ سنة 1960؛ وهذا الإنجاز يرجع إلى نمو يشبه بالمعجزة في ثمانية اقتصاديات وهي: اليابان والنمور الأربعة المتمثلة في هونج كونج وجمهورية كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، والاقتصاديات الثلاث حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، وقد نمت هذه الاقتصاديات خلال الفترة (1960-1985) بما يزيد عن ضعف سرعة نمو بقية دول شرق آسيا، وبما يعادل تقريبا ثلاثة أمثال سرعة نمو أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، وخمسة وعشرين مرة مثل سرعة نمو دول جنوب الصحراء الإفريقية[1]. إضافة للدول الثمانية السابقة فإن الصين وبداية من سنة 1978، التزمت تطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج، واختارت لنفسها نموذجا تنمويا خاصا يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية، وهو ما عرف بنظام اقتصاد السوق الاشتراكية انطلاقا من فكرة أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة[2]، وقد حقق بذلك الاقتصاد الصيني تطورا في الناتج المحلي الخام قدره 9% في المتوسط لمدة 25 سنة، وبلغ سنة 2014 ما قيمته 17,6

[1] تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة: عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي: **معجزة شرق آسيا –النمو الاقتصادي والسياسات العامة**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 14.

[2] عبد الرحمان بن سانية: **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص 79.

ترليون دولار (تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي)، ما يعني أن الصين أصبحت أكبر اقتصاد عالمي متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي قدر بـ: 17,4 ترليون دولار (تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي)[1].

أما بالنسبة لقارة إفريقيا فيلاحظ أيضا من الشكل السابق أن حصتها من إجمالي الناتج المحقق تقريبا ثابتة عند حدود 5%، الأمر الذي ساهم في تفشي الفقر المدقع؛ حيث تشير الاحصائيات أنه في سنة 2013 ما يقارب 12% من سكان العالم أو 892 مليون نسمة مازالوا يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع أي تحت عتبة 1,75 دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي سنة 2011)، منهم 388 مليون يعيشون في إفريقيا[2].

ثانيا؛ محددات النمو الاقتصادي: من أكثر الأسئلة تداولا في علم الاقتصاد هو: ما الذي يسبب النمو الاقتصادي؟. وواقع الأمر أن الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم من كلاسيك وكينزيين ومعاصرين ومحدثين قاموا بدراسة عملية النمو الاقتصادي، وقد توصلوا من خلال أفكارهم ونظرياتهم ونماذجهم للنمو إلى تحديد عناصر النمو الأساسية كل حسب رأيه وتوجهاته الفكرية والأوضاع السائدة في وقته.

بدءا من كتابات سميث الذي لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي؛ حيث عارض تدخل الدولة ونادى بمبدأ التخصص وتقسيم العمل وأشار إلى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، وقد شكل الاقتصاديون الكلاسيك من أمثال ريكاردو وماركس ومالتس وغيرهم من بعد النظرية الموروثة عنه محاولين الكشف عن أسباب النمو طويل الأجل وكان جل اهتمامهم ينصب حول تقسيم العمل وعملية تكوين رأس المال[3].

أما شومبيتر (J. Schumpeter) والذي يعتبر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية سنة 1911)، وفيه بين أن اتجاه النمو غير مستمر بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية، وبذلك فإن النمو الاقتصادي حسب نظريته يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم (المبتكر) ثم الائتمان المصرفي.

بعد أزمة الكساد العالمي ظهرت أفكار كينز التي اهتمت أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي واعتبر الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل في أي دولة مستندا على المفاهيم والمتغيرات الاقتصادية التالية:[4] الطلب الفعال، الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة، المضاعف، السياسات الاقتصادية.كما يعتبر نموذج هارود–دومار سنة 1939 (Harrod-Domar) توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية، والبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان بالتركيز على العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج[5].

وقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد المعاصر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ويكمن إيجاز التحليل النيوكلاسيكي للنمو في النموذج الشهير للاقتصادي سولو سنة 1956 (R. M. Solow)؛ حيث يقوم التراكم الرأسمالي في إحداث النمو القصير الأجل نظرا لارتفاع معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال في بداية مراحل النمو بسبب

---

[1] Wayne M. Morrison, China's **Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for The United States**, Congressional Research Service, USA, 21 October 2015, P 9.

[2] Sara Turner, Jakkie Cilliers, **Barry Hughes: Reasonable goals for reducing poverty in Africa - Targets for the post-2015 MDGs and Agenda 2063-**, ISS publications, AFRICAN FUTURES PAPER 13, FEBRUARY 2015, P 6.

[3] سهيلة فريد النباتي: **التنمية الاقتصادية –دراسات ومفهوم شامل–**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 12.

[4] المرجع نفسه، ص 19.

[5] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 74.

انخفاض معامل رأس المال/العمل؛ نتيجة الندرة النسبة لرأس المال مقابل الوفرة النسبة في العمل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو إلى الثبات حين ينخفض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال[1].

أدت السنوات الثلاثين الساطعة إلى تواري شبه كامل لنظريات النمو، لتنتعش مجددا منذ النصف الثاني من الثمانينات بانتعاش الفكر التنموي ما أدى إلى إحياء نظريات النمو بظهور نظريات حديثة، وهي النظريات الجديدة في النمو أو نظريات النمو الذاتي أو الداخلي المنشأ والتي تشكلت من خلال نماذج رومر ولوكاس وبارو وغيرهم، حيث أن بحث النمو بطريقة أكثر واقعية حسب هذه النظريات الجديدة يستوجب الأخذ بعين الاعتبار –بجانب رأس المال المادي والعمل–عوامل أخرى لها دورها الهام. والجدول الموالي يبين باختصار تطور التاريخي لأهم النظريات التي اهتمت بتحديد عوامل ومحددات النمو وخصائصه انطلاقا من الاقتصاديين الكلاسيك وصولا إلى نظريات النمو الحديثة على مدار أكثر من قرنين من الزمن.

الجدول رقم (1–2): التطور التاريخي لنظريات النمو

نظريات النمو	مصدر النمو	خصائص النمو
• أ. سميث (1776)	تقسيم العمل	نمو غير محدد
• ر. مالتس (1799)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان
• د. ريكاردو (1817)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض
• ك. ماركس (1867)	تراكم رأس المال	نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
• ج. أ. شومبيتر (1911،1939)	سلسلة الاكتشافات التكنولوجية	نمو غير مستقر، نظرية شارحة للدورات طويلة الأجل
• نموذج الكينزيون الجدد (أو النيو كينزيون): ر.هارود (1939)– إ. دومر (1946)	معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار	نمو غير مستقر
• النموذج النيو كلاسيكي: ر. سولو (1965)	التقدم الفني وتزايد الشعب كعوامل خارجية	النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني
• نماذج نادي روما: ميدوس (1962)	الموارد الطبيعية	نمو محدود ومنتهي بسبب الانفجار السكاني والتلوث وفناء الطاقة
• نظرية التنظيم أو التنسيق: م. أجليتا (1967) ر. بواير (1986)	الترابط بين نظام الإنتاج ونظام الطلب	تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان والمكان.
• نظريات النمو الذاتي: ب. رومر (1986) ر. لوكاس (1988) ر. بارو (1990) ج. جرينوود (1990) أجيون– هويت (1992)	رأس المال المادي، رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري	الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث.

المصدر: عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 8.

[1] عبد الباسط وفا: **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي –نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية–**، دار النهضة العربية، لبنان، 2000، ص–ص: 15-16.

إن تتبع التطور التاريخي لنظريات النمو يبين أن معظم الاقتصاديين في جل النظريات المتعلقة بدراسة عملية النمو قد توصلوا إلى أن قاطرة النمو تتكئ على نفس المقومات الأربعة بغض النظر عن مدى فقر الدول أو ثراءها، وتلك المقومات الأربعة أو محددات النمو الاقتصادي هي:

- تكوين رؤوس الأموال (الميكنة، المصانع، الطرق)؛
- التكنولوجيا (العلوم، الهندسة، الإدارة وقطاع الأعمال)؛
- الموارد الطبيعية (عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية)؛
- الموارد البشرية (عرض العمالة، التكوين والتعليم، التنظيم والحوافز).

ويتناول عادة الاقتصاديين العلاقة التي تربط بين تلك المحددات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، على الشكل الآتي:[1]

$$Q = A.f(K, L, R)$$

حيث:

Q: الإنتاج، K: الخدمات الإنتاجية لرأس المال، L: عناصر العمالة، R: عناصر الموارد الطبيعية، A: مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، f: دالة الإنتاج.

المطلب الثالث: التنويع والنمو الاقتصادي في إطار لعنة الموارد وعدم اليقين

ازداد النقاش النظري بين الاقتصاديين حدة بعد ملاحظة أن بلدانا تتمتع بميزة نسبية في تصدير المواد الطبيعية، ولكنها تتميز باقتصاد نام وانخفاض مستوى الدخل والنمو الاقتصادي واقتصاد أقل تنوعا، وذلك ما يعرف بمفارقة الوفرة؛ حين تتحول نعمة الموارد إلى لعنة الموارد، لذا من الضروري النظر من خلال عدسة لعنة الموارد لتقريب الرؤية لعلاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي في ظل الدراسات التي تؤكد العلاقة العكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.

أولا؛ ماهية وأهمية التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه: بالرغم من أن التنويع الاقتصادي يحظى باهتمام شديد من قبل صناع القرار إلا أن الآراء حول مفهومه وأحسن المؤشرات لقياسه ما زالت متباينة.

1. **مفهوم التنويع الاقتصادي:** للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ويربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل (تنوع الهيكل الإنتاجي)؛ فتنويع الإنتاج يقصد به: "تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزانا نسبية متناسبة ومتوازنة"[2]، والبعض الآخر يربطه بهيكل الصادرات السلعية؛ بحيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع لانخفاض مزمن[3].

عموما يرتبط التنويع الاقتصادي بهيكل الاقتصاد القومي الذي يتكون بدوره من هياكل فرعية، هيكل القوى العاملة، هيكل التجارة، هيكل الصادرات، وهيكل الإنتاج، وهذا يقودنا إلى المعنى الواسع للتنويع الاقتصادي الذي يعني أنه: "على

---

[1] علي مكيد، عماد معاشي، مرجع سابق، ص 175.

[2] نوري محمد عبيد الكصب: **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية –المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين**)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015، ص 22.

[3] ممدوح عوض الخطيب: **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 16-17 فيفري 2014، ص 5.

البلد أن ينتج للتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات"[1]. وبذلك يمكن الإشارة إلى أن التكيف الهيكلي هو: "العملية التي تقوم من خلالها الدول النامية بتطبيق سياسات معينة لتعديل هيكلها الاقتصادي"[2].

يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها:[3]

أ. **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن.

ب. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:** في علاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه مع مرور الزمن.

ج. **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:** من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

د. **نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات:** بصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

هـ. **مقاييس أخرى:** مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام، ومقياس تنوع وجهة الصادرات.

2. **قياس درجة التنويع الاقتصادي:** إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي ويعبر عن درجة التشابك للمتغير المدروس (الناتج، الصادرات، الواردات، العمالة، ...إلخ).

هناك مقياسين رئيسين يمكنان من قياس درجة التنويع الاقتصادي، المقياس الأول هو مقياس هرفندل- هيرشمان (Herfindal- Hirshman)، والمقياس الثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur- Cossouv)[4].

أ. **مقياس هرفندل– هيرشمان:** هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع لأي متغير من خلال المعادلة الآتية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث أن:

H.H: مؤشر هيرفندل- هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل النشاطات مساهمة في تنوع المتغير المدروس بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي تكون فيها المساهمة متمركزة في نشاط واحد فقط.

---

[1] محمد سيدي شكوري: **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، الجزائر، 2012/2011، ص 63.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 22.

[3] المرجع نفسه، ص 26.

[4] أحمد ضيف: **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: **التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–، الجزائر، 08/07 مارس 2016، ص 3.

xi: قيمة المتغير في النشاط i.

x: قيمة المتغير في جميع النشاطات.

N: عدد الأنشطة المكونة للمتغير (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

ب. **مقياس فلاديمير كوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

αi: الأهمية النسبية لكل نشاط في مجمل قيمة المتغير في فترة الأساس؛

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل قيمة المتغير الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف؛ حيث كلما اقتربت قيمته من الصفر (Cos=0) دل على حصول تغيرات هيكلية في المتغير المدروس، وعلى العكس في حال الابتعاد عن قيمة الصفر دل على نقص التغيرات الهيكلية.

ثانيا؛ تحليل علاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي وضرورة التنويع: تعد الموارد الطبيعية نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة للدولة وتحقيق تدفق للاستثمار الأجنبي إذا أديرت بعناية، وبالرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول إلا أن الفقر لا يزال منتشرا فيها وبصورة كبيرة.

1. **تطور مفهوم لعنة الموارد:** تعتبر التحاليل النظرية والتجريبية حول الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الأولية في ظل ما أطلق عليه لعنة الموارد حديثة من ناحية التأصيل النظري. ففي القرن التاسع عشر وضع ريكاردو (D. Ricardo) ورواد المدرسة الكلاسيكية هيكشر وأولين (Heckscher – Ohlin) نظرية المزايا النسبية التي تشير إلى ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج المواد الأكثر وفرة، والاستثمار في هذا القطاع في ظل التقسيم الدولي للعمل، ولقد ظلت نظرية الميزة النسبية لسنوات هي التبرير الأساسي للتنمية على أساس التخصص وعدم التنويع الاقتصادي إلى غاية سنة 1950[1].

على إثر اكتشاف حقل غرونينغن (Groningen) الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال سنة 1959 وطفرة الموارد التي حصلت بالاقتصاد الهولندي بين الستينات والثمانينات بحيث دعمت نمو الإنفاق العام، وسببت ارتفاعا حقيقيا في قيمة (الغيلدر الهولندي)، ورافق ذلك تراجع القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعات التحويلية وإضعاف جانب التصنيع، وأصبحت هذه الظاهرة التي أطلق عليها العلة الهولندية (Syndrome Hollandais) مثالا يستشهد به الاقتصاديون على الآثار السلبية المرافقة لوفرة الموارد[2].

تعرف لعنة الموارد على أنها "ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوا فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد"[3]، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية

---

[1] بلقاسم دزايري: **المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي –بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 4.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 28.

[3] مصطفى بلمقدم، أنيسة بن رمضان: **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 298.

عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي على عكس ما أشارت إليه نظرية النمو الأساسية التي ترى أن وفرة البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية، وبمجرد بدأ الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها يتم استثمارها في البنية التحتية، وفي قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، مما يتيح تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يرتكز على هيكل اقتصادي متنوع، وهو ما تشير إليه أيضا نظرية الدفعة القوية حيث تقدم اكتشافات الموارد الطبيعية نموذجا للدفعة القوية التي تؤدي إلى تحقيق نمو ذاتي[1].

أخذت نظرية لعنة الموارد منحنا سياسيا منذ الثمانينات وأصبحت لا تترجم فقط إلى علة اقتصادية، ولكنها أضحت تتمثل في مرض ذو طابع سياسي[2]، أدى إلى ظهور الكثير من الأدبيات الاقتصادية حول الدولة الريعية التي تعرف على أنها: "الدولة التي تعتمد في جزء رئيسي من إيراداتها على النفط والمصادر الطبيعية الأخرى"[3]، وصاحب هذا التعريف هو المفكر الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي في تحليله إيران ما قبل الثورة، وتشير الإسهامات الأدبية الحديثة في نظرية لعنة الموارد إلى عدم وجود لعنة أو نقمة موارد ولكن "نقمة مؤسسات"[4]؛ فبوجود الإرادة السياسية وبناء المؤسسات التي توجه الحوافز بالاتجاه الصحيح من الممكن أن تتحول نقمة الموارد إلى نعمة الموارد.

2. **طبيعة العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي:** تناولت العديد من الدراسات العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق النمو الاقتصادي، حيث خلصت إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغنية بهذه الموارد، وفي هذا المجال تعد الدراسة اللتي أجراها كل من J.D Sachs (A.M Warner and 1995)[5] واحدة من أكثر الدراسات شمولا والمستندة إلى التجربة التي كانت بعنوان (وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي)، وتمثلت أهم نتائجها في كون اقتصاديات الدول التي تمثل صادرات الموارد الطبيعية فيها هي نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي تتجه نحو تحقيق معدلات نمو منخفضة للمدة (1971-1989)، والشكل الآتي يبين المسار الذي يأخذه النمو في تلك الدول.

[1] مصطفى بلمقدم، أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، ص 298.

[2] بلقاسم دزايري، مرجع سابق، ص 4.

[3] أنطوان زحلان، ثناء فؤاد عبد الله وآخرون: **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية –الأبعاد الاقتصادية–**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2013، ص 171.

[4] المرجع نفسه، ص 175.

[5] للمزيد أنظر:

- Jeffrey D. Sachs And Andrew M. Warner: **Natural Resource Abundance and Economic Growth**, Center for International Development and Harvard Institute for International Developmen, Harvard University Cambridge, USA, November, 1997.
- Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner**: Natural Resources and Economic Development**, Elsevier Science, European Economic Review 45, 2001.

الشكل رقم (5-2): مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل منها

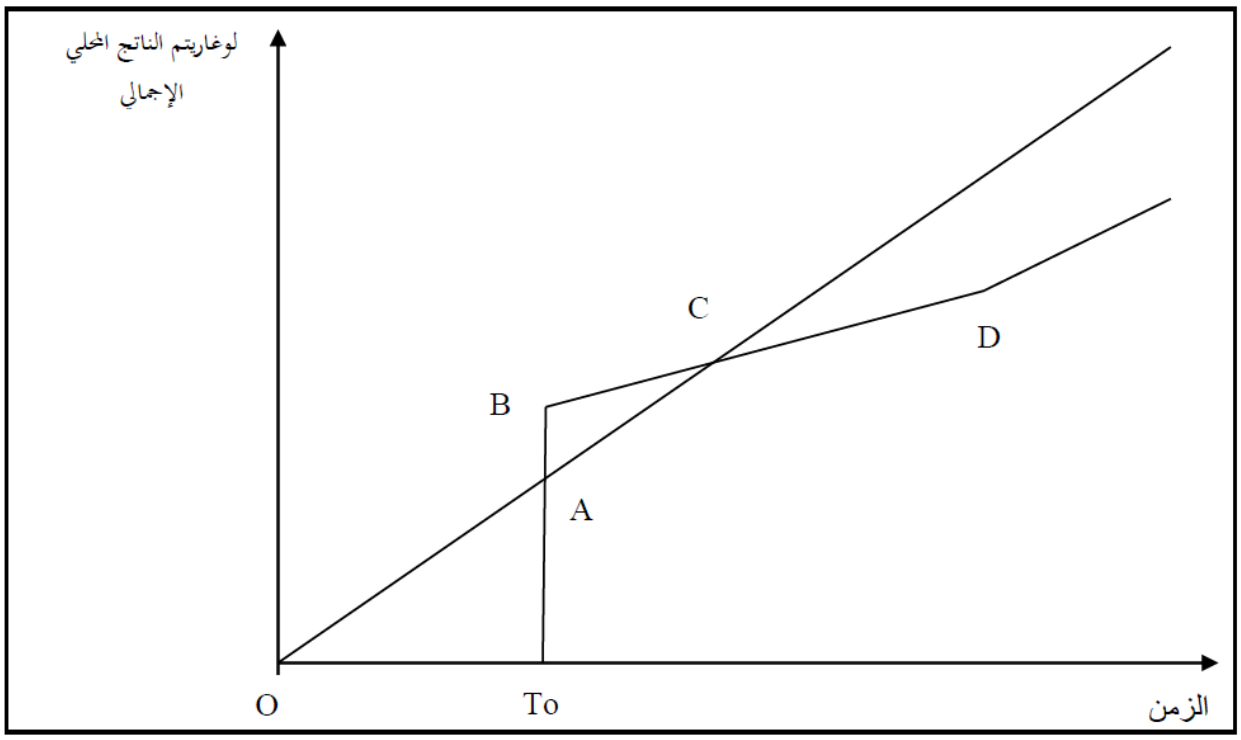

المصدر: نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 38.

الشكل السابق يفرض وجود اقتصاديين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في شكل خط مستقيم بين نقطتين A وO، وبفرض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصاديين حقق انتعاشا في الزمن To فيترتب عن ذلك ارتفاع لحظي لناتجه الإجمالي إلى النقطة B أي أنه سوف يحقق في المدى القصير نموا اقتصاديا أكبر من الذي يحققه الاقتصاد الآخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نمو الاقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D. لأن انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات غير الإنتاجية مما يؤدي إلى انكماشها، وهذا ما يبينه الخط المنطلق من النقطة D، حيث يتميز الاقتصاد المنتعش بمعدل نمو منخفض دائما بالنسبة لنمو الاقتصاد الآخر.

ثالثا، أهمية التنويع الاقتصادي في ظل عدم اليقين: يرى الكثيرون أن الاعتماد على التنويع الاقتصادي في تجنب عدم اليقين يؤدي إلى النمو الاقتصادي للأسباب الآتية:[1]

1. **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن تركيزها في عدد قليل منها.
2. **تقليص المخاطر التي قد يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** عندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج نوع معين فإن انخفاض أسعار أو الطلب على هذا المنتج سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر. وبالمقابل فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيًا كان نوعه ومصدره.

[1] ممدوح عوض الخطيب: **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**: المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2011، ص-ص: 208-210.

3. **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة في تمويل الواردات أو في تمويل التنمية الاقتصادية.
4. **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري.
5. **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
6. **تقليل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن زيادة درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
7. **رفع معدل التبادل التجاري:** عندما تعتمد التجارة الخارجية على منتج واحد للتصدير، فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات.
8. **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك أن التنويع يحفز النمو ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.
9. **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.
10. **تعزيز التنمية المستدامة:** هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة لعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي، هي:

- تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛
- تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛
- ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، وبالتالي فإن ارتفاع درجات التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

نتيجة لكل المزايا التي يحققها التنويع يبرز لنا تساؤل حول طبيعة ودور السياسة الإنفاقية للدولة في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية خاصة المحروقات (النفط والغاز) في استغلال الإيرادات المالية المتاحة في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات ودعم نموه، ذلك أن تحقيق التنويع الاقتصادي يمثل تحد صعب لمجموع الدول الريعية؛ والسبب في ذلك أنه يسلب الدولة الريعية آلية توزيع الريع التي تمثل أهم مقومات بقائها واستمرارها[1]. والتساؤل السابق يتوجب البحث فيه أكثر خاصة وأن الكثير من الأطر النظرية ونماذج النمو تعتبر الإنفاق العام عاملا أساسيا من عوامل النمو الاقتصادي.

[1] خالد بن راشد الخاطر: **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات المركز العرب لأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 28.

المبحث الثاني: الإنفاق العام في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وإشكالية الإنفاق الأمثل

تعددت الدراسات النظرية والنماذج التطبيقية التي اهتمت بتحليل دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وفيما ركز بعضها على تأكيد أن النفقات العامة تستميل النمو الاقتصادي وفق ميكانيزم اقتصادي كلي، ركز بعضها الآخر على بعض بنود الإنفاق العام وأرجع لها الفضل في استمالة النمو الاقتصادي كالإنفاق على البنية التحتية والرأس مال البشري، وخاصة التعليم والبحث العلمي، ولكل من تلك النظريات والنماذج أسبابها وتحليلاتها المقنعة.

المطلب الأول: التحليل الكينزي لآلية تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

بين كينز أهمية التدخل الحكومي لامتصاص البطالة غير الإرادية، بحيث تعمل سياسة الإنفاق العام في حفز الطلب الكلي وزيادة التشغيل والناتج، ولتوضيح آلية تأثير النفقات العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل تم الاعتماد على نموذج (IS-LM) الذي من خلاله قام الاقتصادي جون هيكس (J. R. Hicks) بإعادة صياغة الأفكار الكينزية واحتوائها في نموذج سنة 1937 في مقال بعنوان"السيد كينز والكلاسيك: تفسير مقترح". في حين طرح الكينيزيون الجدد التوازن الديناميكي الذي يهتم بتوضيح شروط الحفاظ على معدل نمو مستقر إلى جانب التشغيل الكامل للموارد[1].

أولا؛ علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وفقا لنموذج (IS-LM): وضع كينز في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير عددا من الأسس التي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وهي:[2]

- اهتم كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي وبتكاليف الوحدة المنتجة؛
- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي؛
- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال المتمثل في الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم؛
- حسب كينز الادخار والاستهلاك دالة في الدخل، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق؛
- نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل الكامل، عكس اعتقاد الكلاسيكيين أن التشغيل الكامل يحدث تلقائيا؛
- ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي.

ووفق الأسس والقواعد السابقة فإن تقاطع منحنيا (LM-IS)[3] الموضح في الشكل الموالي يبين التوازن الكلي الذي بموجبه تتحدد الثنائية التوازنية (Qe ; Ie) وهي النقطة التي تحقق التوازن في جميع الأسواق بالمفهوم الرأسمالي. لذلك فالنقطة التوازنية مرتبطة بجل متغيرات النموذج، والصيغة الرياضية للتوازن تكتب كالآتي:[4]

$$IS\ (Qe) = LM\ (Qe)$$

---

[1] حاكمي بوحفص: **النمو الاقتصادي دراسة نظرية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**، جامعة عباس الغرور –خنشلة–، الجزائر، يومي 9 ـ 10 أفريل 2013، ص 8.

[2] ميلود وعيل، مرجع سابق، ص 27.

[3] منحى سوق السلع ورأس المال IS يتمثل في منحنى يبين العلاقة العكسية بين الدخل ومعدل الفائدة، وهو منحنى السياسة المالية. أما منحنى سوق النقود LM فيتمثل في منحنى يبين العلاقة الطردية بين الدخل ومعدل الفائدة، وهو منحنى السياسة النقدية.

[4] محمد بوخاري: **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 106.

أين:

Qe: هو الناتج التوازني؛

Ie: معدل الفائدة التوازني.

الشكل رقم (2–6): التوازن في نموذج (IS-LM)

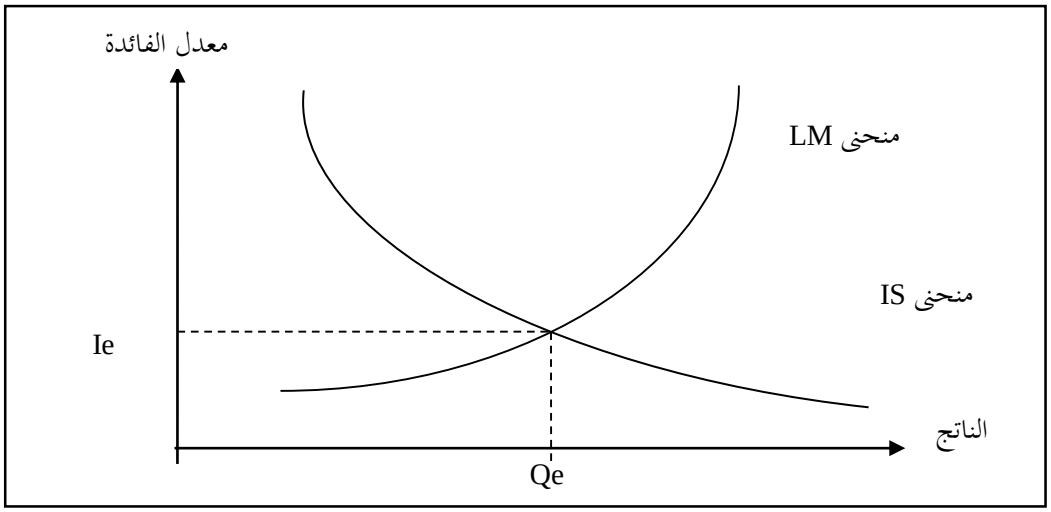

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 107.

واعتمادا على نموذج IS-LM وبتركيزنا على سياسة الإنفاق العام، فإن اتباع سياسة إنفاقية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS إلى 'IS كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–7): فعالية السياسة الإنفاقية التوسعية في نموذج (IS-LM)

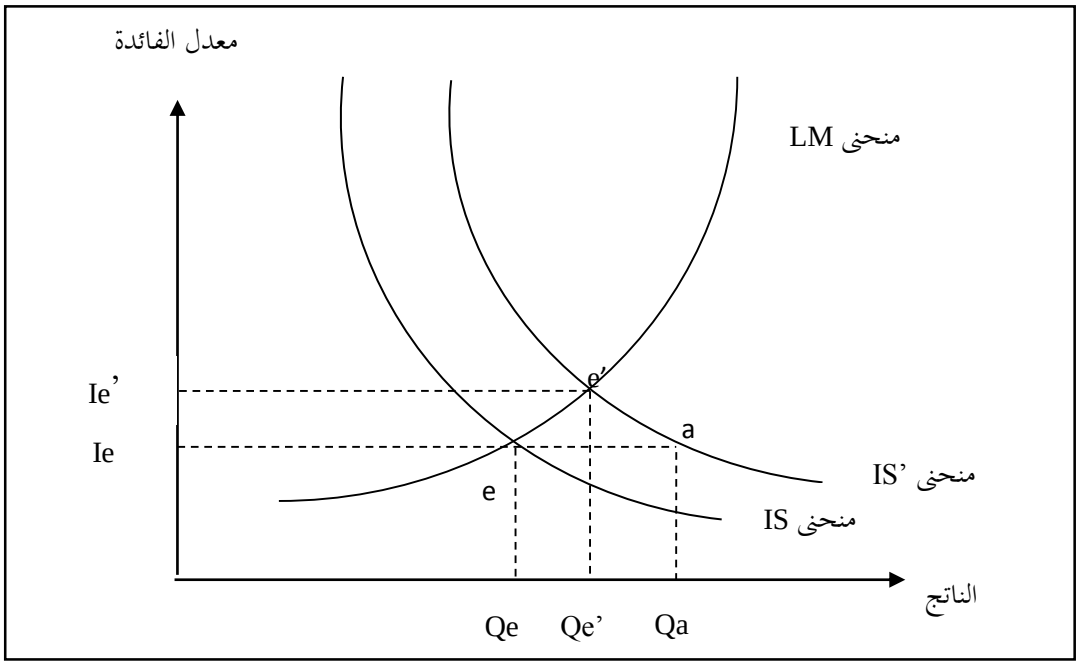

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 111.

الشكل السابق يبين أنه في حالة ما إذا تم انتهاج سياسة إنفاقية توسعية يتم الانتقال من مستوى توازني e إلى المستوى الجديد 'e وعندها يرتفع مستوى الناتج من Qe إلى 'Qe ويصاحب ذلك ارتفاع سعر الفائدة من مستوى Ie إلى مستوى 'Ie، تفسير ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام يترتب عنها زيادة في الناتج عند نفس المستوى لسعر الفائدة، وبالتالي انتقال

منحنى IS إلى جهة اليمين 'IS بمقدار زيادة حسب أثر المضاعف الكينزي البسيط، ويمكن رؤية ذلك بيانيا من خلال الانتقال من النقطة e إلى النقطة a، وهذه النقطة الأخيرة تمثل وضع توازني في سوق السلع ورأس المال لكنها ليست كذلك في سوق النقود كونها لا تقع على منحنى LM، وحتى تكون كذلك وجب رفع معدل الفائدة الموافق لإسقاط قيمة الناتج Qa على منحنى LM لثبات الكتلة النقدية المعروضة من طرف البنك المركزي، لكن النقطة الجديدة ليست توازنية كلية لعدم تقاطع منحنيا IS وLM عندها بسبب انخفاض الاستثمار الخاص لارتفاع معدل الفائدة (أثر المزاحمة). والنقطة الجديدة أيضا غير توازنية لذلك يستمر الاسقاط الحلزوني إلى غاية بلوغ النقطة 'e حيث يكون التوازن كليا أي في جميع الأسواق، ويمكن تحليل فعالية سياسة الإنفاق العام من خلال:[1]

1. **فعالية سياسة الإنفاق العام حسب ميل منحنى IS:** تكون سياسة الإنفاق العام فعالة نسبيا إذا كان منحنى IS شديد الانحدار ومنحنى LM قليل الانحدار ويتحدد ميل منحنى IS بدرجة كبيرة بانحدار دالة الاستثمار، فإذا كانت الاستجابة للتغيرات في سعر الفائدة ضعيفة فإن المنحنى IS يكون شديد الانحدار، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (8-2): فعالية سياسة الإنفاق العام حسب ميل منحنى (IS)

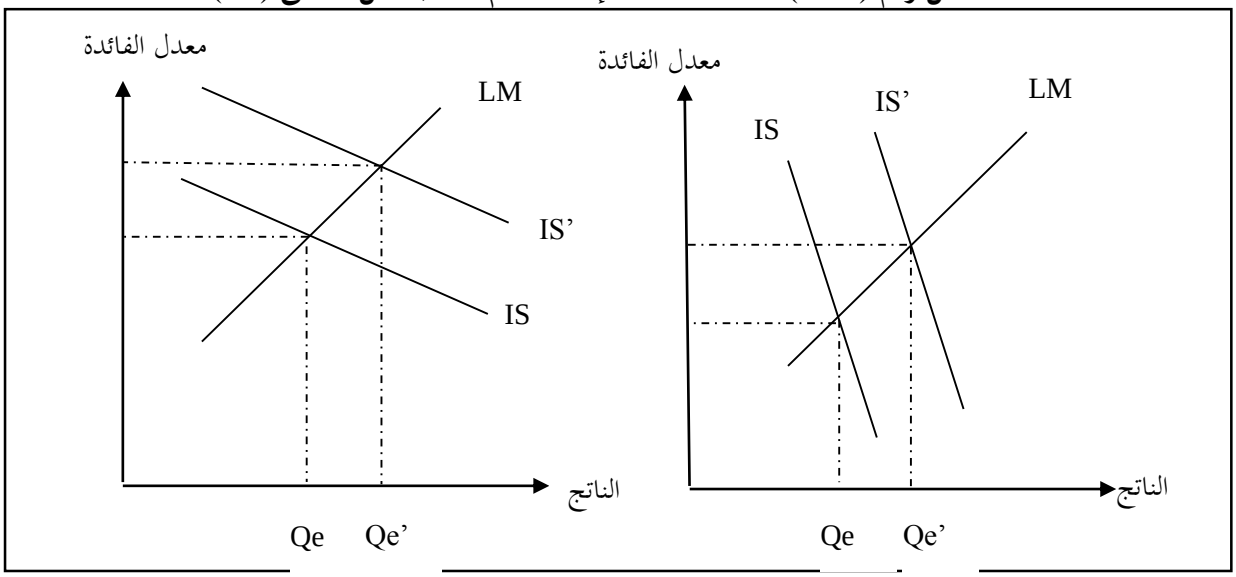

المصدر: وليد عايب، مرجع سابق، ص 145.

وبالتالي فالأمر الذي يخلص إليه أن سياسة الإنفاق العام تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الاستثمار لسعر الفائدة.

2. **فعالية سياسة الإنفاق العام حسب ميل منحنى LM:** مرونة منحنى LM تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:[2]

أ. **الجزء الكلاسيكي:** يكون منحنى LM خطا مستقيما موازيا للمحور الرأسي؛ حسب الافتراض بأن الطلب على النقود لأجل المضاربة مساو للصفر ($M_2=0$) وأن الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة، وتكون مرونة LM مساوية للصفر.

ب. **الجزء الكينزي:** يكون منحنى LM خطا أفقيا موازيا للمحور الأفقي؛ بافتراض أن ($M_2=\infty$) عند أقل مستوى ممكن لسعر الفائدة وأن الطلب على النقود لأجل المضاربة هو أكبر ما يمكن، وتكون مرونة LM مساوية لما لانهاية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص-ص: 144-146.

[2] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب: **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014، ص 197.

ج. **الجزء الأوسط**: وهو ما تبقى من المنحنى ويقع بين الجزأين السابقين، ويظهر منحنى LM في هذا الجزء بمرونة موجبة، كما يتميز هذا الجزء بوجود الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط M_1 إلى جانب الطلب على النقود لأجل المضاربة M_2 ويكون الطلب الكلي على النقود MD مساويا لمجموعهما، أي:

$$MD = M_1+M_2$$

ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أنه كلما كان منحنى LM أفقيا كلما كان التغير في الدخل أكبر ويكون أثر المضاعف كبيرا في المنطقة الكينزية، لأن أثر المزاحمة سيكون معدوما، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العام تكون أكثر فعالية في حالة مرونة دالة الطلب على النقود لسعر الفائدة.

الشكل رقم (9-2): فعالية سياسة الإنفاق العام حسب ميل منحنى (LM)

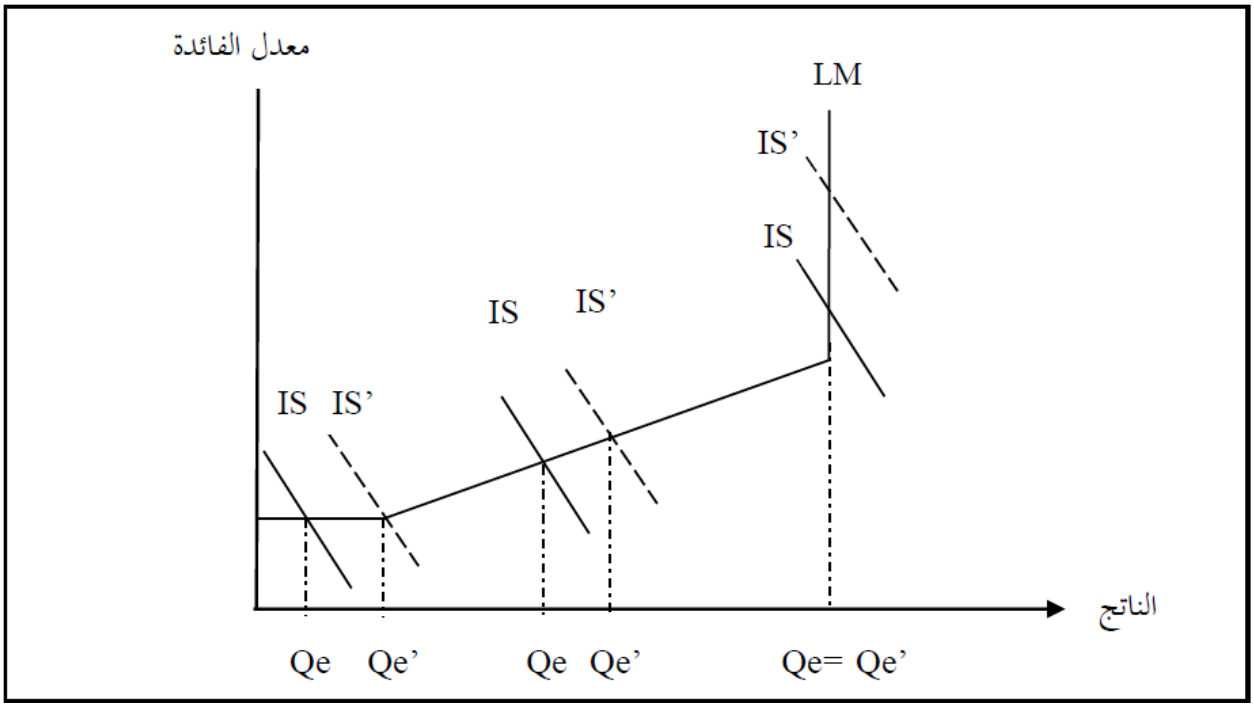

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 108.

ورغم أن كينز لم يصل إلى وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية مرتكزة على آلية المضاعف، إلا أن تلك الأفكار اعتبرت ثورة فكرية رائدة في الفكر الاقتصادي ولا يزال العمل بها مستمر خاصة في أوقات الأزمات؛ وقد قام كل من هارود ودومار من بعد ذلك بوضع نموذج للنمو الاقتصادي كتوسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية.

ثانيا؛ نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي: وهو يبين كيفية زيادة معدل النمو إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل):

1. **نموذج هارود (Roy Harrod)**: انطلق هارود من فكرة أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة، وإذا حدث ذلك فإنه يستحيل أن يحافظ على استقراره لمدى طويل، كما أن عدم تحقيق ذلك الاستقرار يؤدي إلى ركود متتالي وصولا للركود العام أو يؤدي إلى تضخم متتالي وصولا للتضخم العام، وقد بني هارود نموذجه على الفرضيات الآتية:[1]

[1] Doc-Loi Phan**: Economie de La Croissance**, Economica, France, 1982, P 20.

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وأن هذا الادخار يطلق عليه الادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن. وعلى ذلك فإن زيادة الادخار الفعلي تزيد من الاستثمار الفعلي في صورة تراكم مخزون رأس المال؛
- نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل والطلب يساوي العرض.

ويطرح هارود نموذجه من خلال ثلاثة تصورات لمعدلات النمو ثم يقوم بدراسة العلاقة بين معدلات النمو الثلاث: [1]

أ. **معدل النمو الفعلي**: يقصد به معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار، ونسبة (رأس المال/الناتج)؛ أي معامل رأس المال، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G = \frac{s}{C}$$

حيث أن:

G: معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$؛

Y: الدخل أو الناتج الصافي؛

ΔY: التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة؛

I: حجم الاستثمارات المنفذة؛

S: حجم الادخار الكلي؛

s: الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$ ؛

C: معامل رأس المال، ويعادل حجم رأس المال (الثابت والمتغير) اللازم لكل وحدة تغير حدثت فعلا في قيمة الناتج الصافي، أي يعادل $\frac{I}{\Delta Y}$.

وبالتعويض بقيمة كل من G وC وs في المعادلة السابقة نصل إلى أن $(I = S)$؛ مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم الادخار يعتمد على الدخل، وتحديد حجم الاستثمار يعتمد على الزيادة في الدخل.

ب. **معدل النمو المضمون**: ويقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، وهو المعدل الذي يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G_w = \frac{s}{C_r}$$

حيث أن:

G_w: معدل النمو المضمون خلال فترة زمنية محددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$؛

s: الميل المتوسط للدخار ويعادل $\frac{S}{Y}$؛

C_r: معامل رأس المال، الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص-ص: 132-136.

ويتحقق التوازن الكلي –يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي– عندما يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المضمون[1]، أما إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون فذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، أما الحالة المعاكسة تعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد.

ج. **معدل النمو الطبيعي**: انطلاقا من المفهومين السابقين وصعوبة تحقيق التساوي بينهما، وما إذا كانت حلقات التوسع المتتالي تقود للتضخم العام وحلقات الانكماش المتتالي التي تقود للكساد العام سوف تستمر بلا نهاية قدم هارود مفهوما ثالثا هو معدل النمو الطبيعي G_n، ويعرفه على أنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G_n * C_r = or \neq s$$

وهذا يوضح أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار في النموذج، كما يعني أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي وقد لا يساوي معدل النمو المضمون، فعندما يكون معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون سيكون هنالك فائض من السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، فيدخل المجتمع في حالة كساد، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات، أما إذا كان معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب مما يؤدي إلى حالة التضخم، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار.

2. **نموذج دومار (Evsey Domar)**: بحث دومار الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو يحافظ على الاستخدام الكامل؛ من خلال معرفة معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في جانب الدخل (جانب الطلب) والنمو في الطاقة الإنتاجية (جانب العرض)، ويطرح دومار نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض والزيادة المحققة في جانب الطلب، على النحو الآتي:[2]

أ. **جانب العرض**: افترض دومار أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة والمعبر عنها بمعدل الاستثمار I سوف تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من زيادة رأس المال، ونظرا لوجود إنفاقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد وأن تكون أقل من (Is)، وهذه الفروق أطلق عليها دومار الطاقة الإنتاجية الكامنة ويرمز إليها بالرمز سيجما σ والتي تمثل أيضا الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستثمر. وعلى ذلك تكون الطاقة الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات تعادل $\frac{\Delta Y}{I}$ ، وعلى ذلك فإن Iσ تكون أقل من Is وحيث أن Iσ هي الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات وتعرف باسم (تأثير سيجما)، وهي أيضا الزيادة في الناتج الذي يستطيع المجتمع تحقيقها، وتمثل جانب العرض في النموذج.

ب. **جانب الطلب**: افترض دومار أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الإضافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلا وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار، وعليه فإن:

$$\propto = \frac{\Delta I}{\Delta y}$$

حيث أن:

∝: الميل الحدي للادخار؛

[1] كلاوس روزه، مرجع سابق، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص-ص: 140- 143.

Δy: الزيادة السنوية في الدخل؛

ΔI: الزيادة السنوية في الاستثمار.

وعلى ذلك فإن الزيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $\frac{1}{\propto}$ في حجم الزيادة في الاستثمار.

$$\Delta Y = \Delta I.\frac{1}{\propto}$$

ج. **التوازن العام**: لتحقيق التوازن مع ضمان التشغيل الكامل لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، وعلى ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$\Delta I.\frac{1}{\propto} = I\sigma$$

وبقسمة كل من الطرفين على I ثم الضرب في $\propto$. تصبح المعادلة السابقة بالشكل:

$$\frac{\Delta I}{I} = \propto.\sigma$$

وبضرب كل من الطرفين في $\frac{1}{\propto}$ نصل للمعادلة الآتية:

$$\Delta Y = I\sigma$$

ويتضح من ذلك أن المحافظة على حالة مستقرة من العمالة الكاملة تستلزم نمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار، وهكذا يوضح النموذج عدم الاستقرار الذاتي للنمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي؛ فإذا كان الاستثمار يخلق زيادة أكبر في الدخل عنها في الطاقة الإنتاجية فسوف يكون هناك عجز نسبي في المعدات الإنتاجية مما يدفع بتزايد الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية فسوف يخلق ذلك قوى تعمل في الاتجاه المعاكس. وهي نفس النتيجة التي توصل إليها هارود في نموذجه؛ ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع بتسمية النموذج باسم هارود–دومار.

المطلب الثاني: الإنفاق العام في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي

إن نماذج النمو الذاتي قامت على تنوع وتعدد مصادر النمو المحددة فيها، وتتمثل العوامل الرئيسة المولدة للنمو التي سردها رواد اتجاه النمو الذاتي في الآتي:

أولا؛ تراكم رأس المال المادي والتكنولوجي (نموذجي رومر، 1986–1990) ودور الإنفاق على البحث والتطوير:

لقد أكد بول رومر (Paul Romer) أن الرأس المال البشري يصبح منتجا من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة، فكلما ازدادت المعرفة أصبحت جهود البحوث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر[1]. وقد أعطى للتقدم التكنولوجي الدور الأهم في إحداث النمو الاقتصادي والذي يجب أن يعتمد في قرارات الاستثمار العمومي[2]، عن طريق دعم السياسات التكنولوجية لتكوين رأس المال البشري والذي يجعل النفع العام الاقتصاد الكلي أكبر من النفع الخاص؛ باعتبار أن الاستثمار

[1] بريتشيت لانت: **البحث المستمر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 2006، ص 18.

[2] Paul M. Romer, **Endogenous Technological Change, The Conference "The Problem of Economic Development: Exploring Economic Development through Free Enterprise**," held at the State University of New York at Buffalo,USA, May 1988.

في التعليم والتدريب والبحث والأشكال الأخرى لرأس المال البشري تساعد في التغلب على مشكلة العوائد المتناقصة، وبالتالي تساعد في تحقيق النمو طويل الأجل[1].

1. **ماهية رأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي**: يقصد برأس المال الذاتي لدى رومر: "مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي، والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج –التدريب بالممارسة –"[2]، وحسب هذا المفهوم فإن عملية الإنتاج نفسها تؤدي إلى تحسين وتطوير خبرة العمال وبالتالي إنتاجيتهم، وهذه الفوائد تعود على الاقتصاد بأكمله، حيث ينتج عنها وفرات خارجية تكنولوجية[3].
2. **معالم نموذجي رومر**: قدم رومر سنة 1986 نموذجا داخليا للنمو يعتبر فيه التقدم التكنولوجي كنتيجة للتأثيرات الخارجية والتي تخلق على المستوى الكلي عوائد ثابتة للعوامل المتراكمة، وفي سنة 1990 عرض نموذجا آخر للنمو.

أ. **النموذج الأول لرومر (1986)**: يمثل هذا النموذج أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، واعتمد فيه رومر على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي تأثير قانون تناقص الغلة، ويتميز النموذج بفرضيتين أساسيتين:[4]

- التعلم بالتمرن من خلال هذه الفرضية فإن المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى.

وقد خلص من خلال النموذج إلى أن العائد الاجتماعي لرأس المال يفوق مجموع العوائد الحدية وذلك لأن: $(1-\beta) < (1-\beta+\alpha\beta)$، وهذا ما يفسر وجود وفرات خارجية في نموذج رومر؛ وتحت افتراض أن كمية العمل المتاح ثابتة فإن الناتج يتحدد على أساس رأس المال المادي وبقيمة أسية $(1-\beta+\alpha\beta)$ ومن خلال هاته القيمة الأخيرة يمكن التمييز بين ثلاث حالات ممكنة لقيم $\propto$ تؤثر في سير قيم الناتج هي:[5]

- إذا كانت $\propto > 1$: يكون فيها معدل النمو في تزايد مستمر؛
- إذا كانت $\propto < 1$: تتمثل في اتجاه المعرفة الكلية نحو التناقص، وعندها لا توجد آثار ايجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية الخاصة لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي؛
- إذا كانت $\propto = 1$: هذه الحالة تتطابق مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة للعوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في شكل معدل ثابت (وهي الحالة التي تعادل نموذج سولو فيما يتعلق بالتقدم الفني الخارجي).

ب. **النموذج الثاني لرومر (1990)**: يتمثل فيه الناتج النهائي في شكل معدل من دالة كوب دوغلاس (Cobb-Douglas)، ولقد اعتبر أن لإنتاجه لابد من مروره عبر ثلاث قطاعات هي: [6] قطاع البحث الذي يعبر عن مخزون

---

[1] أحمد حسين الهيتي: **العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي –دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981/2006**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 20، العراق، 1990، ص 7.

[2] عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 33.

[3] Paul M. Romer,Op-Cit, p. 401

[4] Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin: **La Croissance Economique**, Ediscience International, 1996, P 163.

[5] أحمد ضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص 47.

[6] محمد الناصر حميداتو: **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 14.

المعارف المتوفرة بالنسبة لكل الباحثين في فترة معينة. وقطاع السلع الوسيطية وقطاع السلع النهائية، وصاغ النموذج المعتمد على الشكل الموالي:[1]

$$Q = {L_y}^{(1-\beta)}.A^{(1-\beta)}.K^{\beta}$$

حيث أن:

Q: يمثل ناتج سلعة الاستهلاك المتجانسة طبقا للتكنولوجيا؛

L_y: كمية رأس المال البشري التي تدخل في إنتاج السلعة؛

$A^{(1-\beta)}.K^{\beta}$: إن هذه الدلة ذات غلة حجم ثابتة؛ وذلك لأن $(\beta + (1-\beta) = 1)$، وهي تأخذ بعين الاعتبار اختلاف أنواع رأس المال، فمضاعفة مخزون رأس المال من خلال مضاعفة أي عنصر من عناصر رأس المال لا يوازي مضاعفة مجموع هذه العناصر، فمرونة إنتاج رأس المال في الحالة الأولى تساوي β وفي الحالة الثانية تساوي الواحد.

3. **الإنفاق العام على البحث والتطوير والنمو الاقتصادي:** عرفت توجيه السياسة العامة لنشاط البحث والتطوير تجسيدا في العديد من الدول؛ بحيث تبرز المعرفة بشكل خاص باعتبارها المدخل والناتج الرئيسيين اللذين يلجان في عملية الإنتاج في ظل الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، وفي هذا الصدد يبين تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الإبداعي 2010 بجلاء الأهمية المتزايدة للمعرفة والإبداع باعتبارهما مصدرا للنمو، حيث أن الصادرات العالمية من السلع والخدمات على أساس الأفكار والإبداع نمت كلها بأكثر من الضعف بين سنتي 2002 و2008 لتصل إلى حوالي 600 مليار دولار[2]. كما أضحت العديد من الدول تخصص اعتمادات جد هامة من الإنفاق المبرمج ضمن ميزانياتها على البحث والتطوير كما يبينها الشكل الآتي:

الشكل رقم (10-2): النسب المئوية لإجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الحكومة في بعض الدول وذلك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2013.

الوحدة: %.

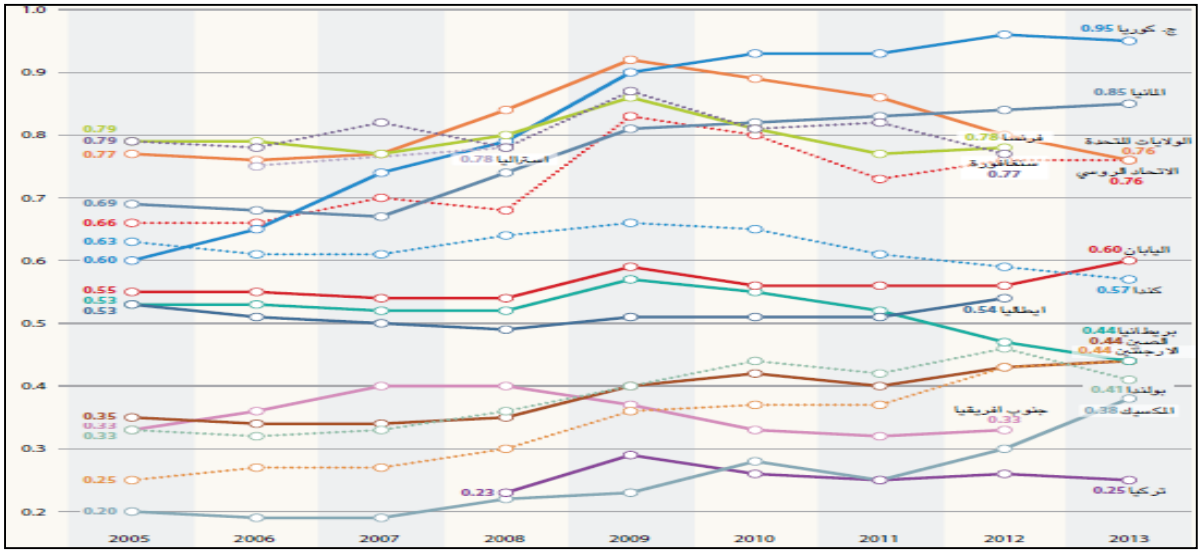

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: تقرير اليونيسكو للعلوم -حتى عام 2030-، منشورات اليونيسكو، 2015، ص 10.

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 198.

[2] أنطوان زحلان، ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 288.

من خلال الشكل السابق يشير تقرير اليونيسكو للعلوم سنة 2015 إلى أن الدول المتقدمة مثل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا تحتفظ بأعلى النسب المئوية لإجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، كما يتضح بأن أعلى النسب لا تتجاوز 1% وعلى الرغم من هذا فهي تمثل في مضمونها نفقات ضخمة؛ حيث أشار تقرير اليونيسكو للعلوم أيضا إلى أن مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي العالمي على البحث والتطوير وصل إلى 1478 مليار (معادلة للقوة الشرائية للدولار الأمريكي) سنة 2013 مقارنة بمبلغ 1132 مليار سنة 2007، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي للبحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 1,57% إلى 1,70% خلال نفس الفترة السابقة[1].

ثانيا؛ الإنفاق على التعليم والتكوين والنمو الاقتصادي: نموذج تراكم رأس المال البشري (لوكاس، 1988): ركز لوكاس (Robert Lucas) في نموذجه على المكانة الخاصة لرأس المال البشري (Human Capital) كمحرك للنمو.

1. **ماهية الرأس المال البشري:** ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى "مخزون المعارف المكتسبة، من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فعاليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، وإنما كذلك إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء"[2].

وهكذا يوجد فارق أساسي بين رأس المال البشري ورأس المال التكنولوجي؛ كون الأول يمثل ملكية خاصة للفرد الذي يحمله بحيث يندمج فيه، أما الثاني فإنه يعد – ولو جزئيا- مالا عاما؛ بحيث لا يتطلب أن يبذل المتخصصين ذات الجهود التي أضيفت بواسطة مكتشفيه للوصول إلى ذات النتائج أو الاستخدامات[3].

2. **عرض نموذج لوكاس للنمو برأس المال البشري:** سبق أن أشار سولو في تحليله للنمو إلى أن كفاءة اليد العاملة تضاعف من فعاليته، كما أن أعمال (Arrow. 1962) حول التعليم تماثل عامل رأس المال البشري، إلا أن تراكم المعرفة في هذه التحليلات ليست إلا أثر ثانوي تلقائي للإنتاج، وعلى العكس فإن لوكاس تبنى المقاربة المتعلقة في إمكانية تجميع رأس المال البشري لأطراف النشاط الاقتصادي في مخزون واحد ويكون له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي[4]، واعتمد في نموذجه على الفرضيات الآتية:[5]

- الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري؛
- لا وجود للتباينات بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N؛
- الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال؛
- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج السلعة لها مردودية سليمة وثابتة ومتراكمة.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مرجع سابق، ص 6.

[2] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص 54.

[4] المرجع نفسه، ص 57.

[5] محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق، ص 15.

ويعتبر النموذج مجتمعا بعدد N من الأعوان يتميز كل واحد منهم في الزمن t بنفس المستوى (h) من رأس المال البشري، وكل عون في كل فترة يتوفر على وحدة من الزمن يوجه النسبة u منها للإنتاج:

$$(0 \leq u \leq 1)$$

والنسبة المتبقية $1-u$ لتراكم رأس المال البشري بفضل التكوين والتعليم، ويتم إنتاج رأس المال البشري في النموذج بعوائد ثابتة مما يضمن نموا مدعوما بمعدل ثابت حيث يكون إنتاج رأس المال البشري لفرد ما حسب تقنية خطية معطاة بالعلاقة:[1]

$$h^* = v\,(1-u).h$$

حيث v هو إنتاجية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري، وبذلك يكون معدل النمو لرأس المال البشري هو:[2]

$$g_{\mathrm{h}} = \frac{h^*}{h} v\,(1-u)$$

أما نمو الناتج فيعتمد على نمو رأس المال البشري (والذي يعتمد بدوره على الوقت المخصص لتكوين رأس المال البشري وفعالية تراكمه)، وبالتالي فكلما كان الوقت المخصص للتكوين والتعليم أكبر كلما كان معدل نمو رأس المال أكبر وبالتالي نمو الناتج الفردي أكبر، وتكون دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس؛ بحيث تأخذ الشكل الآتي:[3]

$$Y_i = Ak_i{}^{(\propto)}.(uh_i)^{(1-\propto)}$$

حيث أن:

Y_i: ناتج الفرد i؛

k_i: رأسماله العيني.

أدمج لوكاس في هذا النموذج تأثير الوفرات الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي من أجل دعم الوصول إلى ضمان نمو داخلي، وقد برر هذه الفرضية بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فاعلية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين، وهذا الذي يسمى بالتحريض، والذي يرفع من درجة تجانس دالة الإنتاج ويعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة الآتية:[4]

$$Y_i = Ak_i{}^{(\propto)}.(uh_i)^{(1-\propto)}\,(h_{\mathrm{a}})^{\delta}$$

حيث أن:

h_{a}: مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد في الاقتصاد؛

δ: مقدار تأثير الوفرات الخارجية في دالة الإنتاج.

3. **الإنفاق العام على التعليم والتكوين والنمو الاقتصادي:** إن سبب وجود اختلاف النمو الاقتصادي بين مختلف الدول من خلال نموذج لوكاس يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم فالدول المتقدمة تمتاز بمعدلات نمو جيدة لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين أن الدول النامية تمتاز بمعدلات نمو

---

[1] براهيم شريفي : **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية في الفترة 1964/2010–**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، الجزائر، 2012، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] Ahmed Zakane: **Dépublique Productives : Croissancea Long Terme et Politique Economiqueessai D'analyse Econoétrique appliquée au cas de l'Algerie**, These Pour L'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économique, Universite d'Alger, Algérie, 2003 .p 66.

[4] Ipid, P 67.

ضعيفة لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تفضيل تراكم المعارف) سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

وتسعى في الوقت الحاضر أغلبية الدول وبالأخص النامية منها إلى تدارك الوضع والرفع من نسبة الإنفاق العام المخصصة للتعليم على ضوء الاختلافات الواسعة بينها وبين الدول المتقدمة؛ حيث أن التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يوضح أن نسبة الإنفاق العام المخصص للتعليم في السنوات الأخيرة ازدادت، ويبلغ متوسطها حاليا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 12,9%[1]،كما يوضح الشكل الآتي قائمة للعشر دول الأكثر استثمارا في التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام.

الشكل رقم (11–2): قائمة العشر دول الأكثر إنفاقا على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام.

الوحدة: %.

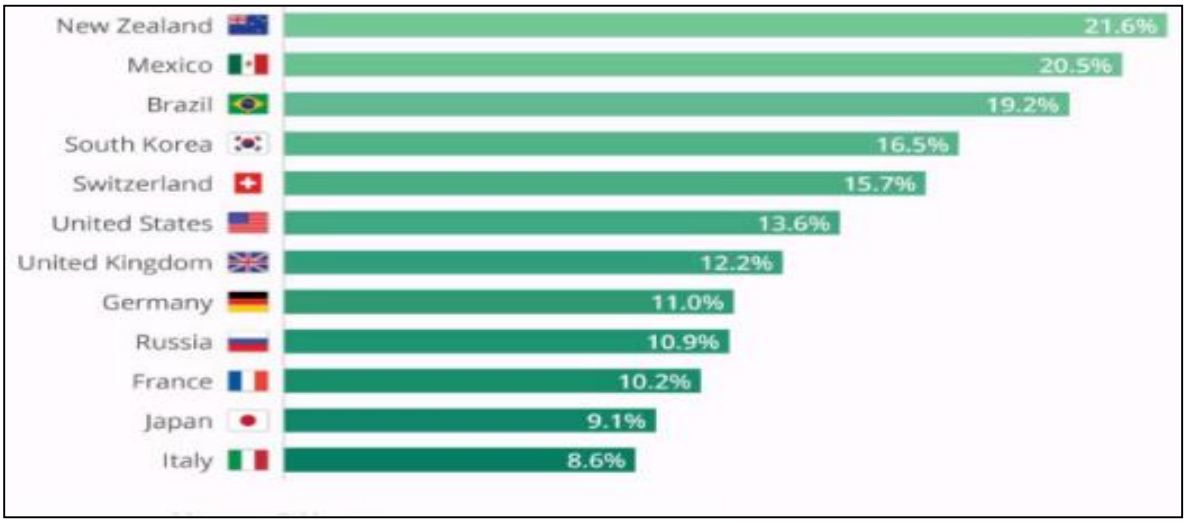

Source : Niall Mccarthy, Op-Cit.

يبين الشكل السابق أن الدول المتقدمة اقتصاديا تحتل معظم قائمة الدول الأكثر إنفاقا على التعليم، والتي تضم (نيوزيلندا، المكسيك، البرازيل، كوريا الجنوبية، سويزلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، روسيا، فرنسا، اليابان، وإيطاليا)، وتتصدر القائمة نيوزيلندا التي خصصت الجزء الأكبر من الإنفاق العام على التعليم بنسبة 21,6%، وتأتي في آخر القائمة إيطاليا بأقل بنسبة تقدر 8,6%.

ثالثا؛ تراكم رأس المال العام والنمو الاقتصادي (نموذج بارو، 1990): يعد نموذج بارو (Barro) في الدراسة التي قام بها بعنوان: "الإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو" من أبرز النماذج التي أعطت للحكومة دورا كبيرا في النمو الاقتصادي[2]، وتوصل إلى ما يعرف بقانون بارو حيث يعتبر النشاطات الحكومية مصدرا للنمو الداخلي؛ كما افترض أن نفقات البنية الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص، وتدخل بهذه الصفة في دالة إنتاج الاقتصاد القومي.

1. **عرض نموذج بارو**: استخدم بارو الإنفاق العام كمتغير يدخل في دالة الإنتاج للقطاع الخاص، كما اعتمد على دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس لصياغة دالة إنتاج ذات مردودية ثابتة من أجل كل مؤسسة i على الشكل الآتي:[3]

[1] Niall Mccarthy : **Public spending on education in perspective**, Forbes Weekly, 15 avr 2015, (https://www.pressreader.com/usa/forbesweekly9417/20150415/textview), Reviewed on 13/09/2016.

[2] ليلية غضابنة: **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة "1990/2012"–**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية، الأردن، 2012، ص 75.

[3] Robert J.Barro ;Xavier Sala-I-Martin, Op-Cit, p 171.

$$Y_i = AK_i^{(\propto)}.(L_i)^{(1-\propto)}\ (\mathrm{G})^{(1-\propto)}$$

حيث أن:

Y_i، K_i، L_i، هي على التوالي: الإنتاج ، مخزون رأس المال الخاص، والعمل للمؤسسة i ؛

G هي مجموع نفقات الدولة على البنية التحتية؛

A تمثل نستوى التقدم التكنولوجي وهو ثابت عبر الزمن؛

كما أن: $(0 \leq \propto \leq 1)$.

وإذا كنت جميع المؤسسات متماثلة، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة الآتية:[1]

$$Y = AK^{(\propto)}.(L)^{(1-\propto)}\ (\mathrm{G})^{(1-\propto)}$$

وتظهر الدالة السابقة العوائد الثابتة لعوامل الإنتاج الخاصة K و L، وتكون الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة $(F'_{\mathrm{K}} = \propto \mathrm{Y/K})$، وتسمح البنية التحتية (رأس المال العام) بتحقيق وفرات خارجية إيجابية، ما يعني أن معدل النمو الثابت يرتبط ايجابا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.

2. **آلية تأثير الإنفاق العام على النمو في نموذج بارو**: يكون التأثير من خلال نوعين من الآليات:[2]

أ. **آلية تتعلق بالاقتصاد الكلي**: فكلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعا كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية (ناتج عن الوفرات الخارجية الإيجابية).

ب. **آلية تتعلق بالتكنولوجيا**: فهناك إنفاق عام يلائم تراكم المعارف (كالإنفاق على التعليم والبحث العلمي والتطوير)، مما يعني حثا إيجابيا للنمو.

ويتلخص توجه بارو حول دور الإنفاق على البنية التحتية في إحداث النمو من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (12-2): النفقات العامة والنمو الاقتصادي

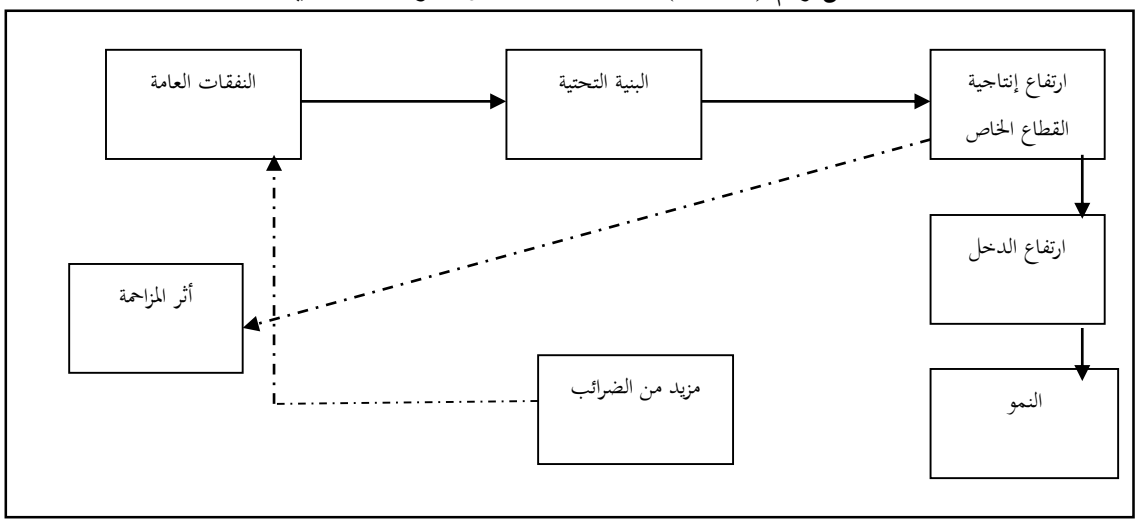

المصدر: محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 153.

حيث يلاحظ أن الاستثمار في البنية التحتية من خلال تخصيص اعتمادات مالية له دور مهم في إعطاء الفرصة للقطاع الخاص الذي يساهم بدوره في خلق مناصب شغل ورفع قيمة الدخل، ما يعني مزيدا من الضرائب تدعم تمويل النفقات العامة للدولة.

[1] Jean-Olivier Hairault, Op.Cit, p 402

[2] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 109.

وفي هذا الصدد توضح نتائج مؤشر البنية التحتية للاستثمار العالمي الثالث (GIII 2016) على أن أكثر الأسواق جاذبية للمستثمرين هي تلك التي تملك أقوى إمكانات النمو، بيئات العمل الأكثر أمانا، النظم التشريعية والتنظيمية وبيئات سياسية مستقرة، ونتيجة لذلك أسواق مثل سنغافورة وكندا وقطر والإمارات العربية المتحدة، والنرويج، والسويد، ماليزيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لا تزال أفضل 10 موقعا من حيث الاستثمار في البنية التحتية[1].

إضافة لنموذج بارو الكثير من الدراسات التجريبية التي حاوت إثبات العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كدراسة كل من أشوي (Aschauer) في أواخر الثمانينات وكذا دراسة مينل (Munnel) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي؛ حيث توصلا إلى أن انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب انخفاض الاستثمار العام كما أكدت دراسة مينل على أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام الإنتاجي بالولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 40%[2]. وبدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ولعل أهم تلك النماذج: "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة"، ونموذج "التكدس للخدمات الحكومية المنتجة"، ويشير هاذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية[3].

إن النماذج السابقة توضح أن رأس المال العام الموجه بالأخص للبنية الأساسية يحسن إنتاجية القطاع الخاص، لكن لا يمكنه تحقيق النمو منفردا؛ ما يعني ضرورة مصادر النمو الذاتي الأخرى غير المادية كالمعرفة ورأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، فكل هذه العناصر تتظافر معا في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي. لذا يمكن اعتبار هذا النمط الحديث من نماذج النمو أنها " تحرر القطاع الخاص وتعيد للحكومات دورها الطبيعي المتمثل في ضبط السياسات العامة وتوفير البنى القاعدية وتسهيل الاستثمار ومتابعة نجاحه سعيا لمرحلة تقدم تتولد عن النمو المبني على المعرفة والتنوع الاقتصادي المستهدف من خلال توجيه الأعوان الاقتصاديين نحو بعض النشاطات المولدة للنمو"[4]. وما يبرز هنا والمسألة المطروحة هي إمكانية وجود حجم أمثل لتدخل الحكومة أو حجم أمثل للإنفاق العام يساهم في تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وإشكالية الحجم الأمثل وتحقيق كفاءة الإنفاق العام

توضح النقاشات الجارية بين الاقتصاديين وجود اتجاهين في العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام، حيث يجادل التيار الأول في طبيعة العلاقة ذاتها؛ أي فيما إذا كانت الإنفاق العام يؤثر بطريقة طردية أم عكسية، أما التيار الثاني فيرى أنه يمكن الأخذ بوجود تأثيرين مختلفين باختلاف حجم الإنفاق العام ذاته، وإمكانية وجود حجم أمثل للإنفاق العام يكفل تحقيق كفاءة تخصيص موارده خاصة وأنه يشهد تزايدا مطردا في ظل ظاهرة تزايد النفقات العامة.

أولا؛ الحجم الأمثل للإنفاق العام: على الصعيد العملي التطبيقي في تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام، فإن عدد كبيرا من الدراسات والأبحاث أنجزت منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي ومن أبرزها دراسة غروسمان (Grossmane, 1990)،

---

[1] THIRD GLOBAL INFRASTRUCTURE INVESTMENT INDEX 2016 : **Bridging The Investment Gap**, Arcadis, (https://www.arcadis.com/media/3/7/E/%7B37E96DF6-82D5-45A6-87D8-5427637E736D%7DAG1015_GIII%202016_ONLINE%20FINAL_SINGLE%20PAGES.pdf), Reviewed On 25/09/2016. P 5.

[2] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص-ص: 114-115.

[3] محمد بن عزة، شليل عبد اللطيف: **أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر–**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مارس 2013، ص 68.

[4] بشير مصيطفي: **نهاية الريع –الأزمة والحل–**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 52.

وباستخدام بيانات مقطعية من 48 دولة نامية ومتقدمة توصلت الدراسة إلى أن كل من الأثرين (السالب والموجب) لحجم الحكومة يعد معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي[1]، وقد تم رصد طريقتين مختلفتين لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام هي:

1. **طريقة منحنى آرمي (Armey Curve, 1995)**:[2] قدمت هذه الطريقة من قبل آرمي، حيث يرى أنه عندما يكون هناك مزيج من القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتخصيص الموارد لاتخاذ القرارات فإنه ينبغي أن يكون حجم الناتج أكبر. وبناءا على ذلك، فإن السمات المعززة للإنتاج من قبل الحكومة يجب تسود في حال كان الإنفاق العام صغيرا، والتوسع في حجم الإنفاق يجب أن يكون مرتبطا بالتوسعات في الإنتاج وعلى الحكومة أن تقلل من التوسع في الإنفاق عندما لا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، فإضافة إلى أن الحاجة لتمويل البرامج الاجتماعية تجعل إنتاجية القطاع العام أقل تزايدا وتزيد الضرائب والاقتراضات اللازمة لتمويل الإنفاق العام من العبء الضريبي، وعند نقطة محددة من يصبح العائد الحدي من زيادة الإنفاق العام يساوي صفرا. وهي النقطة E^* المبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (13-2): منحنى آرمي لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

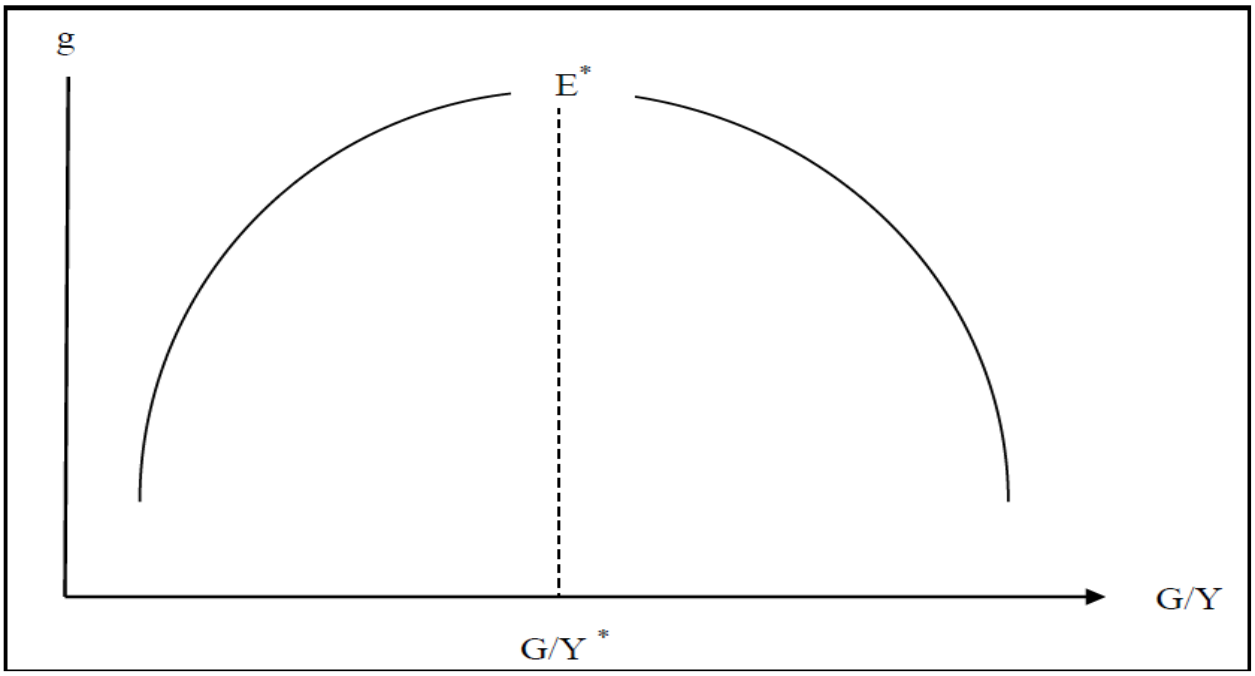

المصدر: عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 40.

الشكل السابق يترجم إمكانية تمثيل العلاقة بين معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) g كمتغير مفسر ومعدل الإنفاق العام G/Y كمتغير تابع. وبطبيعة الحال يتم التعبير عن العلاقة بقطع مكافئ وفق الصيغة الآتية:

$$g = a + \beta_1 \ G_t/Y_t \ - \beta_2 [G_t/Y_t \ ]^2$$

ويمكن استنتاج قيمة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي G/Y^* من خلال جعل المشتق الأول للمعادلة السابقة بالنسبة لـ G_t/Y_t مساويا للصفر، أي أن:

$$(G_t/Y_t \ )^* = (\beta_1/2\beta_2 \ )$$

[1] إسراء عادل الحسيني: **هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص 13.

[2] عماد الدين أحمد المصبح: **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد 7، العدد 1، السعودية، نوفمبر 2013، ص 39.

طريقة قاعدة بارو (Barro Rulle): توصل بارو من خلال نموذج تراكم رأس المال العام إلى أن الإنفاق العام منتج؛ كما خلص في القاعدة التي تحمل إسمه "قاعدة بارو" أن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد يكون في حجمه الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي للإنفاق العام تساوي للواحد الصحيح، وفقا لما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (14-2): منحنى الحجم الأمثل للإنفاق العام حسب قاعدة بارو

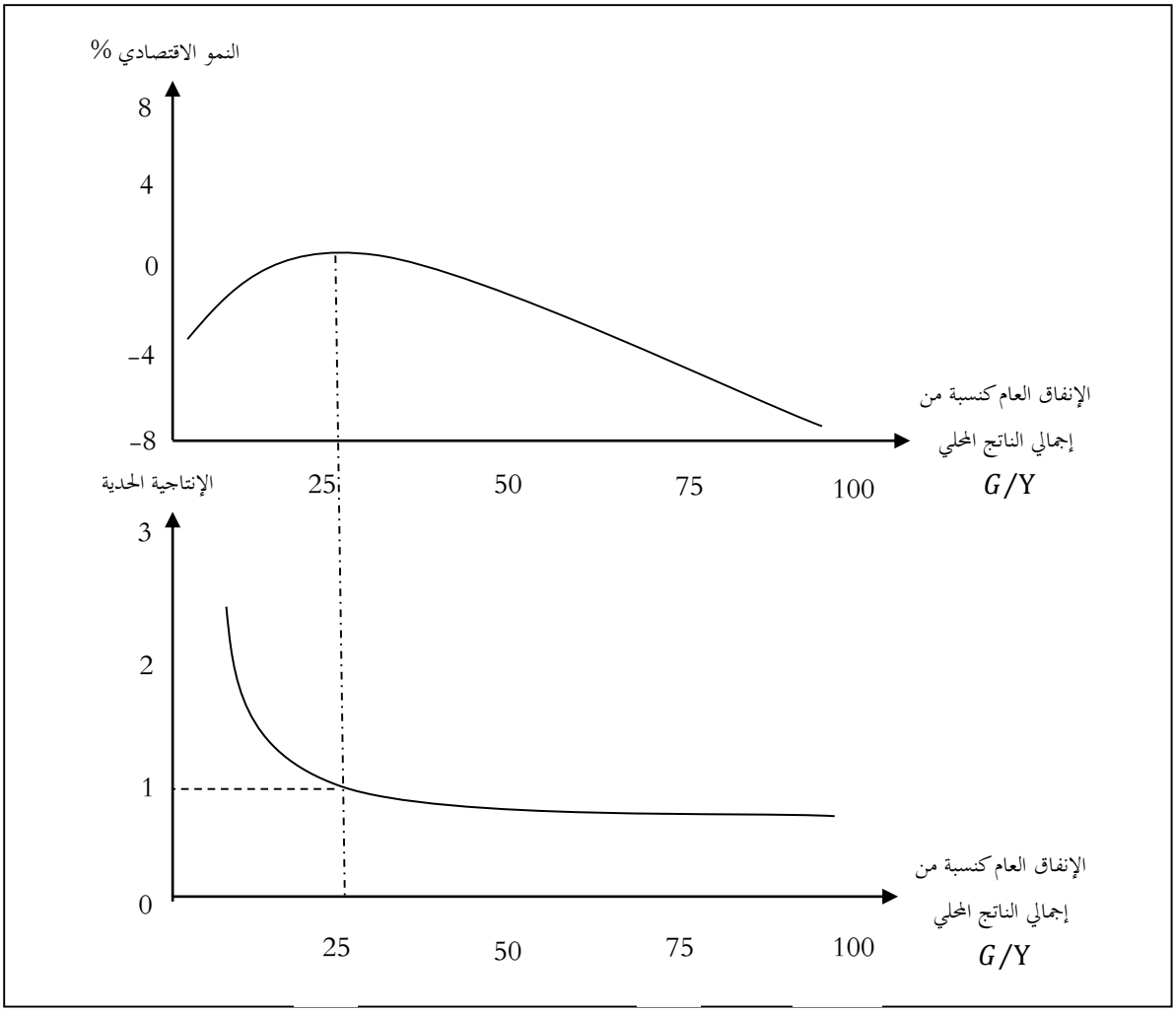

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- محمد بن عزة، شليل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 67.
- هيثم عبد القادر الجنابي: **تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1981/2006)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص354.

الشكل السابق يوضح أن بعض الإنفاق العام أمر ضروري، حيث أن المستويات الدنيا جدا من الإنفاق ستعيق النمو الاقتصادي، ويبدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع عندما تمول الدولة الوظائف الأساسية حي يصل الإنفاق إلى حجمه الأمثل الذي يحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي، وتمثل فيه مرونة التابع β بالنسبة لمعدل نمو مؤشر الإنفاق العام ما هو إلا المعدل الأمثل للإنفاق العام، ويتحقق ذلك من أجل:[1]

$$\frac{dy}{Y} = \beta \frac{dG}{G}$$

[1] عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 44.

وقد قدر بارو الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العمومي وقدره بنسبة ∝ التي تراوح 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وأرجع بارو تأثر إنتاجية الإنفاق العام إلى العوامل الآتية:[1]

أ. **قدرة الحكومة في تخفيض الآثار السلبية للضرائب:** من المعلوم أن الحكومة تقوم أحيانا بتأمين احتياجاتها المالية من خلال فرض الضرائب على الدخل، وهذا الأمر له بعض الآثار السلبية على الإنتاج والنمو الاقتصادي وإذا استطاعت الحكومة أن تخفض هذه الآثار السلبية، فهذا يعني أن الأمر بمثابة تخفيض معدل الضريبة τ لمقدار معين من G/Y أو زيادة G/Y لمقدار معين من τ وهذه الحالة التي ترفع معدل النمو، وفقا لما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (15–2): أثر تخفيض الأثر السلبي للضرائب على النمو الاقتصادي

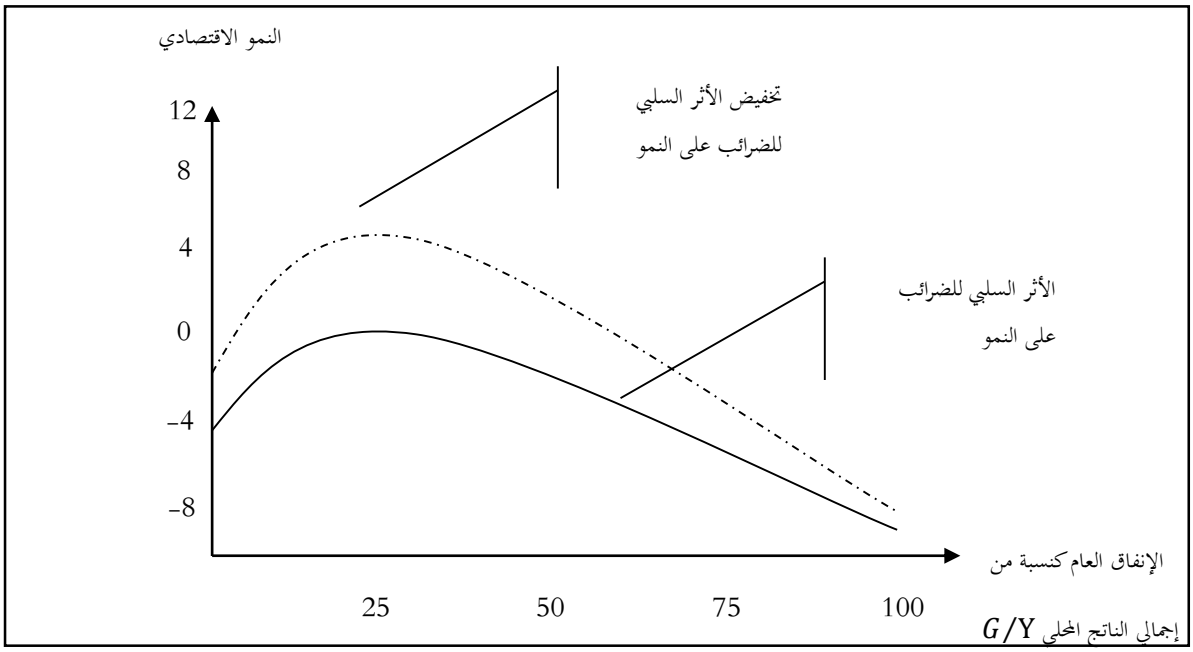

Source: Robert J. Barro**: Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth**, The Journal of Political Economy, Vol 98, No 5, Part 2,The University Of Chicago Press, USA, Oct 1990, P 110.

يتضح من الشكل السابق أن انخفاض الضرائب بمقدار معين يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي وفقا لما يبينه المنحنى المتقطع الذي يشير إلى حجم الإنتاج الأعلى، وحتى عندما ينخفض الإنتاج سوف يكون أعلى من المستوى السابق عندما تكون الضرائب بمقدار أعلى وهو المستوى الذي يوضحه المنحنى المتصل، وذلك لا يعني ضرورة قيام الدولة بتخفيض إيراداتها من الضرائب، بل يتطلب الأمر القيام بالمحافظة على مستوى الإيراد المحقق أو زيادته من خلال توسيع الوعاء الضريبي.

ب. **قدرة المؤسسات الحكومية في تقديم أفضل الخدمات بنوعية جيدة:** إذا كانت الحكومة تمتلك هكذا مؤسسات تعمل على تقديم الخدمات الإنتاجية فبإمكانها أن تقدم مستوى أعلى من الخدمات وبمستوى أفضل مقابل نفس المقدار من الضرائب؛ ما يعني انخفاض كلفة الإنتاج للمنتجين ومن ثم زيادة الأرباح.

ج. **مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:** بافتراض أن الحكومة فضلا عن الخدمات الإنتاجية التي تقدمها سوف تقوم بتقديم بعض الخدمات الاستهلاكية، ما يسفر عن تخفيض معدل النمو الاقتصادي إزاء كل كمية معينة من نسبة الإنفاق

[1] أحمد جاسم محمد المطوري: **الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج بارو –دراسة حالة العراق–**، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2014، الموقع الاكتروني: (http://platform.almanhal.com/Article/Preview.aspx?ID=36622)، تاريخ الاطلاع، 15 أوت 2016، ص-ص:6-8.

الحكومي للخدمات الاستهلاكية إلى إجمالي الناتج المحلي. وبافتراض أن الضرائب تناسبية والخدمات الاستهلاكية (h)، والخدمات المنتجة (g)، تكون الموازنة الحكومية كالآتي:

$$T = (\tau_g + \tau_h).Y$$

حيث أن:

$\tau_g = g/Y$: هي نسبة الإنفاق الحكومي للخدمات المنتجة إلى إجمالي الناتج المحلي؛

$\tau_h = h/Y$: هي نسبة الإنفاق الحكومي للخدمات الاستهلاكية إلى إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا؛ الحجم الأمثل للإنفاق العام حسب بعض الدراسات التجريبية: تشير أغلب الدراسات بهذا الصدد إلى أن الحجم الأمثل للقطاع العام المحفز للإنتاجية يتراوح بين 15-30%[1]، ومن بين تلك الدراسات قيام الأسكوا بتطبيق منحنى آرمي على بيانات بعض الدول العربية وتوصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): الإنفاق العام المتوسط والأمثل في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا للفترة (1980-2004)

	البلد	متوسط الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	النسبة المثلى للإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)
المجموعة	الاقتصاديات الأكثر تنوعا		
	مصر	0,14	0,16
	الأردن	0,24	0,32
	لبنان	0,55	0,14
	سورية	0,48	0,23
المجموعة	الاقتصاديات الأقل تنوعا		
	البحرين	0,19	0,24
	الكويت	0,37	0,27
	سلطنة عمان	0,28	/
	قطر	0,31	/
	السعودية	0,29	0,24
	الإمارات العربية المتحدة	0,16	0,13

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا -دور الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي-**، الأمم المتحدة، العدد 2، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 29.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم الإنفاق الأمثل في مجموعة الدول المذكورة يتراوح بين 13% و27%، أما بالنسبة لمتوسط نسبة الإنفاق الحقيقية فهي تفوق القيم المثلى، وتصل إلى 37% في الكويت و48% في سورية و55% في لبنان، ما يشير إلى أن حجم الإنفاق العام في كل تلك الدول العربية تقريبا كان أكبر مما يجب.

وقد قام كارس (Karrs, 1996) باستخدام قاعدة بارو واختبارها على 118 وتوصل إلى الاستنتاجات الآتية: [2]

- بصورة عامة الإنفاق العام الاستهلاكي منتج بصورة ملموسة وهذا أمر طبيعي ومتوقع؛ حيث أن هذا النوع من الإنفاق يحتوي على نفقات قطاعي الأمن والدفاع.

[1] James A. Kahn, **Can We Determine the Optimal Size of Government?,** USA, Development Policy Briefing Paper, The Cato Institute, No. 7, September 14, 2011, P 1.

[2] عماد أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 44.

- إن الإنفاق الاستهلاكي العام في المتوسط أكبر مما ينبغي في إفريقيا، وأقل مما ينبغي في آسيا وبالحجم المناسب في باقي القارات؛
- إن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المتوسط نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 23% بالنسبة لكل دول العالم، ولكنه بحدود 14% في أوربا و 33% في أمريكا اللاتينية؛
- إن القطاع العام أكثر إنتاجية عندما يصغر حجمه، حيث أن الإنتاجية الحدية للإنفاق العام الاستهلاكي تصغر كلما كبر حجم ذلك الإنفاق.

ثالثا؛ ضرورة تحقيق كفاءة تخصيص موارد الإنفاق العام: أشارت الأطر النظرية والدراسات التطبيقية السابقة إلى أن زيادة الإنفاق العام لا تؤدي بالضرورة لتحسين مستويات الأداء على مستوى القطاع العام ككل وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة، بل العكس قد يصاحبها تدهورا في تلك المستويات (الأثر السلبي للإنفاق)، وهو الأمر الذي يستلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة الإنفاق.

1. **مفهوم كفاءة الإنفاق العام:** يرتكز تحليل الكفاءة في الأساس على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات، ومن ثم فهو يختلف عن مفهوم الأداء الذي يرتكز على دراسة وتحليل المخرجات فقط دون الالتفات لجانب المدخلات (أو الموارد)[1]، وينطبق ذات التحليل على كفاءة الإنفاق العام، فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال ذلك الإنفاق. وتستخدم نسبة المدخلات إلى المخرجات لتحديد مدى كفاءة الإنفاق العام، وعليه فإن كفاءة الإنفاق العام تعني: "ذلك الإنفاق الذي يتصف بالعقلانية والنجاعة والفعالية والشفافية؛ فيكون معقولا بمعنى أن يوضع في إطار عمل الاقتصاد الكلي الذي يؤمن توافق مستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة على صعيد النقدية والخارجية واستدامته على المدى الطويل، وهو ما يتطلب أن تحسن الحكومات من تخصيص الموارد العامة بين القطاعات المختلفة وفئات الإنفاق بطريقة تعكس أولويات سياساتها بما فيها التنمية المستدامة والتطور البشري والاجتماعي، وأن يكون ناجعا؛ بمعنى أن يحقق أقصى ناتج مقابل مجموعة محددة من المدخلات، كما يجب أن يكون فعالا؛ بمعنى أنه يدعم التحقيق الناجح لأهداف الحكومة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون شفافا ومطابقا للقوانين والأنظمة ذات الصلة وأن يتم مع الضوابط والموازين المناسبة لتأمين الاستقامة المالية"[2].

ويرتبط بهذا المفهوم لكفاءة الإنفاق العام مفهوم ترشيد الإنفاق العام بصفة مباشرة، وذلك لا يقصد به ضغط حجم الإنفاق ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر من الإنفاق، ذلك أن ترشيد الإنفاق العام يعني: "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة"[3].

2. **أهم العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام:** توجد العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب في درجة كفاءة الإنفاق العام، وفيما يأتي أهمها:[4]

---

[1] هبه محمد الباز: **قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها**، ورقة بحثية من أوراق بحث: **بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر**، معهد التخطيط القومي، مصر، ديسمبر 2014، ص 5.

[2] فرج شعبان: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر (2000–2001)**–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 97.

[3] عزت قناوي، مرجع سابق، ص 78.

[4] هبه محمد الباز، مرجع سابق، ص–ص: 18-24.

أ. **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي**: يؤثر حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على درجة كفاءة الإنفاق العام، حيث استنتجت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الكفاءة نظرا لانطباق قانون تناقص الغلة.

ب. **نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية**: وذلك يعني أن تعديل نمط تخصيص الإنفاق العام على القطاعات الفرعية دون تعديل حجم أو نسبة الإنفاق على القطاع ككل من شأنه أن يؤثر على مستويات الكفاءة، ومن ثم فإن إجراء بعض التعديلات على التوليفة التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود أو الأنشطة والمجالات الخاصة بالقطاع وتحويل بعض الموارد من قطاع لآخر قد يكون كفيلا برفع مستوى كفاءة الإنفاق.

ج. **الحوكمة والفساد ودرجة الرقابة على أداء الحكومة**: يرجع السبب في ذلك إلى أن تحسن مستويات الحوكمة يؤدي لتحسين أداء وكفاءة قطاع الإدارة العامة، مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة القطاع العام ككل. وعلى العكس يؤدي الفساد لانخفاض مستويات كفاءة الإنفاق العام؛ نظرا لأنه يؤدي بشكل رئيسي لإهدار المال العام.

د. **مصادر تمويل الإنفاق العام**: مقارنة بالدول التي تعتمد بدرجة أكبر على زيادة الأعباء الضريبية على مواطنيها تنخفض كفاءة الإنفاق العام في البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على المساعدات الخارجية في تمويل إنفاقها، والسبب راجع إلى ضعف الدافع لحسن استغلال تلك الموارد في حالة المساعدات الخارجية، أما المواطنون الذين يتحملون نسبا أعلى من الضرائب يطالبون بخدمات أفضل ما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الإنفاق العام.

هـ. **الاستقرار السياسي ومستوى الحريات المدنية**: يساعد توافر عنصر الاستقرار السياسي بصفة عامة على زيادة كفاءة الإنفاق العام نظرا لانخفاض درجة المخاطر المتوقعة في ظله، ما يؤثر بالإيجاب على مختلف جوانب الاقتصاد وبخاصة على الاستقرار الاقتصادي والتوزيع وكذا الأداء الاقتصادي وتخصيص الموارد.

3. **مبادئ ترشيد الإنفاق العام والرفع من كفاءته**: ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ أهمها:[1]

- تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وتجنب الإسراف والتبذير؛
- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها؛
- فرض رقابة على النفقات العامة وضرورة الترخيص المسبق من السلطة التشريعية؛
- إعادة تنظيم الحكومة وتطوير نظام الموازنة العامة والإدارة الضريبية؛
- علاج مشكلات العمالة الزائدة في القطاع العام وتطوير نظم وممارسات العمل الحكومي؛
- محاربة الفساد المالي والإداري؛
- تطوير اللامركزية في الوزارات والمصالح.

كما يقدم ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998، والذي تم تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مبادرة "المعايير والمواثيق" الرامية إلى إدخال تحسينات على النظام المالي العالمي

[1] عزت قناوي، مرجع سابق، ص-ص:78-81.

مجموعة من المبادئ والممارسات التي تساعد الحكومات على تقديم صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية وبالتالي ترشيد إنفاقها والمساهمة في الرفع كفاءته، ويستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة الآتية:[1]

أ. **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين أنشطة القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاص، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة.

ب. **علانية عمليات الموازنة:** ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة من جهة. ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

ج. **إتاحة المعلومات للاطلاع العام:** ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة. كما يجب توفير معلومات عنها للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يسهل معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

د. **ضمانات موضوعية:** يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها. كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى المراقبة الخارجية.

وبذلك فإن الأثر الإيجابي للتوسع في الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي لا يقتصر على الحجم الأمثل فقط، بل ينبغي أن يترافق هذا الحجم بآليات لترشيد الإنفاق العام والرفع من كفاءته، تلك الآليات تتراوح بين تحديد مهام ومسؤوليات القطاع العام ووجوب التقيد بالأهداف المناسبة وبين محاربة الفساد وتوفير آليات الرقابة الداخلية والخارجية على برامج الإنفاق الموجهة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية.

[1] عياش بلعاطل، سميحة نوي : **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 . 12 مارس 2013، ص-ص: 16-17.

المبحث الثالث: دور السياسة الإنفاقية في تنويع مصادر النمو الاقتصادي

يعتبر مطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية أهمية كبيرة في مختلف الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، أما بالنسبة للدولة التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الأولية وبصفة خاصة المحروقات فإضافة إلى ذلك هي تعمل على تنويع اقتصادياتها بشكل يسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يتأثر بمخاطر الاعتماد الأحادي على المحروقات كمصدر دخل أساسي وحيد. في هذا الإطار تبرز من جهة أولى السياسة الإنفاقية العامة كسياسة اقتصادية كلية في الدول القائمة على ريع المحروقات بتحديات خاصة كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها تحويل عوائد المحروقات إلى الاقتصاد المحلي واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تبرز من جهة ثانية أهمية كفاءة إدارة المالية العامة وأساليب إدارة عوائد المحروقات الناجحة في بعض تلك الدول.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية ومخاطر الاعتماد على صادرات ريع المحروقات

يرتبط تحديد الآثار الاقتصادية لقطاع المحروقات ومخاطر الاعتماد على صادراته الريعية أولا وقبل كل شيء بتحديد مفهوم دقيقة لماهية الاقتصاد الريعي، وماهية الاقتصاد القائم على المحروقات بشكل أساسي.

أولا؛ ماهية الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات: وصف آدم سميث في القرن الثامن عشر الريع بأنه "دخل يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع"[1]، أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة. وقد درس ريكاردو الريع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الأرض من الدخل كونها أحد عوامل الإنتاج، وبشكل عام أطلق ريكاردو على الريع بأنه "كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة"[2]، وساد هذا المفهوم للريع طيلة سيادة المدرسة الاقتصادية التقليدية، أي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إلى أن جاء الاقتصادي الانجليزي ألفريد مارشال (A. Marshall) الذي برهن أن الريع أوسع بكثير من مفهوم دخل مالك الأرض، إذ تتضمن حسب هذا الأخير معظم الدخول عنصرا ريعيا أو جزءا ريعيا، وقد أطلق مصطلح الريع الاقتصادي على "ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد عن نفقة الإنتاج"[3].

وقد ارتبط تعبير الريع والاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية على نطاق واسع للتعريف بالدول النفطية للدلالة على الدخل الذي تؤمنه ملكية الموارد البترولية المستخرجة من الأرض، غير أن التعريف الأوسع لكلمة الريع يشير إلى "ذلك الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا كقناة السويس أو حين تكون ممرا لأنابيب البترول، أو قد تكون منطقة سياحية، كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية"[4]. وبناءا على هذا التعريف يمكن تقسيم الريع إلى:[5]

1. **الريع الطبيعي:** ويتمثل في الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
2. **الريع الاستراتيجي:** ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية، أو قد تكون كمنتجع سياحي.

---

[1] إبراهيم غسان: **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 2.

[2] مايح شبيب الشمري: **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 8.

[3] إبراهيم غسان، مرجع سابق، ص 2.

[4] المرجع نفسه، ص 2.

[5] مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 9.

3.**الريع التحويلي**: ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.

لذا ينصرف مفهوم الاقتصاد الريعي إلى اعتماد اقتصاد بلد ما على شكل من أشكال الريع، ولهذا يكون اقتصاد هذا البلد في الغالب اقتصادا رخوا يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية. ومن خلال هذا المفهوم للاقتصاد الريعي فإن الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات يمكن تعريفه وفقا للباحث الاقتصادي العراقي صبري زايد السعدي بأنه:"الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كليا (الطاقات الإنتاجية والاحتياطات) للدولة"[1].

وبالنظر لتباين خصائص ومميزات الدول التي تعتمد على المحروقات باختلاف حجمها وموقعها الجغرافي وتركيبة سكانها ومدى تأثير المحروقات على النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى وجود اختلاف في تصنيفها عن باقي دول العالم فبينما تعتبر بعض الهيئات الدولية أنها تلك الدول التي تتوفر على احتياطات من النفط والغاز قابلة للاستغلال، تعتبر بعض الهيئات الأخرى أنها تلك الدول التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية، ويأخذ على هاذين الاتجاهين أن تصنيف الدول النفطية أو القائمة على المحروقات وفقا لمعيار الوفرة والإنتاج سيضيف دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ضمن القائمة بالرغم من أن حجم إنتاجها لا يكفي لتغطية طلبها، وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدولة القائمة على ريع المحروقات يعتمد على المفهوم التالي: "إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم"[2]. وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد القومي ريع المحروقات وفقا للمعايير الآتية:[3]

- إسهام قطاع المحروقات بنسبة أكبر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي،
- الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الإنفاق العام،
- قيمة الصادرات من المحروقات (العملات الأجنبية) من مجموع الصادرات الكلية.

ويمكن الأخذ بتصنيف البنك الدولي للدول المصدرة للسلع الأولية ومن بينها المحروقات على أساس الشرطين الآتيين:[4]

- إذا كانت تشكل 35% على الأقل من مجموع صادراتها في الفترة بين (1962-2014)؛
- إذا كان صافي الصادرات من تلك السلع الأولية يشكل 5% على الأقل من إجمالي تجارتها (الصادرات زائد الواردات) في المتوسط خلال الفترة بين (1962-2014).

ثانيا؛ أهم الدول المصدرة للمحروقات: باعتماد مبدأ تمييز الدول القائمة على المحروقات بوصفها الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، فإن عدد الدول النفطية المصدرة للنفط الخام يقدر بـ 28 دولة في الوقت الحالي يقدر إنتاجها بـ 70% من إنتاج النفط العالمي وتستحوذ على 100% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط[5]. يمكن ذكر أهمها فيما يأتي:

---

[1] صالح ياسر: ورقة سياسات – **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق–**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، 2013، ص 4.

[2] نبيل بوفليح: **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص 67.

[3] صالح ياسر، مرجع سابق، ص-ص: 4-5.

[4] صندوق النقد الدولي: **آفاق الاقتصاد العالمي –التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة–**، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2015، ص 87.

[5] Alban Kitous and Others **: Impact of Low Oil Prices on Oil Exporting Countries**, JRS Science For Policy Report, European Commission, Spain, 2016, P 7.

الجدول رقم (3–2): ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط الخام في العالم لسنة 2015

الوحدة: (مليار دولار أمريكي/%)

الترتيب	البلد	قيمة الصادرات	النسبة المئوية	الترتيب	البلد	قيمة الصادرات	النسبة المئوية
1	المملكة العربية السعودية	129,75	16,58	10	كازخستان	26,77	3,42
2	روسيا	89,58	11,45	11	النرويج	25,35	3,24
3	العراق	52,98	6,77	12	إيران	20,48	2,62
4	الإمارات العربية المتحدة	52,33	6,69	13	المكسيك	18,78	2,40
5	كندا	50,20	6,41	14	عمان	17,43	2,23
6	نيجيريا	41,88	5,35	15	المملكة المتحدة	16,06	2,05
7	الكويت	34,14	4,36	16	كولومبيا	12,83	1,64
8	أنغولا	33,02	4,22	17	الجزائر	11,89	1,52
9	فنزويلا	28,01	3,58	18	المجموع	661,47	84,52

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- TRADE MAP- International Trade Statistics: **Petroleum Oils and Oils Obtained From Bituminous Minerals Crude,** (http://www.trademap.org/tradestat/Country_SelProduct_TS.aspx), Reviewed on 28/09/2016.

ويعتبر النفط المنتج الأول على الصعيد العالمي من حيث حجم الصادرات العالمية بنسبة تصل إلى 4,8% من القيمة العالمية لجميع منتجات التصدير، وبلغت شحنات النفط الخام العالمي 782,75 مليار دولار للعام 2015. وهذا الرقم يمثل انخفاضا بـ 50,3% في القيمة منذ عام 2011 وانخفاض بـ 44,4% من عام 2014 إلى عام 2015. وتحصل دول الشرق الأوسط على أعلى قيمة من صادرات النفط الخام خلال 2015 مع شحنات بقيمة 325 مليار دولار أمريكي أو 41,3% من صادرات النفط الخام العالمية. ويقارن هذا مع 18% لأوروبا، 9,9% لأمريكا الشمالية و 7,7% لأمريكا اللاتينية (باستثناء المكسيك) والمصدرين من البحر الكاريبي[1]. وتأتي في المترتبة الأولى المملكة العربية السعودية بحجم صادرات يبلغ 129,75 مليار دولار، أما الجزائر فتأتي في المرتبة السابعة عشر بحجم صادرات يقدر بـ 11,89 مليار دولار وبنسبة 1,52% من إجمالي صادرات النفط الخام العالمية.

كما تدخل العديد من الدول المصدرة للنفط السابقة مثل روسيا وكندا ونيجيريا والجزائر ودول أخرى ضمن قائمة مجموع الدول المنتجة والمصدرة للغاز، والجدول الموالي يبين ترتيب أهم 15 دولة مصدرة للغاز في العالم من حيث حجم الصادرات.

[1] Daniel Workman, Crude Oil Exports by Country, **World's Top Exports,** (http://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/), Reviewed on 28/09/2016.

الجدول رقم (4-2): ترتيب أهم الدول المصدرة للغاز في العالم لسنة (2015)

الوحدة: (مليار دولار أمريكي/%)

الترتيب	البلد	قيمة الصادرات	النسبة المئوية	الترتيب	البلد	قيمة الصادرات	النسبة المئوية
1	قطر	50,52	16,60	9	أندونيسيا	10,34	3,40
2	روسيا	47,52	15,62	10	الإمارات العربية المتحدة	9,61	3,16
3	النرويج	29,39	9,66	11	ألمانيا	9,55	3,14
4	الجزائر	14,72	4,84	12	كندا	9,21	3,03
5	أستراليا	13,02	4,28	13	نيجيريا	8,27	2,72
6	ماليزيا	12,71	4,18	14	تركمنستان	8,01	2,63
7	هولندا	12,39	4,07	15	بلجيكا	6,22	2,04
8	الولايات المتحدة الأمريكية	11,60	3,81	المجموع		253,10	83,17

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- TRADE MAP- International Trade Statistics: **Petroleum Gas and Other Gaseous Hydrocarbons,** (http://www.trademap.org/tradestat/Country_SelProduct_TS.aspx) , Reviewed on 29/09/2016.

بلغت صادرات الغاز في العالم ما قيمته 304,3 مليار دولار لسنة 2015، وهذا المبلغ يمثل انخفاضا بـ 26.1% منذ سنة 2011 وانخفاضا بـ 31,6% عن سنة 2014، وتستحوذ 15 دولة المدرجة في الجدول السابق على 83,17% من مجمل صادرات الغاز في سنة 2015، في المرتبة الأولى قطر بحجم صادرات يبلغ 50,52 مليار دولار وفي المرتبة الأخيرة بلجيكا بقيمة صادرات تبلغ 6,22 مليار دولار، أما الجزائر فتأتي في المرتبة الرابعة بحجم صادرات يقدر بـ 14,72 مليار دولار وبنسبة 4,84% من إجمالي صادرات الغاز العالمية.

ثالثا؛ أثر قطاع المحروقات على اقتصاديات الدول القائمة على ريع المحروقات: هذا الأثر يظهر وفقا لثلاثة مستويات هي:

1. **تأثير المحروقات على معدل النمو الاقتصادي**: تتميز معظم الدول المصدرة للمحروقات عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات وتطور أسعارها؛ حيث يساهم قطاع المحروقات بنسب كبيرة ومعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي[1]، ويعتبر القطاع الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها.

يشكل قطاع المحروقات (النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية) قيمة مضافة تفوق 30% بالنسبة لكل الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2011؛ حيث تصل إلى 60% في كل من عمان والكويت متجاوزة بذلك النسب المسجلة في المملكة العربية السعودية بأكثر من 50% والعراق واليمن وقطر بحوالي 35% والجزائر وليبيا وإيران المقدرة في حدود 30% إلى 31%، والاستثناء الوحيد يبقى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث لا تتعدى نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات 20%، أما بالنسبة لدول الصحراء الكبرى الإفريقية فهي تتراوح بين 20% (نيجيريا) و30% (أنغولا)، في حين أنها لا تتجاوز 18% في كل من كازخستان والنرويج وروسيا، وأقل عن 5% في كل من كندا والمكسيك[2].

2. **تأثير المحروقات على الموازنة العامة للدولة**: يؤثر قطاع المحروقات بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للدول القائمة على ريع المحروقات، حيث تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لها، وكما يبين الجدول الآتي أسعار التعادل المالي لموازنات

[1] نبيل بوفليح: **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، مرجع سابق، ص 69.

[2] Alban Kitous and Others, Op-Cit , P 12.

الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC[1]، حيث تعتمد أغلب تلك البلدان على إيرادتها من النفط في إعداد برامج الموازنة العامة، ولتحقيق تعادل الموازنة العامة سنة 2016 تحتاج ليبيا لسعر يصل إلى 269 دولار للبرميل من النفط، كما تحتاج كل من نيجيريا وفينزيلا وأنغولا والمملكة العربية السعودية لأسعار عالية تفوق 100 دولار للبرميل لتحقيق تعادل الميزانية، في حين تبقى كل من قطر والكويت في حاجة إلى أسعار أقل في حدود 50 دولار للبرميل. هذا وقد أثر انخفاض أسعار النفط بداية من النصف الثاني لسنة 2014 على نسب العجز الميزاني المسجلة وقد وصلت نسبة العجز 79,1% في ليبيا و24,4% في فنزويلا، و23,1% في العراق و21,6% في المملكة العربية السعودية، ووصلت إلى 13,9% بالنسبة للجزائر.

الجدول رقم(5–2): أسعار تعادل الموازنة العامة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك سنة (2016)

الدولة	سعر التعادل المالي للموازنة (دولار أمريكي)	العجز المالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	حجم الصادرات اليومية (مليون برميل يوميا)	الطاقة الإنتاجية الفائضة (%)
الإكوادور	/	-5,1	0,53	5,26
ليبيا	269	-79,1	0,43	20
نيجيريا	122,7	-2,8	1,9	6,77
فنزيلا	117,5	-24,4	2,38	3,21
أنغولا	110	-3,5	1,79	2,22
المملكة العربية السعودية	105,6	-21,6	10,25	17,13
الجزائر	96,1	-13,9	1,11	2,63
إيران	87,2	-2,9	2,88	20,83
العراق	81	-23,1	4,2	6,94
الإمارات العربية المتحدة	72,6	-5,5	2,89	2,04
قطر	55,5	4,5	0,67	5,71
الكويت	49,1	1,2	2,73	1,42

Source: Mark Fahey: **Oil prices and budgets: The OPEC countries most at risk**, CNBC, Thursday, 3 Dec 2015, (http://www.cnbc.com/2015/12/03/oil-prices-and-budgetsthe-opec-countries-most-at-risk.html), Reviewed on 7/10/2016.

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات حيث تتراوح نسبها في كل من السعودية، الكويت، الجزائر بين 78,84% و 72,06%، وهي بذلك تبين مستوى التأثير الكبير على استقرار وتوازن الموازنة العامة في هذه الدول، وفي المقابل تتراوح نسبها في كل من إيران، روسيا، المكسيك والنرويج ما بين 31,53% و 47,05% وهي منخفضة نسبيا عن باقي الدول[2]، مما يعني أن تأثير المحروقات على الموازنة في هذه الدول يكون أقل بالمقارنة مع الدول الأخرى.

3. **تأثير المحروقات على ميزان المدفوعات:** يظهر من خلال تأثيرها المباشر على الميزان التجاري؛ حيث تشكل صادرات المحروقات نسبة هامة من إجمالي الصادرات، وهو ما يظهر من الجدول الآتي:

[1] منظمة الدول المصدرة للمحروقات (Organization of Petroleum Exporting Countries , OPEC): تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط حينها (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا).

[2] نبيل بوفليح: **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، مرجع سابق، ص 71.

الجدول رقم (6-2): تطور نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لمجموعة من أهم الدول المصدرة في الفترة (2010-2015)

الوحدة (%)

السنة / البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
الجزائر	97,35	97,20	97,14	96,72	95,90	/	96,86
كندا	26,29	28,60	26,56	27,30	28,07	21,39	26,37
الإمارات العربية المتحدة	/	/	53,52	51,52	42,50	/	49,18
المملكة العربية السعودية	87,45	88,57	88,45	87,38	84,94	78,40	85,86
روسيا	65,62	66,98	70,93	71,25	69,87	63,00	67,94
نيجيريا	87,13	89,13	84,04	87,62	90,85	/	87,75
الكويت	/	/	/	94,22	95,22	/	94,72
قطر	92,55	93,00	/	88,68	87,81	/	90,51
العراق	99,63	/	99,73	99,79	/	/	99,72
النرويج	63,76	68,16	70,00	67,69	64,72	58,02	65,39

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني، (http://databank.albankaldawli.org/data/)، تاريخ الاطلاع: 22 نوفمبر 2016.

يبين الجدول السابق أن الصادرات النفطية تشكل أكبر نسبة من الصادرات الكلية لمعظم الدول باستثناء كندا وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة والنوريج وروسيا؛ حيث تحتل العراق المرتبة الأولى بنسبة 99,72% كمتوسط لبيانات الفترة المتوفرة تليها كل من الجزائر والكويت وقطر ونيجريا والسعودية على التوالي بنسب قدرت بـ 96,86%، 94,72%، 90,51%، 87,75%، 85,86%، ما يبين مدى التأثير الكبير لصادرات المحروقات على الميزان التجاري إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات البترولية والتي تتحدد بدورها بمستوى أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية.

رابعا؛ مخاطر الاعتماد على ريع المحروقات كمصدر للدخل الوطني: تدور أغلب الدول المنتجة والمصدرة للخامات والمواد الأولية ولاسيما المحروقات في فلك التقلبات الحادة للأسعار، ففي حالة ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الاستهلاكي والترفيهي، وفي حالة الانخفاض تلجأ تلك البلدان إلى ممارسة سياسة تقشفية، وهذا يعكس مظاهر نقمة الموارد وبروز أعراض العلة الهولندية.

1. **خطر انخفاض الأسعار على الدول المصدرة للمحروقات**: وهو خطر الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، ما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات للدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، خصوصا الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي يعتمد دخلها وناتجها بدرجة كبيرة على إيرادات المحروقات، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على

الأوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لفترة طويلة[1]. وقد شهدت الأسواق الدولية للمحروقات خاصة النفط عدة أزمات منذ بداية السبعينات إلى غاية سنة 2014، والمتمثلة في:[2]

أ. **الأزمة النفطية لسنة 1986**: وهي الأزمة الأولى الخاصة حيث انخفض سعر بحر الشمال إلى 17,70 دولار للبرميل في الأسبوع الأخير من الشهر الأول لسنة 1986، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها الأسعار لأقل من 13 دولار للبرميل.

ب. **الأزمة النفطية لسنة 1998**: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط إلى هزة سعرية فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

ج. **الأزمة النفطية لسنة 2008**: بعد أزمة ارتفاع الأسعار المتواصلة منذ سنة 2004 حيث وصلت فيها أسعار النفط لمستويات قياسية لم تشهدها من قبل، عادت الأسعار إلى الانخفاض بداية سنة 2008 متأثرة بالأزمة المالية العالمية لذات السنة لتنخفض حتى حدود 61 دولار للبرميل سنة 2009 بعدما قاربت حدود 100 دولار في وقت سابق.

د. **الأزمة النفطية لسنة 2014**: عادت الأسعار إلى الارتفاع بعد الأزمة النفطية لسنة 2008 ثم عادت إلى الانخفاض في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجَّل منذ خمس سنوات.

2. **الاقتصاديات القائمة على ريع المحروقات وأخطار العلة الهولندية**: تتجلى هذه الظاهرة في قيام قطاع المحروقات برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا، والواقع أن صادرات المحروقات تسد الطريق في وجه القطاعات المصدرة الواعدة الأخرى، ما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد، وكرد فعل يتبنى صناع السياسة سياسات حمائية للحفاظ على النشاطات الاقتصادية التي يزداد موقعها التنافسي ضعفا واضعين العبء المالي على قطاع النفط، وعندما تصبح الزراعة والصناعة معتمدة على التحويلات التي تأتيها من قطاع المحروقات تصل إلى فقدان التنافسية على نحو دائم مع مرور الزمن[3].

وقد أشار عدد من الاقتصاديين أمثال (Gorden and Neary 1982)، (Torvik 2001)، (Gorden 2004) إلى أن هناك عدة أسباب للعلة الهولندية وهي:[4]

أ. **تأثير حركة عوامل الإنتاج**: نتيجة لإعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأخرى نحو قطع استخراج الموارد الطبيعية؛ حيث يقدم هذا القطاع عائدات إيجابية وأجور مرتفعة، لذا يصبح هذا القطاع أكثر جاذبية من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، مما يؤدي إلى سحب العمالة من تلك القطاعات الأخرى بأكثر من الحد الطبيعي والنتيجة هي انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **أثر حركة الإنفاق**: إن ازدياد عوائد القطاع الريعي (قطاع المحروقات) يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفدين من عوائد هذا القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، فيوجه جزء من الزيادة في الدخول نحو الإنفاق على قطاع

---

[1] سهام حسين، سميرة فوزي: **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية –دراسة تحليلية–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36، العراق، 2013، ص 9.

[2] مريم شطيبي محمود: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة المنظمة حول: **أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري –قراءة في التطورات في أسواق الطاقة–**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة–، الجزائر، 14 ماي 2015، ص–ص: 4-5.

[3] روفينيو ووتش: **الرقابة على النفط، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية**، معهد المجتمع المنفتح، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 28.

[4] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص–ص: 55-56.

السلع والخدمات المحلية، ومع جمود يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار السلع المتاجر بها؛ ما يعني تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى لتنتقل نحو قطاع السلع المحلية، فيسوء وضع قطاع سلع التجارة (السلع المتاجر بها دوليا) أو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي، وهنا يظهر أثر المرض الهولندي حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يرفع من وتيرة إنتاج السلع المحلية فحسب بل يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة.

3. **مخاطر التحول إلى الطاقات البديلة:** يقصد بمصادر الطاقة البديلة: "المصادر الناضبة والمتجددة المستخدمة حاليا والتي يمكن أن تحل محل النفط"[1]، وحرب الأسعار في السوق الدولية لها أسباب، بعضها سياسية وبعضها الآخر اقتصادية تتعلق بالحفاظ على حصة الأطراف الفاعلة في السوق الطاقوية والتقليل من مخاطر المنافسة المستقبلية في المدى المتوسط والطويل للغاز الصخري والطاقات المتجددة الأخرى ليكون إنتاجها غير اقتصادي، وبالتالي التأثير على مخططات تطوير الغاز الصخري والطاقة الشمسية خاصة أن السوق الطاقوية تشهد تغيرات استراتيجية متعلقة بصناعة الغاز والبترول الصخريين؛ حيث تؤكد التقارير أن هذه الطاقة ستلبي احتياجات الدول الكبرى وأن الدول المنتجة للطاقات التقليدية ستتعرض لمخاطر كبرى في آفاق 2030[2].

مما سبق يتضح بأن تمحور اقتصاديات الدول المصدرة للمحروقات حول قطبية ريع المحروقات يمثل فخا مزدوجا:[3]

- **على المستوى الداخلي:** أنه يضعف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات، وأيضا توجيه الاقتصاد نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في نفس الوقت جد حيوية.
- **على المستوى الخارجي:** فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل الدول المصدرة تابعة لتقلبات المتغيرات الخارجية، كتبعية تلك الدول لتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها.

المطلب الثاني: إدارة السياسة الإنفاقية العامة في ظل حتمية التنويع الاقتصادي

تنبع حتمية تنويع الاقتصاديات القائمة على ريع المحروقات من كون التنويع يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية للنفط والغاز في الأسواق الدولية، وقد اتبعت الدول القائمة على صادرات ريع المحروقات مسارين متلازمين ولكن مستقلين عن بعضهما؛ المسار الأول يتمثل في استثمار جزء من العائدات في برامج تنموية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، أما المسار الثاني يتمثل في ادخار جزء من الإيرادات الآتية من المحروقات وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه أو تراجع إيراداته في الأجل الطويل، وتم ذلك بإنشاء صناديق في الدول التي اتخذت هذا المسار بمسميات وقواعد مختلفة[4].

---

[1] تتمثل الطاقات البديلة المتجددة في الطاقات: الشمسية، المائية، الهوائية، الحرارية الجوفية، العضوية. في حين أن مصادر الطاقة المتجدد في مرحلة الأبحاث والتجارب فهي: الانصهار النووي، الطاقة المتولدة عن الهيدروجين. للمزيد أنظر:

- عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2015.
- أمينة مخلفي: **النفط والطاقات البديلة والمتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2011.

[2] صالح صالحي: **آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري –نعمة الموارد ولعنة الفساد–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015، ص–ص: 10-11.

[3] ناجي بن حسين: **التنمية المستدامة في الجزائر – حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد–**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2–، الجزائر، 2008، ص 24.

[4] ماجد عبد الله المنيف: **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الطاقة العربي، لبنان، سبتمبر 2009، ص 10.

أولا؛ حتمية التنويع في الاقتصاديات القائمة على ريع المحروقات: تبرز الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد حدود وقواعد وأهداف خاصة بحالة اقتصاديات ريع المحروقات.

1. **حدود التنويع:** غالبا ما يتم حصر مفهوم التنويع في الآتي:[1]

- يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات، فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا؛
- كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات؛
- يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.

أما في حالة البلدان القائمة على اقتصاد ريع المحروقات يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ فلا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات على توسيع الصادرات خارج المحروقات فحسب، بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات، فزيادة حجم المنتجات في باقي القطاعات الاقتصادية الوطنية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الاستثمار في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية.

2. **قواعد التنويع الأساسية:** إن التنويع كأي سياسة مطبقة يجب أن توفر له المستلزمات والشروط الموضوعية، فليس كافيا رفع شعار التنويع لتحقيقه، وإنما من أهم شروطه توفر قواعد أساسية والتي يمكن اختصارها في قاعدتين أساسيتين:

أ. **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي من خلالها يمكن تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي[2]. والسير في طريق التنويع الاقتصادي يتطلب اتفاق مجتمعي عام على كيفية التصرف بعوائد المحروقات وتحييد أثرها في تركيز التوجهات الريعية المتأصلة، وينطوي ذلك على ضرورة رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج ذات بعد يخدم هدف التنويع الاقتصادي الشامل، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية تحظى باتفاق عام من كافة فئات المجتمع[3].

ب. **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد؛ وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي تمكنها من تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي، وزيادة أهمية الزارعة والصناعة التحويلية في القطاعات الإنتاجية والاقتصاد، وكذلك تطوير وتوسيع الأنشطة الخدمة غير الحكومية[4].

3. **أهداف التنويع:** تكمن أهداف التنويع في:[5]

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف موارد المحروقات أو انخفاضها؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- زيادة أثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى.

---

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 25.

[2] عاطف لافي مرزوك: **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي –مقاربة للقواعد والدلائل–**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص 13.

[3] علي مرزا: **العراق الواقع والآفاق الاقتصادية**، روقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، فندق هوليدي–إن ديونز، بيروت، لبنان، 30 مارس–01 أفريل 2013، ص 24.

[4] عاطف لافي مرزوك، مرجع سابق، ص 13.

[5] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 26.

إن تحقق الأهداف السابقة يؤدي إلى تحقق جملة من الاعتبارات الاقتصادية؛ حيث تساعد على تقليل تقلبات النمو في الدول المصدرة للمحروقات، كما تساعد على إيجاد فرص العمل، خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع الحكومي وقطاع المحروقات على استيعاب حجم الطلب المحلي على العمل.

ثانيا؛ توجهات السياسة الإنفاقية لخدمة برامج التنمية والتنويع الاقتصادي: تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من الأساليب التي استخدمتها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تميزت في الدول النامية وخاصة الدول الريعية المصدرة للمحروقات بالاتجاه نحو بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة بدلا من الاعتماد الأحادي على قطاع المحروقات في تركيبة الناتج وهيكل الإيرادات العامة.

1. **ماهية برامج التنمية الاقتصادية:** يقصد ببرنامج التنمية الاقتصادي مجموعة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة عبر الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية، ويفهم من خلال هذا التعريف أنه لا يوجد اختلاف واضح بين مفهوم كل من برنامج تنمية اقتصادي أو مخطط تنمية اقتصادي الذي يعنى به: "أسلوب تنظيمي لتحقيق هدف محدد في فترة لاحقة، وهو أسلوب تتولاه الدولة في النشاط الاقتصادي بوضع خطة قومية في نطاق حسابات دقيقة وتوقعات مدروسة لكل الإمكانيات والموارد المتاحة بمختلف أنواعها، سواء كانت موارد بشرية أو مالية أو تكنولوجية"[1].

يشير المصطلحين لمعنى واحد وهو مجموع الأهداف والآليات والإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والفرق الوحيد يكمن في مدى استعمال وتداول المصطلحين؛ حيث أن مصطلح برنامج تنمية اقتصادي أصبح أكثر تداولا في الدول النامية أو المنظمات الدولية التي يهيمن عليها التيار الرأسمالي، بينما استعمال مصطلح مخطط تنمية اقتصادي يقل تداوله نتيجة للخلط بينه وبين مدلول المصطلح في النظام الاشتراكي الذي يُعَدُّ التخطيط الاقتصادي أحد أركانه.

بناءا على المفاهيم السابقة فالتخطيط الاقتصادي للدولة لا يقتصر على النظام الاشتراكي فحسب ولكنه يتعدى أيضا إلى النظام الرأسمالي، فاقتصاد السوق في ظل الدور الجديد للدولة في الاقتصاد لا يلغي التخطيط ولا يعني غياب الدولة؛ حيث أن متطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة وفقا لمنهج اقتصاد السوق يستدعي تدخل الدولة في توفير أو على الأقل المساعدة في توفير البنية الأساسية أو ضمان أسعار معقولة لها[2].

2. **برامج التنمية والتنويع الاقتصادي ودور الإنفاق العام في تمويلها:** يعتمد نموذج النمو السائد في اقتصاديات ريع المحروقات على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق العام، ومن بين أهم تلك الدول التي تعتمد على النفقات العامة في تمويل مخططات أو برامج التنمية والتنويع الاقتصادي هي الدول العربية المصدرة للمحروقات كالعراق والسعودية وقطر والجزائر إضافة إلى ليبيا ودول غير عربية أخرى كإيران وفنزويلا وغيرها، وهنا يمكن الإشارة لبعض البرامج في عدة دول ولعل أهمها:

---

[1] إبراهيم طلعت الدمراداش: **التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، مصر، 2004، ص 73.

[2] أيمن عبد النور: **دور الأجهزة الحكومية السورية في ظل آليات السوق**، ورقة عمل ضمن فعاليات ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول: **قضايا اقتصادية ملحة تتطلب المعالجة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 16 مارس 1999، ص 3.

أ. **برامج التنمية في العراق:**[1] تكملة لأهداف الخطة الوطنية للفترة (2010-2014) تعتبر خطة التنمية الوطنية في العراق للفترة (2013-2017) مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي، يشكل فيه الدستور وبرنامج الحكومة التشغيلي والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والأهداف التنموية للألفية إطارا مرجعيا سائدا، وتهدف هذه الخطة بعيدة المدى إلى بناء اقتصاد متنوع تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة كأقطاب تنموية بالاعتماد على الشراكة بين القطاع العام والخاص في ظل سياسات اقتصادية كلية متوازنة، ولتحقيق هذا الهدف للخطة بأبعادها الاجتماعية والبيئية يتطلب تأمين استثمارات بقيمة 417 ترليون دينار عراقي منها 329 ترليون دينار حجم الاستثمار الحكومي أي ما يعادل 282 مليار دولار، فيما تفترض الخطة أن يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88 ترليون دولار أي ما يعادل 21% من إجمالي الاستثمار المطلوب تنفيذها لتحقيق معدل نمو سنوي يعادل 13,31%[2].

ب. **برامج التنمية في إيران:** منذ سنة 1989 وإلى غاية سنة 2015 قامت إيران بصياغة وتنفيذ خمسة خطط خماسية للتنمية بمختلف جوانبها، آخرها الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2010-2015)، والتي تضمنت استراتيجية شاملة لتطبيق الإصلاحات تسعى من خلالها لرفع القدرة الإنتاجية للقطاع غير النفطي، ومنح البنك المركزي قدرا أكبر من الاستقلالية وتوسيع الوعاء الضريبي، يضاف إلى ذلك تشجيع الخوصصة وتحفيز القطاع الخاص وتنشيط التواجد الاقتصادي الإيراني في العالم[3].

أما خلال الفترة المقبلة فقد تمت صياغة خطة خماسية سادسة للفترة (2016-2021) والبدأ في تنفيذها؛ حيث يتمحور شقها الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي سريع ودائم بنسبة 8% على امتداد خمسة سنوات، وتأمل السلطات تحقيق ذلك عن طريق تشجيع وجذب رأس المال الأجنبي، وتحويل ما بين 30-38 % من عائدات النفط والغاز إلى صندوق الثروة السيادي الإيراني، كما تعمل على تطوير صناعة النفط التي تقدر احتياجاتها الاستثمارية بقيمة 200 مليار دولار خلال فترة هذه الخطة للوصول إلى أهداف التنمية[4].

ج. **برامج التنمية في المملكة العربية السعودية:** تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم معالم مسيرتها التنموية وتحديد سياستها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في إطار خطط خماسية شاملة. يمثل تنويع القاعدة الاقتصادية غير النفطية وتطويرها نحو زيادة إسهامات الأنشطة الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية (القطاعات القائدة للنمو (الزراعة والصناعة والخدمات المالية)، وزيادة إسهاماتها في الصادرات تحديا رئيسيا فيها بدأ من الخطة الخماسية الرابعة (1985-1990)[5].

---

[1] تنطلق خطة التنمية الوطنية للعراق من واقع تبوأ نشاط استخراج النفط الخام المقام الأول في توليد الناتج المحلي للعراق وبنسبة 43%، وفي تشكيل إيرادات الموازنة الاتحادية بنسبة 97%، وفي بنية الصادرات العراقية بنسبة 92% سنة 2011، مما يشوه العلاقة بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية.

[2] وزارة التخطيط: **خطة التنمية الوطنية 2013-2017 (الخلاصة التنفيذية)**، مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2013، ص،ص: 3،11.

[3] عبد لحميد مرغيت: **تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2016، ورقة عمل منشورة على الأنترنيت، الموقع الالكتروني: (http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.pdf)، تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2016، ص 9.

[4] المرجع نفسه، ص 9.

[5] عبد الله بن محمد الرزين: **التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص 3.

وقد شهدت المملكة العربية السعودية منذ سنة 1970 تسعة خطط خماسية، آخرها الخطة الخماسية التاسعة للفترة (2010-2014)، فيما تم حاليا إقرار والبدأ في تنفيذ الخطة الخماسية العاشرة حيث الهدف الأساسي فيها تعميق التنوع الاقتصادي من خلال:[1]

- **التنوع العمودي**: رفع معدلات استثمار الثروة الطبيعية، وتشجيع التوسع في إنتاج المواد الخام ومعالجتها وتصنيعها محلياً.
- **التنوع الأفقي**: تنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية ذات الميزات التنافسية الواعدة.
- **التنوع المكاني**: التوسع في إنشاء المناطق الصناعية وحاضنات الأعمال لاستغلال الميزات النسبية لمختلف المناطق.

انطلقت المملكة في الخطة الخماسية العاشرة من واقع أن صادرات النفط تشكل 85% من إجمالي الصادرات المقدرة بـ: 277 مليار دولار أمريكي سنة 2014، في حين بلغت قيمة الواردات الإجمالية 155 مليار دولار، كما انخفض الفائض التجاري بنسبة 23,7% مقارنة بسنة 2013، ولتحقيق أهداف الخطة رصدت الحكومة ما يقدر بـ: 229,32 مليار دولار أمريكي كنفقات عامة مخصصة ضمن ميزانية سنة 2015 لدعم النشاط الاقتصادي[2].

د. **برامج التنمية في الجزائر**: تعد التجربة الجزائرية من التجارب الهامة في مجال التخطيط حيث شهدت المرحلة الاشتراكية تنفيذ خمسة مخططات تنموية (1967-1989) وعلى اختلاف مع الفترة الحالية لأن تلك الخطط كانت تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي، فإن البرامج العامة الجديدة الحالية خاصة بالاستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة.

رصدت الجزائر لآخر ثلاث برامج المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش والبرنامجين الخماسيين مبالغ تتجاوز 350 مليار دولار تضاف لها المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب (377 مليار دينار) والبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب (693 مليار دينار) والبرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم (800 مليار دينار)، أي ما يعادل مجموع 25 مليار دولار للبرامج التكميلية، هذا إضافة إلى المبالغ المتبقية للبرنامجين والتي لا تقل عن 150 مليار دولار مما يرفع حجم الاستثمارات العامة إلى 500 مليار دولار خلال كامل الفترة (2001-2014)[3].

كما أنه في إطار مواصلة خطط التنمية الاقتصادية والعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري لآفاق 2019 تم رصد مخطط خماسي آخر تصل قيمة مخصصاته الاستثمارية العامة إلى 262 مليار دولار، ما قد يساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة (7%)[4] سنويا لآفاق سنة 2019.

على الرغم من تعدد خطط التنمية يبقى واقع اعتماد اقتصاديات الكثير من الدول السابقة ودول أخرى على ريع المحروقات ولو بنسب متفاوتة واضحا، ما يتطلب إعادة النظر في أساليب وممارسات إدارة المالية العامة بصورة عامة والاستثمارات العامة بصورة خاصة فيها وضرورة الاستفادة من توجهات السياسات المالية المطبقة في بعض الدول المصدرة للمحروقات التي نجحت في توجيه عوائد المحروقات وتحقيق مسعى التنويع الاقتصادي الشامل.

---

[1] عبد الله بن علي المرواني: **التنمية المستدامة في خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية**، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورشة عمل ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، قطر، يومي 15 و16 أكتوبر 2014، ص 11.

[2] بوابة جدة الاقتصادية: **السياسة المالية وميزان المدفوعات للملكة العربية السعودية**، غرفة جدة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 5.

[3] صالح صالحي: **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2001/2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 19.

[4] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: **الاقتصاد الأخضر في الجزائر –فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه–**، الأمم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا، ص-ص: 1-2.

ثالثا؛ أطر السياسة المالية في الدول المصدرة للمحروقات: تختلف التحديات التي تواجه إدارة المالية العامة في الدول المصدرة للمحروقات عن التحديات التي تواجه الدول الأخرى من حيث تقلب المصدر الرئيسي للإيرادات، ويكتسب الأفق الزمني متوسط الأجل أهمية بالغة في منع تحول تقلبات الإيرادات السنوية إلى تقلبات في النفقات يمكنها أن تزعزع استقرار الاقتصاد وتقلل جودة الإنفاق الحكومي، ومن الدول النفطية التي اعتمدت القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل[1] يمكن الإشارة إلى حالة كل من المكسيك وروسيا.

1. **أطر الميزانية العامة متوسطة الأجل في المكسيك:**[2] شكلت إدارة الإيرادات النفطية مسألة رئيسية في المكسيك على مدار العقد الماضي، وصدر قانون المسؤولية المالية سنة 2006، وتم تعديله سنة 2008، وهو القانون الذي ينص على إعداد ميزانية متوازنة على أساس نقدي، تشمل بندا للانسحاب يمكن تفعيله خلال فترات الركود الاقتصادي، وتنطبق القاعدة على القطاع العام الفدرالي الذي يضم الحكومة المركزية والضمان الاجتماعي والمؤسسات العامة الرئيسية، وخضعت القاعدة للتعديل في سنة 2009 لاستبعاد استثمارات شركة النفط العامة (Pemex) وتحول الهدف من تحقيق توازن الميزانية إلى عجز نسبته 2% من إجمالي الناتج المحلي، وقد ساعدت هذه القواعد على تخفيض معدلات العجز، وكانت ركيزة لاستقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة الأزمة المالية العالمية.
2. **أطر الميزانية متوسطة الأجل في روسيا:**[3] وضعت روسيا إطارا للمالية العامة لإدارة إيراداتها من المحروقات في أفريل سنة 2009، والذي اشتمل هدف طويل الأجل للعجز غير النفطي نسبته 4,7% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وألغي رسميا في سنة 2012، واعتمدت إطار جديد في ديسمبر 2012، ودخل حيز التنفيذ في سنة 2013، وينص على حد أقصى لنفقات الحكومة الفيدرالية وفقا لإيرادات نفطية مرجعية زائد الإيرادات الفدرالية غير النفطية، كما اشتمل هذا الإطار الجديد حدا أقصى لصافي الاقتراض نسبته 1% من إجمالي الناتج المحلي، وتحسب الإيرادات النفطية المرجعية وفقا لقاعدة الاستناد إلى أسعار النفط؛ فعندما يكون سعر النفط أعلى من السعر المرجعي تدخر الإيرادات الإضافية في صندوق الاحتياط النفطي، وعندما تصل موارد هذا الصندوق إلى نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي تحول المخصصات الإضافية بنسبة متساوية بين صندوق الثروة الوطنية وإلى مشروعات البنية التحتية، وعندما تكون الأسعار أقل من السعر المرجعي يستفاد من موارد صندوق الاحتياط النفطي للحفاظ على مستوى النفقات، وإذا تراجعت الأسعار لفترة مطولة يعاد تحديد السعر المرجعي على أساس السنوات الثلاث السابقة.

بالنظر لتجارب الدول السابقة ودول أخرى يتضح أن الاعتماد على إيرادات السلع الأولية ومن بينها المحروقات يفرض تحديات فريدة على سياسات المالية العامة في الدول المصدرة لها، وهذه التحديات دفعت للخروج بابتكارات كثيرة في مجال السياسات المالية مثل اعتماد قواعد الميزانية متوسطة الأجل، وبعض أشكال ركائز المالية العامة (قواعد الأرصدة المالية العامة الهيكلية، أو قاعدة حدود قصوى للإنفاق، أو مزج الاثنين معا)، كما أنشأت الكثير من الدول صناديق تحقيق الاستقرار وصناديق الثروة السيادية.

---

[1] تكمن جاذبية أطر الميزانية متوسطة الأجل في قدرتها على تخطيط وإدارة وتحديد أولويات الإيرادات والنفقات على آفاق متوسطة المدى (3 إلى 5 سنوات).

[2] أحمد آل درويش وآخرون: **المملكة العربية السعودية –معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو–**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

رابعا؛ إدارة الاستثمارات العامة وآليات التنويع الاقتصادي الناجحة: من المهم أن يحقق الإنفاق العام أهداف التنمية والتنويع بكل كفاءة، وتشترك معظم الدول المصدرة للمحروقات والقائمة على ريعها في أن ارتفاع أسعار النفط والغاز يفسر زيادة الإنفاق العام بما في ذلك الإنفاق على المشروعات الاستثمارية العامة، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (16–2): نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول المصدرة للمحروقات خلال الفترة (2001–2012)

الوحدة: (%)

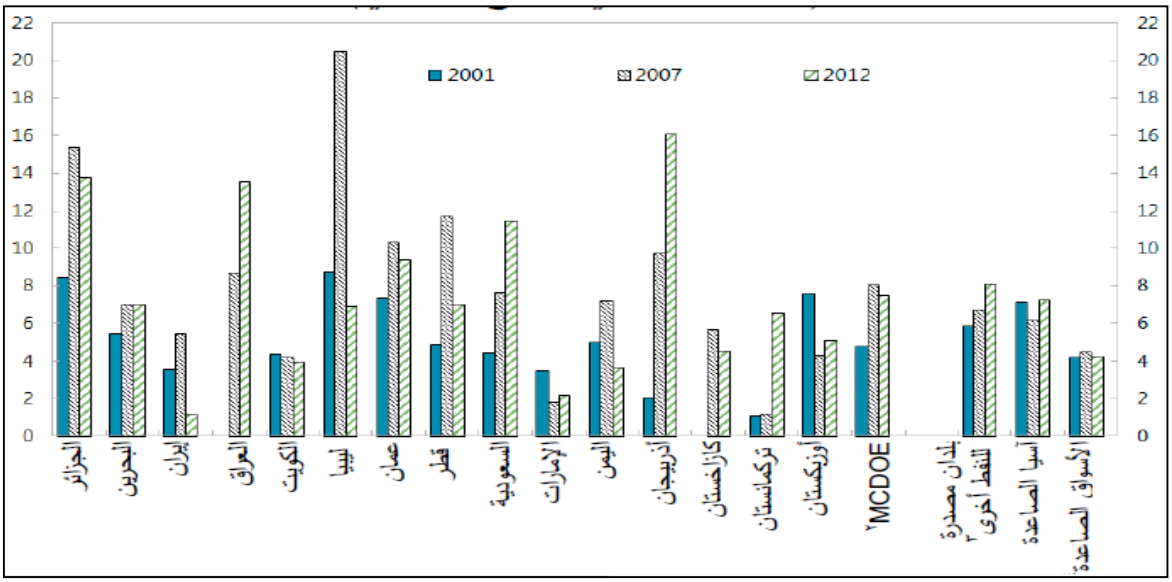

المصدر: أحمد آل درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

يلاحظ من الشكل السابق الذي يمثل نمو الإنفاق الاستثماري نسبة لإجمالي الناتج المحلي في عينة من الدول المصدرة للمحروقات خلال ثلاث فترات أن أعلى معدلات الإنفاق الاستثماري سجلت سنة 2007، وهي الفترة التي تدخل ضمن مرحلة طفرة أسعار النفط المسجلة منذ سنة 2003، كما أن حجم النفقات الاستثمارية عاد إلى الانخفاض بعد الأسعار للتراجع كما تبينه نسب الإنفاق المسجلة سنة 2012.

إن حجم الاستثمارات الكبير التي يوضحها الشكل السابق يطرح تساؤلا حول ما إذا كانت هذه الاستثمارات تتسم بالكفاءة؛ فبالعودة إلى التجارب التاريخية يمكن أن نميز بضعة دول[1] فقط نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز، وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة أفضل الأمثلة، ورغم اتباع هذه الدول الناجحة في تنويع اقتصادياتها مسارات مختلفة إلا أن بينها بعض الأمور المشتركة؛ فقد استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع إيرادات المحروقات، بالإضافة إلى التركيز على ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، ولتحقيق ذلك ركزت هذه الدول من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة وخاصة السياسة الاستثمارية العامة على توجيهها في:[2]

1. **الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:** أوضحت تجارب التنويع المبكرة في ماليزيا وإندونسيا والمكسيك أن الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن شركات

[1] لا تعتبر كل من النرويج وكندا وبريطانيا من البلدان التي استطاعت الإفلات من فخ الريع، فبالرغم من أنها دول تنتج وتصدر النفط إلا أنها كانت متنوعة الاقتصاد قبل اكتشاف النفط.

[2] نشرة صندوق النقد الدولي: **مجلس التعاون الخليجي –هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة لتنويع اقتصاديات الخليج–**، نشرة الصندوق الالكترونية، 23 ديسمبر 2013، ص–ص: 2-3.

تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق لتحسين الدخل والإنتاجية، ومع قيام هذه الدول بتغيير منهجها ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا.

2. **إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية:** يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية، ومن أمثلة ذلك المكسيك التي أنشأت روابط حول قطاع السيارات.
3. **استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:** في ثمانينات القرن الماضي بدأت أندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة، وتقدم حوافز ضريبية، وتخفض القيود الجمركية وغيرها، وقد تم تنفيذ سياسات مماثلة في المكسيك وماليزيا والإمارات العربية المتحدة.
4. **استخدام دعم الصادرات والحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل:** وذلك لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يمثل الدخول في قطاعات جديدة مخاطرة كبيرة بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيض المخاطر، كما يمكن تخفيض المخاطر أيضا من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات.
5. **الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:** يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع إلى جانب البنية التحتية اللازمة؛ حيث ركزت ماليزيا والمكسيك والإمارات العربية المتحدة على تدريب العمالة وتعزيز مهارتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية وتمكنت بمرور الوقت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

يتضح مما سبق أن أغلب السياسات تقوم على أساس الاستغلال الأمثل لإيرادات صادرات المحروقات ومحاولة التغلب على مشكلة عدم اليقين المتعلقة بتقلب أسعارها في الأسواق الدولية هو ما يقود الدول المصدرة إلى البحث عن أحسن الأساليب لإدارة الفوائض المحققة خلال فترات ارتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: أهمية إدارة فوائض صادرات المحروقات في الدول المصدرة لها

حرصت الكثير من الدول على استحداث آليات تمويل جديدة ومستدامة بديلة عن مصادر التمويل الخارجي على غرار صناديق الثروة السيادية بغية استغلال فرص تراكم الفوائض المالية المسجلة والمرتقبة في فترات ارتفاع أسعار المحروقات عن طريق ادخارها، أو استثمارها، أو استخدامها في تمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المولدة لقيم مضافة حقيقية للخروج من الحلقة المفرغة للتنمية المستندة على ريع المحروقات السائر نحو الزوال (النضوب)[1].

أولا؛ إشكالية استغلال الفوائض المالية لصادرات المحروقات: تعد مقدرة الدولة على تدبير مواردها المالية لمواجهة تمويل خططها التنموية من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، أما في الدول المصدرة للمحروقات فإن قيد الإيرادات العامة قد

[1] إن النفط الذي يشكل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم قد أوشك على الأفول وسط توقعات بنضوبه خلال أقل من نصف قرن. وذلك بعد عجز الشركات العالمية عن اكتشاف المزيد من الحقول الجديدة، وعدم قدرة الحقول الحالية على تلبية حاجة الاستهلاك العالمي؛ والذي المتوقع أن يصل إلى 126 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2030. للمزيد أنظر:
– مكتب رئيس خبراء الاقتصاديين: **التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد**، مجموعة SAMBA للتمويل، المملكة العربية السعودية، 2008، ص3.

لا يكون فاعلا في ظل الوفرات المالية الضخمة الناتجة عن الطفرات النفطية الممكن استغلال فوائضها واستثمارها لتنمية القطاعات خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي.

1. **مفهوم الطفرة النفطية:** يقصد بالطفرة النفطية تلك "القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار وفي الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وأحيانا يشار إليها بظاهرة يطلق عليها قفزات الضفدع، وتصف هذه الظاهرة كل ما يتعلق بالتذبذبات في أسعار النفط"[1]. وقد عرف العالم ثلاث طفرات نفطية هي:

أ. **الطفرة النفطية الأولى:** عرفت مرحلة السبعينات من القرن الماضي حركة تأميمات ناجحة أدت لإضعاف سيطرة الشركات العملاقة العابرة للقارات على المقدرات النفطية، كما استعمل البترول كسلاح عقب حرب 1973 "العربية الإسرائيلية" بهدف قطع الإمدادات النفطية على الدول المؤيدة لإسرائيل، وهذه الأحداث أدت إلى ارتفاع مذهل (طفرة) في أسعار النفط؛ أين شهدت قرار منظمة الدول المصدرة للمحروقات زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار أمريكي للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%[2]، ما أدى إلى تكريس ظاهرة اعتماد الدول المصدرة للبترول بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة على عائدات المحروقات في تكوين حصيلة الصادرات وفي تمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري[3].

ب. **الطفرة النفطية الثانية:** شهدت الطفرة النفطية الثانية ارتفاع الأسعار مرة أخرى وبشكل مفاجئ سنة 1979 حوالي ثلاث مرات خلال أشهر قليلة وذلك على إثر الحرب العراقية-الإيرانية وقد ارتفعت من 14 دولار للبرميل سنة 1978 لتصل إلى أكثر من 31 دولار للبرميل الواحد سنة 1979 وزيادته بمعدل 2%[4]حتى نهاية الطفرة سنة 1982.

ج. **الطفرة النفطية الثالثة:** منذ بدأ الحرب على العراق سنة 2003 أخذت أسعار النفط في الارتفاع، وبلغت مستويات قياسية في سنة 2008، حيث تجاوز سعر البرميل من النفط الخام 147 دولار[5].

2. **أسباب الطفرات النفطية:** ترجع أسباب الطفرات النفطية إلى عاملين جوهريين اثنين هما:[6]

أ. **استنفاذ الطاقة الإنتاجية:** بحيث يمثل عجزا في عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب في مدة زمنية معتبرة؛ ويعود ذلك إلى تدهور الطاقة الإنتاجية الفائضة دون إغفال دور العوامل السياسية في ذلك.

ب. **ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير بدائل النفط وإنتاجها:** كإنتاج النفط من البحار العميقة والمحيطات، الغاز الصخري والوقود الحيوي، بحيث يصبح ارتفاع أسعار النفط من الشروط الاقتصادية لاندفاع المستثمرين نحو تطوير مصادر أخرى من أجل سد احتياجات الطلب العالمي للطاقة.

3. **معوقات استغلال الوفرات النقدية المصاحبة لطفرات النفط:** إن الطفرات النفطية الثلاث صاحبتها ظواهر وقضايا عديدة سواء من جهة إدارة المالية العامة والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة والاستعداد لانحصارها أو من جهة عملية توزيع عوائدها على القطاعات المختلفة أو بين الأجيال المختلفة وغير ذلك من القضايا، ومن بين تلك الظواهر تلك

---

[1] محمد خميس: **تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، الجزائر، جانفي 2012، ص 300، بتصرف.

[2] مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص 4.

[3] عبد الفضيل محمود: **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 70.

[4] ماجد عبد الله المنيف، مرجع سابق، ص 4.

[5] محمد إبراهيم السقا: **إستخدام العوائد النفطية –حالة دولة الكويت–**، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 9.

[6] محمد خميس، مرجع سابق، ص-ص: 301-302.

المتعلقة بأشكال التصرف بالعوائد النفطية للدول، حيث عرفت الطفرتين الأولى والثانية ما عرف بـ "إعادة تدوير الفوائض النفطية" أو "البترودولار"، وقد تداعت حينها المؤسسات المالية الدولية واحتدم النقاش في الكثير من الدول الصناعية حول حجم تلك الفوائض وآثارها[1]، ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى تلاشت تلك الفوائض انخفاض الأسعار وانخفاض أو جمود الإنتاج وبالتالي انخفاض العوائد وتراكم عجز الموازنة العامة في الكثير من الدول المصدرة للمحروقات، مما أدى إلى استنزاف عائدات النفط المترتبة عن الطفرة النفطية الأولى والثانية في:[2]

- شراء الأسلحة بلا مبرر؛
- استثمار الفوائض في شراء الأوراق المالية نتيجة لضعف الاستثمار العيني؛
- السقوط في مصيدة الذهب؛ شراء الذهب من الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة ثم تقوم الدول الرأسمالية بالضغط على أسعاره لتنهار فيما بعد.

وقد تكرر الحال في الطفرة النفطية الثالثة سنة 2003، حيث صاحبها اهتمام عالمي ولكن هذه المرة بما يعرف بنشاط "صناديق الثروة السيادية" حيث تكاثرت الأبحاث والتقارير حول حجم تلك الصناديق ودوافع استثماراتها والسياسات التي يمكن اتخاذها للتأثير على تلك الاستثمارات[3]. وبانتهاء الطفرة النفطية الثالثة سنة 2008 بانهيار الأسعار عند مستويات متدنية تراجع الاهتمام نسبيا بظاهرة صناديق الثروة واتضح أن الطفرات النفطية لا تشكل وفرات خالية من السلبيات، وبالتالي فإن الاستفادة منها كانت ولازالت تصطدم بمجموعة العوائق الآتية:[4]

- تعرض الفوائض النفطية في البنوك الأمريكية والأوروبية للتآكل المقصود من جانب الدول الكبرى؛
- تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية نتيجة ربط النفط بالدولار الأمريكي ما دفع بالعوائد الحقيقية إلى الانخفاض؛
- التضخم في الدول الرأسمالية الكبرى وأثره على الأرصدة والعملات التجارية الخارجية.

وهي العوائق التي تلزم واضعي خطط التنمية البحث في جدوى الآليات المتبعة في إدارة الفوائض المالية وإيجاد الوسائل والسياسات الاقتصادية اللازمة من أجل استغلال أمثل للفوائض المحققة خلال فترات الطفرات النفطية؛ خاصة وأن الطفرة الأخيرة لسنة 2003 والممتدة لغاية سنة 2008 أدت إلى استفادة عدة دول مصدرة للمحروقات من الوضع واستحداث صناديق الثروة السيادية ذات أصول مالية ضخمة كآليات تمويل جديدة ومستدامة بديلة عن التمويل الخارجي.

ثانيا: واقع صناديق الثروة السيادية ودورها في دعم وتمويل التنويع الاقتصادي: تعبر صناديق الثروة السيادية عن المسار الثاني في إدارة عوائد المحروقات، ومصطلح صناديق الثروة السيادية من المصطلحات حديثة العهد حيث ظهر إلى الساحة الاقتصادية لأول مرة سنة 2005، من خلال مقال للاقتصادي الروسي أندريو روزانوف (A. Rozanov) في المجلة المصرفية المركزية، بعنوان: "من الذي يحمل ثروة الأمم"[5].

1. **مفهوم صناديق الثروة السيادية:** لا يوجد اتفاق عام على ما يمكن أن يعتبر صندوقا سياديا، إذ أن لفظة صناديق يراد بها التعبير عن وحدات تنظيمية في صورة مؤسسات مالية، ومن بين أهم تعاريفها الآتية:

---

[1] ماجد عبد الله المنيف، مرجع سابق، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 303.

[3] ماجد عبد الله المنيف، مرجع سابق، ص 2.

[4] محمد خميس، مرجع سابق، ص 303.

[5] محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي: **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 10، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص 148.

أ. **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعتبرها "صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشأ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحوكمة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات وصناديق التنمية وصناديق احتياطات التقاعد غير المقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة"[1].

ب. **تعريف معهد صناديق الثروة السيادية:** يعتبرها "صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية علما أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصادرات السلعية، وبالتالي لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية"[2].

وبما أن صناديق الثروة السيادية تتنوع من حيث أهدافها ومصادر تمويلها فمن الصعب أن يصاغ لها تعريف واحد متفق عليه ومقبول لدى جميع الأطراف المعنية بالشأن، وعلى العموم يمكن الأخذ بأن مصطلح صندوق الثروة السيادي على كل صندوق يتوفر فيه الخصائص الآتية:

- تعود ملكيته وإدارته للحكومة؛
- مصدر تمويله يكون من فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات الصرف الأجنبي الرسمية، أو عوائد الخوصصة، أو فوائض المالية العامة، أو من إيرادات الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة.

2. **أهم الصناديق السيادية في الدول المصدرة للمحروقات:** ظهور صناديق الثروة السيادية على الساحة المالية الدولية ليس حديث العهد بل هو ظاهرة قديمة ترجع إلى خمسينات القرن الماضي، حيث أنشأت الكويت أول صندوق سيادي سنة 1953 تحت تسمية هيئة الاستثمار الكويتي من أجل استثمار فوائض العائدات النفطية، أما انتشارها وتنامي عددها يعتبر حديثا نسبيا؛ فقد جذبت الانتباه خلال العقد الأخير حيث وصل عددها إلى 78 صندوق تبلغ قيمة أصولها 7,39 ألف مليار دولار في بداية سنة 2016[3]، وبذلك يكون حجمها نمى بأكثر من الضعف عن حجمها سنة 2008 الذي قدر بـ: 3,07 ألف مليار دولار[4]، وتشكل المحروقات المورد الرئيسي لغالبية صناديق الثروة السيادية المبينة في الجدول الآتي:

[1] مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: **صناديق الثروة السيادية –المبادئ والممارسات المتعارف عليها–**، منشورات صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008، ص 3.

[2] فرحات عباس، سعود وسيلة: **حوكمة الصناديق السيادية–دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 11.

[3] Sovereign Wealth Fund Institute , Op-Cit.

[4] Preqin Sovereign Wealth Fund Review, June 2015, P 05, (https://www.preqin.com/docs/reports/2015-Preqin-Sovereign-Wealth-Fund-Review-Exclusive-Extract-June-2015.pdf), Reviewed on 11/12/2016.

الجدول رقم (7–2): أهم صناديق الثروة السيادية التي تعتمد على صادرات المحروقات كمورد رئيسي بداية سنة (2016)

إسم الصندوق	البلد	تاريخ الإنشاء	قيمة الأصول
هيئة الاستثمار لأبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة	1976	792
صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	النرويج	1990	885
الشركة القابضة الخارجية sama	السعودية	/	598,4
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	1953	592,00
صندوق الثروة الوطنية	روسيا	2008	73,5
صندوق الاستثمارات العامة	السعودية	2008	160
هيئة الاستثمار القطرية	قطر	2005	260
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	2000	50
الصندوق الوطني لكازخستان	كازاخستان	2000	77
مجلس أبو ظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2007	110
شركة الاستثمارات البترولية الدولية	الإمارات العربية المتحدة	1984	66,3
شركة مبادلة للتنمية	الإمارات العربية المتحدة	2002	66,3
هيئة الاستثمار الليبية	ليبيا	2006	66
صندوق الاحتياط	روسيا	2008	65,7
صندوق إيران للتنمية الوطنية	جمهورية إيران الإسلامية	2011	62

Source : Sovereign Wealth Fund Institute : Sovereign Wealth Fund Rankings, (http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/), Reviewed on 11/12/2016.

تشكل صناديق الثروة السيادية السابقة أهم 15 صندوقا سياديا مرتبة حسب قيمتها المالية من مجموع 45 صندوقا يعتمد على صادرات النفط والغاز كمورد رئيسي وتصل القيمة الإجمالية لها إلى 4,32 ألف مليار دولار مسجلة لشهر سبتمبر سنة 2016 بما نسبته 57% من إجمالي قيمة كل الصناديق السيادية في العالم[1].

3. **أنواع الصناديق السيادية وأهدافها الأساسية:** يختلف تقسيم أنواع صناديق الثروة السيادية باختلاف المعيار المعتمد وأهم تقسيم لها هو حسب الهدف الذي أنشأت من أجله.

أ. **أنواع صناديق الثروة السيادية:** تقسم حسب معيار الهدف من إنشائها إلى خمسة أنواع هي:[2]

- **صناديق الاستقرار:** هدفها الأساسي هو الحفاظ على توازن الميزانية العامة وضمان الاستقرار الاقتصادي من التذبذبات التي تعرفها أسعار المواد والسلع المصدرة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للمحروقات.
- **صناديق الادخار للأجيال القادمة:** تكونها الدول المصدرة للموارد الناضبة لأن وتيرة استغلال الموارد تطرح مسألة قابلية نضوبها، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها كحق للأجيال القادمة.
- **شركات استثمار الاحتياطات:** تنشأ هذه الصناديق خصيصا لاستثمار أو توظيف أصولها الاحتياطية الكبيرة، وزيادة العائد عليها.

[1] Sovereign Wealth Fund Institute: Sovereign Wealth Fund Rankings, Op-Cit.

[2] كمال العقريب: **تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 10، جامعة خميس مليانة –عين الدفلة– الجزائر، 2014، ص 119.

- **صناديق التنمية والتطوير**: يهدف إنشاء هذه الصناديق إلى تمويل النشاط في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، مثل تمويل مشاريع صناعة أساسية لزيادة قدرة الإنتاج الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- **صناديق الاحتياط**: والتي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

ب. الأهداف الأساسية لصناديق الثروة السيادية: الأنواع السابقة تبين خمس أهداف رئيسية من إنشائها:[1]

- تحقيق الاستقرار في المداخيل؛
- تحقيق التضامن بين الأجيال؛
- تمويل العجز الحاصل في صناديق التقاعد؛
- تحقيق أرباح أو مداخيل؛
- تحقيق التنويع الاقتصادي.

إن إدارة الصناديق السيادية بكفاءة من خلال استخدامها ضمن الأهداف التي أنشأت لأجلها تسمح بتسهيل إدارة الاقتصاد الكلي في ظل تنامي الفوائض نتيجة لزيادة المداخيل بشكل كبير، وبالتالي استثمارها بدلا من أن تكون عاملا في زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن الاستيراد المفرط.

ثالثا؛ أهمية العوامل المؤسسية والسياسية في إدارة إيرادات المحروقات (تجربة النرويج): تعد التجربة النرويجية رائدة من حيث الاستخدام الأمثل لإيرادات النفط؛ فالنرويج حاليا من أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 61542 دولار للفرد سنة 2015[2]، والأعلى بين جميع الدول في مجال التنمية البشرية للفترة الممتدة (2001-2007) وأكثر البلدان سلمية في استطلاع سنة 2007 من قبل مؤشر السلام العالمي[3].

إن استخدام النرويج المبكر لعوائد النفط في السبعينات من القرن الماضي مكنها من تجنب التحديات التي تواجهها الدول المصدرة للمحروقات حاليا، واستطاعت إيجاد روابط اقتصادية فعلية بين الصناعة النفطية والقطاعات المختلفة، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الهيكل الإنتاجي النرويجي؛ إذ بلغت حدود 72% في حين لا تمثل نسبة مساهمة الصناعة بما في ذلك صناعة النفط سوى 28,8% من إجمالي الناتج المحلي فقط[4]، ما أدى إلى ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي، وقد ساعد على ذلك:[5]

- تمتع النرويج بدرجة عالية من التجانس بين السلطات القائمة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ما أدى إلى تعزيز السيطرة الوطنية على العمليات النفطية من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتدوين المبادئ الأساسية المتعلقة بالصناعة النفطية مثل الوصايا العشر للبرلمان المتعلقة بالصناعة النفطية؛ وقد أصبحت أفضل الدول المصدرة للطاقة نجاحا في تطويع الرأي العام والمؤسسات الحكومية لخدمة الصناعة النفطية.

---

[1] كمال العقريب، مرجع سابق، ص-ص: 120-121.

[2] Organisation for Economic Co-operation and Development (**OECD**): Country Statistical Profile: Norway 2016, (http://www.oecd-ilibrary.org/economics/country-statistical-profile-norway_20752288-table-nor), Reviewed on 24/12/2016.

[3] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص-ص: 134-137، بتصرف.

[4] Organisation for Economic Co-operation and Development (***OECD***), Op-Cit.

[5] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص75.

- وجود مؤسسات حكومية تتمتع بالكفاءة والتميز في الأداء وخلق رؤية جديدة لدور الدولة في إدارة العمليات النفطية، وفي إدارة الموارد المادية وتكوين الموارد البشرية القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والتطبيقات المتعلقة بالصناعة النفطية، وتوجيهها وفق متطلبات التنويع الاقتصادي.
- ربط إنتاج واستخراج النفط وإيرادات تصديره بمتطلبات التنويع الاقتصادي النرويجي من خلال مشاركة المؤسسات النرويجية في عمليات النفط بصورة مباشرة كمستثمر، وإما بصورة غير مباشرة بتقديم السلع والخدمات اللازمة للعمليات النفطية كمقاول أو مجهز للشركات الأجنبية العاملة.
- استخدمت الحكومة الإيرادات النفطية استخداما أمثلا خلال فترات الصدمات النفطية الثلاث (1970-2010)، كما اتبعت نظاما ذو شفافية عالية في استخدام إيرادات صندوق النفط ولم يكتف الصندوق بالاستثمار المحلي فقط ولكنه اتجه نحو الاستثمار الدولي وأصبح أحد أكبر المؤسسات الاستثمارية عالميا. وبذلك استطاعت عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وحمايته من أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد الناتج عن وفرة الإيرادات النفطية.
- استخدام الإيرادات النفطية في قطاعات إنتاجية تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية وارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري على مراكز البحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت 6%، كل ذلك أدى إلى ارتفاع العائد مما انعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي.

تبين تجربة النرويج في إدارة عوائد النفط أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نعمة على الاقتصاد المحلي، ويعتمد ذلك على مدى ترشيد الإنفاق أو الادخار للعائدات الفائضة، وهنا يكون للعوامل المؤسسية والسياسية دور كبير في النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي، ولعل أبرز الدراسات التي تطرقت لهذا الجانب هي دراسة ميلهومهافرو كارل مينوتي (K.M. Melhumhavor) الذي أشار إلى نوعين من المؤسسات[1]؛ النوع الأول هي المؤسسات التي تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية وتسعى وراء الريع كنشاطان متكاملان غير متعارضان، والنوع الثاني هي المؤسسات التي تدعم وتشجع السلوك الريعي.

[1] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 47.

خلاصة الفصل

دراسة النمو الاقتصادي ذات أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لكل بلد باعتباره مؤشرا يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وهو يمثل نتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كالعمل، رأس المال، التكنولوجيا، ويعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وفي تحليل العلاقة الوطيدة بين التنويع والنمو الاقتصادي تبرز الأطر النظرية للنمو أهمية خاصة للإنفاق العام في استغلال الإيرادات المالية المتاحة وفي توجيه الاقتصاد الوطني تحقيقا لتنويع القطاعات الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي.

تؤكد التحليلات الكينزية لآلية أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والنماذج الحديثة للكينزيين الجدد، إضافة للنماذج الحديثة للنمو "نماذج النمو الذاتي" وجود وفرات خارجية إيجابية لرأس المال المادي، وأن رأس المال العام الموجه بالأخص للبنية الأساسية يحسن الإنتاجية، لكن لا يمكن لأي منها منفردا تحقيق النمو؛ ما يعني وجوب توفر مصادر النمو الأخرى غير المادية كالمعرفة ورأس المال البشري والتكنولوجي، فكل هذه العناصر تتظافر معا في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو الأنشطة المنتجة.

كذلك تفرق الدراسات النظرية، التحليلية وحتى التطبيقية بين الآثار الإيجابية والسلبية للتوسع في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك أساسا إلى الخصائص الاقتصادية لكل بلد من حيث الحجم الأمثل للإنفاق العام فيه، ومدى ترافق هذا الحجم بآليات ترشيد الإنفاق العام والرفع من كفاءته، كآليات محاربة الفساد وتوفر آليات الرقابة الداخلية والخارجية على برامج الإنفاق العام الموجهة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية.

أما الدول المصدرة للمحروقات والمعتمدة عليه بشكل أساسي فتتميز بجملة من الخصائص الاقتصادية تلخص بعدم استقرار معدلات نموها وزيادة فرصة تعرضها للصدمات الخارجية وبالتالي عدم استقرار الميزانية العامة وميزان المدفوعات، لذا تقوم إدارة السياسة المالية والاستثمارية العامة فيها على أساس الاستغلال الأمثل لإيرادات صادرات المحروقات من خلالها توجيه ثروة المحروقات نحو الاقتصاد المحلي لتحقيق أهداف التنمية والتنويع بكل كفاءة ومحاولة التغلب على مشكلة عدم اليقين المتعلقة بتقلب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وتطبيق أحسن الأساليب لإدارة الفوائض المحققة خلال فترات ارتفاع الأسعار مثل إنشاء صناديق الثروة السيادية، أين يكون للعوامل المؤسسية والسياسية دور كبير في النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي؛ فتجارب بعض الدول في إدارة واستثمار عوائد النفط تبين أن توفر الموارد الطبيعية يمكن أن تكون نعمة على الاقتصاد المحلي، ويعتمد ذلك على مدى ترشيد الإنفاق أو الادخار للعائدات الفائضة شرط توفر المؤسسات التي تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية وتسعى وراء الريع كنشاطين متكاملين غير متعارضين.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الإنفاقية على النمو والتنويع في الاقتصاد الجزائري

- المبحث الأول: تطور السياسة الإنفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: معوقات ترشيد الإنفاق العام في ظل ارتباط الأداء الاقتصادي بقطاع المحروقات
- المبحث الثالث: آليات تنويع الاقتصاد الجزائري وأهم قطاعاته الواعدة

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2015) تطورا هاما يمكن رصده في ثلاثة مراحل بارزة تجسدت في برامج تنموية وسياسات اقتصادية تتماشى والوضع السائد لكل مرحلة، ويعتبر الإنفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، ويعتمد ذلك على نطاقه والتغير في حجمه وتقسيمات هيكله، والتي تبين اتجاهاته كسياسة إنفاقية مميزة لكل مرحلة.

يمثل تحقيق أداء اقتصادي عالي مصحوبا بمعدلات نمو عالية خارج قطاع المحروقات هدفا أساسيا لمختلف البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية، هذا الهدف وباختلاف أبعاده وشموليتها استلزم القيام باستثمارات وإصلاحات اقتصادية وفقا لسياسة إنفاقية تطلبت إيرادات ضخمة تبرز من خلالها علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة والرصيد الموازني في إطار سياسة مالية متكاملة بصفة عامة.

ارتبطت السياسة المالية بشكل عام والسياسة الإنفاقية بشكل خاص بإيرادات قطاع المحروقات وهو ما انعكس على أهدافها، حيث ارتبطت مؤشرات أداء الاقتصاد هي الأخرى بالموازاة بتقلبات قطاع المحروقات، ولعل أبرزها معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الممثلة لمربع كالدور، ولكون السياسة الإنفاقية الجزائرية تهدف إلى ترشيد والتخصيص الأمثل لإيرادات الجباية البترولية لتحقيق أعلى درجات الأداء الاقتصادي وأفضل معدلات النمو الاقتصادي وبخاصة خارج قطاع المحروقات، فقد أصبحت مسألة ضخامة برامج التنمية وبرامج الإنفاق العام من جهة أولى، وضعف الأداء الاقتصادي العام نسبة إليها من جهة ثانية طرحا في غاية الأهمية حول الإشكالية أو المعوقات التي تحد من فعاليتها في الاقتصاد الجزائري.

أصبحت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني اتجاه تقلبات أسعار المحروقات ومع تظافرها مع جملة من المخاطر الأخرى تشكل تهديدا على الاستقرار الاقتصادي الكلي، توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة الهيكل الاقتصادي ومحاولة تنويعه أكثر بعيدا عن قطاع المحروقات وذلك من خلال تفعيل دور مختلف الآليات اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة كالفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة؛ أين تتمتع فيها الجزائر بموارد ومتاحات متنوعة (مادية، بشرية، وطبيعية) تأهلها لأن تكون قوة اقتصادية كبرى إن استثمرت بشكل عقلاني ومدروس، أو على الأقل تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني بدرجة تسمح بتفادي الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار المحروقات.

لتوضيح كل ما سبق والتفصيل فيه أكثر قسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تطور السياسة الإنفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري؛
- المبحث الثاني: معوقات ترشيد الإنفاق العام في ظل ارتباط الأداء الاقتصادي بقطاع المحروقات؛
- المبحث الثالث: آليات تنويع الاقتصاد الجزائري وأهم قطاعاته الواعدة.

المبحث الأول: تطور السياسة الإنفاقية عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

بعد استقلالها تبنت الجزائر نظام الاقتصاد الموجه أملا منها أن يحقق لها أهدافها في التنمية والرقي الاجتماعي والاقتصادي، لكن بعد أزمة سنة 1986 ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي دفعها إلى تبني سلسلة من الإصلاحات في إطار اتفاقيات الصندوق والبنك الدوليين، للانتقال من التخطيط المركزي إلى وضع استراتيجية تنموية في ظل اقتصاد السوق، وباعتماد سياسة مالية انكماشية بهدف استرجاع التوازنات الكلية، والتي تعرف بالمرحلة الانتقالية أو مرحلة الإصلاحات. ومع عودة ارتفاع سعر النفط في نهاية سنة 2000، ظهرت مؤشرات مبشرة للاقتصاد الجزائري، عكسها ارتفاع احتياطي الصرف مما سمح لها بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة مبنية على التوسع في الإنفاق العام.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2015)

يمكن رصد ثلاث مراحل بارزة مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2015)، حيث كانت المرحلة الأولى في ظل نظام الاقتصاد الموجه خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، والثانية مع تبني الإصلاحات للانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، أما المرحلة الثالثة فتجسدت مع بداية القرن الحالي منذ سنة 2000؛ أين تم انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على برامج إنفاقية استثمارية توسعية في ظل أريحية مالية.

أولا؛ الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات (1980-1989): عرفت فترة السبعينات عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي، لذا كان ينبغي القضاء على نقائص النموذج التنموي السائد قبل الشروع في تنفيذ نموذج تنموي جديد، ولهذا الغرض تم إتباع السياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها، ولهذا قام المخطط الجزائري بسلسلة من التحسينات التي مست كل البنى؛ من خلال مخططين خماسين امتد الأول من سنة 1980 إلى غاية 1984 وامتد الثاني من سنة 1985 إلى غاية 1989.

1. **المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)**: تميز هذا المخطط بارتفاع الاعتمادات المالية، كمحاولة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، ويرى الاقتصادي الجزائري عبد اللطيف بن آشنهو أن أهداف الخطة التنموية (1980-1985) تركزت على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية وللبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتبقى الأولوية لباقي القطاعات.[1]

لتحقيق تلك الأهداف تم رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي (1980-1984) من خلال الجدول الآتي:

[1] عبد اللطيف بن آشنهو: تجربة **الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513.

جدول رقم (1-3): توزيع الاستثمارات للبرنامج الخماسي الأول حسب القطاعات

الوحدة: (مليار دج)

البرامج / القطاعات	برامج الاستثمار		
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع
الصناعة	79.5	132.2	211.7
منها:- المحروقات	28.4	49.3	77.7
- الفلاحة	17.8	41.6	59.4
منها:- الغابات	0.7	3.3	4.0
- الفلاحة	6.0	13.9	23.9
-الري	10.2	19.1	30.0
- الصيد البحري	0.2	1.3	1.5
- النقل	2.4	13.4	15.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	56.1
- السكن	34.5	58.0	92.5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6.7	14.3	21.0
منها- الصحة	3.6	6.2	9.8
- التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3
- مؤسسات الإنجاز	3.4	21.6	25.0
المجموع	196.9	363.6	560.5

المصدر: مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 352

يتضح من الجدول السابق أن المخطط الخماسي الأول قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة، وتقدر بـ 196,9 مليار دج، أما الثاني فهو البرنامج الجديد، أي الاستثمارات المخصصة للفترة (1980- 1984)، وقد بلغت حصة الصناعة فيها 132,2 مليار دج من إجمالي الاستثمارات الجديدة 363,6 مليار دج، كما نلاحظ أيضا أن المخطط أعطى اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الاقتصادية، إلا أن الصناعة بقيت تحتل الصدارة في عملية الاستثمار، حيث استحوذت على قيمة 211,7 مليار دج من إجمالي 560,5 أي بنسبة 38% من مجموع الاستثمارات، وهذا يدل على أن الاهتمام بقي مركزا على القطاع الصناعي بصفة عامة والمحروقات بصفة خاصة؛ حيث أن أكثر من ثلث الاستثمارات فيها قد امتصت من طرف قطاع المحروقات.

2. **المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)**: حاول هذا المخطط مواصلة الإنجازات التي تحققت خلال الخماسي الأول في إطار مواصلة البناء الاشتراكي وقد استهدف من خلال هذا المخطط دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط وزعت وفق ما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم(2-3): البرنامج الوطني للاستثمارات للفترة (1985-1989)

الوحدة: (مليار دج/%)

البرامج / القطاعات	قيمة مخصصات الاستثمار	هيكلة المصاريف
الفلاحة والري	79.00	14.4
الصناعة	174.20	31.6
منها: المحروقات	39.80	7.2
وسائل الإنجاز	19.00	3.50
وسائل النقل	15.00	2.70
التخزين والتوزيع	15.85	2.90
البريد والمواصلات	8.00	1.4
المنشآت الاقتصادية الأساسية	45.50	8.3
المنشآت الاجتماعية الأساسية	149.45	27.2
التجهيزات الجماعية	44.00	8.00
المجموع	**550.00**	**100**

المصدر: مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 356.

يوضح الجدول أن المخطط الخماسي الثاني أعطى اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الاقتصادية، وبقيت الصناعة تحتل الصدارة في عملية الاستثمار، حيث استحوذت على قيمة 174,20 مليار دج من إجمالي 550 مليار دج؛ أي بنسبة 31,6% من مجموع الاستثمارات، وهذا يدل على أن الاهتمام بقي مركزا على القطاع الصناعي وبالضبط خارج المحروقات؛ إذ لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات نسبة 7,2%.

إن الظروف الاقتصادية غير المواتية منذ 1986 أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بسبب انهيار أسعار البترول فجعلت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية. وبفعل الاختلالات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الوطني، كان لزاما إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال. وتم ذلك بسلسلة من الإصلاحات الهيكلة أدخلت الاقتصاد الجزائري في مرحلة تطور جديدة هدفها التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

ثانيا؛ المرحلة الانتقالية أو مرحلة الإصلاحات (1990-1998): اضطرت الجزائر للجوء إلى هيئة الصندوق الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها بصعوبة شروطه، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض[1] الذي هدف إلى الحد من زيادة القروض ومراقبة المنظومة البنكية. وعن طريق العديد من الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي نفذت الدولة البرامج الآتية:

1. **برنامج الاستعداد الائتماني (1990-1992)**: دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتين الأولى في 1989/05/31 والثانية في جوان 1991، وكان هدف الاتفاق منح القروض والمساعدات من صندوق البنك الدولي والبنك العالمي ضمن شروط متفق عليا نوجز أهمها في:[2]
   - إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛

[1] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الخاص بقانون النقد والقرض، (الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ: 18 أفريل 1990).

[2] مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 132.

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك.

2. **برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995)** بعد الانتهاء من تنفيذ الاتفاقيتين خلال برنامج الاستعداد الائتماني كانت المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1992-1993)؛ فكانت العودة للاقتصاد الإداري إلا أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائر لم تأتي أكلها، حيث حاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولا بالاقتراض من الجهاز المصرفي والنتيجة كانت مخالفة تماما للأهداف المسطرة، وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة 1994، لذا قامت الجزائر بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كمحاولة ثانية مدتها 12 شهرا (11 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995) وإعادة جدولة ديونها الخارجية.

ضمن هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار واتخذت عدة إجراءات اقتصادية جديدة للدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاقتصادية، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق ما سمح بمفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون الخارجية وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد على أساس أن: "الجزائر بإمكانها الخروج من الأزمة شريطة تبنيها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الضرورية".[1]

3. **برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)**: حيث تمثلت أهدافه في:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره مع إنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب الصرف؛
- التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي؛
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20% ابتداءا من سنة 1998.

وفق الأهداف السابقة اتخذت الحكومة أنذاك قرارات عديدة أهمها: [2]

- خوصصة بعض المؤسسات العمومية، وإنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية؛
- إنشاء شركة تأمين الصادرات، بهدف تنويع وترقية الصادرات؛
- إنشاء بنوك خاصة برأسمال محلي أو مخطط أو فروع لبنوك أجنبية.

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يمكن اعتباره أول برنامج اقتصادي يهدف ضمنيا إلى تنويع الاقتصاد الجزائري (هدف النمو وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات)، لوحظ تحسن ملموس على مستوى مؤشرات

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 113.

[2] رشيد ساطور: **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة "1970-2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص-ص: 130،131.

الاقتصاد الكلي لكن في المقابل كان هنالك ضغطا كبيرا على المستوى الاجتماعي فكل تلك الإجراءات نتج عنها كلفة اجتماعية باهظة تحملها محدودي الدخل. ومع عودة ارتفاع أسعار المحروقات انتهجت سياسة اقتصادية جديدة وبالتالي دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة ترتكز على التوسع في الإنفاق، وتستند إلى الطرح الكينزي الذي يدعو إلى استخدام السياسة المالية لتشغيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في الإنفاق العام والخاص، الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.

ثالثا؛ مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2000–2015): هدفت هذه البرامج إلى إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في:

1. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)**: بلغت مخصصاته المالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما حيث بلغ عدد المشاريع المدرجة فيه حوالي 15974 مشروع. وتتمثل الأهداف المحددة لهذا البرنامج في:[1]

- تنشيط الطلب الكلي وخلق مناصب عمل والحد من البطالة والفقر؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من الأموال إلى هذا القطاع؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الخاصة بتنمية الموارد البشرية؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويمكن توضيح مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(3–3): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: (مليار دج/%)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	216.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحي والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: عمار عماري، وليد محمادي، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11–12 مارس 2013، ص7.

يتضح من الجدول السابق أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، يليه محور التنمية المحلية

[1] عبد السلام مخلوف، مصطفى العرابي: **برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001–2004**"، مجلة الباحث، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2012، ص5.

بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7%، ثم محوري دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج أي بنسبة 12.4% و8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)**: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي بدأ بها مخطط الإنعاش الاقتصادي في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الدولة نتيجة تحسن الوضعية المالية واستمرار ارتفاع أسعار المحروقات. ويمكن تلخيص مجمل أهداف هذا البرنامج في:[1]

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير الأمن؛
- توسيع وتحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار؛
- تطوير الموارد البشرية من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة؛
- تطوير البنية التحتية والتي تمثل في العصر الحديث أهم مورد اقتصادي مع العنصر البشري؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

حيث شمل هذا البرنامج خمسة محاور رئيسية كما يبرزها الجدول الآتي:

الجدول رقم(4-3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة: (مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1,1
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، أفريل 2005، الموقع الالكتروني: (http://www.premier-minister.gov.dz)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2016.

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن المخصصات المالية للبرنامج ارتكزت على خمسة محاور رئيسية الأول تعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان من خلال توفير السكن وتجهيز المدارس وتأهيل المرافق الصحية بنسبة 45%، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية بنسبة 40,5%، يليه المحور الثالث والمتعلق ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، أما المحور الرابع فقد ركز على تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4,8%بغلاف مالي قدر بـ 203,9 مليار دج، وأخيرا برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال بنسبة 1,1%.

3. **البرنامج الخماسي الثاني للفترة (2010-2014)**: يطلق عليه أيضا "برنامج توطيد النمو" ويدخل هو الآخر ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، حيث خصص له حوالي 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:[2]

[1] أحمد ضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، مرجع سابق، ص 254.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 24 ماي 2010، المتضمن: **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**.

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

وقد قسم البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-3): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

الوحدة: (مليار دج/%)

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة
1- برنامج تحسين معيشية للسكان:	9903	42, 45
▪ السكن.	3700	
▪ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
▪ الصحة.	619	
▪ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
▪ باقي القطاعات.	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38,52
▪ قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
▪ قطاع المياه.	2000	
▪ قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16,05
▪ الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
▪ دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
▪ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	500	

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 255.

يوضح الجدول السابق أن مخطط توطيد النمو قد ركز على قطاع التنمية المحلية والبشرية حيث استفاد من مبلغ 9903 مليار دج وزعت على (السكن، التربية والتعليم والتكوين، الصحة، الإدارات العمومية، باقي القطاعات الأخرى)؛ ومجموع مخصصاتها يمثل أعلى نسبة من إجمالي البرنامج المقدرة بـ45.42%، في حين رصد لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية الذي يضم (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية) ما يقدر 8400 مليار دج ما نسبته 38.52% من إجمالي البرنامج، في حين خصص للقطاعات الإنتاجية الممثلة في الصناعة والفلاحة والتشغيل مبلغ 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

ابتداءا من سنة 2015 رصدت الدولة برنامجا آخرا بنحو 262 مليار دولار أطلق عليه البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)، واستهدف هذا المخطط بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع آفاق 2019 وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني[1].

[1] بيان إجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 18 سبتمبر 2014، المتضمن: **البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)**.

شهدت المراحل الموضحة سالفا لتطور الاقتصاد الجزائري الكثير من البرامج التي تختلف في مضمونها وأهدافها حسب الظرف الاقتصادي والاحتياجات التنموية؛ فبالنسبة للمخططين الخماسيين الأول والثاني للفترة (1980-1989) تم التركيز على هدف إعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، في حين ركزت البرامج الإصلاحية في فترة (1990-1999) على هدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، في حين ركزت البرامج خلال الفترة الأخيرة (2000-2015) على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية وبصفة عامة استهدفت أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو.

المطلب الثاني: تحليل التطور الإجمالي والهيكلي للإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة من أهم وسائل السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، حيث تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة، ويمكن معرفة اتجاهات السياسة الإنفاقية التي وضعت في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة نطاع الإنفاق العام والتغير في حجمه وتقسيمات هيكله.

أولا؛ تصنيف النفقات العامة في الجزائر: كما تمت الاشارة إليه في الفصل الأول فإن التقسيم الاقتصادي للنفقات هو التقسيم المعتمد في الجزائر[1]، لذلك قبل التطرق إلى تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري لابد من التفصيل أكثر في هذا التقسيم وأبوابه.

1. **نفقات التسيير (الجارية):** هي النفقات التي " تتضمن تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة"[2]، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة، مادام أنها لا تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة، وكمثال على النوع من النفقات وتوزيعها على مختلف المصالح العمومية (الوزارات) يوضح الشكل الموالي الاعتمادات المالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب الدوائر الوزارية المختلفة.

الجدول رقم (6-3): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ(دج)
رئاسة الجمهورية.....	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول.....	3.618.099.000
الدفاع الوطني.....	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	549.809.342.000
الشؤون الخارجية.....	31.196.709.000
العدل.....	74.707.836.000
المالية.....	92.615.093.000
الطاقة.....	44.010.067.000
الصناعة والمناجم.....	5.314.058.000
الموارد المائية.....	21.144.492.000
الفلاحة والتنمية الريفية.....	255.101.097.000
المجاهدين.....	252.333.450.000

[1] أنظر الفصل الأول، ص 29.

[2] بشير يلس شاوش، مرجع سابق، ص 61.

التجارة.....	24.276.345.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	26.500.456.000
الأشغال العمومية.....	19.930.760.000
وزارة السكن والعمران والمدينة.....	22.600.480.000
النقل.....	12.549.139.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	746.643.907.000
التربية الوطنية.....	381.972.062.000
الثقافة.....	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	131.653.688.000
الاتصال.....	18.871.461.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	300.333.642.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.985.130.000
العلاقات مع البرلمان.....	276.609.000
التكوين والتعليم المهني.....	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة.....	2.550.261.000
الشباب.....	14.158.870.870
الرياضة.....	26.282.691.000
الصيد البحري والمواد الصيدلية.....	2.404.748.000
السياحة والصناعة التقليدية.....	3.429.022.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**
التكاليف المشتركة	**536.219.273.000**
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2014، المتضمنة قانون المالية لسنة 2014.

وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي[1]:

أ. **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

ب. **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، والمجلس الدستوري وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج. **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

د. **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي وعمليات التضامن.

[1] المادة 24 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/7/7، المتعلق بقوانين المالية، (الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ: 1984/7/10).

2. **نفقات التجهيز (الرأسمالية):** تمثل نفقات التجهيز المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون المالية كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، التي توزع على كافة القطاعات. وحسب المادة 35 من القانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة وفق ما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(7-3): نموذج لميزانية التجهيز ولتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(الوحدة: ألف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على السكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	/	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	464.600.000	1.083.691.200
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 78، مرجع سابق.

يبين الجدول السابق أن التصنيف الذي تعتمد عليه الجزائر هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح بإعطاء وضوحا أكثر لتأثير الدولة على النشاط الاستثماري، وتدون نفقات التجهيز وفق للآتي[1]:

أ. **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب)، وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب. **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

[1] المادة 24 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/7/7، المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق.

ج. **الفصول والمواد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

ثانيا؛ تحليل التطور الإجمالي في حجم النفقات العامة: يرتبط نمو الإنفاق العام وتطوه ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، ويمكن الاعتماد على تقسيم مراحل تطور الاقتصاد الوطني في تتبع مختلف تغيرات الإنفاق العام خلال كل مرحلة على حدى.

1. **تطور الإنفاق العام خلال فترة التخطيط اللامركزي:** في هذه الفترة تبنت الجزائر خيار الاشتراكية كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، ذلك ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع النفقات خلال هذه الفترة؛ حيث يتضح من الشكل الموالي أن قيمة الإنفاق العام انتقلت في اتجاه تصاعدي من 44 مليار دج سنة 1980 إلى 124 مليار دج بنسبة نمو متوسطة للفترة قيمتها 12,66%.

الشكل رقم (1-3): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: (مليون دج)

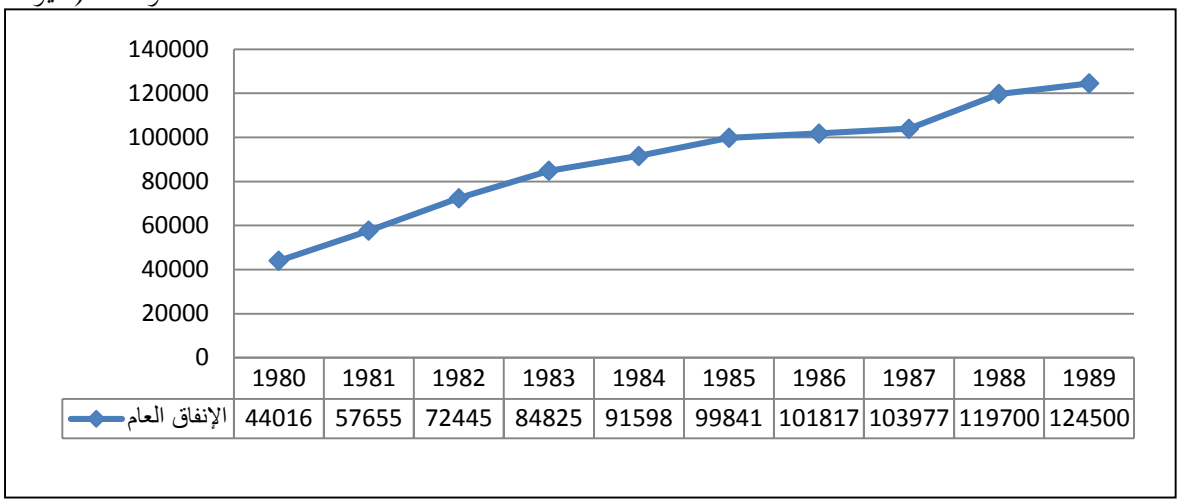

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الإنفاق العام	44016	57655	72445	84825	91598	99841	101817	103977	119700	124500

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1).

يلاحظ من خلال هذا الشكل أنه بالرغم من أثر الأزمة النفطية لسنة 1986 على الإيرادات النفطية في هذه الفترة إلى أن النفقات العامة واصلت اتجاهها التصاعدي وذلك يعود للاعتماد على النموذج التنموي المبني على نظرية الصناعات المصنعة الذي يتطلب استثمارات ضخمة وضرورة توجيه السياسة الإنفاقية نحو الرفع من الإنفاق الاستثماري[1]، وقد شهدت هذه الفترة نسبة نفقات تجهيز متوسطة قدرها 42 % من مجموع النفقات، وذلك وفق ما يبينه هيكل النفقات العامة في الشكل الموالي:

[1] عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، محمد سيدي شكوري: **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة قياسية–**، ورقة عمل رقم 536، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر، أوت 2010، ص 07.

الشكل رقم (2-3): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: (%)

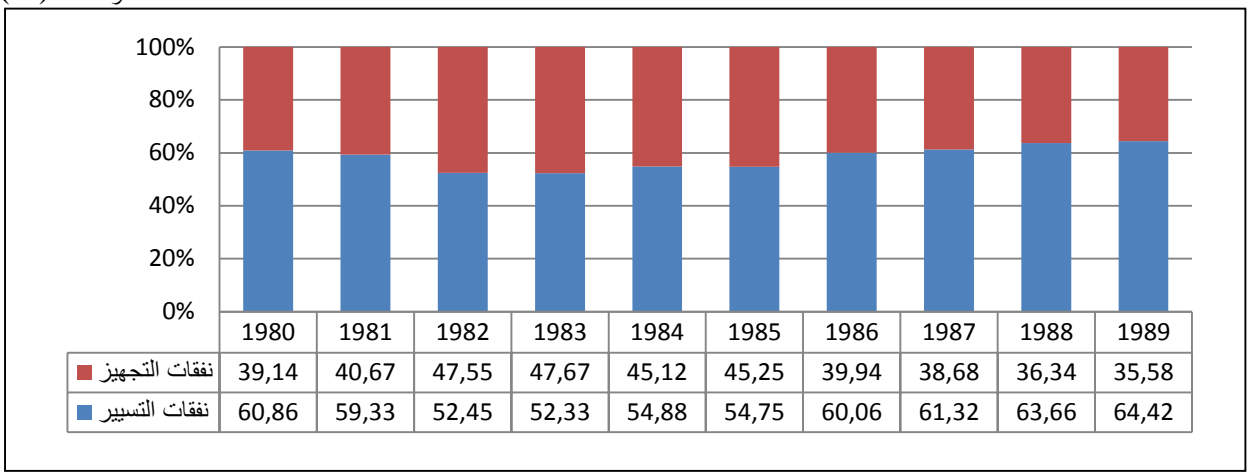

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
نفقات التجهيز	39,14	40,67	47,55	47,67	45,12	45,25	39,94	38,68	36,34	35,58
نفقات التسيير	60,86	59,33	52,45	52,33	54,88	54,75	60,06	61,32	63,66	64,42

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1)

يبين الشكل السابق انخفاضا معتبرا في نسبة نفقات التسيير من مجموع الإنفاق العام خلال السنوات الأربعة الممتدة من سنة 1982 إلى غاية 1985، وهو الانخفاض الذي قابله زيادة معتبرة في نسبة نفقات التجهيز التي وصلت قرابة 48% خلال سنتي 1982 و1983، وعلى الرغم من الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى أن نسبة نفقات التجهيز لم تعرف انخفاضا كبيرا حيث بقت تتراوح في حدود (35-40)% بعد سنة 1986.

2. **تطور الإنفاق العام خلال مرحلة الإصلاحات**: هذه الفترة شهدت تطبيق الجزائر لسياسة مالية تقييدية (انكماشية)، وقد تمثلت جهود الإصلاح في جانب النفقات خلال هذه الفترة خصوصا في "مراقبة النفقات باعتماد الصرامة سواء على مستوى النفقات الجارية أو النفقات الرأسمالية، وشمل تقليص النفقات الجارية أساسا المرتبات والأجور باعتبارها تشكل الجزء الأهم لنفقات التسيير، كما تم إلغاء دعم الأسعار المواد الاستهلاكية لترشيد النفقات العمومية"[1].

رغم الجهود المبذولة لتقليص الإنفاق العام خلال هذه الفترة نلاحظ من الشكل رقم (3-3) أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام بنسبة متوسطة قدرت بـ 25,5%؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذلك النفقات الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري 1992؛ بحيث انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114,9 مليار دج سنة 1993، وكذلك إلى ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية وهي الإجراءات التي ترتب عنه ارتفاعا في قيمة النفقات العامة من 212,1 مليار دج سنة 1991 إلى 420,1 مليار دج بنسبة نمو وصلت حدود 98%[2].

[1] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 177.

[2] داود سعد الله، مرجع سابق، ص 179.

الشكل رقم (3-3): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: (مليون دج)

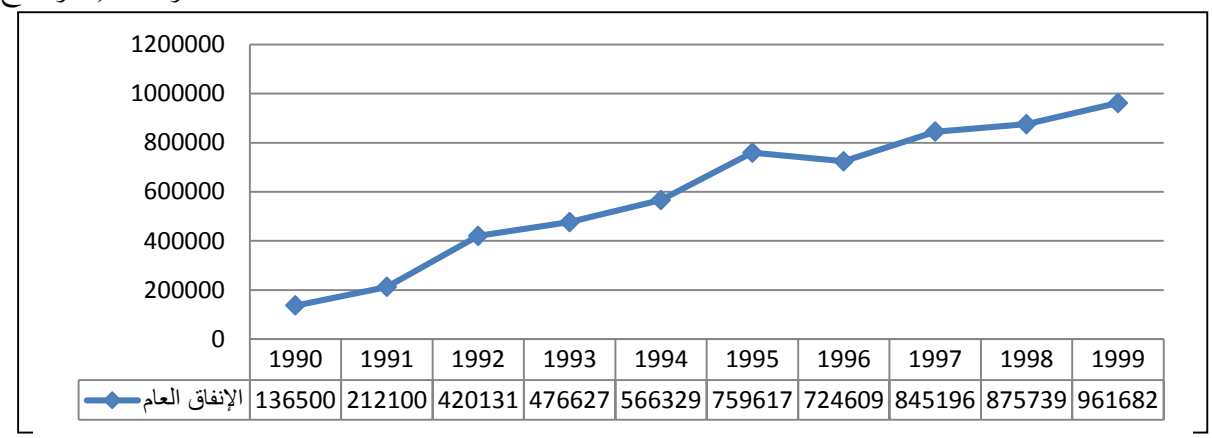

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنفاق العام	136500	212100	420131	476627	566329	759617	724609	845196	875739	961682

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1).

يوضح الشكل السابق الاتجاه التصاعدي للنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الاصلاحات كاملة ماعدا سنة 1996 فقط، التي شهدت انخفاضا ضئيلا في نسبة الإنفاق العام قدر بـ 4,6%. وبذلك فإن مجمل تلك الإجراءات المتخذة تفسر انخفاض نفقات التجهيز وارتفاع نفقات التسيير نسبة إلى مجموع الإنفاق العام الكلي وذلك وفقا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: (%)

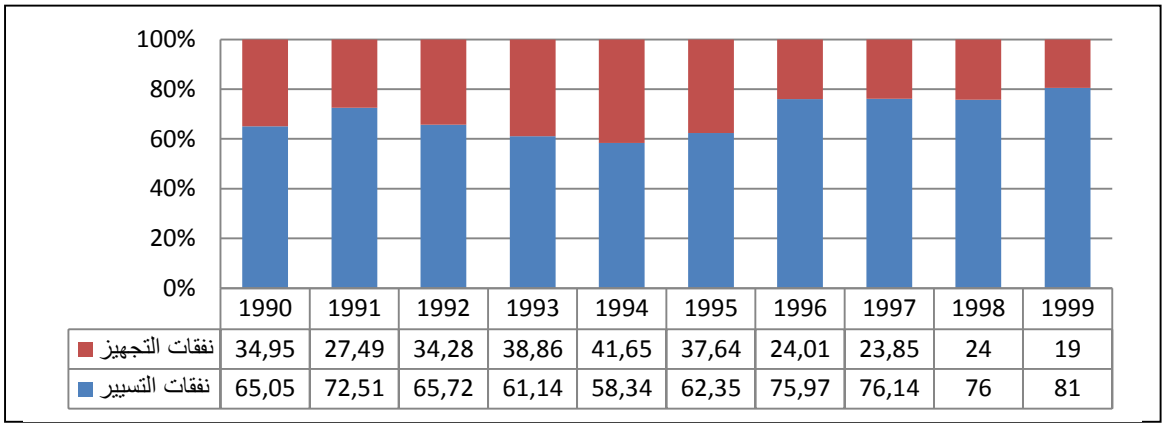

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نفقات التجهيز	34,95	27,49	34,28	38,86	41,65	37,64	24,01	23,85	24	19
نفقات التسيير	65,05	72,51	65,72	61,14	58,34	62,35	75,97	76,14	76	81

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1).

الشكل السابق يبين هيمنة نفقات التسيير على هيكل النفقات العامة خلال فترة الإصلاحات، حيث ارتفعت من نسبة 65% سنة 1990 إلى 80,55 سنة 1999، بمتوسط سنوي خلال كامل المرحلة قدره 69,35% في حين انخفضت نفقات التجهيز من نسبة 34,95% سنة 1990 إلى 19,43% سنة 1999 بمتوسط سنوي قدر بـ 30,65%.

3. **تطور الإنفاق العام خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي**: في ظل الأريحية المالية شرعت الجزائر خلال هذه الفترة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية[1] بغرض بعث النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال البرامج التنموية المنفذة على طول الفترة، والتي شهدت اتجاه تصاعدي للنفقات العامة من سنة لأخرى وفق ما يبنه الشكل الموالي:

[1] داود سعد الله، مرجع سابق، ص 182.

الشكل رقم (3-5): تطور الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (مليون دج)

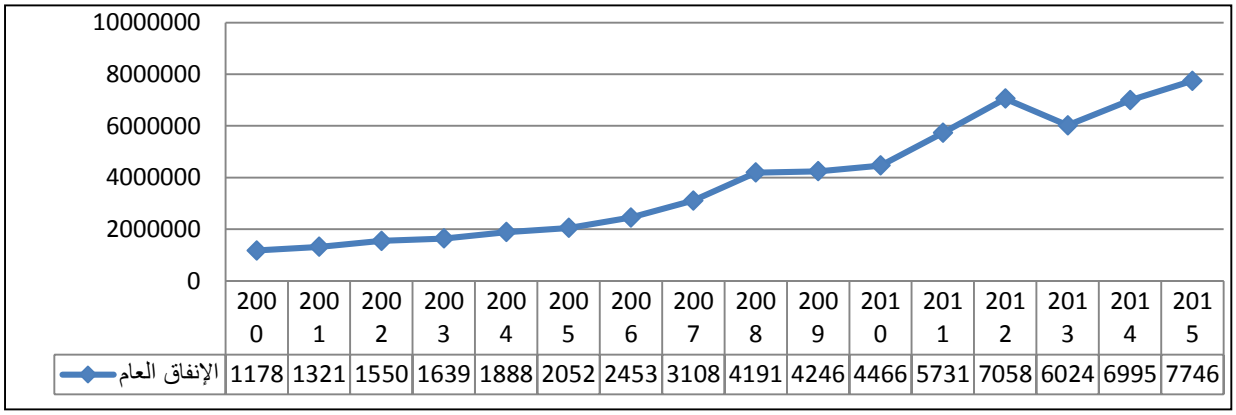

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنفاق العام	1178	1321	1550	1639	1888	2052	2453	3108	4191	4246	4466	5731	7058	6024	6995	7746

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1).

إن تتبع منحنى تطور النفقات العامة خلال هذه المرحلة يظهر وجود اتجاه عام للتزايد من سنة لأخرى، ما عدا سنة 2013، وقد انتقلت قيمة الإنفاق العام من 1178 مليار دج سنة 2000 إلى 7746 مليار دج سنة 2015، وهو ما يمثل تضاعف قيمة الإنفاق العام بسبعة مرات في ظرف 15 سنة بمتوسط نمو سنوي قدره 14,54%.

أما بالنسبة لأقسام الإنفاق العام فيلاحظ من خلال الشكل رقم (3-6) أدناه أنه تم التركيز على نفقات التجهيز من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 حتى تساوت تقريبا مع نفقات التسيير، وهو الأمر المتوقع نتيجة لضخامة برامج التنمية الاقتصادية في تلك الفترة واحتياجات التجهيز المترتبة عنها. ومع بداية من نهاية سنة 2010 وخلال سنة 2011 عادت نفقات التسيير إلى الزيادة بشكل كبير وملحوظ لتبتعد عن قيم نفقات التجهيز، ويرتبط ذلك بالتوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية وارتفاع الأجور[1].

الشكل رقم (3-6): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (%)

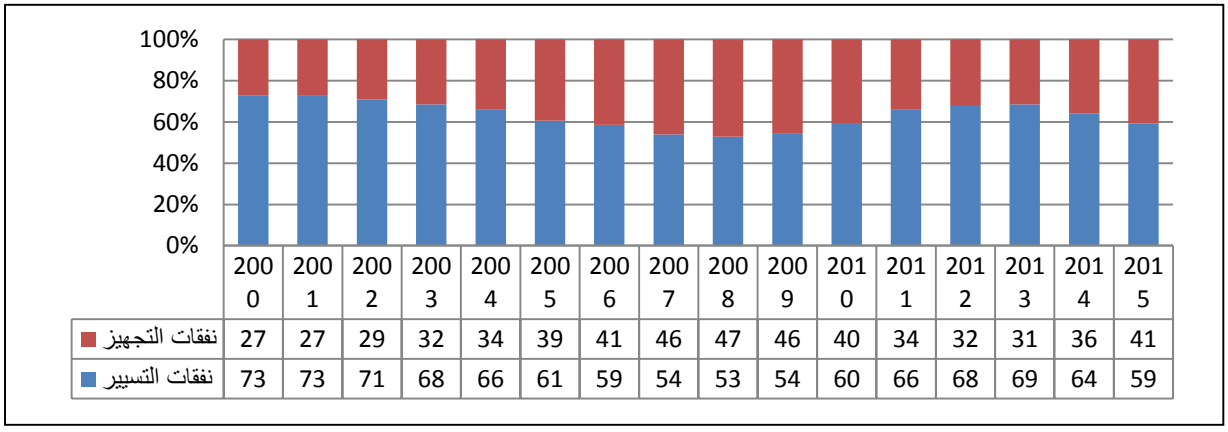

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نفقات التجهيز	27	27	29	32	34	39	41	46	47	46	40	34	32	31	36	41
نفقات التسيير	73	73	71	68	66	61	59	54	53	54	60	66	68	69	64	59

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1)

يظهر من خلال الشكل السابق أن نفقات التجهيز عادت للارتفاع خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي بدءا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 أين انتقلت من نسبة 27% إلى 47% لتقترب كثيرا من نسبة نفقات التجهيز التي

[1] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 180.

شكلت 53% من إجمالي الإنفاق العام، ذلك الاتجاه التصاعدي لنسبة نفقات التجهيز عاد للانخفاض مع سنة 2009 نتيجة؛ أولا انخفاض قيمة نفقات التجهيز من 1946 مليار دج سنة 2009 إلى 1807 مليار دج سنة 2010، وثانيا ارتفاع نفقات التسيير من 2333 مليار دج سنة 2009 إلى 3797 مليار دج سنة 2011. ولكامل الفترة مثلت نفقات التسيير نسبة متوسطة قدرها 64% في حين مثلت نفقات التجهيز نسبة متوسطة قدرها 36%.

4. **مقارنة تطور النفقات العامة مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني**: أظهرت التحليلات السابقة أن النفقات العامة شهدت خلال كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري اتجاها تصاعديا واضحا؛ لكن للمقارنة بين مراحل اقتصادية مختلفة ومعرفة الاختلاف الحاصل في السياسة الإنفاقية المتبعة خلال كل مرحلة يمكن الاعتماد على نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي كمقياس نسبي لحجم الإنفاق العام ولحجم تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري، وهو ما تبينه إحصائيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (8–3): تطور حجم الإنفاق العام ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980–2015

الوحدة: (مليون دج/%)

السنة	1980	1989	1990	1999	2000	2005	2010	2015
القيمة	44016	124500	136500	961682	1178122	2052037	4466940	7746210
متوسط نسبة التغير السنوي	12,66		25,49		14,55			
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	27,09	29,41	24,56	29,70	28,57	27,14	37,25	46,69
التغير	2,32		5,14		18,12			

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (1)

يوضح الجدول السابق أنه وبالرغم من الاتجاه التصاعدي للنفقات العامة خلال فترة التخطيط اللامركزي إلى أن حجم تدخل الدولة في من خلال نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي تقريبا بقي ثابتا ما بين (27,09 -29,41) ومقدار التغير خلال 10 سنوات لم يتعدى نسبة 2,32%، وعلى الرغم من انخفاض نسبة التدخل هذه مع بداية مرحلة الإصلاحات إلى 24,56% وبالرغم أيضا من السياسة الإنفاقية الانكماشية المتبعة خلال فترة الإصلاحات إلى أن حجم تدخل الدولة قد زاد إلى حدود 29,70% مع نهاية فترة الاصلاحات بمقدار تغير قدره 5,14%، هذا الاتجاه التصاعدي في نمو نسبة الإنفاق العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي تواصل مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي ليرتفع من 28,57% سنة 2000 إلى حوالي 47%، وبمقدار تغير فاق 18%.

وعليه فالتحليل السابق يكشف أن السياسة الإنفاقية المتبعة خلال فترة التخطيط اللامركزي كانت تتميز باستقرار معدلات الإنفاق العام وارتفاعها نظرا لما يتطلبه نموذج التنمية المتبع القائم على استراتيجية الصناعات المصنعة في ظل المنهج الاشتراكي، أما بعد سنة 1990 وإلى غاية سنة 2015؛ أي خلال فترتي الإصلاحات والإنعاش ودعم النمو الاقتصادي فإن السياسة الإنفاقية المتبعة تتميز بزيادة معدلات الإنفاق العام وتزايدها نسبة للناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمكن تفسيره بتحقق قانون فاجنر لتزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

المطلب الثالث: دور إيرادات الجباية البترولية في تمويل المخططات والسياسة الإنفاقية

مثّل تحقيق أداء اقتصادي عالي مصحوب بمعدلات نمو عالية خارج قطاع المحروقات هدفا أساسيا لمختلف البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية، وهذا الهدف تم ربطه ضمن برامج الاصلاح المفروضة ببعد أشمل ألا وهو هدف تحقيق التنويع الاقتصادي الشامل (تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج، تنويع الإيرادات...إلخ)؛ هذا الهدف وباختلاف أبعاده وشموليته وبصرف النظر هنا عن مدى تحقيقه استلزم القيام باستثمارات وإصلاحات اقتصادية وفقا لسياسة إنفاقية تطلبت إيرادات ضخمة، لذا تبرز علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة والرصيد الموازني في إطار سياسة مالية متكاملة؛ كون الإيرادات العامة والرصيد الموازني يرتبطان بتغيرات إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

أولا؛ تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر تبعا للظروف الاقتصادية الخاصة بكل مرحلة.

1. **تطور هيكل الإيرادات العامة خلال فترة التخطيط اللامركزي:** هذه الفترة اعتمدت فيها الجزائر بشكل كبير على الإيرادات الجبائية بصنفيها بنسبة 90,92% حيث لم تتعدى نسبة الإيرادات غير الجبائية 17% التي سجلت سنة 1986؛ أي سنة الأزمة البترولية التي شهدت تراجعا كبيرا في قيمة إيرادات الجباية البترولية من 46786 مليون دج سنة 1985 إلى أقل من النصف بقيمة 21439 مليون دج؛ وتراجعت حصتها ضمن الإيرادات العامة من نسبة 44,20% إلى 23,90%، هذا الانخفاض المسجل أثر سلبا على مجموع الإيرادات العامة التي انخفضت من 105850 مليون دج إلى 89690 مليون دج، وعلى إثر ذلك أصبحت الجباية العادية الممول الرئيسي للإيرادات العامة بعد أزمة سنة 1986 بنسبة وصلت إلى 62,61% سنة 1987، حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (9-3): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة (مليون دج/ %)

السنة	الجباية العادية	النسبة من مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	النسبة من مجموع الإيرادات	الإيرادات غير الجبائية	النسبة من مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات العامة
1 980	20362	34,17	37 658	63,19	1 574	2,64	59594
1 981	25760	32,45	50 954	64,19	2 670	3,36	79384
1 982	27990	37,70	41 458	55,84	4 798	6,46	74246
1 983	37141	46,06	37 711	46,76	5 792	7,18	80644
1 984	46968	46,34	43 841	43,25	10 556	10,41	101365
1 985	46992	44,39	46 786	44,20	12 072	11,40	105850
1 986	52656	58,71	21 439	23,90	15 595	17,39	89690
1 987	58215	62,61	20 479	22,02	14 290	15,37	92984
1 988	58100	62,14	24 100	25,78	11 300	12,09	93500
1 989	64500	55,41	45 500	39,09	6 400	5,50	116400
المتوسط السنوي		48,00		42,82		9,18	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية (1962-2011)**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).

2. **تطور هيكل الإيرادات العامة خلال فترة الإصلاحات:** عرفت الإيرادات هذه المرحلة نوعا من التحسن مقارنة بالفترة السابقة، وذلك نتيجة رجوع الجباية البترولية لتحتل هرم هيكل الإيرادات العامة مع التحسن الطفيف الذي شهدته أسعار النفط مقارنة بسنة الأزمة النفطية؛ حيث انتقلت الإيرادات العامة من 152500 مليون دج سنة 1990 إلى 950496 مليار دج سنة 1999. وقد واصلت الجزائر اعتمادها بشكل كبير على الإيرادات الجبائية بصنفيها بنسبة 93,92% حيث لم تتعدى نسبة الإيرادات غير الجبائية 16,52% التي سجلت سنة 1994، وعلى إثر ذلك عادت الجباية البترولية لمكانها كممول أول رئيسي للإيرادات العامة بنسبة متوسطة وصلت إلى 56,45% لكامل المرحلة. وذلك حسبما توضحه الإحصائيات الواردة في الجدول الآتي.

الجدول رقم (10–3): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1990–1999)

الوحدة (مليون دج/ %)

السنة	الجباية العادية	النسبة من مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	النسبة من مجموع الإيرادات	الإيرادات غير الجبائية	النسبة من مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات العامة
1 990	71100	46,62	76 200	49,97	5 200	3,41	152 500
1 991	82700	33,23	161 500	64,89	4 700	1,89	248 900
1 992	108864	34,91	193 800	62,14	9 200	2,95	311 864
1 993	121469	38,69	179 218	57,09	13 262	4,22	313 949
1 994	176174	36,92	222 176	46,56	78 831	16,52	477 181
1 995	241992	39,56	336 148	54,95	33 591	5,49	611 731
1 996	290603	35,22	495 997	60,11	38 557	4,67	825 157
1 997	314013	33,89	564 765	60,95	47 890	5,17	926 668
1 998	329828	42,59	378 556	48,88	66 127	8,54	774 511
1 999	314767	33,12	560 121	58,93	75 608	7,95	950 496
المتوسط السنوي		37,47		56,45		6,08	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

– الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية (1962–2011)**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).

يوضح الجدول السابق أيضا تراجع نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة من نسبة 46,62% سنة 1990 إلى 33,12% سنة 1999، وبنسبة سنوية متوسطة لكامل المرحلة قدرها 37,47%، وذلك الإصلاح الضريبي المطبق بداية من سنة 1992؛ والذي لم يحقق هدفه الاستراتيجي المتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية[1].

3. **تطور هيكل الإيرادات العامة خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:** واصلت الإيرادات العامة في بداية هذه المرحلة انتعاشها نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط وانتقلت من 1578,16 مليار دج سنة 2000 إلى 3687,9 مليار دج سنة 2007، كما واصلت الجباية البترولية هيمنتها على هيكل الإيرادات العامة بنسبة كبيرة وصلت إلى 74,56% سنة 2006، وذلك بالرغم من أن سياسة الإيرادات العامة عمدت إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات وزيادة حصيلتها[2]، وهي السياسة التي مكنت من تقليص أثر انخفاض أسعار النفط سنة 2009 وسنة

[1] كمال رزيق، سمير عمور: **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 338.

[2] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 176.

2014، أين انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية كثيرا ووصلت إلى 38,46% في حين ارتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية إلى 51,09% من إجمالي الإيرادات العامة المقدرة بـ 4480,21 مليار دج سنة 2015، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (11–3): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000–2015

الوحدة (مليار دج/ %)

السنة	الجباية العادية	النسبة من مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	النسبة من مجموع الإيرادات	الإيرادات غير الجبائية	النسبة من مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات العامة
2 000	349,5	22,15	1173,24	74,34	55,42	3,51	1578,16
2 001	398,24	26,45	956,39	63,53	150,9	10,02	1505,53
2 002	482,9	30,12	942,9	58,81	177,39	11,06	1603,19
2 003	524,93	26,59	1284,98	65,08	164,57	8,33	1974,48
2 004	580,41	26,03	1485,7	66,63	163,79	7,35	2229,9
2 005	640,47	20,78	2267,84	73,56	174,52	5,66	3082,83
2 006	720,88	19,80	2714	74,56	205,04	5,63	3639,92
2 007	766,75	20,79	2711,85	73,53	209,3	5,68	3687,9
2 008	965,29	33,26	1715,4	59,10	221,76	7,64	2902,45
2 009	1146,61	35,01	1927	58,83	201,75	6,16	3275,36
2 010	1297,94	42,21	1501,7	48,84	275	8,94	3074,64
2 011	1448,9	42,58	1529,4	44,94	424,81	12,48	3403,11
2 012	1908,58	50,17	1519,04	39,93	376,41	9,90	3804,03
2 013	2031,02	52,14	1615,9	41,48	248,4	6,38	3895,32
2 014	2091,46	53,25	1577,73	40,17	258,56	6,58	3927,75
2 015	2288,75	51,09	1722,94	38,46	468,52	10,46	4480,21
المتوسط السنوي		40,03		51,99		7,98	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية (1962–2011)**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).
- Ministère des finances, Solde global du Trésor, (http://www.mf.gov.dz/index.php), Révisé le 25/12/2016.

كما يبين الجدول السابق أيضا أنه وخلال كامل المرحلة ما تزال الجباية البترولية تسيطر على أكبر نسبة في هيكل الإيرادات العامة بنسبة سنوية متوسطة قدرها 51,99%، في حين قدرت النسبة المتوسطة للجباية العادية بـ 40,03%.

ثانيا؛ تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة: إن طبيعة هيكل الإيرادات العامة في الجزائر وحقيقة الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية تنعكس أيضا على النفقات العامة؛ حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل النفقات العامة، حيث بلغت نسبة تغطية إيرادات الجباية البترولية للنفقات العامة كمتوسط خلال الفترة 1980-2015 قدره 53,93%، في حين قدرت نسبة المتوسطة لتغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة لنفس الفترة بـ 36,01%، ليكون مجموع متوسط نسبة تغطية الإيرادات الجبائية ما قدره 89,94%. وذلك وفقا لتطور نسب التغطية الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-7): نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

الوحدة (%)

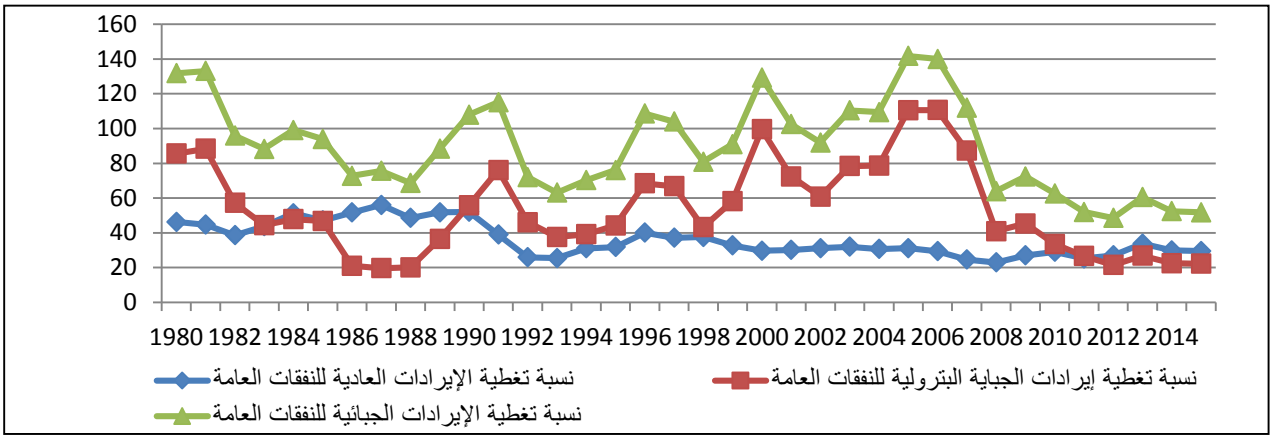

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (1) والجداول رقم: (3-9)، (3-10)، (3-11).

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة تأخذ بالتقريب نفس شكل تطور نسبة تغطية إيرادات الجباية البترولية للنفقات العامة، وقد شهدت هذه الأخيرة تغيرات عديدة تمثلت في:

- خلال الفترة (1980-1989): انخفاضا كبيرا خلال السنوات من 1986 إلى 1988 بنسب تقدر بحوالي 20%.
- خلال الفترة (1990-1999): بعد تحسنها في بداية التسعينيات وبالضبط سنة 1991 أين وصلت إلى 76%، ثم انخفضت مجددا وبقيت في حدود 40%، لتعاود الارتفاع إلى 66% سنة 1998.
- خلال الفترة (2000-2015): بعد انخفاضها سنة 1999، عادت للارتفاع بقوة بعد سنة 2000 حتى سنة 2007؛ حيث سجلت نسب تفوق 60% ووصلت أعلاها سنة 2006، بنسبة 110,63، لتعود إلى الانخفاض بعد سنة 1986 ذلك تدريجيا لتصل إلى نسب 22,24%.

إن هذه التغيرات في نسب تغطية إيرادات الجباية البترولية للنفقات العامة ترجع أساسا لتغيرات أسعار المحروقات، أين تمت ملاحظة انخفاضها في سنوات الأزمات النفطية المقابلة للسنوات 1986، 1992، 1999، 2008، 2014.

أما بالنسبة لتطور نسب تغطية الإيرادات الجبائية العادية للنفقات العامة، فيمكن رصد مرحلتين منفصلتين، وهما:

- مرحلة ما قبل الإصلاح الضريبي (قبل سنة 1992): أين تميزت نسبة التغطية بثباتها نسبيا في حدود (40-50)%.
- مرحلة ما بعد الإصلاح الضريبي (ما بعد سنة 1992): أين تميزت بانخفاض النسبة واستقرارها في حدود 30%، وهو ما يبين أنه رغم الاصلاحات تبقى المردودية المالية للنظام الضريبي ضعيفة، وأهم أسباب ضعفه يرجع إلى عدم الاستقرار، فلا يكاد يخلو قانون مالية من تدابير تعديلية في المجال الضريبي، وهو ما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات وتعقد النظام[1].

ثالثا؛ تطور رصيد الموازنة العامة وعلاقته بإيرادات الجباية البترولية: كون رصيد الموازنة يتمثل في الفارق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فهو يعكس التغيرات الحاصلة على مستواهما، ووفقا لما لوحظ سابقا من اعتمادهما على إيرادات الجباية البترولية عبر مختلف فترات تطور الاقتصاد الجزائري ينعكس ذلك على تطور رصيد الموازنة حسب ما يظهره الشكل الآتي:

[1] راضية دندان: دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، ورقة عمل منشورة على الأنترنيت، الموقع الالكتروني: (http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf)، تاريخ الاطلاع:10 أكتوبر 2017.

الشكل رقم (8-3): تطور رصيد الموازنة العامة وإيرادات الجباية البترولية نسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

الوحدة (%)

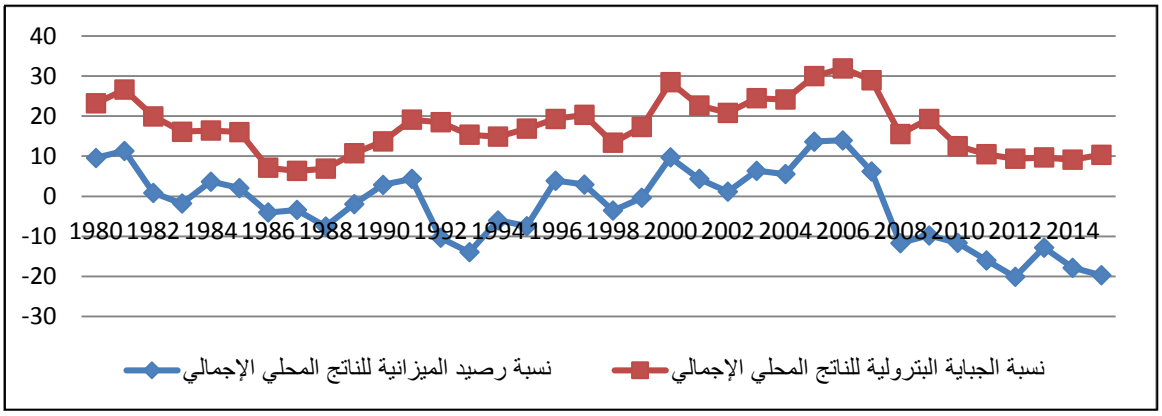

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملاحق رقم (1،2).

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور نسبة رصيد الميزانية للناتج المحلي يأخذ تقريبا نفس شكل تطور نسبة الجباية البترولية للناتج المحلي، كما يلاحظ أيضا أنه كلما تنخفض نسبة الإيرادات الجبائية يصبح رصيد الموازنة سالبا؛ حيث:

- بداية من سنة 1986 إلى غاية 1989 كان رصيد الموازنة نسبة للناتج المحلي سالبا بنسبة وصلت 7,49% سنة 1988، تماشيا مع انخفاض الجباية البترولية نسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 6,32%.
- بداية من سنة 1992 إلى غاية 1995 كان رصيد الموازنة نسبة للناتج المحلي سالبا بنسبة وصلت 13,95% سنة 1993، تماشيا مع انخفاض الجباية البترولية نسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 14,59%، وتماشيا أيضا مع ارتفاع النفقات العمومية في تلك المرحلة نتيجة زيادة الرواتب والأجور وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية سنة 1992.
- رصيد سالب طفيف سجل سنتي 1998و1999 قدر بنسبة 3,57% و0,34% على التوالي، يرجع كما يبين الشكل إلى انخفاض نسبة الجباية البترولية نتيجة للاضطرابات السعرية سنة 1998.
- رصيد سالب ابتداءا من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015، بنسبة وصلت إلى غاية 20% سنتي 2012 و2015، والسبب في ذلك دائما يرجع إلى تراجع الإيرادات الجباية البترولية نتيجة لتراجع الأسعار سنة 2009، وأيضا أزمة الأسعار سنة 2014، وصعوبة التقليص من حجم النفقات العامة الضخم في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو (2010-2014)[1].

رابعا؛ تمويل عجز الموازنة: يعتمد رصيد الميزانية العامة اعتمادا كبيرا على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، ولتغطية عجز الموازنة تم الاعتماد على آليتين هما: الأولى الاعتماد على الإصدار النقدي قبل سنة 2000 والاقتراض بصفة كبيرة من الجهاز المصرفي، الثانية الاعتماد على موارد صندوق ضبط الايرادات بعد سنة 2000.

1. **دور الإصدار النقدي في تمويل عجز الموانة:** في ظل تراكم المديونية الخارجية، وفي ظل تطبيق برامج الإصلاحات المفروضة من قبل المؤسسات الدولية خلال فترة التسعينات اعتدت الجزائر على الاقتراض من الجهاز المصرفي في تمويل عجز الموازنة[2]؛ قدرت الديون الداخلية المترتبة عن الحكومة بـ 143,6 مليار دج سنة 1990 وارتفعت لتصل إلى

[1] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 182.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 345، بتصرف.

460,1 مليار دج سنة 1994، أي بمعدل نمو قدره 220%، وذلك كنتيجة منطقية لعجز الموازنة الذي شهدته السنوات الممتدة من (1992-1995) والتي بلغ فيها مجموع رصيد عجز الموازنة ما يقدر بـ 508 مليار دج. كما انتقلت ديون الحكومة أيضا من 397,3 مليار دولار إلى 812,1 مليار دولار سنة 1999، وذلك تماشيا مع عجز الموازنة المسجل خلال سنتي 1998 و1999 بقيمة عجز قدرت بـ 112,41 مليار دج. أما بعد سنة 2000 وإلى غاية سنة 2005 تميزت معدلات اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي بالثبات حيث انتقلت من 939,3 مليار دج إلى 983,12 مليار دج بنسبة نمو قدرها 4% فقط خلال 6 سنوات نتيجة للتحسن الذي شهدته أسعار النفط وارتفاع حصيلة الجباية البترولية وإلى انشاء صندوق ضبط الإيرادات.

2. **دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية:** وهو الصندوق الذي تم إنشاؤه نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، والذي نص على: "يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في جانب هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون الميزانية السنوي والحد من المديونية العمومية"[1].

بعدها عرف هذا الصندوق تعديلات مهمة في سنة 2004 وفي سنة 2006؛ بحيث تم إضافة إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية، كما تم تعديل الهدف الأساسي للصندوق ليصبح "تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج"[2].

وقد ساهم صندوق ضبط الموارد في الحد من عجز الموازنة خلال الفترة (2000-2015)، بطريقتين هما:[3]

أ. **الطريقة غير المباشرة (2000-2007)**: أدى استخدام الدين الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي، وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد أهدافه، وبالتالي المساهمة بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، كما ساهم أيضا في تخفيض المديونة الخارجية.

ب. **الطريقة المباشرة (2008-2015)**: من خلال مساهمته المباشرة في تمويل عجز الميزانية العامة من سنة 2008 إلى غاية 2015، وبلغ حجم عجز الميزانية التي مولها منذ نشأته إلى غاية سنة 2014 ما قيمته 9523,6 مليار دج.

يظهر من خلال ما سبق جليا حقيقة ارتباط متغيرات السياسة المالية العامة بتغيرات عوائد صادرات المحروقات، وهو ما يجعل هذه السياسة الاقتصادية وأهدافها تتميز بعدم الاستقرار في ظل تقلبات أسعار المحروقات وتراكم العجز الموازني، وللخروج من هذه الوضعية تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي ساعد إلى حد كبير تمويل العجز الموازني المتراكم عبر مراحل اقتصادية مختلفة، كما ساعد الحكومة في مواصلة تنفيذ برامجها الإنفاقية الموجهة لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني.

---

[1] الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ: 28 جوان 2000، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2] فتيحة نشنش، عبد الحميد فيجل: **صناديق الثروة السيادية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي –إشارة إلى واقع صندوق ضبط الموارد–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية**، جامعة أكلي أمحند، البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 09.

[3] فتيحة نشنش، عبد الحميد فيجل، مرجع سابق، ص-ص: 10-12، بتصرف.

المبحث الثاني: معوقات ترشيد الإنفاق العام في ظل ارتباط الأداء الاقتصادي بقطاع المحروقات

تبعا لارتباط السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الإنفاقية بتقلبات أسعار المحروقات خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الوطني فإن ذلك انعكس على أهدافها، وبذلك ارتبطت مؤشرات أداء الاقتصاد هي الأخرى بالموازاة مع تقلبات قطاع المحروقات، ولعل أبرزها تلك المؤشرات معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الممثلة لمربع كالدور، ولكون السياسة الإنفاقية الجزائرية تهدف إلى ترشيد والتخصيص الأمثل لإيرادات الجباية البترولية لتحقيق أعلى درجات الأداء الاقتصادي وأفضل معدلات النمو الاقتصادي وبخاصة خارج قطاع المحروقات التي تكفل تحقيق استقرار اقتصادي كلي، فهي تواجه العديد من المعوقات الراهنة في ظل ضخامة البرامج الإنفاقية مقارنة بضعف الأداء المحقق.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي وواقع المساهمة القطاعية في النمو

إن تتبع التغيرات الحاصلة على مستوى تطور معدل النمو الاقتصادي وواقع المساهمة القطاعية في الناتج يقود إلى التساؤل عن مدى تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بنمو وتطور قطاع المحروقات؛ أو بتعبير أدق التساؤل عن إصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية.

أولا؛ تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2015): لتتبع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1980-2015) تمت الاستعانة بمعدلات تطور الناتج المحلي الاجمالي ونمو نصيب الفرد منه، والتي تظهر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (9-3): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

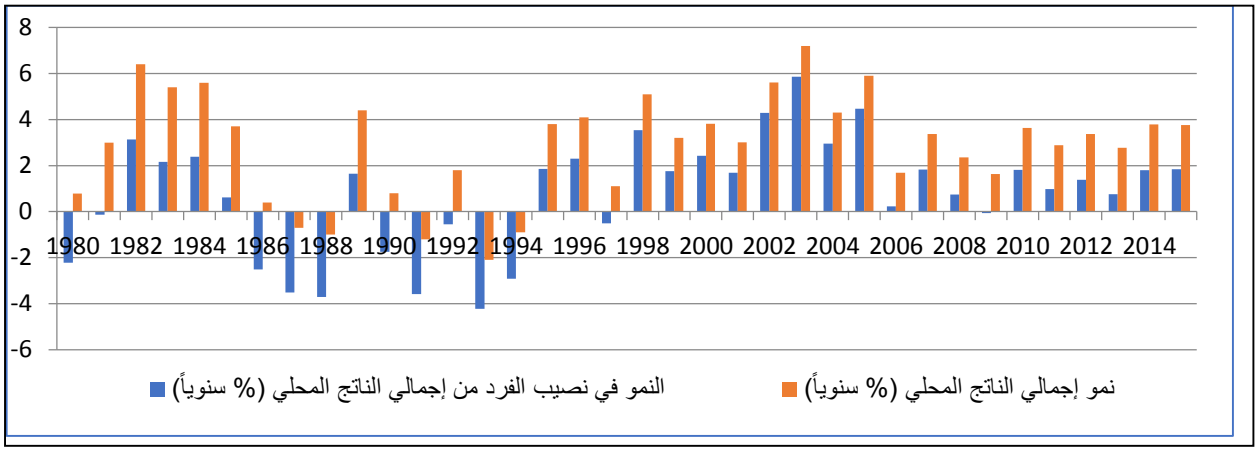

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http:/.Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي 2017.

الشكل السابق يبين نفس اتجاه التغير لنمو الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي غير أن معدلات نمو هذا الأخير تبقى أقل كونها تأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومعدل الزيادة السكانية (النمو الاقتصادي الحقيقي)، أما بالنسبة لتطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1980 حتى 1985 وفي ظل ظروف دولية ملائمة-ارتفاع أسعار النفط- حقق الاقتصاد الجزائري نسب نمو مقبولة وصلت إلى حدود 5%، ولكن مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات -أين كانت صادرات المحروقات تمثل 98% من الصادرات الجزائرية- حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال هيكلي كبير وأصبحت

معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو، في حين شهدت فترة التسعينات أزمة حقيقية نتيجة انهار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر مما أثر سلبا على معدلات النمو المسجلة خلال الفترة (1992-1994)؛ وقد سجلت خلالها معدلات نمو سالبة قدر أقصاها بـ 2,1% سنة 1993 وهذا يترجم انعكاس أسعار النفط على جميع القطاعات في الجزائر.

بالنسبة للفترة (1995- 1999) عادت معدلات النمو إلى الارتفاع مجددا حين سجلت سنة 1995 أول معدل إيجابي 3,79% ليتحسن أكثر سنة 1996 بمعدل 4,09% ليصل إلى أعلى معدلاته سنة 1998 بما يفوق 5% ويعود ذلك لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي أي بداية الجزائر بإتباع السياسات الاقتصادية الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، أما الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 فقد عرفت معدلات نمو جيدة حيث وصلت سنة 2003 إلى 7,2% وذلك لتحسن مناخ الاستثمار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي رفع من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وبسبب سياسات الدعم التي طبقتها الدولة الهادفة لتحسين إنتاجية القطاع الفلاحي، بعدها وبداية من سنة 2005 بدأت معدلات النمو بالانخفاض التدريجي من معدل 5,6% وصولا إلى 1,59% سنة 2009 ويرجع السبب إلى أن قطاع المحروقات الذي عرف معدلات نمو منخفضة وذلك للتغيرات الخارجية التي طرأت على أسعار البترول، وقد عاودت معدلات النمو الارتفاع خلال الفترة (2010-2015) ولكن بنسب قليلة عكس ما كانت عليه في البرنامج الخماسي الثاني وذلك راجع دوما إلى انخفاض نمو قطاع المحروقات. هذا الأخير يعتبر القطاع الأكبر مساهمة في النمو الاقتصادي ومن ناحية القيمة المضافة في الناتج كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(12-3): تطور متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائري للفترة (1980-2015)

الوحدة: (مليار دج/%)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
القيمة المضافة لقطاع المحروقات	51,19	65,5	2125,	505,56	1616,31	3352,88	4180,36	3134,25
نسبة المساهمة	35,71	25,9	526,	28,99	43,69	48,38	40,01	22,89

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (2).

يظهر من خلال الجدول السابق أن مساهمة قطاع المحروقات بلغت في المتوسط لكامل الفترة ما قيمته 34%، وهي لا تقل عن حوالي 23% وبلغت تقريبا النصف 50% في حالات أخرى كسنة 2005، وهذا يرجع دائما وكما أشرنا إليه سابقا إلى تقلبات أسعار المحروقات.

إن استبعاد قطاع المحروقات من هيكل الإنتاج الوطني يبين أن النمو الاقتصادي خارج المحروقات رغم تسجيله لمعدلات مقبولة وعالية في بعض السنوات بقراءة تطور القيم الاسمية لإجمالي المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، إلا أنها تبقى زيادة غير حقيقية حيث أن احتساب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات بعد حذف تأثير كل من التضخم والنمو السكاني، يظهر انخفاضا لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات وسلبيتها في بعض السنوات، كما يوضح الشكل الآتي:

الشكل رقم (10-3): تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الإسمي والحقيقي) خلال الفترة (1980-2015)

الوحدة: (%)

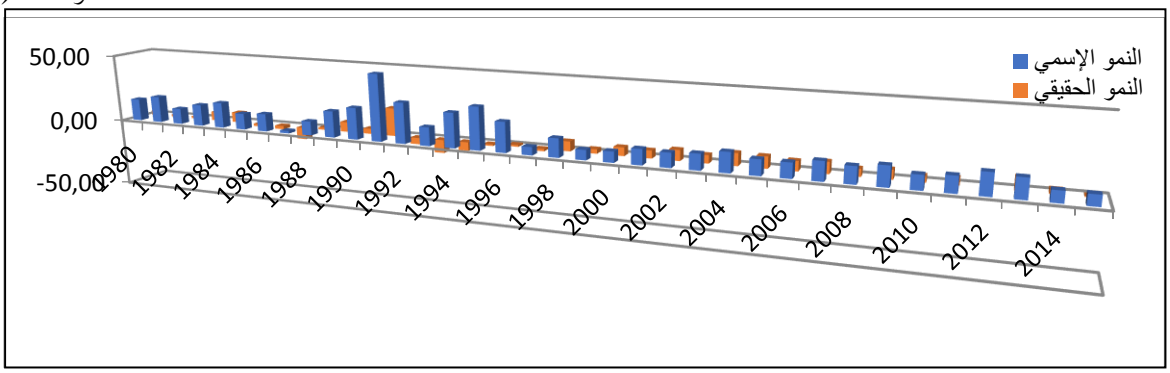

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (2).

يظهر الشكل السابق تذبذبا واضحا في معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ويظهر أيضا تأثر النمو الحقيقي بالأزمة البترولية لسنة 1986 أين انخفضت فيها معدلات النمو إلى 2,44-% ثم إلى 8,51-% في السنة الموالية لها. ومع معاودتها الارتفاع في السنوات اللاحقة إلا أنها رجعت للانخفاض مع فترة الأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال بداية التسعينات حيث قدر معدل النمو الحقيقي خارج قطاع المحروقات بـ: 9,36-% سنة 1993، وبعد فترة الإصلاحات عادت النسبة إلى الارتفاع وقد شهدت معدلات إيجابية خلال كامل الفترة من (1998-2015)، مع استقرار بمتوسط سنوي قدره 6,24% من سنة 1998 لغاية سنة 2013، لتعود بعدها إلى الانخفاض مجددا تحت تأثير أزمة انخفاض أسعار المحروقات لسنة 2014 لتنخفض نسبة النمو الحقيقية إلى ما يقارب 0,69% فقط سنة ؛ 2015 وهو ما يشير إلى ارتباط القطاعات الاقتصادية الاخرى بأداء قطاع المحروقات.

ثانيا؛ تشخيص أثر العلة الهولندية في ظل واقع المساهمة القطاعية في النمو: يوضح هيكل الإنتاج الوطني توسعا كبيرا لقطاع المحروقات، وضخامة المكانة التي يحتلها في الهيكل الاقتصادي الجزائري ما يوحي بتعرضه لأعراض العلة الهولندية، ولتشخيص مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لها ولآثارها المتمثلة في حركة الإنفاق وحركة الموارد يتوجب دراسة القطاعات الاقتصادية الأخرى (قطاع التصدير التقليدي، وقطاع السلع الغير قابلة للتداول)، ومدى تأثرها بتوسع قطاع المحروقات.

1. **واقع المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات**: بإسقاط التقسيم القطاعي وفقا لنظرية العلة الهولندية على الجزائر يكون القطاع المزدهر هو قطاع المحروقات وهو الذي عرف انتعاشا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة خاصة مع بداية الطفرة النفطية الثالثة، وهي الفترة التي شهدت تراجعا في قطاعات التصدير التقليدية (قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة) لحساب توسيع وزيادة في قطاع السلع غير القابلة للتداول كقطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك وفقا لما يستعرضه الشكل الموالي:

الشكل رقم (11-3): التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (%)

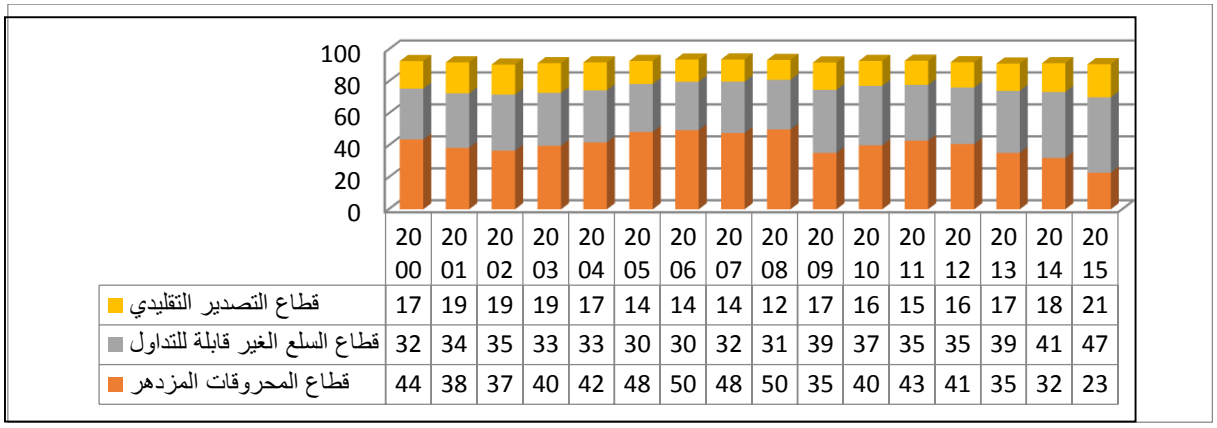

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (3).

يوضح الشكل السابق هيمنة قطاع المحروقات على التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام في أغلب السنوات مقارنة مع القطاعات الأخرى، مع ملاحظة تراجع نسبته في السنوات الثلاث الأخيرة لما دون 30% لحساب التوسع في القطاعات الأخرى خارج المحروقات؛ حيث نجد:

أ. **قطاع التصدير التقليدي**: ويدخل في حيز هذا القطاع كل من القطاعين الصناعي والفلاحي وفقا لما يبينه الجدول الموالي الممثل لنسب مساهمة قطاعات التصدير التقليدية في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (13-3): نسبة مساهمة قطاعات التصدير التقليدية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (%)

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة
الصناعة خارج المحروقات	7,86	6,04	5,90	5,44	5,37	5,43	5,78	6,58	6,43
الفلاحة	9,36	8,39	9,72	9,69	10,48	11,64	12,23	14,15	10,17
قطاع التصدير التقليدي	17,22	14,43	15,62	15,13	15,86	17,07	18,00	20,73	16,60

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (3).

من خلال الجدول السابق تتضح نسبة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في هيكل الناتج الداخلي الخام كالآتي:

- **قطاع الصناعة**: تعود بداية تراجع هذا القطاع إلى مطلع السبعينات؛ فمن نسبة 19% كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال 1970 إلى 13% في بداية الثمانينات إلى 8,9% سنة 1990[1].

بداية الألفية الثالثة شهدت استمرار تدهور حالة القطاع الصناعي الذي بلغ قيمة متوسطة قدرها 6,43% لكامل الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2015. ليبقى هذا القطاع الذي يعتبر من أسس النمو الحقيقي لبنية أي اقتصاد في ذيل الترتيب من حيث المساهمة في الناتج والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **قطاع الفلاحة**: شهد القطاع الفلاحي الجزائري استقرارا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة (فترة ما بعد سنة 2000)، أين حقق متوسط مساهمة قدر بـ 10,17%، ووصلت نسبة مساهمته إلى 14,15% سنة 2015. وعلى الرغم من هذه

[1] محمد سيدي شكوري، مرجع سابق، ص-ص: 87-89.

النتائج الإيجابية المحققة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق حسب ما يشير له التقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2015[1].

ب. **قطاع السلع غير القابلة للتداول:** ويدخل في حيز هذا القطاع كل من القطاعات التالية والموضحة وفقا الشكل الموالي الممثل لنسب مساهمة قطاع السلع الغير قابلة للتداول في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (12-3): نسب مساهمة قطاعات السلع الغير قابلة للتداول في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2015)

الوحدة: (%)

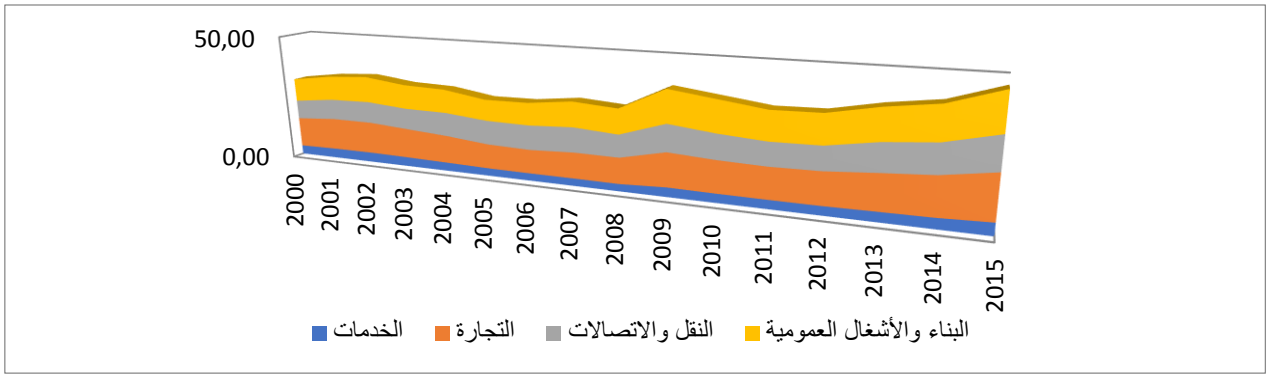

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات الملحق رقم (3).

حسب الشكل السابق فإن مساهمة القطاعات التي تدخل حيز قطاع السلع غير القابلة للتداول كانت كالآتي:

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** خلال الفترة (2000-2015) انتقلت نسبة مساهمة هذا القطاع من 9,06% سنة 2000 إلى 13,94% سنة 2014، لتنخفض النسبة إلى 10,48% سنة 2015، وهذا راجع إلى تسجيل انتهاء الكثير من البرامج الكبرى كالطريق السيار شرق-غرب والبرامج الموجهة لقطاع السكن في إطار البرامج السكنية التي شهدتها مخططات النمو والإنعاش الاقتصادي قبل سنة 2015. وبهذا فإن قطاع البناء والأشغال العمومية عرف تطورا ملحوظا في نسبة مساهمته بنسبة متوسطة قدرها 10,48% لكامل الفترة وهذا استجابة لتطور قطاع المحروقات، كما أنه حافظ على المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام.
- **قطاع الخدمات:** أخذا بشمولية قطاع الخدمات لخدمات قطاعي التجارة والنقل، يبقى هذا القطاع محافظا على مستوى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وبقائه في المرتبة الثانية من حيث المساهمة بنسبة متوسطة لكامل الفترة (2000-2015) تقدر بحوالي 25%. وقد شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت نسبته 22,78% سنة 2000 إلى 33,24% سنة 2015، وذلك بالموازاة مع الدعم الكبير الذي حظي به هذا القطاع في إطار برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014).

2. **تشخيص أثار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري:** حسب ما تنص عليه نظرية العلة الهولندية فإن الأزمة تبدأ بعد انتعاش قطاع التصدير المعتمد على الموارد الطبيعية وزيادة المداخيل والأجور بفعل أثري حركة الإنفاق وحركة الموارد ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي، ولعل ذلك لا يختلف تماما عما يحدث في الاقتصاد الوطني؛ أين ساهمت العوائد المالية الهائلة التي يدرها قطاع المحروقات في سنوات انتعاشه في تطور كتلة الأجور ونموها بشكل سريع في مختلف القطاعات،

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول: **الظرف الاقتصادي والاجتماعي -السداسي الأول من سنة 2015-**، نوفمبر 2015، ص 66.

حيث تطور متوسط الأجر الشهري الصافي في الجزائر بنسبة 4,8% خلال سنة 2014 ليصل إلى 37826 دج (مقابل 36104 دج في سنة 2013)، بينما قدر بـ 31755 دج سنة 2012[1]. هذا النمو في كتلة الأجور ترتب عنه زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات المستوردة أمام عجز القطاعات المنتجة محليا على تغطية الطلب المتزايد.

من خلال التحليل السابق يتبين أن هناك علاقة قوية بين الاقتصاد الجزائري والعلة الهولندية، لكن الحكم على إصابته بها تبقى صعبة بالنظر إلى أن الاقتصاد الجزائري يحمل كل أعراض العلة، إلا أنه لا يحمل ميكانيزماتها؛ فحسب نظرية العلة الهولندية فإن تراجع التصنيع يتم حصريا من خلال قناة وحيدة هي ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يؤدي إلى تعديل في الأسعار النسبية لصالح قطاع السلع غير القابلة للتبادل على حساب القطاعات القابلة للتبادل، إلا أنه من خلال تتبع الشكل رقم (13-3) يتضح أنه في الوقت الذي شهد فيه قطاع المحروقات انتعاشا خلال الفترة (2000-2015) –ماعدا سنتي 2009 و2014- عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية مقابل الدولار ميلا نحو الانخفاض.

الشكل رقم (13-3): مقارنة بين تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وتطور نسبة نمو قيمة صادرات المحروقات خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (%)، سنة الأساس: (2010)

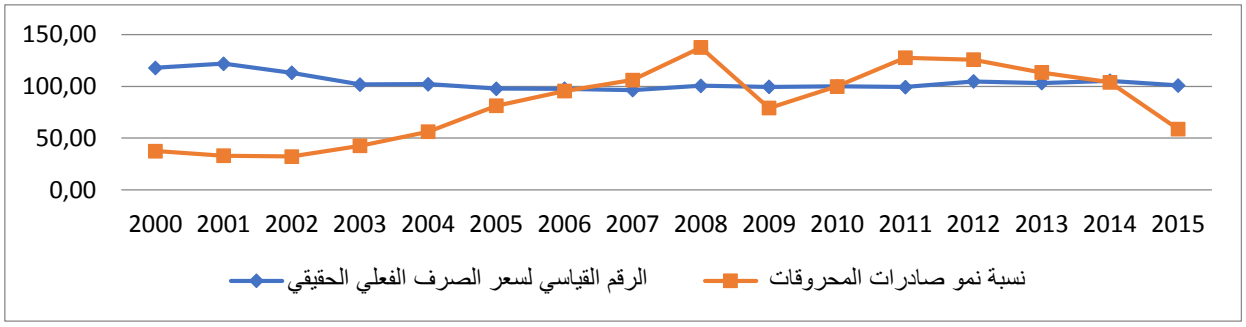

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني: (http:/.Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2017.
- إحصائيات الملحق رقم (5).

وعليه فإن أعراض المرض الهولندي تتوافق وهيكل الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، مع تفرد حالة الجزائر بخصوصية تتصف بنوع من التعقيد؛ أين نجد أن العرض الأكثر وضوحا يتمثل في أثر الإنفاق الذي يظهر دائما بشكل جلي من خلال الصدمات المواتية (طفرة الأسعار) المتأتية من تقلبات أسعار المنتج التصديري، والتي توجه مباشرة لتغطية النفقات العامة المرصودة في المخططات والبرامج التنموية. ومن منطلق هذا التحليل فالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني تأثرت بتقلبات أسعار المحروقات والتي تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة وعلى جل المتغيرات الكلية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي في ظل الاعتماد على صادرات المحروقات

يمكن تقييم الأداء الاقتصادي واستقراره من خلال استخدام المربع السحري لكالدور وبالاعتماد على جملة من المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات إضافة إلى معدل النمو الاقتصادي؛ وذلك بتقييم كل فترة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني على حدى من جهة أولى، ومن جهة ثانية مقارنة النتائج المحققة بين المراحل المختلفة.

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 123.

1. **تقييم الأداء الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط المركزي (1980–1989)**: يلخص الجدول رقم (14–3) تطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر تلك الفترة، والتي شهدت:

- تذبذبا في معدلات النمو حيث ارتفعت من 0,79% في بداية المخطط الخماسي الأول (1980–1984) إلى 5,60% في سنة 1984 وبعدها شهدت اتجاه تنازلي أين انخفضت إلى 4,4% سنة 1985 مع بداية المخطط الخماسي الثاني إلى غاية 1,36% سنة 1989 المقابلة لنهايته. وبذلك كان المتوسط السنوي قدره 2,24% خلال فترة المخطط الخماسي الأول و 1,36% خلال فترة المخطط الخماسي الثاني، و2,80%خلال كامل مرحلة التخطيط المركزي من سنة 1980 إلى غاية سنة 1989.
- تراجعا لمعدل البطالة إلى معدل 8,7% مع نهاية المخطط الخماسي الأول لتعاود الارتفاع مع بداية المخطط الخماسي الثاني وتصل إلى حدود 18,10% مع نهايته، بمتوسط سنوي قدر بـ 15,36% لكامل المرحلة.
- ثباتا نسبيا في قيم معدل التضخم في حدود (8–10)% وبمتوسط سنوي قدره 9,03% لكامل المرحلة.
- رصيدا موجبا لميزان المدفوعات بقيمة متوسطة سنوية قدرها 0,07% خلال فترة المخطط الخماسي الأول، ورصيد ميزان مدفوعات سلبي بمتوسط قدره 39, 1–%. ومتوسط سنوي قدره 0,66–% خلال كامل المرحلة.

الجدول رقم (14–3): تطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال مرحلة التخطيط اللامركزي

الوحدة (%)

السنة/ الفترة / المؤشر	1980	1984	متوسط فترة المخطط الخماسي الأول	1985	1889	متوسط فترة المخطط الخماسي الثاني	متوسط كامل المرحلة
النمو الاقتصادي	0,79	5,60	4,24	3,70	4,40	1,36	2,80
ميزان المدفوعات	1,51	-0,10	0,18	3,74	-4,70	-2,97	-1,4
معدل التضخم	9,52	8,12	8,96	10,48	9,30	9,10	9,032
معدل البطالة	19,15	8,70	14,31	9,70	18,10	16,40	15,36

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (4).

بالاعتماد على إحصائيات تطور المؤشرات الأربعة الموضحة في الجدول السابق يمكن تقييم الأداء الاقتصادي العام الذي ميز تلك الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، وهو ما يبنه الشكل الموالي.

الشكل رقم (14–3): تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1980–1989) الوحدة (%)

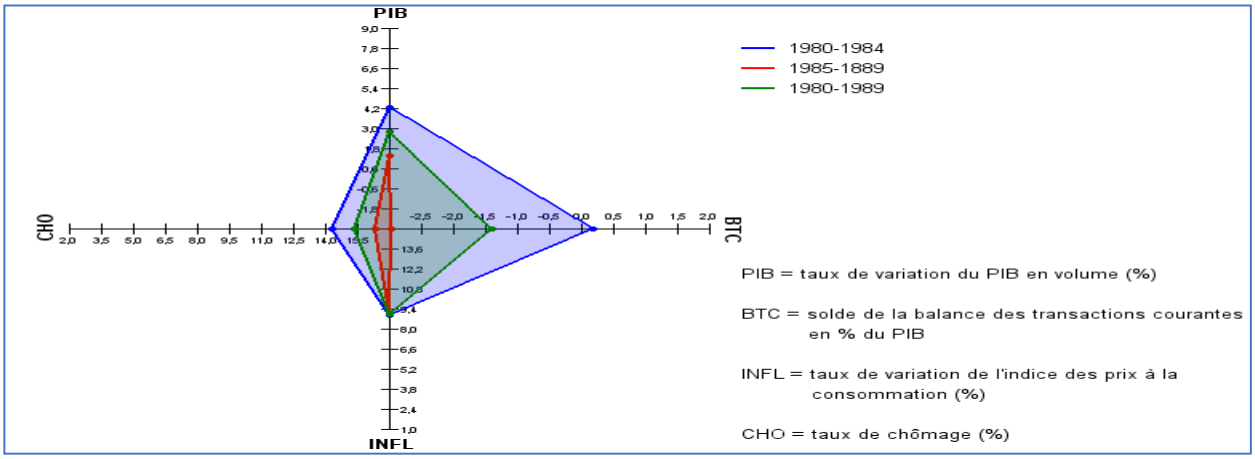

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (14–3) ومخرجات:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

يوضح الشكل السابق من خلال مساحة مربع كالدور أن أداء الاقتصاد الجزائري تراجع كثيرا خلال فترة المخطط الخماسي الثاني عما كان عليه في فترة المخطط الخماسي الأول والسبب في ذلك يرجع أساسا للانعكاسات السلبية التي أفرزتها أزمة سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري، والتي أدت إلى دخول الاقتصاد في ركود من خلال ما توضحه وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية خلال ثلاث سنوات من 1986 إلى غاية 1988، والمبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (15-3): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال أزمة البترول سنة 1986

السنة / المؤشرات	1986	1987	1988
معدل النمو الاقتصادي %	– 1,6	1,4	– 2,7
وضعية ميزان المدفوعات مليار دولار	– 4,27	-0,55	- 3,7
رصيد الميزان التجاري مليار دج	-8,45	7,58	1,99
سعر العملة الوطنية مقابل الدولار	4,70	4,85	5,92

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملاحق رقم (2،4)، واعتمادا على:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http://Worldbank.org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 15 أكتوبر 2017.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية (1962-2011)**، فصل رقم 10 (التجارة الخارجية).

يظهر من خلال الجدول السابق مدى تأثر أداء الاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ أن معدل النمو منخفض جدا في سنة 1987، أما في سنتي 1986 و1988 فهو بالسالب، أما فيما يخص رصيد ميزان المدفوعات فهو يتراوح بين الصفر والقيمة السالبة (4.27-) مليار دولار بين سنتي 1986 و1988. ومن بين ما زاد في تأزم الوضع في الجزائر بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات هو ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية، وهو ما أدى بالضرورة إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

2. **تقييم الأداء الاقتصادي خلال فترة الإصلاحات (1990-1999)**: خلال هذه المرحلة تطورت متغيرات مربع كالدور بالجزائر وفق ما يأتي:

- معدل نمو اقتصادي ضعيف يقل عن 1% في المتوسط خلال فترة برنامج الاستعداد الائتماني (1990-1992)، وارتفع تدريجيا ليبلغ 3,43% كمتوسط سنوي خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)، وبمتوسط لكامل مرحلة الإصلاحات (1990-1998) في حدود 1,78%.
- تذبذب معدل البطالة في حدود مرتفعة تراوحت 22,27% كمتوسط سنوي خلال فترة برنامج الاستعداد الائتماني و28,62% كمتوسط سنوي خلال فترة برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995)، بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 25,52% لكامل المرحلة.
- معدل تضخم مرتفع خلال فترتي برنامج الاستعداد الائتماني وبرنامج التثبيت الهيكلي قارب 30%، لكنه عاد إلى الانخفاض خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي إلى معدل متوسط قدره 9,79%.
- رصيد ميزان مدفوعات موجب خلال برنامج الاستعداد الائتماني لينخفض بشدة إلى رصيد سالب خلال برنامجي التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وبرصيد متوسط سنوي سالب قدره 3,30-% خلال كامل المرحلة.

الجدول رقم (16-3): القيم المتوسطة لتطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برامج الإصلاحات المختلفة

الوحدة (%)

الفترة / المؤشر	برنامج الاستعداد الائتماني	برنامج التثبيت الاقتصادي	برنامج التصحيح الهيكلي	متوسط كامل الفترة
النمو الاقتصادي	0,47	1,45	3,43	1,78
ميزان المدفوعات	4,71	-12,71	-1,89	-3,30
معدل التضخم	24,74	29,41	9,79	21,31
معدل البطالة	22,27	28,62	25,68	25,52

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (4).

اعتمادا على إحصائيات تطور المؤشرات الأربعة الموضحة في الجدول السابق يمكن تقييم الأداء الاقتصادي العام الذي ميز تلك الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، وهو ما يبنه الشكل الموالي.

الشكل رقم (15-3): تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة (%)

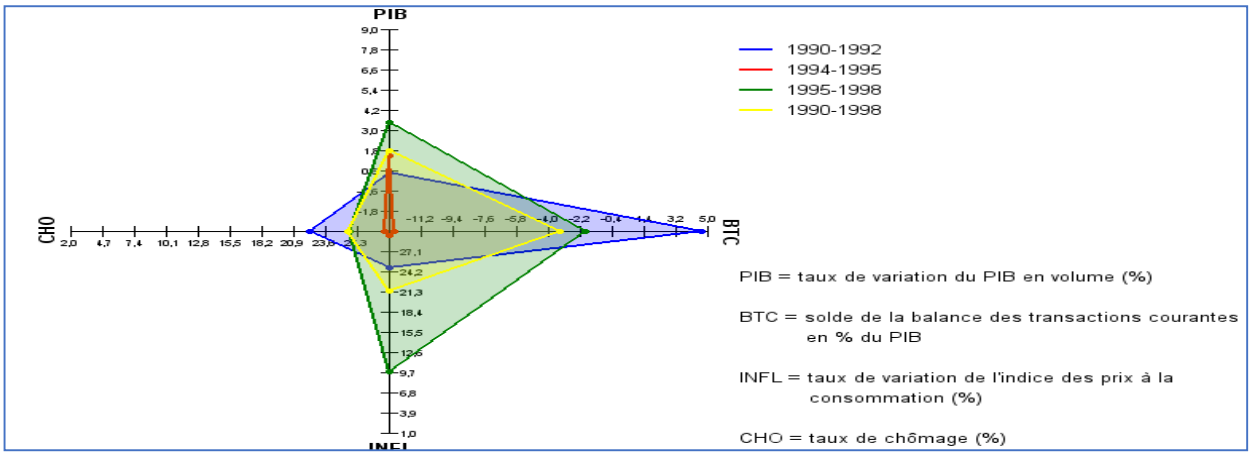

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (16-3) ومخرجات:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor .

يوضح الشكل السابق من خلال مساحة مربع كالدور أن أداء الاقتصاد الجزائري عرف تحسنا ملحوظا خلال فترة الاستعداد الائتماني التي شهدت نتائج إيجابية هامة تمثلت في انخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27,67 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمة الدين سنة 1992 إلى 76,5%. وحققت فائض في الميزان التجاري بلغ 4,70 مليار دولار حين قدرت الصادرات بـ 12.73 مليار دولار والواردات بـ 8,03 مليار دولار[1]. ولكن مع حلول سنة 1993 وأثناء تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995) عرف الاقتصاد الوطني أداءا سلبيا كما يبرزه صغر حجم مربع كالدور، وقد وصلت معدلات التضخم والبطالة تقريبا إلى 30 %، وكذلك انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1 %، ورصيد ميزان مدفوعات سالب بنسبة 12%. وساهم كل ذلك في ارتفاع حجم الديون الخارجية بحيث بلغ حجمها 69,4% من حجم إجمالي الناتج المحلي سنة 1994.

[1] مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص 134.

كما أن قيمة (وزن) خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات، أصبحت تقدر بـ: 47,1 %، وهي النسبة التي شهدت تراجعا خلال الفترة 1994-1997 حيث وصلت سنة 1997 إلى 30,3 %، بسبب الاستقرار الاقتصادي النسبي مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتحسن الأداء الاقتصادي نسبيا من خلال ما تبرزه مؤشرات مربع كالدور وتوسع مساحته في الفترة (1995-1998) وذلك بالرغم من أنه خلال سنة 1998 عادت قيمة خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات لتشهد ارتفاعا طفيفا إلى 47,5% ويرجع ذلك إلى الأزمة النفطية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول من 19,47 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12,95 دولار للبرميل سنة 1998، لتنخفض مجددا سنة 1999 إلى حدود 39,5%، حسب ما تبينه الاحصائيات الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17-3) تطور مؤشرات المديونية خلال الفترة (1993-1999)

الوحدة: %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ديون خارجية /إجمالي الناتج المحلي	50,4	69,4	75,1	71,8	66,4	64,8	58,9
الديون/الصادرات	237	301	282	235	212	280	215
خدمة الديون/الصادرات	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5	39,5

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http:/.Worldbank.org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2017.

يبين الجدول السابق حجم الأثر السلبي للديون الخارجية على الأداء الاقتصادي خلال مرحلة الإصلاحات خاصة وأنها مثلث أكبر من 50 %من الناتج المحلي الخام طيلة سنوات التسعينات (1993-1999) وهذا ما يدل عليه مؤشر الديون خارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، أما بالنسبة لمؤشر الديون الخارجية إلى الصادرات فقد كانت الديون تمثل ضعف الصادرات طوال سنوات التسعينيات.

3. **تقييم الأداء الاقتصادي خلال برامج الإنعاش ودعم النمو (2000-2015)**: خلال هذه المرحلة التي شهدت ثلاث برامج تنموية تطورت فيها متغيرات مربع كالدور بالجزائر وفق ما يأتي:

- معدل نمو اقتصادي مقبول نسبيا خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 5,03%، ليتراجع إلى 2,99% و3,29% خلال فترتي برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) على التوالي ومعدل متوسط لكامل المرحلة قدره 3,77%.
- تراجع معدل البطالة إلى معدل متوسط قدره 10,48% خلال فترة البرنامج الخماسي لتوطيد النمو، بعدما كانت تفوق 20% كمعدل متوسط خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتشهد كامل الفترة متوسط سنوي قدر بـ 14,21% لكامل المرحلة.
- ثبات نسبي في قيم معدل التضخم في حدود (3,47-4,70)% وبمتوسط سنوي قدره 3,77% لكامل المرحلة.
- رصيد ميزان مدفوعات موجب بنسبة عالية خاصة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي أين وصلت إلى متوسط سنوي قدره 29%، وهو ما انعكس إيجابا على كامل المرحلة بمعدل سنوي متوسط قدره 15,25%.

الجدول رقم (18-3): القيم المتوسطة لتطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2000-2015)

الوحدة (%)

الفترة / المؤشر	برنامج الإنعاش الاقتصادي	برنامج دعم النمو الاقتصادي	البرنامج الخماسي لتوطيد النمو	متوسط كامل الفترة
النمو الاقتصادي	5,03	2,99	3,29	3,77
ميزان المدفوعات	9,90	29,00	6,84	15,25
معدل التضخم	3,47	3,59	4,70	3,92
معدل البطالة	20,65	11,50	10,48	14,21

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (4).

من خلال ترجمة إحصائيات تطور المؤشرات الأربعة الموضحة في الجدول السابق يمكن تقييم الأداء الاقتصادي العام الذي ميز تلك الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، وهو ما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم (16-3): تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة (%)

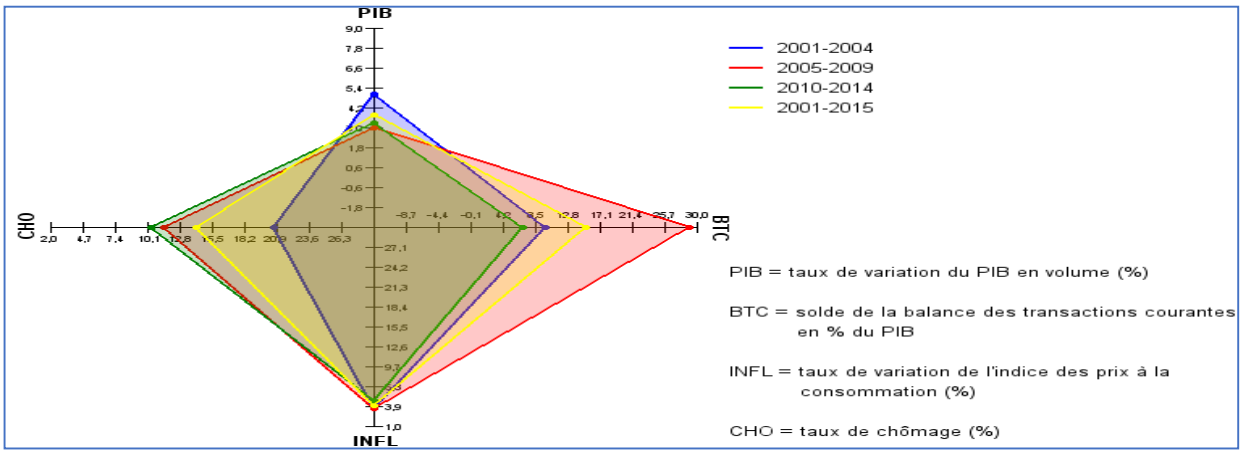

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (18-3) ومخرجات:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor .

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن الأداء الاقتصادي شهدا تطورا هاما خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي؛ إذ أن مساحة مربع كالدور توسعت كثيرا خاصة خلال مرحلة برنامج دعم النمو الاقتصادي، أين كان لطفرة أسعار النفط سنة 2003 أثارا إيجابية هامة على الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بأهم المؤشرات مثل الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، والدخل الفردي، والدين الخارجي.

شهدت هذه المرحلة هيمنة كلية لقطاع المحروقات على النشاط التجاري الخارجي؛ فقد وصلت الصادرات من المحروقات إلى نسبة 98% من مجموع الصادرات سنة 2005، كما مثلت الجباية البترولية نسبة 73% بزيادة قدرها 7% عن سنة 2004. وبناءا على هذه الوضعية لقطاع المحروقات استطاعت الجزائر السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع أهم المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما توضحه الإحصائيات المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (19-3): أثر الطفرة النفطية لسنة 2003 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة (2003-2009)

السنوات	احتياطي الصرف بما فيها الذهب (مليار دولار)	معدل التضخم (2001)	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الديون الخارجية (مليار دولار)
2003	35,455	4,269	67,864	23,53
2004	45,692	3,962	85,325	21,81
2005	59,167	1,382	103,199	17,19
2006	81,463	2,315	117,027	5,61
2007	114,972	3,674	134,978	6,6
2008	148,099	4,863	171,000	5,58
2009	155,112	5,734	137,212	5,41

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني: (http:/.Worldbank.org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 29 أكتوبر 2017.
- Perspectives Monde, (http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/), Révisé le 30/10/2017.

يبين الجدول السابق أن:

- الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 67,864 مليار دولار سنة 2003 إلى 85,325 سنة 2004، إلى 171 مليار دولار سنة 2009 بنحو مرتين ونصف في ظرف 6 سنوات.
- التحكم في معدلات التضخم التي استقرت في حدود 1,38% إلى 5,73% خلال طول الفترة الممتدة من (2003-2009)، وبمتوسط سنوي قدره 3,72%.
- ارتفاع حجم احتياطات الصرف الأجنبي إلى 59,16 مليار دولار سنة 2005، ما سمح بوضع أولوية تسديد الديون الخارجية من خلال آلية الدفع المسبق؛ إذ قدرت حجم الديون سنة 2003 في حدود 23,53 مليار دولار لتنخفض إلى 5,61 مليار دولار سنة 2006 وصولا إلى 5,41 مليار دولار مع نهاية 2009.

4. **مقارنة تطور الأداء الاقتصادي عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني**: بالرغم من تراجع الأداء الاقتصادي نسبيا خلال فترة البرنامج لتوطيد النمو الخماسي جراء تقلبات أسعار المحروقات، يبقى الأداء الاقتصادي خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي الأحسن مقارنة بالمراحل السابقة لتطور الاقتصاد الوطني، وهو ما توضحه مقارنة مساحة مربع كالدور لمتوسطات المراحل الثلاث التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ سنة 1980 إلى غاية 2014 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-17): تطبيق مربع كالدور لمقارنة الاداء الاقتصادي عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني للفترة 1980-2015

الوحدة (%)

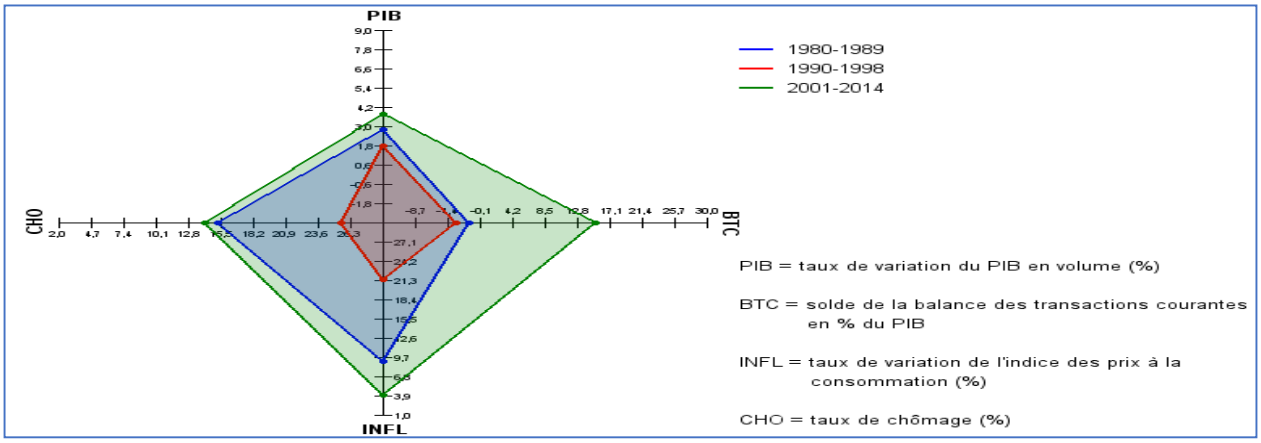

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجداول رقم: ((3-14)، (3-16)، (3-18))، ومخرجات:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor .

إن تحليل تطور الأداء الاقتصادي خلال مختلف المراحل السابقة بين أن الاقتصاد الوطني غير مستقر وقائم على ريع المحروقات؛ حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على المحروقات، وهذا الاعتماد على قطاع واحد يجعل الاقتصاد الوطني هشا، كون أن هذا القطاع يعتمد على موارد طبيعية نادرة أي أن احتياطها قابل للنفاد، وتصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة النادرة وغير القابلة للتجديد. إضافة لذلك ترتبط جميع متغيرات أداء الاقتصاد الوطني بأسعارها في السوق الدولية، فنجد هذه المؤشرات تتحسن في ظل طفرات أسعار النفط وتتدهور بسرعة في ظل دورية الأزمات السعرية؛ وفق ما تعكسه الوضعية الاقتصادية الحالية للأداء وما تشهده من سلبيات نتيجة لأثر أزمة سنة 2014.

منذ بدء تدهور أسعار النفط في أوت 2014، أقرت الحكومة برنامجا خماسيا جديدا يمتد بين سنتي 2015 و2019 بقيمة 260 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على المحروقات. وعلى رغم أهمية هذه الخطة التي لم تر النور حتى الآن، وربما تعرقل تنفيذها في المدى القريب بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع إيرادات المحروقات، وفي ظل أزمة اقتصادية جديدة قد تكون أخطر من أزمة الثمانينات، لأن تراجع السعر دون 50 دولار من شأنه أن يهدد الاقتصاد الجزائري بأزمة مالية وركود اقتصادي فضلا عن أزمات اجتماعية تتجلى في ارتفاع نسبة البطالة التي تزيد حاليا عن 10% كنتيجة طبيعية لتراجع الإنفاق الاستثماري وصعوبة تمويل مشاريع التنمية.

المطلب الثالث: معوقات الترشيد والتخصيص الأمثل للإنفاق العام في الجزائر

خلال الفترة الحديثة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري أصبحت مسألة ضخامة برامج التنمية وبرامج الإنفاق العام من جهة أولى، وضعف الأداء الاقتصادي العام المصاحب لها من جهة ثانية طرحا في غاية الأهمية حول الإشكالية الحقيقية وراء ذلك، وكمحاولة لبحث جوانب تلك الإشكالية يجب الرجوع إلى تحليل متغير الإنفاق العام ومحاولة تحديد المعوقات التي تحد من فعاليته في الاقتصاد الجزائري.

أولا؛ الاعتماد على إيرادات المحروقات في تمويل الإنفاق العام: وفق ما يوضحه الشكل رقم (3-18) فإن عوائد صادرات المحروقات توجه لتمويل نفقات الموازنة العامة، مع ضرورة التقيد بالسعر المرجعي المحدد من قبل الدولة لبرميل النفط،

وأي زيادة عن هذا السعر (الفائض) توجه مباشرة لصندوق ضبط الموارد الذي يمول عجز الموازنة من جهة ويخفض المديونية العمومية من جهة أخرى.

الشكل رقم (18-3): عمليات صندوق ضبط الموارد

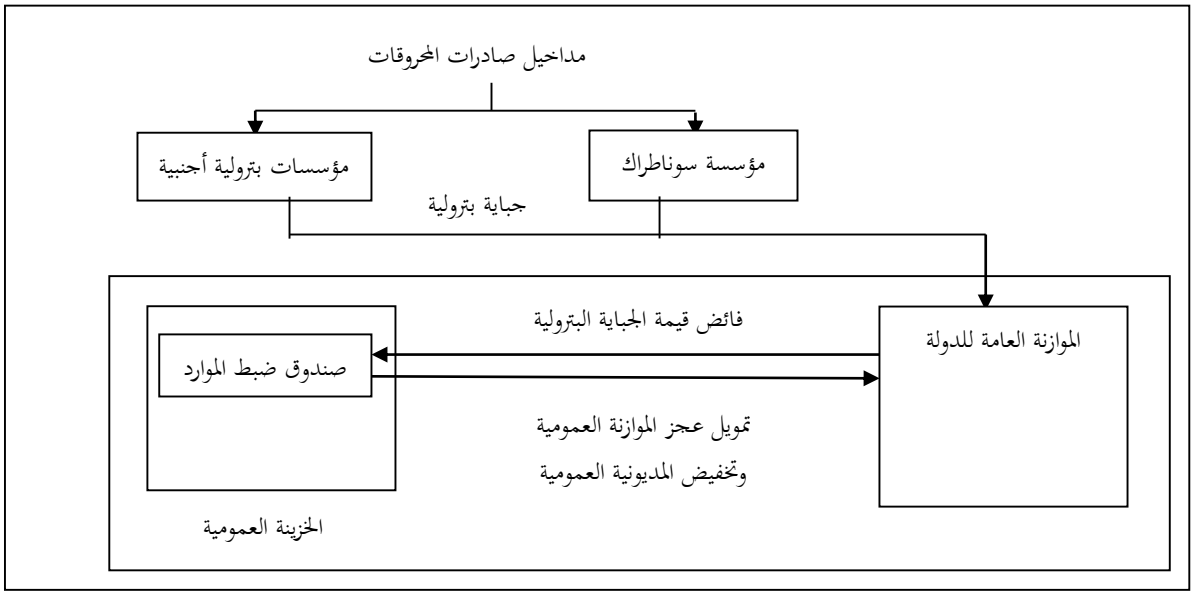

المصدر: نبيل بوفليح: **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، مرجع سابق، ص 213.

هذا الأسلوب في إدارة عوائد صادرات المحروقات يكرس اعتماد الجزائر سياسة الكل بترول في اقتصادها الذي يدور حلقة مفرغة تؤدي إلى ما يمكن تسميته بالإدمان النفطي[1]؛ حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية وسياسات التنمية على عائدات النفط، فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، تلك الزيادة تأثر على جانب الطلب الكلي وبالضبط على جانب الواردات، ما يحتم التوجه نحو زيادة الإنتاج والصادرات من المحروقات بهدف زيادة المداخيل، كما أن صندوق ضبط الإيرادات الذي تمثل وظيفته الأساسية الادخار خسر في ظرف 8 أشهر أكثر من 35% من إجمالي أصوله، وقد تراجع من 77 مليار دولار إلى 55 مليار دولار ما بين شهري أفريل ونوفمبر لسنة 2015، ما أدى إلى تراجع ترتيبه من المرتبة 17 عالميا إلى المرتبة 25[2]، وذلك نتيجة لانخفاض الأسعار خلال أزمة سنة 2014.

ثانيا؛ حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري: على الصعيد العملي التطبيقي في تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام تشير أغلب الدراسات إلى أن الحجم الأمثل المحفز للإنتاجية يتراوح بين 15-30%[3].

وقد قدر متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ما قيمته 40% (قيمة مرتفعة) تخصص ما بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، هذه الأخيرة تساهم نظريا في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل والصادرات، غير أنها تبقى مقيدة عمليا بضعف الطاقة الإنتاجية المحلية

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- ، الجزائر، 2013، ص 131.

[2] نبيل بوفليح، فوقة فاطمة: **دور الحسابات الخاصة للخزينة في تمويل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي أمحند –البويرة- ، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 8.

[3] أنظر الفصل الثاني ص 92.

وضعف الطاقة الاستيعابية التي تعتمد على الموارد المكملة (مثل عرض العمالة الماهرة وحجم السوق المحلي)[1]، حيث نلاحظ من خلال الإحصائيات خلال للفترة (2013/2001)، والمبينة في الجدول الموالي تزايد قيمة ونسبة الاعتمادات غير المنفذة.

الجدول رقم (20-3): الاعتمادات المنفذة وغير المنفذة من نفقات التجهيز خلال الفترة (2013/2001)

الوحدة (مليار دج/ %)

السنة	1200	2200	3200	4200	5200	6200	2007
اعتمادات التجهيز	504	510	687	720	750	2116	2294
المنجز	434	502,3	567,5	618,7	872,5	1091,4	1552,2
نسبة الاعتمادات غير المنفذة	14	1,5	17,4	14,1	-16,3	48,5	32,33
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	3013	
اعتمادات التجهيز	2305	2598	3023	3981,3	2820	2544,2	
المنجز	1898	1944,6	1921,4	2140,2	2363	2433,6	
نسبة الاعتمادات غير المنفذة	17,7	25,2	36,45	46,3	16,3	4,4	

المصدر: حكيم بوجطو، عبد القادر سونة: **التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محند ألحاج–البويرة–، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 15.

الملاحظ من الجدول السابق أيضا استمرار نمو تخصيصات نفقات التجهيز على الرغم من أن مستوى استهلاك الاعتمادات دون المستوى؛ حيث تظهر نسبة عالية من الاعتمادات غير المنفذة خاصة في بعض السنوات والتي قاربت 50% كسنتي 2006 و2005.

إضافة للنمو المتواصل لنفقات التجهيز تشير بعض الدراسات إلى أن السياسة المالية التوسعية خاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز تخلق نوعا من أثر المزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ خاصة فيما تعلق بقطاع الأشغال العمومية والإنفاق على البنية التحتية؛ ويفسر ذلك توجه كل من القطاع العام والخاص للتنافس كون قطاع البناء والتشييد عرف قفزة نوعية واهتماما كبيرا بعد إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو أولا، وبعد سنوات الخراب للعشرية السوداء ثانيا[2].

ثالثا؛ اختلال توزيع الإنفاق العام على مختلف القطاعات الاقتصادية: شكلت نفقات التسيير ما نسبته 62% من إجمالي الإنفاق الحكومي كمتوسط للفترة (2000-2015) مقابل نسبة 38% للإنفاق الاستثماري، وتوزع نفقات التسيير على ستة أبواب رئيسية، يأتي في المرتبة الأولى الرواتب والأجور والتحويلات الجارية بحصة تقارب 33% لكل منهما، يليها في ذلك خدمات الإدارة العامة بـ 13% ثم مدفوعات الدين العام بـ 10%، المعدات والأدوات بـ 6% ومنح المجاهدين بـ 5%[3]، ويتضح جليا من ذلك الأهمية النسبية لكل من الرواتب والأجور والتحويلات الجارية في الإنفاق العام على التسيير، وهذا يعني نظريا أن زيادة هذا النوع من النفقات سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، مرجع سابق، ص 131.

[2] كمال سي محمد، محمد خليفة رقيق، حاج عبد القار بوبرقيق: **الإنفاق العام والاستثمار الخاص في الجزائر–علاقة تكامل أم إزاحة–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4، نوفمبر 2016، ص 69. للمزيد أنظر أيضا:

– عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، محمد سيدي شكوري، مرجع سابق.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 260.

وزيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف. أما عمليا وفي غياب مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر يتم الاعتماد على زيادة الواردات الأجنبية لتغطية الطلب المحلي المتزايد.

أما الإنفاق الحكومي الاستثماري فينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية بلغت حصة البنية التحتية فيها 16% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، يليها قطاع البناء والري والموارد المائية بـ 14%، ثم قطاع الصناعة والطاقة بـ 13% ومثلها مخصص لقطاع التربية والتعليم[1]. وبذلك فقطاعات هامة كالصناعة والزراعة تبقى حصتها قليلة مقارنة مع مكانتها.

الجدول رقم (21–3): مخصصات قطاعي الصناعة والزراعة في الجزائر خلال الفترة (2013/2000)

الوحدة (مليار دج/%)

السنوات	الصناعة	النسبة من نفقات التجهيز	الزراعة والري	النسبة من نفقات التجهيز
2000	7,3	2,29	43,1	13,51
2001	6,4	1,47	59,6	13,73
2002	7,6	1,51	102,4	20,38
2003	5,9	1,04	83,5	14,71
2004	0,2	0,32	97,5	15,76
2005	0,1	0,11	138,5	15,87
2006	0,1	0,09	181,6	16,63
2007	0,2	0,012	199,0	12,82
2008	0,0	0	247,4	13,03
2009	0,1	0,005	282,3	14,51
2010	0,2	0,01	294,5	15,32
2011	0,2	0,009	352,0	16,44
2012	0,6	0,025	256,2	10,84
2013	1,0	0,041	222,4	9,13

المصدر: حكيم بوجطو، عبد القادر سونة، مرجع سابق، ص 19.

يبين الإحصائيات السابقة أنه تم إهمال القطاع الصناعي حيث أن نسب مخصصاته ضعيفة مقارنة بالأهمية الاستراتيجية له، أما قطاع الفلاحة كانت مخصصاتها أحسن بكثير من قطاع الصناعة ولكنها لم تكن كافية للنهوض به.

إن قطاعات الاقتصاد الحقيقي عامة خاصة قطاعي السياحة والفلاحة كان من الواجب إعطائها مزيدا من الأهمية والدعم الحكومي لما يملكانه من مقومات للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات. فمن جهة قطاع السياحة الذي أصبح يشكل حاليا جزءا هاما من الاقتصاد العالمي، إذ تحتل المرتبة الثالثة من الصادرات العالمية بنسبة 7% من إجمالي الصادرات العالمية، وقد وصل المبلغ الإجمالي لإيرادات هذا القطاع نحو 1,5 تريليون دولار خلال سنة 2015 حسب ما أفاد به تقرير الإحصائيات الصادر عن المنظمة العالمية للسياحة[2]، ومن جهة ثانية قطاع الفلاحة أو الزراعة أين تعاني الجزائر من ارتفاع فاتورة الموارد الغذائية التي وصلت لحدود 10 مليار دولار.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 261.

[2] World Tourism Organization (UNWTO), **Tourism Highlights**, 2016 Edition, Spain, 05 December 2016, P 03.

رابعا؛ ضعف الرقابة على صرف النفقات: تبنى النظام المالي الجزائري نوعين من الرقابة على تنفيذ العمليات المالية: الرقابة الداخلية التي تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها بواسطة الأجهزة المتخصصة التابعة لها وكذلك الرقابة الخارجية التي تمارس من طرف أجهزة خارجة عن السلطة التنفيذية ومستقلة عنها وهي مجلس المحاسبة والبرلمان بوصفه السلطة التشريعية التي ترخص الميزانية وتراقب تنفيذها. وإذا كان النوع الأول من الرقابة ذات فعالية بالنظر لطابعها التقني المستمر، إلا أن الرقابة الخارجية تبقى متواضعة لعدم توفر إرادة سياسية جدية لتفعيلها؛ فمنذ سنة 1978 لم تعرض الحكومة على البرلمان سوى مشاريع قوانين ضبط الميزانية بالنسبة للأربع سنوات الأول من حياة البرلمان: دورة 1978، 1979، 1980، 1981م. وبعد توقف دام 27 سنة استأنفت عملية عرض مشروع تسوية الميزانية على البرلمان بدءا بدورة سنة 2008 التي تمت المصادقة على تسويتها سنة 2011[1].

إن ضعف عملية الرقابة وبالخصوص الخارجية منها أدى إلى ضعف الشفافية لتسييرها خاصة وأن الميزانية العامة للدولة لا تضم سوى العمليات المالية النهائية من موارد ونفقات. وقد شمل هذا الإقصاء حتى بعض العمليات التي تكتسي الطابع النهائي تدرج في حسابات خاصة في الخزينة كالموارد المتعلقة بالرسوم شبه الجبائية والرسوم البيئية ورسوم السكن وحتى حاصل الجباية البترولية عندما يتعدى سعر البرميل السعر المرجعي[2]، وقد شهد إنشاء تلك الحسابات التخصيص الخاصة[3] ازدهارا كبيرا فكما يتضح من الشكل رقم (19-3) أن أغلب الدوائر الوزارية لها حساب تخصيص واحد على الأقل.

الشكل رقم (19-3): عدد حسابات التخصيص الخاصة حسب الدوائر الوزارية التابعة لها سنة (2012)

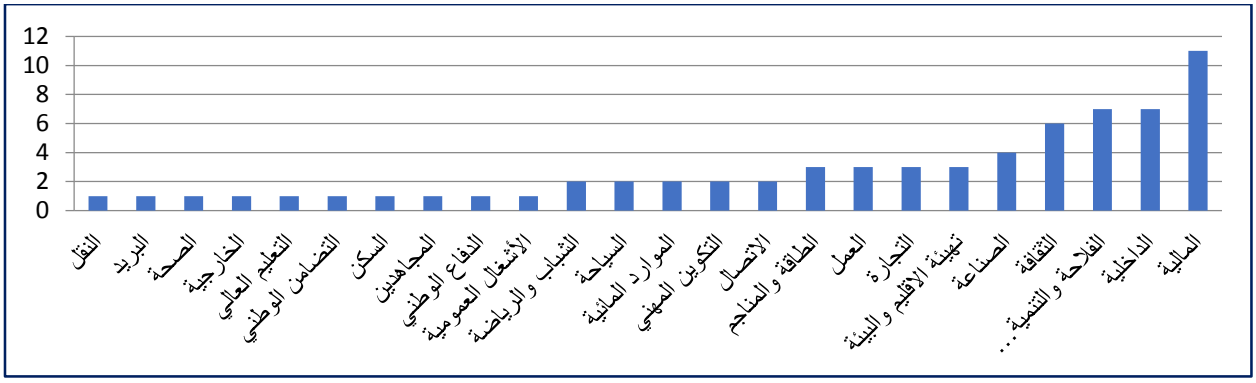

المصدر: نبيل بوفليح، فوقة فاطمة: مرجع سابق، ص 9.

يوضح الجدول السابق أن وزارة المالية تترأس عدد الحسابات المخصصة بـ 11 حسابا تليها كل من وزارتي الداخلية والفلاحة بـ 7 حسابات لكل منها، وهكذا يصل المجموع إلى 67 حسابا خاصا يوزع على مجموع الوزارات المختلفة، وعليه يتضح انتشار ظاهرة التسيير انطلاقا من الحسابات الخاصة كونها حسابات تخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة وفي الواقع هذه الحسابات تمول من الميزانية ولا تخضع للرقابة البرلمانية.

خامسا؛ الإسراف في النفقات العامة: يعتبر مؤشر الإسراف في النفقات العامة من التقارير التي تصدر عن مؤسسة التنافسية العالمية، وهو يقيم مدى رشادة النفقات العامة في الدولة من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم،

[1] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص-ص: 331-335.

[2] المرجع نفسه، ص 338.

[3] حسابات التخصيص هي نوع من الحسابات الخاصة في الجزائر وهي تأخذ حصة الأسد من مجموع الصناديق الخاصة التي تنقسم إلى (حسابات التسبيقات، حسابات تجارية، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية، حسابات القروض).

وتتراوح نقطة واحدة (تمثل الأكثر إسرافا)، و7 نقاط (تمثل كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات)، وقد تحصلت الجزائر على النتائج التالية الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (22-3): تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2008-2014)

الوحدة: (نقطة)

السنة	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015
القيمة	3,7	3,2	3,3	3,0	2,4	2,8	3,1
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/97	144/116	148/101	188/74

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- Group of the global Competitiveness: **Wastefulness of Government Spending**, Reports for the years 2008-2015.

يبين الجدول الانخفاض المتواصل عبر السنوات للمؤشر، وهو ما يعني زيادة الإسراف في النفقات العامة؛ وقد انخفضت قيمة المؤشر من 3,7 المقابل للرتبة 48 من أصل 134 دولة لتحتل وضعا متوسطا في مجال الكفاءة في توفير السلع والخدمات وبإسراف أقل في النفقات، وقد شهد المؤشر انخفاضات متتالية من سنة إلى أخرى (ماعدا سنة 2011/2010) أين وصلت رتبة الجزائر إلى 101 من أصل 148 وقيمة المؤشر تدنت إلى 2,4؛ وهو ما يعني أن النفقات العامة تتميز بالإسراف الشديد وهي تمثل هدرا في الإنفاق العام وذلك على الرغم من التحسن المسجل في قيمة المؤشر سنة 2015.

إضافة إلى ما سبق فإن عدم إخضاع المشاريع الاستثمارية العامة إلى دراسات دقيقة للجدوى الاقتصادية أدى إلى تأخر الإنجاز وترتب عن عملية إعادة التقييم تكاليف إضافية على عاتق الخزينة العمومية؛ فالبرنامج الخماسي (2010-2014) الذي رصد له 268 مليار دولار، خصص منه 130مليار دولار لإنجاز ما تبقى من برنامج (2005-2009)[1].

سادسا؛ توسع الفساد المالي والإداري: إضافة لكل تلك النقائص المتعلقة بتسيير الميزانية العامة وصرف النفقات وترشيدها برزت الكثير من قضايا الفساد؛ "فتزامنا مع تبني الحكومة الجزائرية جملة البرامج التنموية للفترة (2001-2014) والتي خصص لها غلاف مالي ضخم حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب للمال العام، صفقات مشبوهة ...إلخ) تكبدت الجزائر من جرائه 30 مليار دولار بين عامي 2000 و2010؛ وقد انفجرت منذ سنة 2003 العديد من قضايا الفساد بدءا بقضية مجمع الخليفة لتليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية (قضية الطريق السيار شرق-غرب)، وصولا إلى عمود الاقتصاد الجزائري قطاع المحروقات وقضايا الفساد لشركة سوناطراك"[2].

كل تلك القضايا ومظاهر الفساد أدت إلى تراجع تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الخاصة بالفساد المالي والإداري لمراتب متدنية، وذلك استنادا لتقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي حول مؤشر مدركات الفساد في الجدول الموالي. وهو المؤشر الذي تتدرج قيمته من 0 إلى 10، الصفر يعبر عن الفساد شبه الكلي، وتمثل الدرجة العاشرة إلى وضعية الخلو من الفساد.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 24 ماي 2010، مرجع سابق.

[2] محمد أمين بربري، كريفار مراد: **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، الجزائر، السداسي الثاني 2017، ص 60.

جدول رقم (23-3): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2015)

الوحدة: (نقطة)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نقطة المؤشر	2,6	2,7	2,8	3,1	3	3,2	2,8
الترتيب	133/88	146/97	158/97	163/84	180/99	180/92	180/111
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
نقطة المؤشر	2,9	2,9	3,4	3,6	3,6	3,6	
الترتيب	178/105	183/112	176/105	177/94	177/100	167/88	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

Transparency International: CPI, (http://www.transparency.org/), Reviewed on 03/10/2017.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر مرتبة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، فبالرغم من أن قيمة المؤشر زادت عن 3 منذ سنة 2006 والخروج من القائمة السوداء للدول الأكثر فسادا، إلا أن ترتيبها بين الدول لم يتراجع وتبقى في مراتب متأخرة ضمن هذا المؤشر لا يقل تقريبا عن حدود المرتبة 100 أو تفوقها في بعض السنوات. كما يتضح من الجدول أيضا استقرار قيمة المؤشر عند النقطة 3,6 خلال ثلاث سنوات من سنة 2013 إلى سنة 2015 ومراتب غير مشجعة في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين المحلين والأجانب.

من خلال كل ما سبق يتضح أن وفرة الموارد المالية التي سهلت تمويل الإنفاق العام وبرنامج الاستثمارات العمومية تحولت إلى حالة هدر للموارد، في حين كان الواجب استغلالها في ظل الاحترام الصارم للمال العام كونها مثلت فرصة قد لا تتكرر مستقبلا لبناء قاعدة إنتاجية صلبة واقتصاد أكثر تنوعا في ظل مع تزايد المخاطر والتحديات مع الاستمرار في الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للنمو، وهو ما يبرز حتمية الخروج من وضعية التبعية لقطاع المحروقات (تنويع الاقتصاد الجزائري). لذا يمثل مكافحة هدر المال العام وترشيد إنفاقه، ومكافحة كل أشكال الرشوة والفساد أولويات للرفع من فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات تنويع الاقتصاد الجزائري وأهم قطاعاته الواعدة

إن الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني اتجاه تقلبات أسعار المحروقات وبتظافرها مع مخاطر أخرى محتملة تشكل تهديدا على الاستقرار الاقتصادي الكلي، توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة الهيكل الاقتصادي ومحاولة تنويعه أكثر بعيدا عن قطاع المحروقات –بالرغم من تعدد السياسات والبرامج الاقتصادية الهادفة لخلق اقتصاد متنوع وصلب ما تزال مؤشرات تنوع الاقتصاد الوطني توضحا ضعفا كبيرا في تنوعه– وذلك من خلال تفعيل دور مختلف الآليات اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة والقادرة على جر قاطرة النمو الاقتصادي ودعم مسعى التنويع الاقتصادي الشامل وربطها بأهداف السياسة الاقتصادية عامة والإنفاقية خاصة.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بين حتمية التنويع وواقعه

تتظافر مخاطر تقلبات أسعار المحروقات ونضوب ثروة المحروقات مع جملة من التحديات المترتبة على استمرارية الاعتماد على قطاع المحروقات لتجعل من التنويع حتمية آنية، لما توضحه مؤشرات التنويع من ضعف في الاقتصاد الجزائري.

أولا: أهم التحديات المترتبة على استمرارية الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر: فضلا عن مخاطر تقلبات الأسعار وهدر الموارد النفطية النادرة تواجه استمرارية الاعتماد على قطاع المحروقات حاليا جملة من التحديات ولعل أبرزها:

1. **التحدي الأول:** باعتبار الجزائر دولة غازية بالدرجة الأولى فهي تواجه تحد أول يتمثل في أن سعر الغاز الطبيعي لا يزال حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة المثيلة والبديلة، في هذا الصدد فقد ناقشت الجزائر خلال المنتدى العاشر للدول المصدرة للغاز والذي انعقد في سنة 2009 بوهران (الجزائر) مسألة تسعير الغاز، كما أكدت على ضرورة مراجعة أسعار الغاز في الأسواق الدولية لإيجاد سعر عادل والذي يتحدد انطلاقا من سعر برميل النفط على أساس السدس، وبالتالي تعديل السعر الذي كان يحتسب على أساس العشر، وعلى الرغم من ارتباط الدول المصدرة بصفقات دولية طويلة المدى بينها وبين الدول المستهلكة خاصة منها دول الاتحاد الأوربي فقد تم قبول هذا الاقتراح بالاعتماد حسب البيان الختامي عقب اختتام أشغال الدورة، كما اتفق وزراء الطاقة على تشكيل فريق عمل يضم خبراء في المجال لاقتراح آليات عملية لرفع أسعار الغاز في الأسواق الدولية خلال السنوات المقبلة[1].

أما التحدي الثاني فيتمثل في تراجع حجم الصادرات التي بلغت 12,7 مليار م^3 من خلال النصف الأول من سنة 2015 مقابل 15 مليار م^3 خلال نفس الفترة من سنة 2014، أي بانخفاض تجاوز 15%.

إن الانخفاض المسجل ليس بالانخفاض الظرفي بل هو يعكس اتجاه تنازلي مسجل منذ سنة 2002 (من 59,637 مليار م3 سنة 2002 إلى 44,19 مليار م3 سنة 2014) يفسر بتوسع الاستهلاك المحلي. حيث يبرز الشكل الموالي انتقال الاستهلاك السنوي من 22 مليار م^3 سنة 2002 إلى 37,5 مليار م^3 سنة 2014.

[1] فاطمة مساعيد: **مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، الجزائر، جوان 2011، ص–ص: 232–233، بتصرف.

الشكل رقم (20-3): تطور إنتاج واستهلاك وتصدير الغاز الطبيعي للفترة (2004-2014)

الوحدة (مليار م ^{3})

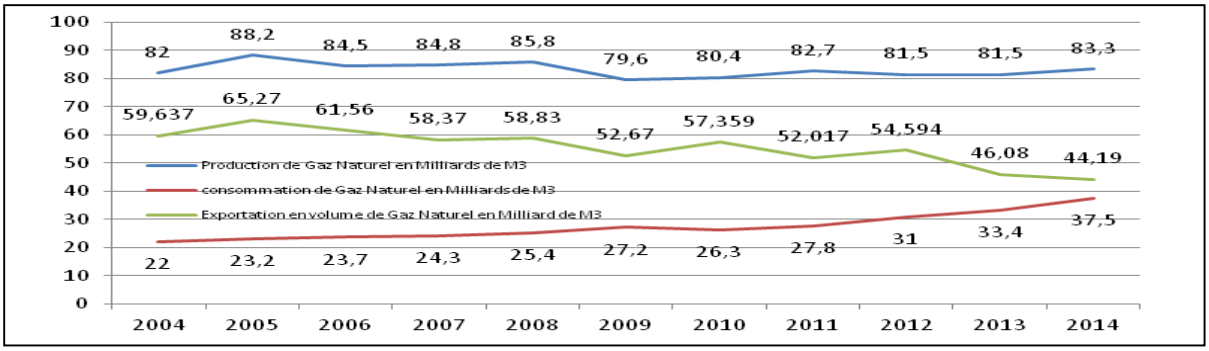

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 94.

2. **التحدي الثاني**: تعتبر المخاطر الأمنية من أهم التحديات التي تؤثر على منشآت النفط والغاز الطبيعي في الجزائر حيث سبق وأن تعرضت بعضها إلى بعض الهجمات الإرهابية أهمها الهجوم الذي وقع في ديسمبر 2013، حين اقتحمت مجموعة مسلحة منشأة الغاز في الجزائر إن أميناس، ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا وأجبر الجزائر على تعليق مؤقت لإنتاج الغاز في المنشأة، كما أدى الهجوم إلى توقف اثنين من ثلاثة قطارات معالجة في المنشأة والتي لكل منها القدرة على معالجة 3 مليارات متر مكعب سنويا. ومع نهاية فبراير 2013 تم إعادة إنتاج الغاز في إن أميناس جزئيا وبلغ متوسط 43400 برميل يوميا، على الرغم من أن الطاقة الإسمية حوالي 60.000 برميل يوميا[1].

3. **التحدي الثالث**: لقد أصبح ما يعرف بالنفط والغاز الصخريين في الآونة الأخيرة حلا للدول المستوردة للنفط ومهددا للدول المصدرة له، كما أكدت أزمة البترول لسنة 2014 أن هذا المصدر الطاقوي هو البديل رقم واحد للنفط خاصة مع تقدم تكنولوجيا في هذا المجال التي ساهمت بقسط كبير في تخفيض تكاليفه وتسريع استخراجه.

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول الموالي أنه ولغاية سنة 2014، تنتج ثلاث دول فقط النفط الصخري بكميات تجارية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والأرجنتين. أما الغاز الصخري فتنتجه ثلاثة دول أيضا بكميات تجارية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والصين.

جدول رقم (24-3): الدول المنتجة للنفط والغاز الصخري لسنة 2014

الوحدة: (مليون برميل يوميا/ مليار قدم مكعب يوميا)

	النفط الصخري	الغاز الصخري
الولايات المتحدة الأمريكية	4,07	34,3
كندا	0,2	3,9
الصين	/	0,2
الأرجنتين	0,02	/
الإجمالي	4,29	38,4

المصدر: أحمد بن محمد السياري: **نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية**، ورقة عمل إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، جويلية 2015، ص 10.

[1] US.Energy Information Administration : **Country Analysis Brief : Algeria**, (https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=DZA)), Reviewed on 05/12/2017, P 4.

في حين يفيد تقرير الوكالة الأمريكية للطاقة[1] أن الاحتياطي القابل للاستغلال من الغاز الصخري بالجزائر يقدر بـ 319800 مليار م ^{3}، وبهذا فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين 31220 مليار م^3 والأرجنتين 22500 مليار م^3. إلا أن استغلال الغاز الصخري لن يكون قريبا، إذ يندرج استغلال الغاز الصخري في الجزائر ضمن المدى البعيد، إلى استحقاق سنة 2040، وتشهد مسألة استغلاله معارضة شعبية؛ إذ أثارت التجربة الأولى التي أجريت بعين صالح في جانفي 2015، احتجاج السكان تنديدا بالتأثير السلبي لهذا النشاط على البيئة وتلوث طبقات المياه الجوفية بالمواد السام، واستعمال المياه التي هي مصدر نادر وغير متجدد، بحيث يستلزم الأمر 20.000 م^3 من المياه العذبة لتحطيم بئر واحدة[2].

4. **التحدي الرابع:** ضريبة الكربون وهي: "ضريبة تسعى دول الاتحاد الأوروبي لفرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول –فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، و كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود"[3]، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة هو كلفة خارجية نتيجة لحرق الوقود الكربوني، و قدتم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول وغيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي.

ويلقى هذا المسعى اعتراضا شديدا من طرف الدول المنتجة للنفط عن طريق منظمة الأوبك كون هذه الضريبة تعد محاولة لتكريس مصالح الدول المستهلكة على حساب المنتجين بذريعة حماية البيئة وترشيد الاستهلاك النفطي، في حين أن الأهداف من وراء هذه الضريبة هي: أولا معالجة العجز في ميزانيات الدول الصناعية وعلى أحسن تقدير نقل العبء الضريبي للدول المصدرة، وثانيا خفض الطلب على النفط حتى يختل ميزان العرض والطلب ويصبح سوق النفط لصالح المستورد[4]؛ ذلك أن فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وهذا الارتفاع يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وبذلك يكون من الطبيعي أن ارتفاع ثمن المحروقات بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم عليها أو إيجاد بدائل لها، أو اتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب.

ثانيا؛ تطور تنويع الاقتصاد الجزائري: بما أن التنويع الاقتصادي بمفهومه الواسع لا يقتصر على التنويع في مصادر الدخل أو بنية الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما يتعداه إلى إحداث تنويع في بنية الصادرات وواردات الدولة والعمالة على اعتبار التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد. ويمكن الاعتماد على مؤشر هيرفندال–هيرشمان في تقدير مؤشر إجمالي للتنويع الاقتصادي يبين واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، يعتمد على أخذ المتوسط الحسابي لمعاملات ستة متغيرات وهي[5]: الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة، العمالة، تراكم الخام لرأس المال الثابت[6].

---

[1] وفاء شماني، منور أوسرير: **مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، الجزائر، 2016، ص 37.

[2] حقل أفقي وأفقي متبوع بتصدع يقتضي كمية هائلة من المياه وإضافات كيميائية لبلوغ جيب الغاز. وهي طريقة متنازع فيها بسبب تأثيرها الوخيم على البيئة (تلوث التربة والهواء).

[3] مصطفى بودرامة: **التحديات التي تواجه مستبق النفط في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص 16.

[4] كمال عامر: **ضريبة الكربون وأثرها على الطلب على النفط**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، الجزائر، أفريل 2014، ص 57.

[5] تم الاعتماد على هذه الطريقة في قياس التنويع الاقتصادي في عدة دراسات نذكر منها دراسة كل محمد كريم قروف، ودراسات محمود عوض الخطيب، للمزيد أنظر:

- محمد كريم قروف: **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2016.
- ممدوح عوض الخطيب: **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، مرجع سابق.
- ممدوح عوض الخطيب: **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**: مرجع سابق.

[6] تم حساب المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري اعتمادا على المتغيرات الخمسة الأولى فقط لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بالمتغير الأخير لكامل الفترة.

بالنسبة للفترة الزمنية تم اعتماد الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2015، حيث أن التنويع الاقتصادي لم يدرج ضمن الأهداف الاستراتيجية لمخططات تطوير الاقتصاد الجزائري سوى مع نهاية فترة الاصلاحات ومع بداية مرحلة الإنعاش الاقتصادي[1]. وقد كانت نتائج تقدير المعاملات الستة في الجزائر وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (21-3): معامل هيرفندال-هيرشمان لمتغيرات تنوع الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2015)

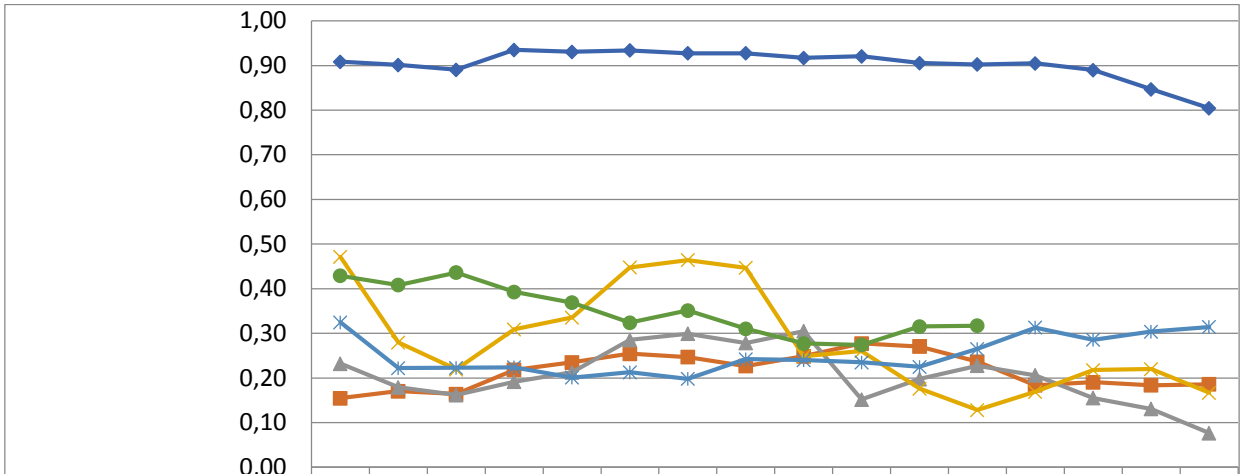

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تنوع الصادرات	0,91	0,90	0,89	0,94	0,93	0,93	0,93	0,93	0,92	0,92	0,91	0,90	0,91	0,89	0,85	0,80
تنوع الواردات	0,15	0,17	0,16	0,22	0,24	0,25	0,25	0,23	0,25	0,28	0,27	0,24	0,18	0,19	0,18	0,19
تنوع الناتج المحلي الخام	0,23	0,18	0,16	0,19	0,21	0,29	0,30	0,28	0,30	0,15	0,20	0,23	0,21	0,16	0,13	0,08
تنوع الإيرادات	0,47	0,28	0,22	0,31	0,34	0,45	0,46	0,45	0,25	0,26	0,18	0,13	0,17	0,22	0,22	0,17
تنوع العمالة	0,32	0,22	0,22	0,22	0,20	0,21	0,20	0,24	0,24	0,23	0,22	0,27	0,31	0,29	0,30	0,31
تنوع الاستثمار	0,429	0,408	0,436	0,393	0,369	0,324	0,351	0,310	0,277	0,274	0,315	0,317				

المصدر: إعداد وحساب الطالب اعتمادا على إحصائيات الملاحق رقم ((3)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)).

يوضح الشكل السابق نتائج تقدير معامل هيرفندال للمتغيرات الستة المستخدمة في بناء المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري، وقد لخصت نتائج التقدير إلى:

1. **التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)**: يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الخام على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الجارية للدينار الجزائري ولثمانية قطاعات هي: الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية البترولية، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، والخدمات، مضاف إليها قيمة الضرائب والرسوم الجمركية. وخلال الفترة (2000-2015)، تبرز نتائج تقدير معامل هيرفندال انخفاضا في درجة تنويع النشاطات الإنتاجية منذ بداية سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، وهي الفترة المقابلة للطفرة النفطية الثالثة حيث ارتفعت قيمة المعامل من 0,19 إلى 0,30 لتعود إلى الانخفاض مباشرة مع سنة 2009 حيث قدر بـ 0,15، وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار المحروقات، التي بدورها رجعت إلى الارتفاع بسرعة ورجع معها ارتفاع معامل هيرفندال ليصل إلى 0,21. ومع الأزمة النفطية الأخيرة -سنة 2014 - انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام وانخفض معهما معامل التنويع إلى 0,08 سنة 2015 وهو أقل مستوى له في كامل الفترة. ما يبين أن تنوع القاعدة الإنتاجية يتأثر بحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر هو الآخر بالأسعار.

[1] أنظر الفصل الثالث، ص 132.

2. **التنويع في الصادرات:** يعتمد تحليل تنويع الصادرات على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي لقطاعين اقتصاديين: صادرات قطاع المحروقات، والصادرات خارج المحروقات، وخلال الفترة (2000-2015)، تبرز نتائج تقدير معامل هيرفندال الانخفاض الشديد في درجة تنويع الصادرات لكامل الفترة، حيث تقترب قيمة معامل هيرفندال من الواحد الصحيح حيث تجاوزت قيمته 0,9 تقريبا في كل الفترة ما يبرز اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على صادرات المحروقات في تحقيق التوازن والاستقرار في الميزان التجاري.
3. **التنويع في الواردات:** للوصول إلى تقييم مدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعا في بنية الواردات، تم الاعتماد على النسب المئوية لتوزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسية وهي: السلع الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، المنتجات الخام، المنتجات نصف المصنعة، تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية، والسلع الاستهلاكية، ويلاحظ من خلال الشكل السابق وجود تنوع نسبي في بنية الواردات حيث ينخفض معامل هيرفندال عن 0,2 في كامل الفترة ما عدا الفترة من سنة 2003 إلى سنة 2011 حيث تجاوزت قيمته 0,2 لتصل سنة 2009 إلى 0,28 كأعلى قيمة مسجلة خلال الفترة كاملة، وترجع إلى التوسع في استيراد التجهيزات الصناعية التي فاقت 42% والمواد نصف المصنعة بنسبة 26%، وهي التجهيزات والمنتجات اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية المطبقة خلال الفترة (2001-2014).
4. **التنويع في الإيرادات العامة:** تقوم الإيرادات العامة بدور كبير في تنويع القاعدة الاقتصادية في كافة الدول المصدرة للمحروقات بصفة أساسية، حيث ترتبط الإيرادات العامة فيها مباشرة بإيرادات قطاع المحروقات، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لابد من أن يتوافق مع ازدياد نسبة الإيرادات العامة العادية إلى مجموع الإيرادات العامة، لذلك اعتمد في تحليل تنويع الإيرادات العامة على توزيعها مقيمة الأسعار الجارية للدينار الجزائري وفق: إيرادات الجباية البترولية، إيرادات الجباية العادية، إيرادات غير جبائية. وخلال الفترة (2000-2015) تبرز نتائج تقدير معامل هيرفندال الانخفاض في درجة تنويع الإيرادات في سنة 2000 حيث قاربت قيمة المعامل 0,5، ثم سجلت انخفاضين متتاليين سنتي 2001 و2002 لتبلغ قيمة معامل تنويع الإيرادات 0,22 نتيجة لانخفاض قيمة الجباية البترولية لانخفاض صادرات المحروقات التي قدرت بـ 18,11 مليار دولار فقط، ومع عودة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات بارتفاع الأسعار سنة 2003 ارتفعت مجددا قيمة معامل التنويع إلى ما كانت عليه سنة 2000، ما يعني أن معظم ايرادات العامة كانت مكونة من الجباية البترولية وذلك حتى سنة 2008 أين عاد مؤشر تنويع الإيرادات إلى الانخفاض المتتالي من سنة إلى أخرى حتى نهاية الفترة 2015 أين نزلت قيمة المعامل إلى 0,17.
5. **التنويع في العمالة:** لتحليل تطور تنوع العمالة تم اعتماد توزيع مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري على القطاعات الإنتاجية الرئيسية التالية: الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والخدمات. ويلاحظ من خلال الشكل السابق انخفاض درجة التنوع نسبيا في العمالة لغلبة عمالة قطاع التجارة والخدمات على مجموع القوى العاملة وقد سجلت قيمة معامل هيرفندال لتنوع العمالة قيمة 0,32 سنة 2000 لتنخفض إلى 0,22 مع سنة 2001 نتيجة لتوجه العمالة أكثر نحو القطاع الزراعي مع بدأ تنفيذ مشاريع برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية سنة 2000، واستمر ذلك الانخفاض ولكن بداية من سنة 2007 نتيجة لتحول اتجاه العمالة هذه المرة نحو النمو بنسبة أكبر في قطاع البناء والأشغال العمومية وهي الفترة التي تميزت بإطلاق العديد من المشاريع الضخمة لتنمية البنية التحتية كمشروع الطريق السيار شرق-غرب سنة 2006، ومع سنة 2011 عاد الاتجاه إلى تطور العمالة نحو قطاع التجارة والخدمات

وارتفعت قيمة المعامل التنوع إلى أكثر من 0,3 ما يعني انخفاضا في تنوع توزيع العمالة على القطاعات الإنتاجية المختلفة.

6. **التنويع في إجمالي تراكم رأس المال الثابت:** يتكون إجمالي تراكم رأس المال الثابت من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون، وتشمل الأصول الثابتة حسب تقسيمها القطاعي كل التحسينات المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية، الأشغال العمومية البترولية، مشتريات أجهزة النقل والمواد والتجهيزات الأخرى، وكذلك (حيوانات التكاثر، الأشغال والحليب والغابات)، إضافة إلى الخدمات. ولغياب الاحصائيات الدقيقة لكامل الفترة تم حساب معامل هيرفندال حتى سنة 2011 فقط، والتي أظهرت انخفاضا في درجة تنوع متغير تراكم رأس المال الثابت التي تقع ضمن المجال (0,3-0,4) وذلك راجع بالأساس إلى تركز الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العمومية.
7. **تنوع الاقتصاد الجزائري (المؤشر المركب لتنوع الاقتصاد الجزائري):** يظهر الشكل الموالي الخاص بتطور معامل هيرفندال للمؤشر المركب أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن مستوى التنويع المستهدف؛ حيث أن قيمة معامل هيرفندال المتوسطة تراوحت لكامل الفترة بين 0,31 و0,42 وهي بذلك بعيدة عن الاقتراب من قيمة الصفر التي تعني تنوعا اقتصاديا شاملا.

الشكل رقم (22-3): المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة (2000-2015)

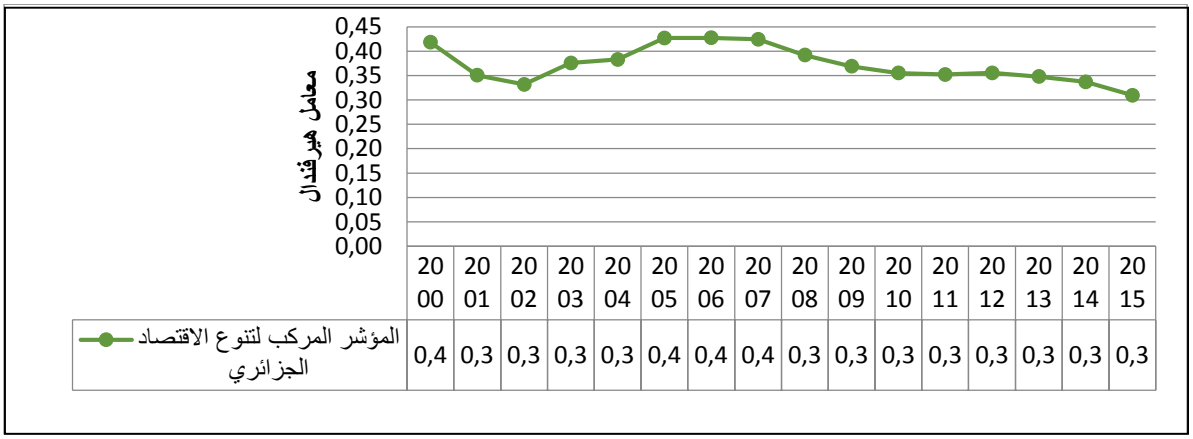

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج التقدير المبينة في الملحق رقم (10).

يلاحظ من الشكل السابق اتجاها واضحا لانخفاض متتالي في قيمة المعامل ابتداءا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2015، وهو نفس ما لوحظ من خلال الرسم البياني لتنوع الإيرادات ما يشير إلى التوجه لتنويع الاقتصاد من خلال توسيع وعاء الجباية العادية والعمل على زيادة مواردها حيث أن السنوات الأخيرة شهدت معدلات نمو كبيرة لها حتى فاقت في قيمتها الجباية البترولية. وهو ما يجب العمل عليه وتدعيمه مستقبلا بجملة من السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة الإنفاقية) المساعدة على تنوع باقي المتغيرات.

المطلب الثاني: الميكانيزمات المتبعة لدعم التنويع الاقتصادي

تختلف الميكانيزمات أو الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لآخر حسب توجهاته الأيديولوجية ومستوى التقدم الاقتصادي إضافة إلى الظروف والتحولات المحلية وخاصة الاقتصادية منها.

وفيما يأتي أهم الآليات والتي ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي: ميكانيزمات متعلقة بالاستثمار، ميكانيزمات متعلقة بالتجارة الخارجية، وأخيرا ميكانيزمات متعلقة بتأهيل العنصر البشري.

أولا؛ الميكانيزمات المتعلقة بالاستثمار: وهي تلك الآليات المتعلقة بالخوصصة وتشجيع القطاع الخاص، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

1. **الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص:** انسجاما مع إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره بالكامل، باشرت الجزائر بتنفيذ برنامج واسع لخوصصة المؤسسة العمومية وكانت البداية الفعلية للتنفيذ في أفريل من سنة 1996 وذلك بمساندة من طرف البنك الدولي، حيث استهدفت في المرحلة الأولى خوصصة 200 مؤسسة عمومية من أصل 13000 مؤسسة والتي ينشط معظمها في قطاع الخدمات، ثم في 1998 أين قامت بتصفية 827 مؤسسة عمومية حيث تم بيع 464 مؤسسة للعاملين فيها تم من خلالها إنشاء 608 شركة جديدة[1].

أما في سنة 2000 وفي إطار برنامج الخوصصة حددت قائمة تضم حوالي 300 مؤسسة من مجموع 1270 مؤسسة عمومية، كما حدد البرنامج في شهر أفريل 2002 قائمة بـ 700 مؤسسة، إلا أن العملية لم تنجح نظرا لبطئ تنفيذ العملية.

في سنة 2004 حرص مجلس مساهمات الدولة على دفع مسار الخوصصة وهذا بدعم مهام شركات تسيير المساهمات وإعطاء ديناميكية جديدة وأكبر في مجال الشراكة أو فتح رأسمال، وقد تجسدت جهود الخوصصة في فترة (2003–2007) وفق ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (25–03): حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال الفترة (2003– 2007)

الوحدة: (مؤسسة/%)

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع	النسبة
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192	46,04
الخوصصة الجزئية (>50 %)	1	2	11	12	7	33	7,91
الخوصصة الجزئية (<50%)	0	3	1	1	6	11	2,63
التنازل لصالح العمال الأجراء	8	23	29	9	0	69	16,54
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29	6,95
بيع الأصول للقطاع الخاص	2	13	18	30	20	83	19,90
المجموع	**20**	**58**	**113**	**116**	**110**	**417**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة: الخوصصة، الموقع الالكتروني: (www.mdipi.gov.dz)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2017.

يوضح الجدول السابق أنه خلال الفترة (2003-2007) تم خوصصة 417 مؤسسة منها 192 مؤسسة خوصصة إجمالية بنسبة 46,04% فيما قدرت حصيلة الخوصصة الجزئية بـ 10,52%، فيما تم التنازل على 69 مؤسسة لصالح العمال بنسبة 16,54% والنسبة الباقية للمؤسسات موزعة بين الشراكة المضافة، وبيع الأصول للقطاع الخاص.

وكنتيجة لجهود الخوصصة ومن خلال قوانين الاستثمار التي صدرت في السنوات 1994،1993، 1988، 2001، فإن السلطات العمومية توجهت نحو تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية مع منحه

[1] عبد اللطيف بالغرسة: **خوصصة القطاع العمومي، تحديد لدور الدولة الاقتصادي –دراسة حالة الخوصصة البنكية**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى حول: **اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة**، مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2004، بدون ترقيم.

تحفيزات مهمة، وقد بلغ وزن المشاريع الخاصة حسب ما يوضح الجدول الموالي 98 من إجمالي المشاريع، كما أن القيمة المالية المرصودة لها تتجاوز 55%.

جدول رقم (26-3): وزن المشاريع الخاصة ضمن الاقتصاد الوطني للفترة (2000-2015).

الوحدة: (مليون دج/%).

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بمليون دج	النسبة%
قطاع خاص	59047	98	6415186	55
قطاع عام	1095	1.8	3983653	34
المختلط	97	0.2	1173374	10
المجموع	60239	100	11572213	100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الالكتروني: (http://www.andi.dz)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2017.

أما على صعيد مساهمتها في مؤشرات التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، فيمكن التعبير عنها بواسطة الجدول الموالي:

جدول رقم (27-3): مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والتنويع للفترة 2010-2015.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الداخلي الخام (%)	78,74	78,86	79,49	80,42	81	80,87
الناتج الداخلي خارج المحروقات (%)	79	79,1	79,49	80,42	81,1	81
الصادرات خارج قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات (مليون دج)	2,67	2,80	2,86	3,24	4,10	5,45

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS): **الحسابات الاقتصادية**، الموقع الإلكتروني: (http://www.ons.dz-Comptes-economiques-.html /)، تاريخ الاطلاع، 25 نوفمبر 2017.
- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

من خلال الجدول السابق يلاحظ تزايد مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة في حدود 80% سنويا، وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن نسبة التوظيف في القطاع الخاص تمثل 84% من إجمالي التوظيف للفترة (2000-2015)، في حين تبقى مساهمتها في الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة ولا تمثل سوى 45, 5% سنة 2015. مما يستوجب زيادة التكفل والاهتمام بتطوير مكانة هذا القطاع في الهيكل الاقتصادي الوطني، من خلال إزالة العراقيل التي تواجه تنمية الاستثمارات الخاصة وتوفير بيئة الأعمال المناسبة، والبنية التحية الضرورية، وأيضا صيغ التمويل المناسبة[1].

2. **تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشير الإحصائيات في الجزائر إلى التطور السريع لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الكثير من البلدان، ويقابله في نفس الوقت ارتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدرا أساسيا للشغل. وقد أولت الجزائر اهتمامها بدعم وتأهيل وتطوير هذه المؤسسات والتركيز عليها في النشاط الاقتصادي بغرض

[1] عمار عريس، خير الدين بوزرب: **تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/06/26، ص –ص: 13-18.

الوصول بها إلى مستوى التنافسية والكفاءة الاقتصادية، ولأجل ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI)، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) [1]، وبعض الهيئات الأخرى التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 716895 مؤسسة، منها مؤسسات خاصة بنسبة 74%، تليها مؤسسات الصناعة التقليدية بـ 25%، في حين لا تمثل المؤسسات العامة منها سوى 5%،[2] وهو ما يعكس إعطاء الأولوية للقطاع الخاص للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاركة الأولوية للقطاع العام للاستثمار في المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

بما أن المؤسسات العامة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة ضمن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن نشاطها الاقتصادي محدودا ويقتصر على بعض الفروع في الصناعة والزراعة والخدمات. أما فيما يخص المؤسسات الخاصة فيمكن توضيح أهم مجالات نشاطها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (23-3): مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2015

الوحدة (%)

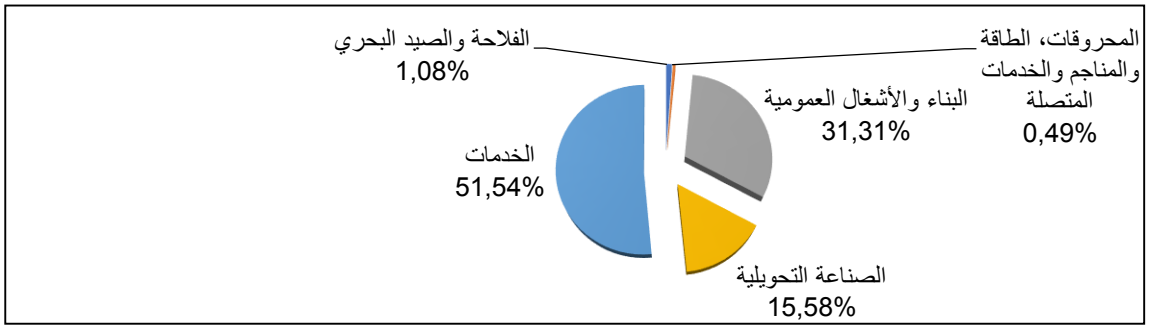

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات:

- Ministère de l'industrie : **Bulletin d'information statistique de la PME**, n° 28, Algerie, 2015, P10.

من خلال الشكل السابق يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات الاقتصادية والتجارية، وخاصة في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، حيث أن الاستثمارات الكبيرة في المنشآت القاعدية خلال السنوات الأخيرة أدت إلى زيادة عدد المؤسسات المهتمة بهذا القطاع.

إن التطور الكبير الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عددها سمح لها بالمساهمة أكثر في تنمية الاقتصاد الوطني وفقا لما تبينه الإحصائيات الآتية:[3]

- من حيث التشغيل فقد وصلت نسبة مساهمتها 17,39 % سنة 2014؛
- من حيث الناتج الداخلي الخام وصلت قيمة مساهمتها 7,63 مليار دولار سنة 2013؛
- من حيث خلق القيمة المضافة في بعض قطاعات خارج المحروقات فتبلغ سنة 2014: 1771,49 مليار دج في قطاع الفلاحة، 1562,1 مليار دج في البناء والأشغال العمومية، 1443,12 مليار دج في قطاع النقل المواصلات.

---

[1] السعيد بريبش: **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني–**، مجلة أفاق، العدد 05، جامعة باجي مختار –عنابة–، مارس 2001، ص 29.

[2] Ministère de l'industrie : **Bulletin d'information statistique de la PME**, n° 28, Op-Cit, 09.

[3] للمزيد أنظر:

– رشيد فراح، الخير زميت: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/06/26.

هذه المساهمة على الرغم من أهميتها إلى أنها تبقى غير كافية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛ لذا يجب الاهتمام أكثر بتشجيع وتأهيل هذا النمط من المؤسسات وإزالة كل العوائق[1] التي تحد من انتشارها ومساهمتها أكثر في تنويع الاقتصاد الوطني.

3. **الاستثمار الأجنبي المباشر**: بدأت الجزائر في عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في بداية التسعينيات من خلال استحداث الهيئات والتشريعات المشجعة في تلك الفترة بدءا من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات بتاريخ 1993/10/17[2]، ومجموعة من القوانين تقدم التحفيزات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وبالرغم من ذلك لوحظ عزوفا واضحا للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات وكان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار والذي صدر تحت رقم 03/01 في أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله، وبالرغم من ذلك تشير تقديرات الأونكتاد أن سنة 2015 عرفت انخفاضا قياسيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر؛ أين بلغت أدنى المستويات عند قيمة سلبية قدرت بـ: 587,31- مليون دولار[3]، وهذا ما ينعكس سلبا على عملية دعم التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب العمل ورفع رأس المال، ودعم الإنتاج الوطني.

هذا الانخفاض المسجل مرتبط بصورة مباشرة بالتراجع المسجل في قطاع المحروقات نتيجة للأزمة النفطية الأخيرة، ذلك أن التوزيع القطاعي المبين في الشكل الموالي يبين سيطرة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 28% طيلة المدة (2003-2015)، تليها المعادن بنسبة 21,10%.

الشكل رقم (24-3): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003-2015)

الوحدة: (%)

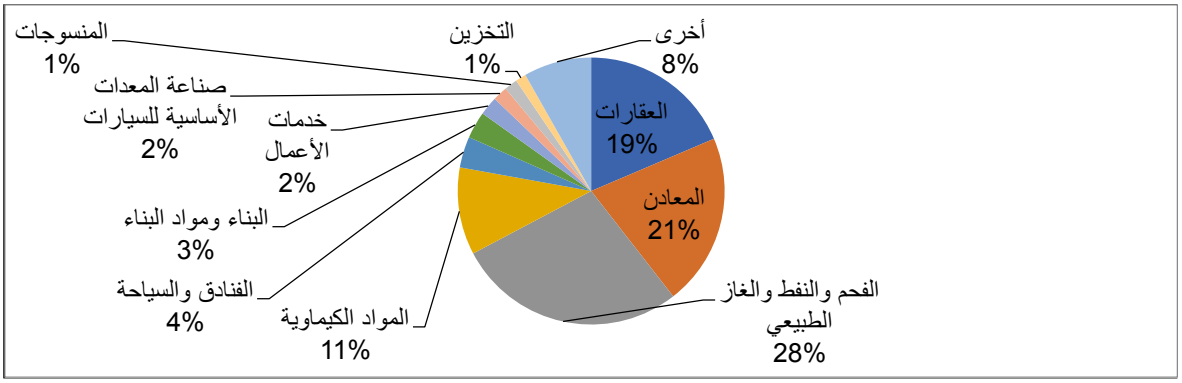

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة 33، العدد الفصلي2 ، أفريل - جوان 2015، ص :15.

[1] تتمثل أهم العوائق حسب الخبير الاقتصادي الجزائري سعدان شبايكي في: الصعوبات المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي وكذا في عدم حماية المنتوج الوطني أمام السلع المستوردة، وضعف التحفيزات الممنوحة للاستثمار. للمزيد أنظر:

- سعدان شبايكي: **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ماي 2007، ص-ص: 187-194.

[2] رشيد ساطور، مرجع سابق، ص 161.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع الالكتروني: (http://unctadstat.unctad.org)، تاريخ الاطلاع: 23 نوفمبر 2017.

إن السياسات المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة فهناك ما يعيق فعاليتها، كما أنها تفتقد القدرة على توجيه تدفقاتها لخدمة تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني؛ كون أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة مركزة في قطاع المحروقات، وغير مهتمة بالاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة، الفلاحة وغيرها من القطاعات التي يمكنها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

ثانيا؛ الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية: تعد برامج الاصلاح الاقتصادي لسياسة التجارة الخارجية محركا أساسيا لعملية التنويع، وفي هذا الإطار تبنت الجزائر عدة استراتيجيات منها:

1. **سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات:** إن إصلاحات التسعينات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك في أهدافها وأدواتها من خلال إجراءات تحرير التجارة الخارجية، وكذا الإصلاح الضريبي والجمركي، وذلك ضمن الآليات والتدابير التي انتهجتها الدولة من أجل تنمية وتنويع صادراتها خارج المحروقات وقد تمثلت أهم تلك الإجراءات في: [1]

أ. **تحرير التجارة الخارجية:** لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي.

ب. **تخفيض قيمة العملة:** قامت السلطات العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في المرة الأولى سنة 1991 وللمرة الثانية في أفريل 1994، بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير، وقد أقر البنك المركزي تخفيضا ثالثا في جانفي 2003 بقيمة 5% لتحقيق نفس الهدف دائما.

ج. **تأمين وضمان الصادرات:** تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGO؛ حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واكتشاف أسواق جديدة.

د. **الإجراءات الجمركية:** لقد عرفت التعريفة الجمركية الجزائرية إدخالا لتعديلات تدريجية مع في انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع وترميزها سنة 1991 في إطار المنظمة العالمية للجمارك، وفي ما يتعلق بجانب الاستفادة من امتيازات الإعفاء من الضرائب الجمركية لبعض السلع، فقد نص قانون المالية سنة 1992 على إلغاء الاستفادة من الإعفاءات وعوضت بنظام الإعانات، كما تم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة، أما المصدرة فهي معفاة من القيمة المضافة [2].

تدعيما للإجراءات السابقة تم أيضا تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174، المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات. وقد وضعت الوكالة (ألجكس) تحت وصاية وزارة التجارة.

إن واقع التجارة الخارجية يعكس بوضوح فشل الإجراءات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث يظهر مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر أن صادراتها لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، كما أن صادراتها تبقى مركزة في عدد محدود من المنتجات ولمتمثلة في المنتجات البترولية والغازية.

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون: **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998، ص 113.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية –حالة الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003/2002، ص 450.

الجدول رقم(28-3): مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر بين سنتي (2005-2014)

السنة / المؤشرات	2005	2014	التغير
عدد السلع للمصدرة	108	99	-9
مؤشر التركز	0,588	0,490	-0,098
مؤشر التنوع	0,810	0,743	-0,067

المصدر: صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، الإمارات العربية المتحدة، 2016 ، ص 232.

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد السلع المصدرة انخفض من 108 منتج سنة 2005 إلى 99 منتج سنة 2014، كما أن كل من مؤشر التركز والتنوع يبرزان لنفس السنة مستويات عالية من التركز بنسبة تبتعد كثيرا عن الصفر 0,49 وبانخفاض درجة التنوع إذ تصل قيمة مؤشر التنوع إلى 0,743.

2. **تقليص فاتورة الواردات**: شهدت الجزائر مؤخرا العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في النصف الثاني من سنة 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، والتي كان من أبرزها قانون رخص الاستيراد ورفع الكثير من التعريفات ووصولا إلى التوقيف التام لاستيراد بعض السلع.

حيث يلاحظ من الجدول الموالي أن كل المجموعات السلعية المكونة لهيكل الواردات الجزائرية عرفت تراجعا سنة 2015 عن سنة 2014. كما يلاحظ أيضا أن واردات الجزائر جد متنوعة عكس الصادرات مما يتسبب في مخاطر عالية وتراجع كبير في معدل تغطية الصادرات للواردات عند انخفاض قيمة الصادرات بسبب انهيار أسعار المحروقات.

الجدول رقم(29-3): هيكل الواردات الجزائرية لسنتي (2014/2015)

الوحدة: (مليون دولار/%)

مجموعات المنتجات	2014		2014		التغير (%)
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
السلع الغذائية	11 005	18, 79	9 314	18,09	15,37
سلع موجهة لآلات الإنتاج	17 622	30,08	15 881	30,84	-9,88
التجهيزات	19 619	33,49	17 709	34,39	-9,74
سلع استهلاكية غير غذائية	10 334	17,64	8 597	16,69	-16,81
المجموع	**58 580**	**100**	**51501**	**100**	**-12,08**

Source : Direction Générale des Douanes: **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2014-2015,(** http://www.douane.gov.dz), Révisé le 24/12/2017.

ما يلاحظ أيضا أن السلع الاستهلاكية بنوعيها الغذائي وغير الغذائي تمثل ما نسبته 34,78% من مجموع الواردات الجزائرية، وهي نسبة جد معتبرة، تمكن إذا ما تم احلالها -عن طريق تبني استراتيجية إحلال الواردات من الأسفل إلى الأعلى[1]- ولو نسبيا من تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، فضلا عن الآثار الجانبية الأخرى الايجابية لهذا الإحلال على الاقتصاد الوطني؛ حيث تهدف استراتيجية إحلال الواردات إلى إنتاج كل ما يستورد من خلال إقامة أكبر عدد ممكن من المصانع بغرض تلبية الطلب المحلي.

[1] الإحلال من الأسفل على الأعلى يعني أن تمنح الأولوية في الإحلال لقطاع السلع الاستهلاكية، ثم الارتقاء تدريجيا لغاية إحلال الصناعات الثقيلة.

ثالثا؛ الإجراءات المتعلقة بترقية العنصر البشري: ترتبط المعرفة بالتنمية الاقتصادية في علاقة عضوية وديناميكية فهي أداة ونتاج لها، كما أن النمو الداخلي المتوقع على المدى الطويل مرتبط بالعناصر المعرفية بما فيها فاعلية أنشطة البحث والتطوير ونمو رأس المال البشري الذي يعد العمود الأساسي في اقتصادات ومجتمعات المعرفة. من هذا المنظور اهتمت الجزائر بموضوع التعليم عامة وخاصة التعليم العالي، وقد تجسد هذا الاهتمام في التطورات التي شهدها هذين القطاعين المالي أو البشري.

بالنسبة للمستوى المالي تخصص الحكومة ميزانية سنوية ضخمة لقطاع التربية والتعليم وأخرى للتعليم العالي؛ فكما يشير التقرير الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2015 قدرت ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية وحدها فقط بـ 746,643 مليار دج، وبزيادة طفيفة مقارنة بالميزانية المخصصة له في سنة 2014 والتي كانت تقدر بـ 696,810 مليار دج، أما على الصعيد البشري أين يمثل عدد طلبة التعليم العالي أهم عنصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع سجلت السنة الدراسية (2015-2016) دخول 1,5 مليون طالب جامعي، مع 363141 مسجل جديد[1].

بمقابل الإنجازات المحققة التي يشهدها قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلا أنه من ناحية الفعالية التنموية لم يكن الإنفاق على التعليم تأثير يذكر حيث يظهر الجدول (30-3) ضعف الصلة بين الانفاق على التعليم (العالي والعام) وقيمة دليل التنمية البشرية فحصة الإنفاق على التعليم هي الأعلى في الجزائر بين قائمة الدول المقارنة المختارة مع ذلك فقد سجلت أقل قيمة لدليل التنمية البشرية.

جدول (30-3): نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج مقابل دليل اقتصاد المعرفة ودليل التنمية البشرية في بعض الدول لعام 2012

الدولة	الإنفاق على التعليم نسبة إلى الناتج المحلي	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر اقتصاد المعرفة
الجزائر	4,3	0,713	3,79
البحرين	2,9	0,796	6,9
قطر	2,5	0,834	5,84
عمان	4,3	0,731	6,14
لبنان	1,6	0,745	4,56
تركيا	2,9	0,722	5,16

المصدر: وفاء تنقوت: **الاستثمار في العليم العالي في الجزائر وفعاليته من منظور اقتصاد المعرفة:** مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الخامس حول: **ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع –التطلع للمستقبل–** جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، الجزائر، يومي 17-18 نوفمبر2015، ص 15.

أما بالنظر إلى صعيد الانعكاسات الايجابية للتعليم على الأداء الاقتصادي العام والذي يعبر عنه دليل اقتصاد المعرفة الذي يشير إلى مدى توظيف البلد للمدخلات المعرفية في عملية الإنتاج، فإن الجدول السابق يشير بوضوح إلى أن الانفاق على التعليم العالي والعام بصفة عامة والمكاسب التي حققتها الجزائر، لم يتم توظيفها في الاقتصاد ولم تعزز الجوانب المعرفية في الإنتاج فمؤشر اقتصاد المعرفة كان أقل من جميع دول المقارنة.

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص-ص: 130-131.

المطلب الثالث: إمكانيات ومعوقات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

تتمتع الجزائر بموارد ومتاحات متنوعة (مادية، بشرية، وطبيعية) تأهلها لأن تكون قوة اقتصادية كبرى إن استثمرت بشكل عقلاني ومدروس في تنمية قطاعات اقتصادية واعدة خارج قطاع المحروقات، أو على الأقل تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني بدرجة تسمح بتفادي الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار المحروقات، وتتمثل أهم هذه القطاعات في:

أولا: قطاع السياحة: نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع السياحي على المستوى الدولي أصبح يمثل القطاع الرائد والمعول عليه بالدرجة الأولى في تنويع الاقتصاد الجزائري، أين يلاحظ في هذا الصدد تعدد الدراسات التي تربط التنويع الاقتصادي في الجزائر بقطاع السياحة، وفيما يأتي رصد لأهم مقومات ومعوقات تنمية هذا القطاع.

1. **مقومات ومساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية:** تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط وتحتل مركزا محوريا، حيث تتوسط الجزائر دول المغرب الكبير على مساحة تصل إلى 2381741 كم^2، وشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200كلم على ضفة البحر الأبيض المتوسط، والموقع المتميز للجزائر جعلها تزخر بثروات ومناظر خلابة ومتنوعة، بين السهول والهضاب والجبال والغابات، بالإضافة إلى التنوع النباتي والحيواني والبيولوجي، وحتى العرقي والحضاري، مما يؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا من الطراز الأول، وبلدا عملاقا سياحيا إن تم استغلال هذه الثروات بشكل رشيد.

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إذ تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 9,7 % خلال الفترة (2000-2015)، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10,8 % بحلول سنة 2026[1]. وبالنسبة للجزائر تعد مساهمتها في التنمية الاقتصادية جد ضعيفة كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (31-3): مساهمة قطاع السياحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة (2000-2015)

السنة		2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)		3.1	3.9	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5
المساهمة في التشغيل (10^3 عامل)	العاملين المباشرين	154.7	258.9	254.1	266.6	292.2	321.4	305.9	327.3
	إجمالي العاملين	392.4	528	539.4	535.4	583	634.5	604.4	628.3
الإيرادات السياحية (مليون دولار)		102	184	246	209	217	367	347	/

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- World Development Indicators**, (** data.worldbank.org), Reviewed on 27/12/2017.
- World Travel and Tourism Council Data, (https://tool.wttc.org), Reviewed on 27/12/2017.

[1] The World Travel & Tourism Council (WTTC): **Economic Impact 2016 World**, (http://www.wttc.org), Reviewed on 25/12/2017, P 3.

يتضح من خلال الجدول السابق بأن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا ولم تتجاوز 3,9% كحد أقصى خلال الفترة، كما أن مساهمة قطاع السياحة في التشغيل ورغم تسجيلها نموا ملحوظا؛ حيث تضاعف بـ 1,6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر. وما يعزز من الأداء الضعيف لقطاع السياحة ضعف الإيرادات ومساهمتها في الصادرات (العملة الصعبة) فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة، فقد بلغ متوسط إجمالي الايرادات السياحية خلال الفترة (2000-2014) 212,06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحة بنحو 5,44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين للجزائر الذي بلغ 2,3 مليون سائح متراجعا بنحو 400 ألف سائح.

إن الأداء الضعيف لقطاع السياحة يعكس حجم الأهمية التي أولتها الدولة للقطاع السياحي ضمن الأولويات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية منذ الاستقلال؛ حيث لم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر، مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في هذا النشاط.

2. **برامج التنمية السياحية:** يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

حدد مخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الأهداف المادية والنقدية للمرحلة الأولى (2008-2015)، والتي ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 2,5 مليون سائح في آفاق 2015، بحسب توقعات وزارة السياحة[1].

أ. **الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015):** على سبيل المثال ومن أجل استقبال 6,5 مليون سائح في ظروف جيدة تمتلك تونس اليوم 220 ألف سرير تجاري، وباحترام نفس نسب الجيران فالجزائر تحتاج 75 ألف سرير من النوعية الجيدة لاستقطاب 2,5 مليون سائح كهدف للجزائر في أفاق 2015.

الهدف من الأقطاب السياحية ذات الأولوية توفير نصف قدرة الاستقبال المحتاجة أي 40 ألف بمقياس دولي منها 30 ألف من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا، و10 ألاف إضافي في المدى المتوسط مع خلق 200 ألف منصب شغل جديد و91600 مقعد بيداغوجي لآفاق 2015.

ب. **الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2008-2015):** يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لوضع الجزائر على طريق السياحة بين (2008-2015) بـ 2,5 مليار دولار أمريكي، ولأجل 40 ألف سرير التي يعتزم إنشائها، أي 350 مليون دولار سنويا (لسبع سنوات)، تكون فيها حصة الاستثمارات العمومية 54 مليون دولار أمريكي سنويا، وهذا إذا أخذا بـ 15% كنسبة اعتبارية لحصة الاستثمار العمومي من إجمالي الاستثمار.

3. **معوقات تنمية القطاع السياحي:** تعتبر العوامل الآتية أكبر العوائق التي تواجه عملية تنمية السياحة في الجزائر، وهي بالضرورة تمثل تحديات يراد معالجتها وتحسينها بالشكل المطلوب من خلال خطط التنمية الاقتصادية والسياحية المتبعة.

[1] وزارة السياحة: **الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008، ص 17.

أ. **الأمن السياحي:** كانت للأوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر بداية من 1992 عواقب وخيمة على السياحة الجزائرية من طلب وعرض سياحي، ومن تتبع الأوضاع الأمنية في الجزائر يتضح أن الجانب الأمني في الجزائر قد شهد تحسنا ملحوظا. ولكن يبقى التخوف من عمليات الاختطافات التي طالت العديد من الرعايا الأجانب في الجنوب الجزائري، والتي أثرت بصفة كبيرة خاصة على السياحة الصحراوية بالجزائر.

ب. **نقص هياكل الإيواء مقارنة بالدول المنافسة:** تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة، فمقارنة مع تونس ومصر فإن الطاقة الاستيعابية للفنادق بالجزائر ورغم حجمها المعتبر إلا أنها لا تكاد تذكر، فالجزائر بطاقة استيعابية تقدر بـ 92 ألف سرير[1] تخضع لمنافسة شديدة مع تونس بـ 237,7 ألف سرير ومصر بـ 355 ألف سرير. وبالإضافة إلى النقص في هياكل الإيواء، تسجل الفنادق الجزائرية عدم الاستغلال الأمثل لهذه الهياكل بخصوص التناسب بين الأسرة وإجمالي الليالي السياحية (إشغال الأسرة)، فالجزائر تعرف بلوغ 60 ليلة في السنة لكل سرير متاح بينما بلغت في مصر 310 ليلة سياحية في حين أن تونس سجلت ما يقارب 162 ليلة لكل سرير[2].

ج. **ضعف مستوى الخدمات والمنتجات السياحية وغلائها:** تتميز الخدمات السياحية الجزائرية بغياب خدمة قادرة على التميز، وهذا راجع إلى عوائق متعلقة بقطاع السياحة في بعض الحالات وبالقطاعات المكملة له في أحيان أخرى، وهي[3]:

- غياب التحكم من قبل وكالات السياحة وضعف التسويق لوجهة الجزائر، ونقص تأهيل ومهنية المستخدمين؛
- ضعف وغلاء الخدمات المكملة لخدمات قطاع السياحة كالنقل والإطعام.

د. **التلوث:** يمثل التلوث بكامل أبعاده أحد المشكلات البيئية الأساسية التي تعيق التنمية السياحية في الجزائر، وهي تعاني من تلوث متعدد المظاهر ينعكس سلبا على سكان المناطق الملوثة والزوار على حد سواء. ومن أبرز مظاهر التلوث في الجزائر تلوث الشواطئ ومياهها وتلوث المدن.

ثانيا: قطاع الفلاحة: يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث أهميته في تنويع مصادر الناتج الوطني واستيعابه لقوى العمل، وأهميته في الميزان التجاري، ودوره الكبير في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وفيما يلي إمكانيات ومؤشرات أداء القطاع الفلاحي، وأهم معوقات تنمية مساهمته في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

1. **إمكانيات القطاع الفلاحي:** تمتلك الجزائر موارد طبيعية مائية وأرضية تمكنها من احتلال مراتب متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، ما قد يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات، ويمكن تلخيص هذه الموارد في:[4]

أ. **الموارد المائية:** يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية:

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات: إحصائيات قطاع السياحة، الموقع الالكتروني: (http://www.ons.dz/)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2017.

[2] عامر عيساني: **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 259.

[3] وزارة السياحة: **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب1، الجزائر، جانفي 2008، ص 55.

[4] رشام كهينة، عيسات فاطمة الزهرة: **القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–الواقع والتحديات–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/06/26، ص-ص: 6-7.

- **الموارد المطرية:** إن 92 % من مساحة الجزائر توجد في منطقة الهضاب العليا والصحراء وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، في حين أن المنطقة الشمالية للبلاد التي تحتل 7% من المساهمة الكلية وتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، تقدر نسبة هطول الأمطار فيها بنسبة 92% ما يقدر بـ 192 مليار م ^{3}.
- **الموارد السطحية:** والمتمثلة في مياه السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر ما بين (9,8-13,5) مليار م^3/السنة.
- **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، و90 ألف ينبوع و23 ألف بئر عميق، وتقدر كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3.

ب. **الموارد الأرضية:** للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستغلة لا تتجاوز 8,42 مليون هكتار سنة 2009، أي بنسبة 20% فقط من المساحة الكلية.

2. **جهود تنمية قطاع الفلاحة وواقع مساهمته في التنمية الاقتصادية:** تتجلى أهمية الفلاحة في أنها تمثل المصدر الأساسي في تغذية العنصر البشري والحيواني، كما تعتبر القطاع الأول والمساهم الأول في النمو الاقتصادي في البلدان الأقل نموا، فهي تمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (30-60)% في ثلثي هذه البلدان وتمثل مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي بنسبة 1%. ونظر لهذه الأهمية البالغة عملت الجزائر على إعطاء القطاع الفلاحي حقه في التنمية الاقتصادية بداية من الألفية الثالثة خصوصا بعد ارتفاع أسعار المحروقات، ويمكن إبراز المخصصات المالية لهذا القطاع ضمن مختلف برامج التنمية الاقتصادية المسطرة خلال الفترة (2001-2014) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (32-3) تطور الاعتمادات المالية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: (مليار دج)

البرامج / القطاع	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)		البرنامج الخماسي (2010-2014)		المجموع	
	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)
القطاع الفلاحي	65,4	12,5	312	7,42	1000	4,71	1377,4	5,30
باقي القطاعات	459,6	87,5	3890,7	92,58	20214	95,29	24564,3	94,7
المجموع	525	100	4202,7	100	21214	100	25941,7	100

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجداول رقم: ((3-3)، (4-3)، (5-3)).

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة المخصصات المالية المعتمدة للقطاع الفلاحي بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلى غاية المخطط الخماسي في ارتفاع مستمر-رغم تراجع أهميتها النسبية من إجمالي اعتمادات كل برنامج-، وذلك ما يمكن اعتبارها مؤشرا دالا على حجم الإمكانيات المالية المقدمة والمبذولة للنهوض بهذا القطاع الذي مازالت مؤشرات مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تظهر عجزه عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تغطيته وتحقيقه للاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية ذات البعد الاستراتيجي، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات من خلال الجدول الآتي:

[1] تقرير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، الموقع الالكتروني: (www.FAo.org/docrep/003/y0491A.HTM)، تاريخ الاطلاع، 30 ديسمبر 2017.

جدول رقم (33-3): مساهمة قطاع الفلاحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة (2000-2015)

السنة		2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)		9,36	8,39	9,72	9,69	10,48	11,64	12,23	14,15
المساهمة في التشغيل (%)		9,62	8,95	13,11	11,66	10,77	8,967	10,57	8,78
الميزان التجاري للمواد الغذائية (مليون دولار)	الصادرات	36	67	215	355	315	402	323	231
	الواردات	2577	3587	6058	9850	9022	9580	11005	9314
	العجز	2541	3520	5843	9495	8707	9178	10682	9083

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملاحق رقم: ((3)، (8)) وبالاعتماد على:

- إحصائيات الجمارك الجزائرية، الموقع الالكتروني: (http://www.douane.gov.dz)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2017.

يتضح من الجدول السابق أن مساهمة الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي رغم أهميتها النسبية تعد ضعيفة مقارنة مع قطاعات اقتصادية أخرى، وقد سجل القطاع الفلاحي للفترة (2000-2015) متوسط نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 8,9%. كما يوضح الجدول أيضا أن هنالك هبوطا مستمرا في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في العمالة في الجزائر، بحيث قدرت سنة 2015 بـ 8,7% من إجمالي العمالة، وهو الانخفاض المفسر بمجموعة من العوامل أهمها: ضعف جاذبية القطاع الفلاحي للعمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى بسب ضعف المداخيل، وعدم وجود تأمينات للعمالة ضد حوادث العمل، واتسام العمل الزراعي بالموسمية وعدم الاستقرار، وكذلك بسبب جاذبية المدن للعمالة[1].

إن وضعية القطاع من حيث ضعف مساهمته في قيمة الناتج المحلي وضعف مساهمته في العمالة تنعكس بشكل واضح على الميزان التجاري، أين تبين الإحصائيات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية عجزا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي الذي بلغ أقصاه سنة 2014 بعجز بلغ 10 مليار دولار، حيث قدرت الصادرات الغذائية 323 مليون دولار في حين بلغت الواردات الغذائية قيمة 11 مليار دولار. إن هذا العجز الغذائي الكبير المتزايد يفسر بالاعتماد المستر على الاستيراد من السوق الدولية لسد الفجوة الغذائية لارتفاع الطلب على الغذاء المدفوع بالزيادة السكانية وتحسن مستويات المعيشة، وهو يكلف الدولة استنزاف خزينتها من العملة الصعبة.

3. **معوقات تنمية القطاع الفلاحي**: بالرغم من الجهود الرامية لترقية القطاع الفلاحي، إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، ولا يزال هذا القطاع يعتبر حلقة ضعيفة لابد من إصلاحها لاستكمال التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ومن مظاهر أو مكامن الخلل في هذا القطاع ما يلي: [2]

- ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18%؛

[1] زين العابدين طويجبي، نسيبة معقال: **القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المركز الجامعي –تندوف–، الجزائر، أفريل 2017، ص 226.

[2] رشام كهينة، عيسات فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص 11.

- ضعف استعمال وسائل الإنتاج، فعلى سبيل المثال استعمال الأسمدة مقارنة بدول أخرى يبقى في حدود ضعيفة، وكذلك ضعف نسبة المكننة، 11 مرة أقل من إسبانيا؛
- ضعف نسيج الصناعات الفلاحية حيث لا تمثل إلا 24% من الوحدات الصناعية و33% من إنتاج الصناعات التحويلية؛
- التجزيء المفرط للعقار مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيظ؛ حيث أن 70% من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين، مما يمنع أي إمكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، وأي محاولة للمكننة والعصرنة، وتنحصر بذلك أعمال أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب.
- هيمنة زراعة الحبوب على مجموع المساحات الفلاحية بنسبة 75% ولا تساهم سوى بـ 10 إلى 15% من رقم المعاملات الفلاحية وبـ 5% إلى 10% من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي؛
- ظاهرة التصحر التي تهدد 32 مليون هكتار من الأراضي الشاسعة والغطاء الغابي بشمال الجزائر، كما أن الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية قلص من طاقتها.

ثالثا: قطاع الطاقات المتجددة: تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي سعت إلى وضع استراتيجيات طاقوية نظيفة للنهوض باقتصادها، خاصة وأن نظامها الاقتصادي الحالي قائم على مصادر الطاقة الأحفورية بنسبة في حدود 97% من مداخيلها، وبالتالي فهي من أكثر الدول عرضة للتهديدات البيئية ونضوب ثروتها النفطية، وهو ما يجعلها توجه أنظارها نحو قطاع الطاقات المتجددة بفضل ما تملكه من إمكانيات في هذا المجال.

1. **التعريف والأهمية الحالية للطاقات المتجددة:** الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، وتختلف مصادر الطاقة المتجددة جوهريا عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم وغاز طبيعي أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية، ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة في العادة مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الانحباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الناتجة من مفاعلات القوى النووية.[1]

وتنتج الطاقة المتجددة من الرياح والمياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من طاقة حرارة الأرض، وكذلك من المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزيوت، إلا أن تلك الأخيرة لها مخلفات تعمل على زيادة الانحباس الحراري، وتستخدم الطرق التي تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، وهناك بلدان وضعت خططا لزيادة نسبة إنتاجها للطاقة المتجددة بحيث تغطي احتياجاتها من الطاقة بنسبة 22% من استهلاكها عام 2020.

وعلى صعيد الإحصاءات الرقمية، نجد مصادر الطاقة المتجددة تمثل نحو 19% من إجمالي إمدادات الطاقة على مستوى العالم وفقًا لتقديرات سنة 2011 بإجمالي طاقة قدرها 1360 جيجاوات مقارنة بنحو 1260 جيجاوات عام 2010، أي بزيادة قدرها 8%، كما ارتفع إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة حتى بلغ 275 مليار دولار[2] سنة 2011.

[1] علي عبد الله العرادي: **الطاقة المستدامة (المتجددة) "دراسات وقوانين"**، قسم البحوث والدراسات إدارة شؤون اللجان والبحوث مجلس الشورى، جانفي 2012، ص 04.

[2] إبراهيم الغيطاني، أماني عبد الغني: **دراسة آفاق الطاقة المتجددة في مصر: فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة**، مركز المصري للدرسات والمعلومات، مصر، 2012، ص 03.

الشكل رقم(25-3): مساهمة الطاقة المتجددة في إمدادات الطاقة العالمية لسنة 2010

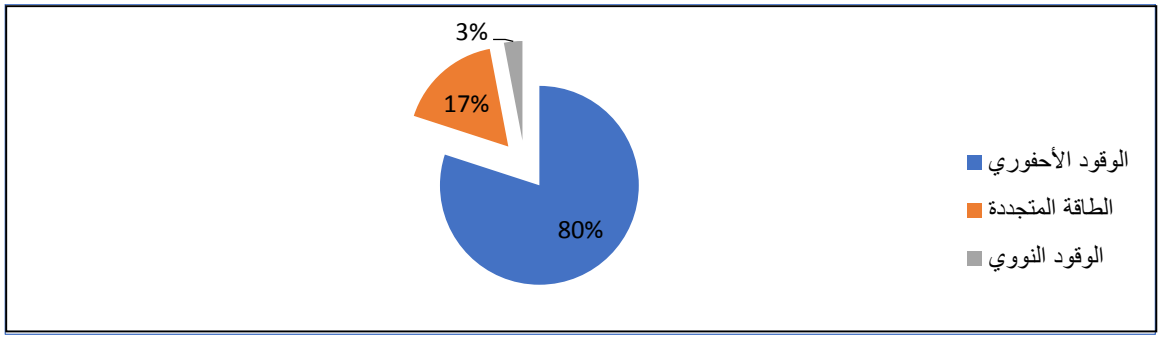

Source: Global Status Report**: Renewables 2012,** (http://www.ren21.net/Portals/0/documents/activities/gsr/REN21_GSR2012_Key%20Findings.pdf)**,** Reviewed on 30/12/2017, P 3.

يلاحظ من خلال الشكل السابق، أن مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري (النفط والغاز بشكل خاص)، لا زالت تستحوذ على النسبة الأكبر من مزيج الطاقة العالمي بنسبة 80% سنة 2010، بالرغم من النمو الكبير والمتسارع لاستخدامات الطاقة المتجددة التي تبقى في المرتبة الثانية بنسبة 17%.

2. **دوافع الاتجاه إلى الطاقات المتجددة**: هناك ثلاث دوافع رئيسية تحفز الدول إلى الاتجاه نحو الطاقة المتجددة هي: [1]

أ. **أمن الطاقة**: حيث تشير أغلبية التوقعات إلى أن تضاؤل احتياطات البترول والغاز وازدياد الاستهلاك العالمي الحالي للطاقة، سوف يؤدي في النهاية إلى زوال هذا المصدر وبالتالي لابد من التفكير من الآن في إيجاد مصادر أخرى بديلة.

ب. **القلق من تغير المناخ**: بإمكان الطاقة المتجددة أن تساهم في تأمين احتياجات الطاقة وتقلص في نفس الوقت من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة الذي ينذر بنتائج سلبية وكارثية محتملة، ويعد الوقت الحاضر هو الإطار الزمني الصحيح لمعالجة هذه المسألة باستعمال طاقة متجددة خالية من الكربون.

ج. **انخفاض كلفة الطاقة المتجددة**: التي ما فتئت تتقلص منذ عدة عقود، ومن المنتظر أن تستمر تكلفة أنواع معينة من الطاقة المتجددة في الانخفاض، ويمكن إرجاع سبب تقلص تكاليف الطاقة المتجددة إلى تحسن تكنولوجيات إنتاجها، وسوف يستمر هذا التقلص أثناء نضوج هذه الصناعة.

3. **إمكانيات وتحديات الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر**: إن الإمكانيات الطبيعية المتاحة خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية جعلت من إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني يمثل مكسبا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الطاقة والمساهمة في التنمية المستدامة. ويدرج البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030)، الطاقات المتجددة في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإدخال فروع الكتلة الحيوية، الطاقة الحرارية والأرضية.

[1] كمال آيت زيان، محمد إليفي: **واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية (الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في الوطن العربي)**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، يومي 07،08 أفريل 2008، ص 02.

تقدر سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة (2015-2030) يقدر بـ 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020. ويتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:[1]

- الطاقة الشمسية: 13575 ميغاواط؛
- طاقة الرياح: 5010 ميغاواط؛
- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاواط؛
- الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط؛
- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط؛
- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط.

تطبيق هذا البرنامج الكلي سيسمح بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، كما أن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيفيد بادخار 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني سنة 2014.

يبدوا من خلال البرنامج السابق الاتجاه العام المتعلق بتنمية قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر إيجابيا، إلا أنه وحتى وقتنا الحالي لم يتأكد بعد من أن تصبح الطاقة المتجددة واقعا أم ستظل من بين الرؤى، فمشروعات هذا القطاع معقدة وهناك العديد من المعوقات، وتضارب المصالح على المستويات الثلاث: المحلي، الاقليمي والدولي، وعليه يمكن أن نستنتج مجموعة من المعوقات في مجال الطاقة المتجددة ولعل أهمها:[2]

أ. **التحديات الهيكلية والمالية:** وتتمثل في ارتفاع تكاليف المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية للطاقة المتجددة، ومن ثمة عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لهذه المشاريع بسبب انتشار الفساد المالي والاداري، واتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الاضطرابات السياسية والأمنية، وبالتالي غياب عوامل الجذب الاستثمارية، ناهيك عن العراقيل المالية خاصة الضريبية المفروضة على سلعة الطاقة المتجددة؛

ب. **التحديات السياسية:** حيث لا يزال إطار سياسة الطاقة موجها إلى نظام الطاقة التقليدية بالرغم من وضع الجزائر للمصادر الوطنية للطاقة المتجددة في مقدمة استراتيجياتها إلا أن معظم هذه القرارات قد تأخرت أو تم إلغاؤها.

ج. **التحديات (الصراعات) الاقليمية وغياب التكامل:** تؤثر الصراعات الاقليمية في دول شمال أفريقيا وفي المنطقة العربية بشكل عام سلبا على التعاون، الأمر الذي يسري أيضا على مبادرات الطاقة المتجددة.

د. **التحديات التكنولوجية والبشرية:** المتمثلة في ضعف التكنولوجيا المحلية المعتمدة في مجال الطاقة المتجددة، وارتفاع تكلفة تلك المستوردة، بالإضافة إلى انعدام الثقة وتضارب المصالح بين الدول المستثمرة والدول المستقبلة، وكذلك الافتقار إلى الموارد والمهارات البشرية المؤهلة، وقلة البحوث والدراسات العلمية.

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **قطاع الطاقات المتجدد**، الموقع الالكتروني: renouvelables)-(http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies، تاريخ الاطلاع: 12 جانفي 2018.

[2] تقرير نشاط الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجالي: **الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة**، الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني، جامعة الدول العربية، تونس 11-12 ديسمبر 2010، ص 16.

خلاصة الفصل

عرف الاقتصاد الجزائري الكثير من البرامج التي تختلف في مضمونها وأهدافها؛ حيث تم التركيز على هدف إعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني لفترة التخطيط اللامركزي (1980-1989)، في حين ركزت البرامج الإصلاحية في فترة (1990-1999) على هدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أما البرامج الاستثمارية خلال الفترة الأخيرة (2000-2015) فركزت على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية، وبصفة عامة استهدفت أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو.

لقد اختلفت السياسة الإنفاقية المتبعة خلال كل مرحلة وفقا لأهدافها من جهة أولى؛ ففي مرحلة التخطيط اللامركزي كانت تتميز باستقرار معدلات الإنفاق العام وارتفاعها نظرا لما يتطلبه نموذج التنمية المتبع القائم على استراتيجية الصناعات المصنعة، أما بعد سنة 1990 وإلى غاية سنة 2015 أي خلال فترتي الإصلاحات والإنعاش ودعم النمو الاقتصادي فإن السياسة الإنفاقية المتبعة تتميز بزيادة معدلات الإنفاق العام وتزايدها نسبة للناتج المحلي الإجمالي. من جهة ثانية اختلفت السياسة الإنفاقية المتبعة نظرا لارتباطها بتغيرات عوائد صادرات المحروقات، وهو ما يجعل هذه السياسة الاقتصادية وأهدافها تتميز بعدم الاستقرار في ظل تقلبات أسعار المحروقات وتراكم العجز الموازني.

شهدت بداية أحدث مرحلة لتطور الاقتصاد الجزائري (2000-2015) إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي ساعد إلى حد كبير تمويل العجز الموازني المتراكم عبر مراحل اقتصادية مختلفة، كما ساعد الحكومة في مواصلة تنفيذ برامجها الإنفاقية الموجهة لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، غير أن تحليل الأداء الاقتصادي خلال مختلف مراحل تطوره بين أن الاقتصاد الوطني ما يزال غير مستقر وقائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة، وذلك رغم وفرة الموارد المالية التي سهلت تمويل الإنفاق العام وبرنامج الاستثمارات العمومية الضخمة ما يجعل هذه الأخيرة تمثل هدرا للموارد، في حين كان الواجب استغلالها في ظل الاحترام الصارم للمال العام كونها مثلت فرصة قد لا تتكرر مستقبلا لبناء قاعدة إنتاجية صلبة واقتصاد أكثر تنوعا في ظل تزايد المخاطر والتحديات مع الاستمرار في الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للنمو، لذلك تمثل مكافحة هدر المال العام وترشيد إنفاقه ومكافحة كل أشكال الرشوة والفساد أولويات للرفع من فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر.

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على النمو والتنويع خارج قطاع المحروقات

- المبحث الأول: تحليل أساليب بعض النماذج القياسية ونتائجها في دراسات سابقة
- المبحث الثاني: أثر السياسة الإنفاقية على نمو وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات
- المبحث الثالث: إصلاح توجهات السياسة الإنفاقية العامة في ظل تزايد حجم الإنفاق

تمهيد

تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته يتطلب تدخل الدولة رغم الموجات الليبرالية المنادية إلى تقليص دورها في النشاط الاقتصادي، وتعتبر السياسة الإنفاقية أهم سياسة للتدخل في الدول المصدرة للمحروقات، والجزائر كغيرها من تلك الدول تعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام ودفع عجلة التنمية من خلال تحقيق أقصى معدلات النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات؛ حتى لا يبق الأداء الاقتصادي فيها رهينا بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية.

إن التطورات والتحولات في السياسة الإنفاقية العامة المتبعة منذ سنة 1980 إلى غاية 2015 تقود إلى التساؤل عن مدى جدية الاهتمام بحجم أثر هذه السياسة بدقة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري، وكذلك عن أسباب تزايد معدلاتها السنوية قصد التعرف على حقيقة توجهاتها خلال هذه الفترة؛ خاصة وأن الجانب التحليلي في الفصل السابق أظهر تزايدا كبيرا في جانب النفقات العامة مقابل ضعف معدلات النمو الاقتصادي وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري واستمرار اعتماده على ريع المحروقات، وذلك ما يفرض إصلاح تلك التوجهات ومحاربة التغلب على أهم المعوقات التي تحد من فعالية هذه السياسة في الجانب الاقتصادي.

للإلمام بجوانب هذا الفصل أكثر استخدمت أساليب الاقتصاد القياسي التي تم من خلالها؛ أولا: التطرق إلى أهم أساليب القياس الاقتصادي واستخداماتها في قياس الأثر وتحليل العلاقة بين متغيرات الإنفاق العام، النمو والتنويع الاقتصادي، ثانيا: مقارنة نتائجها مع نتائج النماذج المقدرة لأثر الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتنويع في الجزائر وأيضا لمحددات تزايد الإنفاق العام فيها، ثالثا؛ إبراز أهم التوجهات العامة التي يمكن من خلالها إصلاح السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر.

وعلى أساس ذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تحليل أساليب بعض النماذج القياسية ونتائجها في دراسات سابقة؛
- المبحث الثاني: أثر السياسة الإنفاقية على نمو وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات؛
- إصلاح توجهات السياسة الإنفاقية العامة في ظل تزايد الإنفاق العام.

المبحث الأول: تحليل أساليب بعض النماذج القياسية ونتائجها في دراسات سابقة

من خلال هذا المبحث تم التركيز على تحليل عينة من النماذج السابقة التي تم الاطلاع عليها في المطلبين الثاني والثالث لإظهار أهم المتغيرات وطرق القياس التي استعملت فيها، وأيضا لإبراز أهم المتغيرات التي من الممكن أن تحكم سير العلاقة بين مختلف تلك المتغيرات في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل بعض النماذج السابقة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

يرصد هذا المطلب تحليلا لبضعة نماذج قياسية متعلقة بالاقتصاد الجزائري وأخرى بدول أجنبية بغرض معرفة أهم المتغيرات وأساليب القياس المستعملة في النماذج المتعلقة بقياس علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي من جهة أولى، ومن جهة ثانية إبراز أهم نتائجها والاعتماد عليها لاحقا في عملية المقارنة والتحليل مع نتائج النماذج المقدرة في هذه الدراسة.

أولا؛ نماذج متعلقة بالاقتصاد الجزائري: هناك العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية والأبحاث الجامعية التي تناولت التقدير القياسي لعلاقة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، منها:

1. **النموذج الأول:** دراسة بعنوان: "دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر"[1]، من إعداد الباحثين علي مكيد وعماد معوشي، والتي استهدفت قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2007)، وذلك باستعمال دالة الإنتاج لبارو(Barro) للأجل الطويل ونموذج كارس (Karrs) للأجل القصير، الصيغة الرياضية كانت على النحو الآتي:

$$y=f(k,l,g)$$

لتقدير أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج تم تقدير النموذج الآتي:

$$Y= \alpha +\beta_1 K+\beta_2 g+\beta_3 L+Ui$$

حيث أن:

$\alpha\ \beta_1, \beta_2, \beta_3$ تمثل معاملات النموذج؛

Y يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

K يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

L يمثل إجمالي القوى العاملة؛

g يمثل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

Ui يمثل خطأ التقدير.

بعد التأكد من استقرارية السلاسل حسب اختبار ADF، قام الباحثين بتقدير النموذج طويل الأجل الآتي:

$$y = -900.6864 + 2.03444\ K - 9267.74\ g + 0.00078\ L$$
$$t: \quad (-5.43) \quad (5.86) \quad (-10.92) \quad (6.33)$$
$$R^2=0.96 \quad R^2adj = 0.96 \quad F=267.60 \quad DW=1.68$$

يتبين من خلال إحصائية ستيودنت (t) المحسوبة أن كل معالم المعادلة المقدرة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛ لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة لكل من (g, L, K) أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية (t_t) والتي تساوي إلى 2,03، إذن فالمعلمات معنوية وتختلف عن الصفر.

[1] علي مكيد، عماد معاشي: مرجع سابق، ص-ص: 114-149، بتصرف.

فيما يخص معامل التحديد المعدل فهو معنوي وفق إختبار فيشر F إذ أن (Prob<0.05) وبالتالي معامل التحديد المعدل $R^2adj = 0.96$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، وبصيغة أخرى فإن المتغيرات (العمل، تراكم رأس المال، والإنفاق الحكومي الاستهلاكي) تفسر 96% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن إحصائية DW تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

تمثلت أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقدير هذا النموذج الذي هدف لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في:

- قبول الإشارة (السالبة) لمعلمة الانفاق الاستهلاكي؛ والتي تدل على أن تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي الخام لنفقات ذات طبيعة استهلاكية نهائية تؤدي إلى التأثير سلبا على الناتج المحلي الخام، وبالتالي على النمو الاقتصادي.
- قبول الإشارة (الموجبة) لمعلمة تراكم رأس المال لأنه إذا ارتفع مخزون رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي؛
- قبول الإشارة (الموجبة) لمعلمة العمل لأنه إذا ارتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع في الإنتاج؛
- إن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل ملفت للانتباه على الناتج المحلي الإجمالي، وهو زائد عن اللازم وإنتاجيته سالبة وبالتالي فهو مثبط للنمو الاقتصادي وهذا راجع لعدم فعالية هذا الإنفاق خلال الفترة المدروسة.

2. **النموذج الثاني**: دراسة بعنوان: "سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي"[1]، من إعداد الباحث وليد عبد الحميد عايب، والذي استخدم في دراسته نموذج سانت لويس في بيان طريقة التمويل وأثرها على الفعالية المرجوة لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث أخذ هذا النموذج الإنفاق الحكومي (G) كمتغير يمثل السياسة المالية وعرض النقود (M) كممثل عن السياسة النقدية، وتقوم الدراسة بتكييف هذا النموذج مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية (OT) كمتغير ثالث، يمثل القطاع الخارجي ويأخذ النموذج الصيغة الآتية:

$$y_t = a + b_1 M_t + b_2 G_t + b_3 OT_t + U_t$$

حيث أن:

α يمثل ثابت؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ تمثل معاملات النموذج؛

U_t يمثل خطأ التقدير.

بعد تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة (1990– 2007) وبفحص المعلمات المقدرة تبين وجود معلمات غير معنوية إحصائيا ولا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصاديا، وهي معلمة عرض النقود، وباستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا ثم إعادة التقدير والتوصل إلى النموذج النهائي، والذي كانت نتائجه على النحو الآتي:

$$y = 345{,}428 + 1{,}612\,G + 1{,}611\,OT$$
$$t: \quad (2.997) \quad (7.208) \quad (8.281)$$
$$R=0.997 \quad R^2=0.993 \quad R^2adj = 0.993 \quad F=1127.3 \quad DW=1.092$$

يشير هذا النموذج إلى ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية كمتغيرات مستقلة، وهذا ما يظهره معامل الارتباط المتعدد (R) الذي بلغ 0,997، كما يشير هذا النموذج إلى أن

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص-ص: 295-304، بتصرف.

99,3 % من التغيرات في الناتج ترجع إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي والتغير في إيرادات المحروقات حسب ما يوضحه معامل التحديد المعدل، كما أن اختبار فيشر (F) وستيودنت (t) أكدا المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج المقدرة.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال تقدير هذا النموذج الذي هدف لقياس أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بإدخال طريقة التمويل في تحليل الأثر، أن الجزائر تستعمل أساسا الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي وفي حالة انخفاض هذه الايرادات تلجأ الدولة إلى الجهاز المصرفي لتغطية هذا الانخفاض، كما أن استخدام الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق الحكومي يرفع من قيمة مضاعف الإنفاق ما يعتبرا دليلا على الأثر الإيجابي للسياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

ثانيا؛ نماذج متعلقة باقتصاديات دول أجنبية: توجد العديد من الدراسات خارج الجزائر التي تناولت تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي منها:

1. **النموذج الأول:** في دراسة بعنوان: "النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري"، من إعداد الباحث عروبة علي البرغوثي[1]، تم قياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي حيث اعتبر هذا الأخير متغيرا تابعا وأن النفقات العامة هي أحد المتغيرات المستقلة التي تفسره.

يقوم هذا النموذج المقدر على اعتبار أن السياستين المالية والنقدية هما من أهم السياسات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وفقا لصيغة نموذج سانت لويس، وهذا من خلال الصيغة الآتية:

$$\gamma = \alpha + \beta_1 M_1 + \beta_2 F + U_t$$

حيث أن:

γ يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

M_1 يمثل المتغير النقدي (العرض النقدي)؛

F يمثل المتغير المالي (سواء كان النفقات العامة أو الإيرادات أو عجز الموازنة)؛

α يمثل ثابت؛

β_2, β_1 يمثلان معاملات النموذج وهي تبين مقدار تأثير المتغيرات النقدية والمالية على الناتج القومي.

وبإجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى على النموذج استنادا إلى البيانات المتوفرة في سوريا تم أخذ النفقات العامة كمتغير يمثل السياسة المالية في سوريا وعرض النقد الضيق (M_1) كمتغير يمثل السياسة النقدية عبر الفترة (1995-2006) وتم التوصل إلى تقدير النموذج الآتي:

$$\gamma = 178.81 \quad - 0.906M_1 \quad + 4.226F$$
$$t: \quad (2.987) \quad (-1.987) \quad (3.686)$$
$$R^2 = 0.961 \qquad \bar{R}^2 \text{adj} = 0.953 \qquad F = 111{,}779 \quad DW = 1.344$$

يشير هذا النموذج إلى وجود علاقة قوية بين النفقات العامة كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع بينما بالنسبة لمتغير العرض النقدي لم تكن النتيجة متوافقة مع ما هو متوقع نظريا؛ حيث كان معامل التقدير للمتغير النقدي بإشارة سالبة، في حين كان معامل متغير الإنفاق العام موجبا ويساوي لـ: 4,226، وقد توجب القيام بمحاولات عدة للتغلب على

[1] عروبة علي البرغوثي، مرجع سابق، ص-ص: 121-127، بتصرف.

ضعف معنوية المتغير النقدي حيث تم إدراج متغيرين إضافيين في النموذج يمثلان كل من الارتباط الذاتي لفترة واحدة والمتوسط المتحرك لفترة زمنية واحدة في النموذج للوصول إلى نتائج تقدير أفضل للنموذج، وفقا للصيغة الآتية:

$$\gamma = \alpha + \beta_1 M_1 + \beta_2 F + \mathrm{AR}_{(1)} + \mathrm{MA}_{(1)} + U_t$$

حيث أن:

$AR_{(1)}$: الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

$\mathrm{MA}_{(1)}$ المتوسط المتحرك (الذاكرة) لفترة زمنية سابقة واحدة.

وبإجراء عملية التقدير مرة أخرى تم الحصول على النتائج الآتية:

$$\gamma = \ 0.732M_1 \ + \ 2.318F_1 + \ 0.687AR_{(1)} \ + \ 0.926MA_{(1)}$$
$$t: \ (2.095) \quad (5.397) \quad (2.345) \quad (5.893)$$
$$R^2 = 0.981 \quad \bar{R}^2\mathrm{adj} = 0.973 \quad DW = 1.713$$

تشير نتائج الاختبار الإحصائي الجديد لهذا النموذج إلى أن 97,3% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تسببها التغيرات في النفقات العامة وفي العرض النقدي وهو ما يؤكده معامل التحديد المعدل، أيضا يبين اختبار دربن واتسن (DW) عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج، أما $AR_{(1)}$ و $MA_{(1)}$ فيمكن تفسيرهما ببساطة أنهما يمثلان دور الوسط المتحرك والانحدار الذاتي في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى كافة العوامل الأخرى التي تفسره والتي لم يتم إدراجها في النموذج.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث اعتمادا على نتائج النماذج المقدرة هي أن السياسة المالية لعبت دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي في سوريا بصورة أكبر من السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة.

2. **النموذج الثاني:** دراسة بعنوان: "الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا"، من إعداد الباحثة هدى محمد الشتوي أبوخريص[1]، تم قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وبين الناتج الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي. ومن خلال تقدير النموذج القياسي الموضح أدناه تبين للباحثة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Q_t) له علاقة تبادلية مع حجم الإنفاق الحكومي $(\mathrm{G_t})$؛ إذ كل منهما يؤثر في الآخر ويمكن التعبير عن تلك العلاقة بالصيغة الآتية:

$$G_t = \alpha + \beta_1 \, Q_t + U_t$$

حيث أن:

α يمثل الثابت.

β_1 يمثل معامل النموذج.

ومن خلال واقع البيانات الإحصائية تم قياس العلاقة والتي أسفرت على النتائج المبينة ضمن هذا النموذج:

$$G_t = \ -325.669 \ + \ 1.107\,Q_t$$
$$t: \quad (-1.811) \quad (3.547) \quad t_t=2.021$$
$$R^2 = 0.26 \quad R = \ 0.51 \quad F = 12.582 \quad Ft = 4.08 \quad N = 38$$

[1] هدى محمد الشتوي أبوخريص: **الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011، ص-ص: 175-185، بتصرف.

يوضح معامل التحديد (R^2) والذي يساوي 26% أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي ضعيفة، في حين بينت اختبارات ستيودنت (t) عند مستوى معنوية 5% أن المعالم المقدرة معنوية إحصائيا؛ كما أن إجراء اختبار F عند مستوى معنوية 5% أيضا أشار إلى أن النموذج المقدر معنوي إحصائيا.

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة اعتمادا على نتائج النماذج المقدرة هي:

- وجود علاقة طردية موجبة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي؛
- أن الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد الليبي يعد إنفاقا ضروريا وفعالا في إعداد العنصر البشري، والذي تبين من تحقق آثاره الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية عنصر العمل؛
- أن حجم الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال البشري يمكن النظر إليه من زاوية مصدره، كنتيجة لعلاقته بالإيرادات النفطية والغير نفطية وحجم الإنفاق الاستثماري العام الذي تقوم به الدولة، ولذا يمكن القول أن تلك المتغيرات تعد من أبرز العوامل المحددة لحجم الانفاق الحكومي لتكوين رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي.

ثالثا؛ أهم خصائص النماذج في الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على عينة الدراسات السابقة يمكن توضيح أهم خصائصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-4):خصائص بعض النماذج السابقة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

المتغير التابع	المتغير المستقل	نوع الدالة	طبيعة النموذج	النموذج الاقتصادي	أسلوب التقدير
الناتج المحلي الإجمالي	– إجمالي تكوين رأس المال الثابت – إجمالي القوى العاملة – الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	خطية	انحدار متعدد	بارو-كارس	المربعات الصغرى العادية
الناتج المحلي الإجمالي	– الإنفاق الحكومي – عرض النقود – الإيرادات النفطية	خطية	انحدار متعدد	سانت لويس	التكامل المشترك
الناتج المحلي الإجمالي	– العرض النقدي – النفقات العامة	خطية	انحدار متعدد	سانت لويس	السببية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	– الإنفاق الحكومي على الرأس مال البشري	خطية	انحدار بسيط	فاجنر	السببية

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على النماذج المقدرة في بعض الدراسات السابقة.

من خلال قراءة الجدول السابق تظهر عدة خصائص متعلقة بتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام، وهي:

- العلاقة ثنائية الإتجاه؛ حيث أن انطباق قانون فاجنر لا يسقط التوجه الكينزي والذي يؤكد على اتجاه السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون فاجنر، إذ تبرز الدراسات أن قانون فاجنر وأفكار كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد وأن السببية الأحادية الاتجاه ما هي إلا استثناء؛ حيث تباينت المتغيرات التابعة المستعملة في عينة النماذج السابقة متمثلة في (الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة

الإجمالية). أما المتغيرات المستقلة تتمثل فيما يلي: إجمالي الإيرادات العامة، الإنفاق العام، الإيرادات النفطية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- تعدد أساليب التقدير؛ للبحث عن اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام يمكن الاعتماد على أساليب متعدد ولكن يبقى الأسلوب الغالب المتبع من قبل معظم الباحثين هو أسلوب الانحدار الخطي البسيط أو أسلوب السببية لأنجل-غرانجر.
- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يأخذ غالبا صيغة قانون فاجنر أو صيغة نموذج النمو الداخلي لبارو (Barro)، أو الاعتماد على نماذج النمو الذاتي (الداخلي) وفق صيغة نموذج كارس (Karrs).
- كل النماذج السابقة تقدر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الكلي بغض النظر عن مصدره (قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات)، وهنا نلحظ غياب النماذج المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: نماذج سابقة لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي

قليلة هي النماذج السابقة التي اهتمت بموضوع العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك بالأساس إلى حداثة الاهتمام بالموضوع، وإلى كونه يرتبط باقتصاديات دول معينة وهي ممثلة بالدول المصدرة للمحروقات وتعتمد عليها بشكل أساسي. وتلك النماذج السابقة التي تم الاطلاع عليها وتحليلها منها ما اهتمت بدراسة وتحليل أثر التنويع الاقتصادي بمعناه الضيق (متغير واحد كتنويع التجارة الخارجية أو الإنتاج أو الاستثمار) على النمو الاقتصادي، ومنها ما اهتمت بدارسة وتحليل أثر التنويع الاقتصادي بمعناه الشامل (عدة متغيرات مثل: تنويع الناتج، الصادرات، الواردات، الاستثمار، العمالة، الإيرادات...الخ) على النمو الاقتصادي.

أولا؛ نماذج سابقة لأثر تنويع بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: أهم النماذج السابقة التي تم الاطلاع عليها هي:

1. **النموذج الأول:** دراسة بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000- "، من إعداد الباحثة زكورة العونية[1]، أين تم الاعتماد في تقدير نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر على عدة متغيرات هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع، ومعدل الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرين مستقلين، وبالتالي يأخذ النموذج الصيغة الآتية:

$$PIB_{HH}=f(open, invd)$$

بافتراض العلاقة خطية، تمت صياغة النموذج على الصيغة التالية:

$$PIB_{HH}=b_0 + b_1\ OPEN + b_2\ INVD + \varepsilon_i$$

حيث أن:

PIB_{HH} يمثل معدل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بالنسبة المئوية (%)؛

OPEN يمثل معدل الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات بالنسبة المئوية (%)؛

INVD يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار؛

[1] زكورة العونية: **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000–**، ورقة عمل منشورة على الأنترنيت، الموقع الالكتروني: (https://manifest.univ-ouargla.dz)، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، الجزائر، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي 2018، ص-ص: 1-20، بتصرف.

b_0, b_1, b_2 تمثل معاملات النموذج الخطي المتعدد؛

ε_i يمثل الخطأ العشوائي.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى تم الوصول إلى تقدير النموذج الآتي:

$$PIBHH = 1.0261 - 3.0419\ OPEN + 0.0024\ INVD$$
$$P.t: (0.5243)\ \ (0.6372)\ \ \ (0.0000)$$
$$R^2=0.588 \quad DW=1.498 \quad F=15.73313 \quad P.F=0.000057 \quad N=25$$

تشير قيمة معامل التحديد أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 58%، ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 42% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج، أما بالنسبة لمعنوية النموذج المقدر فاعتمادا على إحصائية ستيودنت وفيشر فإن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير (OPEN) والتي تساوي 0,63 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية؛
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير (*INVD*) والتي تساوي 0,00 أقل من 0,05 وهذا يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية؛
- إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,000057 أقل من 0,05 ما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج معنوي.
- إحصائية داربن واتسن (DW) والتي تساوي 1,49تشير إلى أن النموذج يخلوا من ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى.

من خلال النمذجة القياسية لنموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، توصلت الباحثة إلى أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات له تأثير سلبي؛ حيث أن الزيادة في الانفتاح التجاري بنسبة 1 % تؤدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بانخفاضه بنسبة 0,304%، وهذا نظرا لانخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي لا تتعدى 2 %، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي؛ حيث أن زيادته بـ 1 % يؤدي إلى زيادة النمو بـ 0,024 % نظرا للتحفيزات الضخمة التي قدمتها الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي.

2. **النموذج الثاني**: دراسة إحصائية تحليلية بعنوان: "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، من إعداد الباحث وصاف سعيدي[1]، الذي حاول من خلالها تحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2-4)، حيث X_1 يعبر عن نمو الصادرات الإجمالية وX_2 يعبر عن نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما Y فيعبر عن نمو الناتج المحلي الخام.

[1] وصاف سعيدي: **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- ، الجزائر، 2002، ص-ص: 6-17، بتصرف.

الجدول رقم (2–4): بعض المؤشرات الإحصائية المستخدمة في قياس العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة سابقة)

	X_1	X_2	Y
الانحراف المعياري	13.544	40.383	11.0 54
المتوسط الحسابي	-19.363	19.191	- 1.327
معامل الاختلاف (%)	69.95	210.43	833. 01
أقل قيمة	- 34.000	- 73.000	- 26.300
أعلى قيمة	7.000	58.000	11.7 00
معامل الارتباط $R(y,x_i)$ (%)	55,81%	20,69%	

المصدر: وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 20.

من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق توصل الباحث إلى أن هناك ارتباطا موجبا بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج المحلي والذي يساوي 55,81%، وهناك أيضا ارتباط موجب بين نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ونمو الناتج المحلي الخام والذي يساوي 20,69%، كما أكد على العلاقة الطردية بين المتغيرات السابقة الذكر، وهو ما يعني حسب النظرية الاقتصادية وانطلاقا من الدراسات التطبيقية السابقة أن نمو الصادرات سواء الإجمالية أو خارج قطاع المحروقات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين يؤكد معامل الاختلاف المتوصل إليه درجة التقلب العنيف للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة (1989–1999).

أما على صعيد سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، فقد خلصت الدراسة في أهم نتائجها إلى أن نجاحها يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، إضافة إلى إقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

3. **النموذج الثالث:** في دراسة بعنوان: "أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة: 1990–2016"، للباحثين رشيد ساطور وشكري بن عزرور[1]. أين هدفا من خلالها إلى قياس أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، وفق الجانب النظري للدراسة وإسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري ومع الأخذ بعين الاعتبار الإشكالية المطروحة تمت صياغة نموذج الدراسة كالآتي:

$$PIB = \alpha_0 + \alpha_1\ IGIND + \alpha_2\ IGAGI + \alpha_3\ IGIBA + \alpha_4\ IGUDF + \alpha_5\ IGPAL + \alpha_6\ IP + \alpha_7\ IG + \alpha_8\ L + \varepsilon_i$$

حيث أن:

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6, \alpha_7, \alpha_8$ تمثل معالم النموذج؛

PIB يمثل الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)؛

[1] رشيد ساطور وشكري بن عزرور: **أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة: 1990–2016**، ورقة عمل رقم 78785، Munich Personal RePEc Archive (MPRA)، أفريل 2017، ص–ص: 1–20، بتصرف.

IGIND يمثل الاستثمار الحكومي لقطاع الصناعة (مليون دج)؛

IGAGI يمثل الاستثمار الحكومي للفلاحة والري (مليون دج)؛

IGIBA يمثل الاستثمار الحكومي للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (مليون دج)؛

IGUDF يمثل الاستثمار الحكومي لقطاع التربية والتكوين (مليون دج)؛

IGPAL يمثل الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية والتنمية (مليون دج)؛

IP يمثل الاستثمار الخاص (بالمليون دج)؛

IG يمثل الاستثمار الحكومي (نفقات التجهيز) (مليون دج)؛

L يمثل حجم العمالة (بالمليون).

من خلال واقع البيانات الإحصائية تم تقدير العلاقة بين تنويع الاستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي على النحو الآتي:

$$PIB = -5507539.0 + 182.73\text{IGIND} + 9.64\ \text{IGUDF} + 1.06\text{IP} + 1300743\text{L}$$
$$\text{t}: \quad (6.63) \qquad (3.61) \qquad (5.40) \qquad (6.14) \quad (8.40)$$
$$R^2 = 0.989 \quad \bar{R}^2 = 0.987 \qquad F = 531.23 \qquad DW = 1.85$$

يتضح من نتائج تقدير هذا النموذج الأخير –بعد استبعاد المتغيرات التي ليست لها معنوية إحصائية من النموذج الأول ذو الصيغة السابقة– أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية، كما يتميز بقوة تفسير كبيرة حسب قيمة معامل التحديد المعدل، أما بالنسبة لقيمة إحصائية فيشر فتبين المعنوية الكلية لمعالم النموذج، كما تدل قيمة (DW) على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء؛ حيث تقترب كثيرا من القيمة 2، وعلى ذلك فإن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، أما من الجانب الاقتصادي يتضح من النتائج أن متغيرات تنويع الاستثمار الحكومي المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر تتمثل في: حجم الاستثمار الحكومي لقطاع الصناعة (IGIND) وحجم الاستثمار الحكومي لقطاع التربية والتكوين (IGUDF)، مع متغيرات اقتصادية أخرى والمتمثلة في: حجم الاستثمار الخاص وحجم العمالة.

من خلال الدراسة التحليلية القياسية لأثر تنويع الاستثمار الحكومي على الناتج الإجمالي والتي تمت بتكوين نموذج قياسي بصيغة خطية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

- هناك تأثير لكل من حجم الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة وحجم الاستثمار الحكومي في قطاع التربية والتكوين على النمو الاقتصادي في الجزائر المقاس بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما يعبر على أن التنويع في الاستثمارات الحكومية (العمومية) المباشرة له دور أساسي ومحوري وإيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وكل تلك النتائج أكدت للباحثين صحة نظريات النمو الذاتي على واقع الاقتصاد الجزائري، والخاصية الذاتية للنمو القائلة لابد من إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، وكذا تأكيد نتائج نماذج نظرية النمو الذاتي (أن الرأس المال البشري يؤثر على الابتكارات المحلية ويؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية).
- هناك متغيرات اقتصادية أخرى ومهمة لها دور إيجابي في إحداث عملية النمو الاقتصادي وهي: حجم الاستثمار الخاص وحجم العمالة.

ثانيا؛ نماذج سابقة لأثر التنويع الاقتصادي الشامل على النمو الاقتصادي: لا تزال الدراسات المتعلقة بمتغير التنويع الاقتصادي الشامل محدودة، والسبب في ذلك يرجع أساسا إلى أن معظم السياسات الاقتصادية التنموية المتبعة في الدول القائمة على صادرات المحروقات تركز على تحقيق هدف التنويع الاقتصادي بمعناه الضيق (تنويع الناتج أو تنويع الصادرات). ومن بين النماذج القياسية التي تم الاطلاع عليها في الدراسات السابقة النموذجين الآتيين:

1. **النموذج الأول:** دراسة بعنوان: "أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، للباحث ممدوح عوض الخطيب[1]، التي تناولت أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة بين (1970-2008)، تم تقدير التنويع الاقتصادي اعتماد على معامل هيرفيندال – هيرشمان، ودراسة أثر التنويع على النمو الاقتصادي وذلك بربط معدل النمو في القطاع غير النفطي بوصفه متغيرا تابعا مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير بعد التأكد من استقرارية المتغيرات.

لدراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، تم الاقتصار على أداء القطاع غير النفطي حيث أخذ الناتج المحلي الإجمالي ومخزون رأس المال وقوة العمل في ذلك القطاع، وإضافة سعر برميل النفط بالأسعار الحقيقية، من خلال الاعتماد على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية الموسعة للنمو الآتية:

$$Y = f(L, K, P)$$

ويأخذ النموذج القياسي الصيغة اللوغاريتمية الآتية:

$$Y = AL_t^{\alpha 1} K_t^{\alpha 2} P_t^{\alpha 3}$$

حيث أن:

Y يمثل الناتج المحلي الإجمالي،

L يمثل العمالة؛

K يمثل مخزون رأس المال،

P يمثل سعر برميل النفط بالأسعار الحقيقية.

وهي الدالة التي وسعت بإدخال متغيرات درجة التنويع الاقتصادي ومتغير صوري يفسر ارتفاع معدلات النمو خلال الطفرة النفطية في بداية سنوات السبعينيات، إلى جانب المتغيرات المفسرة الموضحة في الصيغة اللوغاريتمية السابقة المتمثلة في معدلات نمو كل من مخزون رأس المال، وقوة العمل وسعر برميل النفط.

من خلال تقدير النموذج الخطي بعد إدخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة تم التحصل على النتائج الآتية:

$$y = 0.040 + 0.450\,K + 0.004\,L + 0.089\,P - 0.188\,Herf + 0.208\,Dum$$
$$t: \quad (2.57) \quad (5.17) \quad (0.04) \quad (4.88) \quad (7.66)$$
$$R^2 = 0.912195 \qquad \bar{R}^2 = 0.898476 \qquad DW = 1.62$$

حيث أن:

Herf يمثل درجة التنويع الاقتصادي؛

Dum يمثل متغير صوري.

[1] ممدوح عوض الخطيب: **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، مرجع سابق، ص-ص: 202-230، بتصرف.

يتضح من نتائج التقدير المبينة أعلاه أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية عدا متغير العمالة، كما يمتاز النموذج المقدر بقوة تفسير كبيرة حسب قيمة معامل التحديد المعدل المرتفعة $\bar{R}^2 = 0,89$، كما تدل قيمة (DW) على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء؛ حيث تقترب من القيمة 2، وعلى ذلك فإن النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

أهم نتيجة توصل إليها الباحث من خلال الدراسة القياسية هي تلك المرتبطة بعلاقة التنويع بالنمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، والتي كانت علاقة معنوية وعكسية تبين الأثر السلبي بين مؤشر التنويع الاقتصادي والنمو في القطاع غير النفطي، أو بعبارة أخرى التأثير الإيجابي لزيادة التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي؛ حيث أن زيادة درجة التنويع (انخفاض قيمة المؤشر) صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع غير النفطي.

2. **النموذج الثاني:** في دراسة بعنوان: "أثر التنويع لاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015) "، للباحثين قريجيج بن علي وبلقاسم زايري[1]، والتي اهتمت بتحليل وقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة بين (1980-2015)، تم تقدير نموذج قياسي لأثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات إضافة إلى متغيرات الصادرات والواردات، على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

تم استخدام أسلوب التكامل المشترك لتقدير النموذج؛ أين قام الباحثين باختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك من الدرجة الأولى ما بين المتغيرات المدروسة من خلال تطبيق اختبار (Johanson)، أما معادلة الانحدار فكانت خطية وفق الصيغة الآتية:

$$PIB_t = C_0 + C_1\,(V\ agriculture)_t + C_2\,(V\ industrie)_t + C_3\,(V\ services)_t + C_4\,(Export)_t + C_5(\ import)_t + \varepsilon_i$$

حيث أن:

$C_0, C_1, C_2, C_3, C_4, C_5$ تمثل معلمات النموذج المقدر؛

V riculture يمثل قطاع الزراعة (النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع من الناتج المحلي الإجمالي)؛

V industrie يمثل قطاع الصناعة (النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع من الناتج المحلي الإجمالي)؛

V services يمثل قطاع الخدمات (النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع من الناتج المحلي الإجمالي)؛

Export يمثل نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي؛

Import يمثل نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي.

من خلال تقدير النموذج تم التحصل على النتائج الآتية:

- وجود علاقة تكامل مشترك واحدة طويلة الأمد ما بين المتغيرات المدروسة، والتي جاءت على الصيغة الرياضية الآتية:

PIB = -221.79 Vagiculture -255.99 Vindustrie -227.68 Vservice -0.11 Export +1.87 Import

- هناك علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات والصادرات في الأجل الطويل، و هذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، في حين ظهر معامل الواردات ذو إشارة موجبة مما يعكس العلاقة الطردية بين الناتج المحلي والواردات وهو ما لا يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية.

[1] قريجيج بن علي، بلقاسم زايري: **أثر التنويع لاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ديسمبر 2016، ص-ص: 242-271، بتصرف.

واعتمادا على نتائج الدراسة القياسية والنموذج المقدر خلص الباحثين إلى النتائج الآتية:

- ضعف مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت سالبة المعالم مما يترجم بعدم قدرة هذه القطاعات على تغطية حجم المخصصات المالية الموجهة لعملية تحفيز الاستثمارات؛
- الارتباط القوي للإيرادات العامة بقطاعات غير القطاعات الثلاث المدروسة في الفترة من (1980-2015)، وهذا ما يثبت ميزة الاقتصاد القائم على ريع المحروقات للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تترجم بمدى أهمية قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في تحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر، كما بين نموذج تصحيح الخطأ أن معلمات المتغيرات الثلاث (الزراعة، الصناعة والخدمات) موجبة، إذ أن التغير في وحدة واحدة من القيمة المضافة يؤدي إلى ارتفاع مساهمتها في النمو الاقتصادي بـ (85%، 36% و2%) على الترتيب؛
- لمواجهة انخفاض أسعار المحروقات يتطلب على الدولة تبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من أجل المساهمة في زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني، باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع اقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للثروة التي تعتبر أهم معايير قياس القوة الاقتصادية للدول من جهة، وكذا العمل على فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار سياسية تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، لهدف تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

ثالثا؛ أهم خصائص النماذج في الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على عينة الدراسات السابقة يمكن توضيح أهم خصائصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-4): خصائص بعض النماذج السابقة لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي

المتغير التابع	المتغير المستقل	نوع الدالة	طبيعة النموذج	النموذج الاقتصادي	أسلوب التقدير
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	– معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات – تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	خطية	انحدار خطي متعدد	/	المربعات الصغرى العادية
الناتج المحلي الإجمالي	– نمو الصادرات الإجمالية – نمو الصادرات خارج المحروقات	خطية	انحدار خطي بسيط	/	الارتباط الخطي البسيط
الناتج المحلي الإجمالي	– الاستثمار الحكومي لقطاع الصناعة – الاستثمار الحكومي للفلاحة والري – الاستثمار الحكومي للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية – الاستثمار الحكومي لقطاع التربية والتكوين – الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية والتنمية – الاستثمار الخاص – حجم العمالة	خطية	انحدار خطي متعدد	دالة الإنتاج النيوكلاسيكية	التكامل المشترك
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	– العمالة في القطاع غير النفطي – مخزون رأس المال في القطاع غير النفطي – سعر برميل النفط بالأسعار الحقيقية – مؤشر درجة التنويع الاقتصادي – متغير صوري مفسر لارتفاع معدلات النمو خلال الطفرة النفطية	لوغاريتمية	انحدار متعدد	دالة الإنتاج النيوكلاسيكية	المربعات الصغرى العادية
الناتج المحلي الإجمالي	– النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع من الناتج المحلي الإجمالي – النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع من الناتج المحلي الإجمالي – النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع من الناتج المحلي الإجمالي – نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي – الواردات من إجمالي الناتج المحلي	خطية	انحدار متعدد	/	التكامل المشترك

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على النماذج المقدرة في بعض الدراسات السابقة.

من خلال قراءة الجدول السابق تظهر عدة خصائص متعلقة بتقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، هي:

– اختلاف طرق قياس أثر التنويع على النمو الاقتصادي؛ وهذا الاختلاف ينبع من اختلاف مفهوم التنويع في حد ذاته فهناك من يعتمد على مفهومه الضيق والبعض ينظر إليه وفق مفهومه الواسع؛ حيث تباينت المتغيرات المفسرة المستعملة

في التعبير عن درجة التنويع الاقتصادي في عينة النماذج السابقة. أما المتغيرات التابعة تتمثل في معدل النمو أو معدل النمو خارج قطاع المحروقات أو أحد المؤشرات المعبرة عنهما؛

- تعدد أساليب التقدير؛ لتقدير الأثر بين المتغيرين يمكن الاعتماد على أساليب متعددة ولكن يبقى الأسلوب الغالب هو أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وأسلوب التكامل المشترك وتحديد الأسلوب المناسب يعتمد على تحديد درجة استقرارية متغيرات النموذج؛
- تقدير العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي يأخذ غالبا صيغة دالة النمو النيوكلاسيكية التي تشمل (رأس المال، القوى العاملة) كمتغيرات مفسرة، مع إضافة متغيرات أخرى تعبر عن درجة التنويع؛
- إجماع شبه كلي على أهمية إدراج متغيرات التجارة الخارجية كالانفتاح التجاري وتوسع الصادرات خارج قطاع المحروقات كمتغيرات مفسرة للنمو والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- أغلب النماذج السابقة تقدر العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي الكلي، والملاحظ هنا أيضا غياب العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسة الإنفاقية العامة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في قطاعات اقتصادية خارج القطاعات الريعية كقطاع المحروقات، أو في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أو في تحقيق التنويع الاقتصادي بمعناه الشامل.

المبحث الثاني: أثر السياسة الإنفاقية على نمو وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات

ساعد تحليل النماذج السابقة في معرفة أهم المتغيرات وطرق القياس التي استعملت فيها، وأيضا على إبراز أهم الخصائص التي من الممكن أن تحكم سير العلاقة بين مختلف متغيراتها في الجزائر. ومن خلال ذلك وبالاستعانة بأهم أساليب النمذجة القياسية للظواهر الاقتصادية التي تمكن من تفسير التغيرات التي تحدث فيها عبر الزمن وفهم العلاقات وقياس حجم الأثر فيما بينها يشمل هذا المبحث ثلاثة مطالب تم من خلالها تقدير أربعة نماذج قياسية الغرض منها قياس أثر الإنفاق العام وأقسامه على النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وكذا أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي بمعناه الشامل.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

مرورا بالخطوات اللازمة لبناء النماذج القياسية تمت الاستعانة ببعض أساليب النمذجة المناسبة لقياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015)، وتقدير حجمه الأمثل لتحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

أولا؛ متغيرات النموذج: يوضح نموذج النمو الذاتي لبارو (Barro) أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال إدخاله كمتغير مفسر، وقد تم الاعتماد على متغيراته وتوسعيها بأخرى تتمشى وطبيعة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛ أين تم استعمال عدة متغيرات مفسرة (محددات) لتطور نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بالأسعار الثابتة لسنة 2010؛ والذي يرمز له بالرمز ($RPIB_{HH}$)، والمتمثلة في: معدل تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له بالرمز (K)؛ ومؤشر معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات (EX_{HH})؛ والذي يعرف بأنه نسبة مجموع قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات الإجمالية؛ بالإضافة إلى معدل النمو السكاني السنوي (POP)، وإلى متغير معدل الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (DPR).

وعليه تكون معادلة النموذج (نموذج رقم 1) في الأجل الطويل وفقا للصيغة الآتية:

$$RPIB_{HH_t} = \beta_0 + \beta_1 K_t + \beta_2 EX_{HH_t} + \beta_3 POP_t + \beta_4 DPR_t + \varepsilon_t$$

ثانيا؛ بيانات النموذج: البيانات المستعملة في هذا النموذج (أنظر الملحق رقم 11) محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، ومؤشرات البنك الدولي وتشمل الفترة (1980-2015)، ويبين الجدول الموالي الخصائص الإحصائيات لها أين نجد أن عدد المشاهدات قدره 36 مشاهدة، وأن جميع المتغيرات موزعة توزيعا طبيعيا وفق اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera)؛ حيث تدلنا نتائج الاختبار على عدم الإمكانية لرفض فرضية العدم القائلة إن بيانات النموذج موزعة طبيعيا عند مستوى دلالة 05%.

الجدول رقم (4-4): الخصائص الإحصائية لبيانات متغيرات النموذج رقم (1)

	RPIBHH	K	EXHH	POP	RDP
Mean	5.486955	29.15977	3.187238	2.079833	33.94520
Median	6.435553	27.76059	2.861321	1.917181	34.11255
Maximum	22.65480	43.14984	5.915813	3.122382	46.68677
Minimum	-7.159759	20.67724	1.478871	1.256512	24.55919
Std. Dev.	5.413062	5.274982	1.220634	0.650799	5.375856
Skewness	0.106215	0.552968	0.661086	0.386920	0.348161
Kurtosis	4.959522	2.655424	2.421257	1.702404	2.469149
Jarque-Bera	5.827282	2.012744	3.124627	3.423874	1.150000
Probability	0.054278	0.365543	0.209651	0.180516	0.562705
Sum	197.5304	1049.752	114.7406	74.87400	1222.027
Sum Sq. Dev.	1025.544	973.8903	52.14816	14.82388	1011.494
Observations	36	36	36	36	36

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (11) ومخرجات برنامج (EVIEWS 9).

ثالثا؛ أسلوب التقدير: تتعدد الأساليب التي يتم اعتمادها في تقدير النموذج، أولها استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) وثانيها أسلوب التكامل المشترك، وثالثها أسلوب نموذج تصحيح الخطأ. والذي يحدد الأسلوب الأمثل في التقدير هو إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية.

1. **تطور متغيرات النموذج**: تساعد الأشكال البيانية لفهم الشكل العام لتطور متغيرات النموذج وفي إبراز الخصائص الأساسية ومن بينها خاصية الاستقرارية، ومن خلال مخرجات برنامج (eviews9) تم التحصل على الأشكال الموالية:

الشكل رقم (1-4): المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (1)

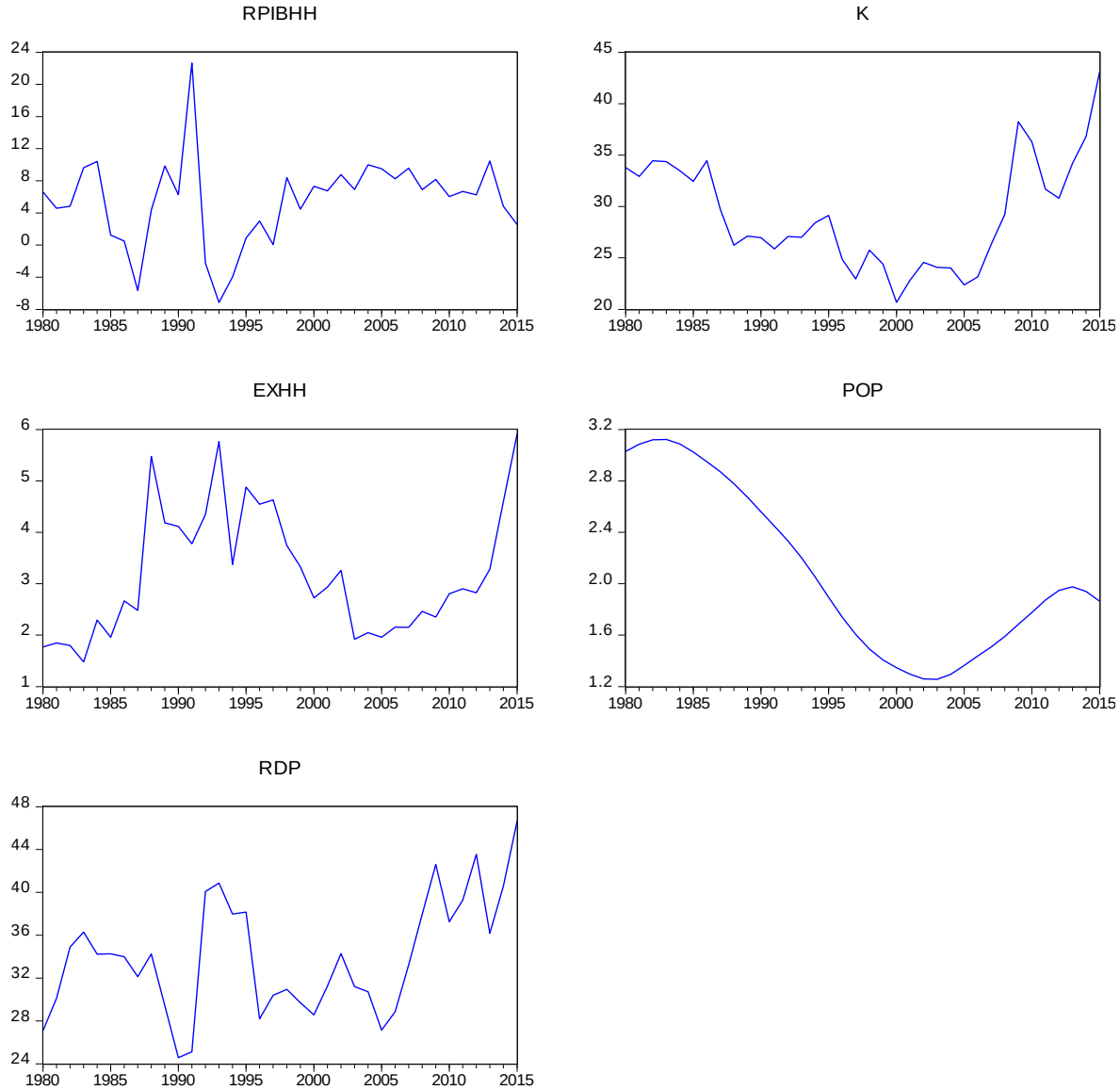

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (11) ومخرجات برنامج (EVIEWS 9).

يتضح من الأشكال السابقة المبينة لتطور متغيرات النموذج عدم وجود اتجاه عام واضح لبعض المتغيرات المدرجة في النموذج ما قد يشير إلى وجود بعض المتغيرات المستقرة في المستوى، وللتأكد من ذلك يجب القيام باختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

2. **اختبار الاستقرارية:** إن نماذج الانحدار في حالة السلاسل الغير مستقرة قد تعطي نتائج مضللة وهو ما يعرف بالانحدار الزائف، لذلك سنحاول دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلاسل محل الدراسة، لكن وقبل إجراء هذا الاختبار ينبغي دراسة استقرارية السلاسل لتحديد درجة تكاملها.

بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على السلاسل قبل أخذ الفروق وبعد أخذ الفروق، كانت نتائج الاختبار وفق ما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم (5-4): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (1)

المتغيرات	قبل أخذ الفروق		بعد أخذ الفروق الأولى		درجة التكامل
	النموذج المناسب	ADF	النموذج المناسب	ADF	
$RPIB_{HH}$	ثابت	0,0022			I(0)
K	بدون اتجاه عام وثابت	0,8009	بدون اتجاه عام وثابت	0,0001	I(1)
EXHH	ثابت	0,2842	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)
POP	بدون اتجاه عام وثابت	0,1168	بدون اتجاه عام وثابت	0,0038	I(1)
RDP	ثابت	0,1724	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

الجدول أعلاه يلخص نتائج اختبار الاستقرارية، ولإجراء اختبار جذر الوحدة قمنا أولا باختيار النموذج المناسب من بين ثلاث نماذج (نموذج يحتوي على الاتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي على الثابت فقط، نموذج لا يحتوي لا على الاتجاه العام ولا على الثابت) ، وبدلا من عرض القيم الجدولية والمحسوبة تم عرض الاحتمالية مباشرة (probability) لأنها تقود إلى نفس النتيجة، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 0,05 تم قبول الفرضية الصفرية وإلا يتم رفضها.

نتائج هذا الاختبار بينت أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ما عدا المتغير التابع ($RPIB_{HH}$)، وهذا ما يعني تحقق الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) فجميع السلاسل متكاملة في أقل الدرجة من الثانية.

رابعا؛ اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL): قبل اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يجب تحديد فترات التباطئ الزمني أولا.

أ. **تحديد فترات أو فجوات التباطئ الزمني:** من أجل تحديد درجة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على المعايير الآتية:

- معيار معامل التحديد المصحح ADJ.R-sq؛
- معيار المعلومات لـ: AIC (AKAIKE Information Criterion) AKAIKE؛
- معيار المعلومات لـ: SC (Schwarz Information Criterion) Schwarz ؛
- معيار المعلومات لـ : HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion.

هذه المعايير أعطت النتائج الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4–2): تحديد فترة التباطئ الزمني الأمثل للنموذج رقم (1)

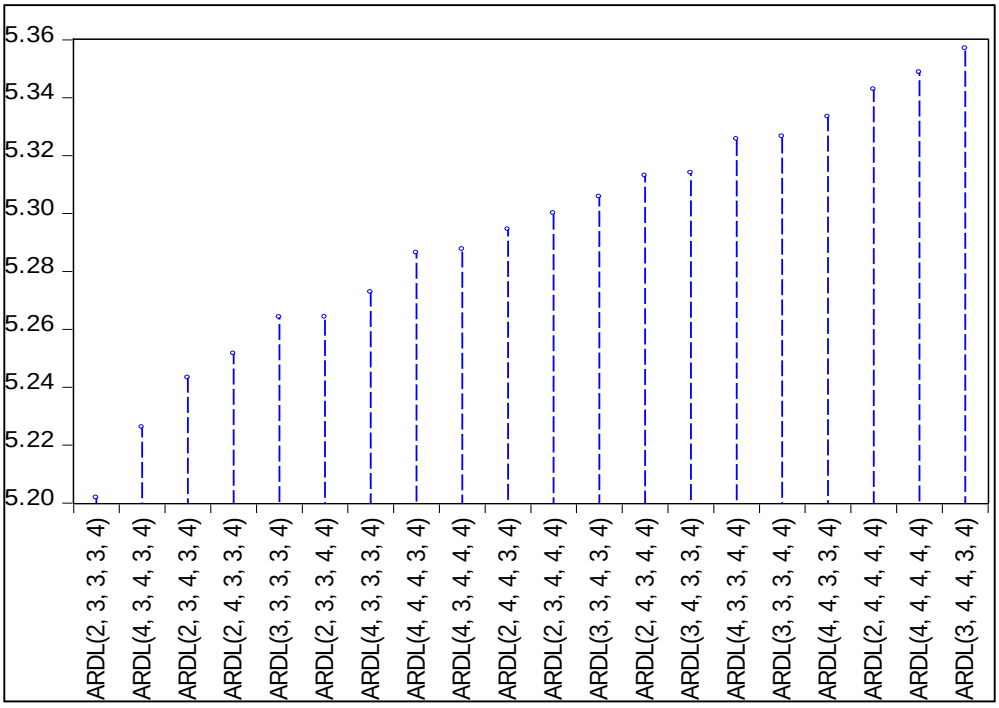

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن جميع المعايير المشار إليها سابقا بينت أن النموذج ((ARDL(2.3.3.3.4 هو النموذج المناسب للبيانات، كما يبين الملحق رقم (12) الخاص بجدول نتائج تحديد أن هذا النموذج المحدد رقم 1406 أخذ على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح وأقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

ب. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج: لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يستعمل اختبار الحدود (ARDL Bounds Test)، والذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لبيرسون (Pesaran)، نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4–6): نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج رقم (1)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.32399	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة لفيشر المقدرة بـ: 10,32 أكبر من الحد الأعلى للاختبار I1 Bound عند جميع المستويات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

خامسا؛ تقدير معلمات النموذج واختباره: لا يكون النموذج المقدر معبرا عن صحة العلاقة إلا بعد إجراء العديد من الاختبارات الاقتصادية والقياسية للتأكد من موافقته للأطر النظرية وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي.

1. **تقدير معلمات النموذج:** برنامج (**EVIEWS 9**) يقدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) آنيا كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (7–4): نتائج تقدير النموذج رقم (1)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RPIBHH)
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/18/18 Time: 20:38
Sample: 1980 2015
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	50.63663	14.33998	3.531150	0.0041
RPIBHH(-1)*	-1.290663	0.212346	-6.078102	0.0001
POP(-1)	-6.176273	3.672702	-1.681670	0.1185
K(-1)	1.987486	0.711264	2.794300	0.0162
EXHH(-1)	7.808163	1.507546	5.179386	0.0002
RDP(-1)	-3.209061	0.693217	-4.629227	0.0006
D(RPIBHH(-1))	0.239457	0.139656	1.714630	0.1121
D(POP)	259.2733	90.19727	2.874513	0.0140
D(POP(-1))	-444.7498	152.0975	-2.924110	0.0127
D(POP(-2))	306.9509	86.96172	3.529724	0.0041
D(K)	0.973943	0.312995	3.111690	0.0090
D(K(-1))	-2.005031	0.551264	-3.637153	0.0034
D(K(-2))	-1.174365	0.521720	-2.250950	0.0439
D(EXHH)	3.337191	1.144879	2.914886	0.0130
D(EXHH(-1))	-5.294907	1.256926	-4.212586	0.0012
D(EXHH(-2))	-4.789861	1.060222	-4.517792	0.0007
D(RDP)	-1.319948	0.226471	-5.828344	0.0001
D(RDP(-1))	1.534993	0.466117	3.293150	0.0064
D(RDP(-2))	1.253787	0.394256	3.180136	0.0079
D(RDP(-3))	0.687583	0.219208	3.136672	0.0086

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	-4.785348	2.826966	-1.692750	0.1163
K	1.539895	0.564079	2.729930	0.0183
EXHH	6.049728	1.484489	4.075294	0.0015
RDP	-2.486365	0.549186	-4.527366	0.0007
C	39.23303	9.785823	4.009170	0.0017

EC = RPIBHH - (-4.7853*POP + 1.5399*K + 6.0497*EXHH -2.4864*RDP + 39.2330)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معلمة التعديل أو ما يسمى بقوة الإرجاع للتوازن معنوية وسالبة (−1,29)، ولكن ما يهم أكثر في دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو المعادلة التوازنية طويلة الأجل والتي تأخذ الصيغة الآتية:

$$RPIB_{HH_t} = 39{,}233 + 1{,}5399\ K_t + 6{,}0497\ EX_{HH_t} - 4{,}7853\ POP_t - 2{,}4864\ DPR_t$$

2. **الاختبارات الاقتصادية:** يظهر من النموذج المقدر وخصوصا العلاقة طويلة الأجل أن:

- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل تراكم رأس المال الثابت ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة في معدل تراكم رأس المال الثابت تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 1,54 %؛

- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة في نسبة الصادرات تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 6,04 %؛
- هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة في معدل النمو السكاني تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 4,78 %؛
- هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة في معدل الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 2,49 %.

بعض العلاقات السابقة يمكن قبولها اقتصاديا من منطلق أن كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات ونمو رأس المال الثابت تساهم إيجابا في رفع معدلات النمو الاقتصادي وفق ما تشير له الأطر النظرية، كما أن العلاقة العكسية أيضا لمعدل الإنفاق العام فهي منطقية ومفسرة اقتصاديا حسب الأطر النظرية وبعض الدراسات التجريبية التي سبق التعرض لها، في حين أن العلاقة العكسية بين النمو السكاني والنمو خارج قطاع المحروقات غير مفسرة نظريا وبالتالي فهمي غير مقبولة اقتصاديا.

3. **الاختبارات القياسية:** تبين الاختبارات القياسية الموالية ملائمة النموذج المقدر وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي، وهي الاختبارات تعتمد على بواقي التقدير التي يمكن تمثيلها وتوضيحها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-4): رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج رقم (1)

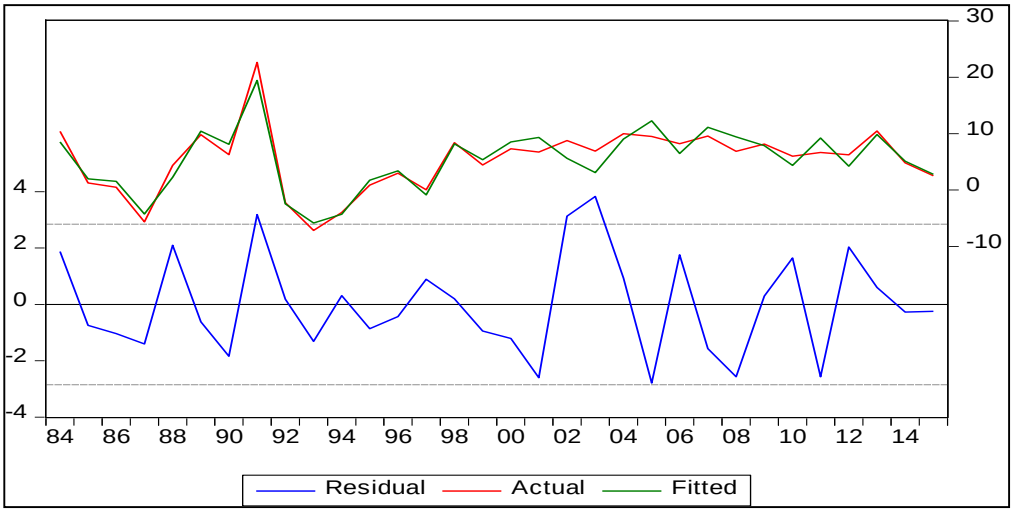

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يظهر الشكل السابق سلسلة البواقي التي تمثل الفرق بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة، أين نلاحظ أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية. وباستعمال قيم سلسلة البواقي يمكن اختبار النموذج من خلال الاختبارات القياسية الآتية:

أ. **اختبار استقرار النموذج (Stability Test):** من بين الاختبارات المعتمدة لاختبار ثبات أو استقرار النموذج نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) الذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4–4): اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج رقم (1)

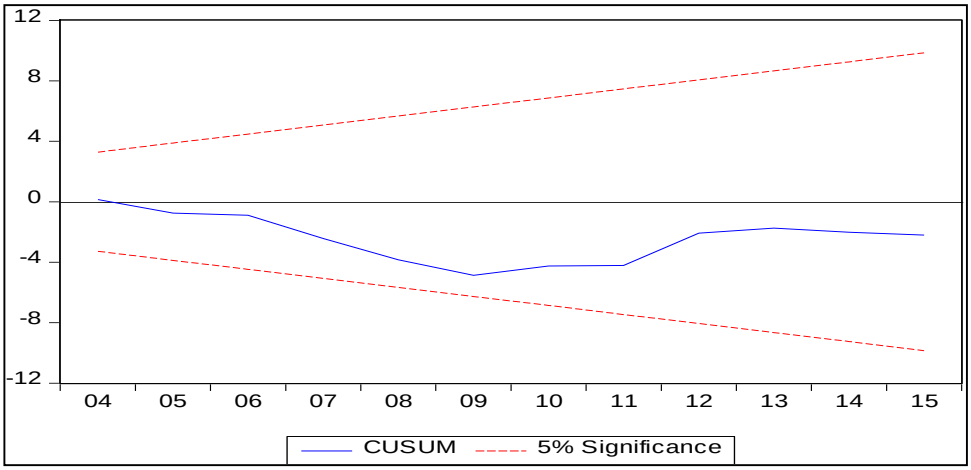

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الشكل يتبين بأن النموذج مستقر ويمثل بشكل جيد العلاقة بين المتغيرات؛ أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات النموذج عند مستوى معنوية قدره 5%.

ب. **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque Bera) Normality Test**: كانت نتائج هذا الاختبار كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4–5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج رقم (1)

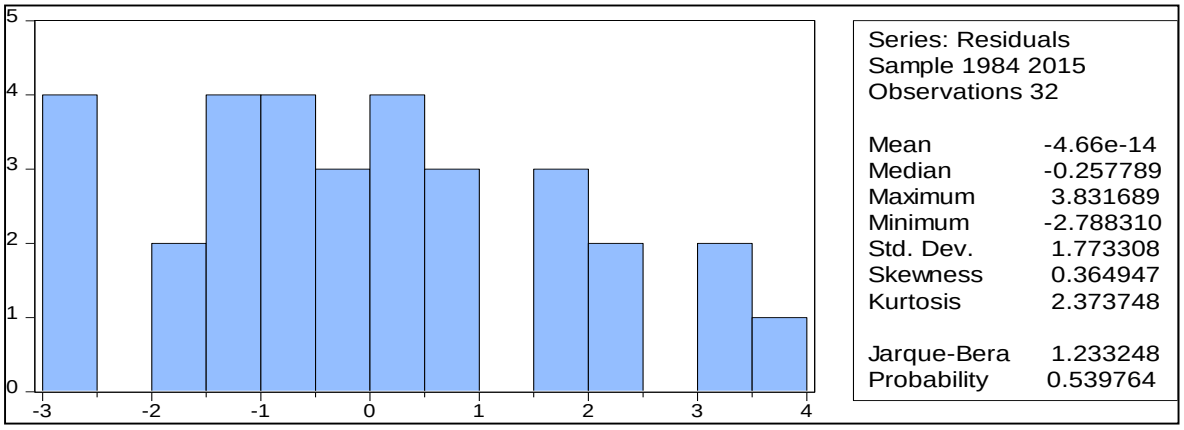

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,53) أكبر من (0,05) ما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

ج. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Test):** باعتبار أن هذا الاختبار يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج LM، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4–8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج رقم (1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.224971	Prob. F(1,11)	0.6446
Obs*R-squared	0.641345	Prob. Chi-Square(1)	0.4232

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,42) أكبر من (0,05) ما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

د. **اختبار ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity Test):** من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين اختبار آرش " ARCH Test ". ونتائجه موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4–9): نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج رقم (1)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.628368	Prob. F(1,29)	0.2121
Obs*R-squared	1.648126	Prob. Chi-Square(1)	0.1992

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,19) أكبر من (0,05) ما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

سادسا؛ تقدير حجم الإنفاق العام الأمثل: لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام المحفز للنمو خارج قطاع المحروقات نقوم بإدراج متغير مربع معدل الإنفاق العام ضمن النموذج السابق (نموذج رقم 1).

بعد التأكد من أن هذا المتغير مستقر في الدرجة أقل من الدرجة الثانية[1] تم تقدير نموذج آخر (نموذج رقم (2))، وهو النموذج المبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4–10): نتائج تقدير نموذج الحجم الأمثل للإنفاق العام نموذج رقم (2).

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	-6.756467	0.909248	-7.430825	0.0007
K	1.791125	0.217293	8.242912	0.0004
EXHH	-4.368261	0.862056	-5.067261	0.0039
RDP	-19.90652	1.873192	-10.62706	0.0001
R2DP	0.270883	0.026085	10.38476	0.0001
C	337.8634	31.93564	10.57951	0.0001
EC = RPIBHH - (-6.7565*POP + 1.7911*K -4.3683*EXHH -19.9065*RDP + 0.2709*R2DP + 337.8634)				

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

كل ما يهم من خلال النموذج السابق هو العلاقة طويلة الأجل، حيث يمكن حساب معدل الإنفاق العام الأمثل اعتمادا على قيمة معلمتي متغير معدل الإنفاق العام ومتغير مربع معدل الإنفاق العام وفقا لطريقة منحنى آرمي الموضحة سابقا[2]؛ حيث:

$$(G_t/Y_t)^* = (\beta_4/2\beta_5) = 36$$

وعليه فمعدل الإنفاق العام الأمثل من خلال النموذج المقدر يقدر بـ 36%، وهو حجم كبير يعكس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد مقارنة بالمعدل الأمثل في دول أخرى وضعف إنتاجية الإنفاق العام. وهذه النتيجة تتوافق مع العلاقة العكسية لأثر النفقات العامة على النمو خارج قطاع المحروقات المتوصل إليها في النموذج رقم (1)؛ كون معدل

[1] المتغير R^2DP مستقر في الدرجة الأولى حيث بين اختبار الاستقرارية أن أحسن نموذج (وجود ثابت) باحتمالية قدرها : 0,0000.

[2] أنظر الفصل الثاني، ص 89.

الإنفاق العام في الجزائر يفوق هذا المعدل ويصل لمعدل 46% في السنوات الأخيرة. كما تتوافق هذه النتيجة أيضا مع نتائج الفصل الثالث التحليلي ونتائج بعض الدراسات السابقة التي تفيد بأن معدلات الإنفاق العام في الجزائر تفوق القدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وكل منها يصرف على أبواب مختلفة لتحقيق أهداف مختلفة أو متباينة حسب السياسة الإنفاقية المتبعة، لذا يكون من الطبيعي أن يكون حجم أثرها على النمو الاقتصادي مختلفا ومتباينا. وللتحقق من ذلك يمكن الاستعانة ببناء نموذج اقتصادي قياسي يوضح حجم واتجاه أثر كل نوع من أنواع النفقات العامة في الجزائر على النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015).

أولا؛ متغيرات النموذج: لقياس أثر كل من نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات للفترة (1980-2015) تم الاعتماد على نفس متغيرات النموذج المقدر رقم (1)، ولكن مع حذف متغير معدل الإنفاق العام الإجمالي وإدراج متغيرين آخرين هما: معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له بالرمز (DPG)، ومعدل نفقات التجهيز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (DPI).

وعليه تكون معادلة النموذج المقدر (نموذج رقم 3) في الأجل الطويل وفقا للصيغة الآتية:

$$RPIB_{HH_t} = \beta_0 + \beta_1 K_t + \beta_2 EX_{HH_t} + \beta_3 POP_t + \beta_4 DPG_t + \beta_5 DPI_t + \varepsilon_t$$

ثانيا؛ بيانات النموذج: البيانات المستعملة في هذا النموذج (أنظر الملحق رقم 11) محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، ومؤشرات البنك الدولي وتشمل الفترة (1980-2015)؛ والجدول الموالي يبين خصائصها الإحصائية.

الجدول رقم (11-4): الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج رقم (3)

	RPIBHH	EXHH	K	POP	DPG	DPI
Mean	5.486955	3.187238	29.15977	2.079833	21.49146	12.45176
Median	6.435553	2.861321	27.76059	1.917181	21.39835	12.43510
Maximum	22.65480	5.915813	43.14984	3.122382	29.50656	19.52554
Minimum	-7.159759	1.478871	20.67724	1.256512	15.97697	5.771729
Std. Dev.	5.413062	1.220634	5.274982	0.650799	3.404769	3.683152
Skewness	0.106215	0.661086	0.552968	0.386920	0.322547	-0.012031
Kurtosis	4.959522	2.421257	2.655424	1.702404	2.367355	2.086606
Jarque-Bera	5.827282	3.124627	2.012744	3.423874	1.224581	1.252300
Probability	0.054278	0.209651	0.365543	0.180516	0.542108	0.534646
Sum	197.5304	114.7406	1049.752	74.87400	773.6927	448.2633
Sum Sq. Dev.	1025.544	52.14816	973.8903	14.82388	405.7359	474.7963
Observations	36	36	36	36	36	36

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (11) ومخرجات برنامج (EVIEWS 9).

يوضح الجدول السابق أن عدد المشاهدات قدره 36 مشاهدة لكل متغير من المتغيرات، وأن جميع هذه الاخيرة موزعة توزيعا طبيعيا وفق اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera)؛ حيث تدلنا نتائج الاختبار على عدم الإمكانية لرفض فرضية العدم القائلة إن بيانات النموذج موزعة طبيعيا عند مستوى دلالة 05%.

ثالثا؛ أسلوب التقدير: ما يحدد الأسلوب الأمثل في التقدير هو إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، ونظرا لدراسة تطور استقرارية كل المتغيرات في النموذج رقم (1) في المطلب السابق، تم الاقتصار على دراسة تطور واستقرارية المتغيرات الجديدة المدرجة ضمن هذا النموذج.

1. **تطور متغيرات النموذج:** من خلال مخرجات برنامج (eviews9) تم التحصل على الأشكال الموالية لتطور كل من سلسلتين معدلي نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر:

الشكل رقم (4-6): المنحنيات البيانية لتطور السلسلتين (DPG, DPI)

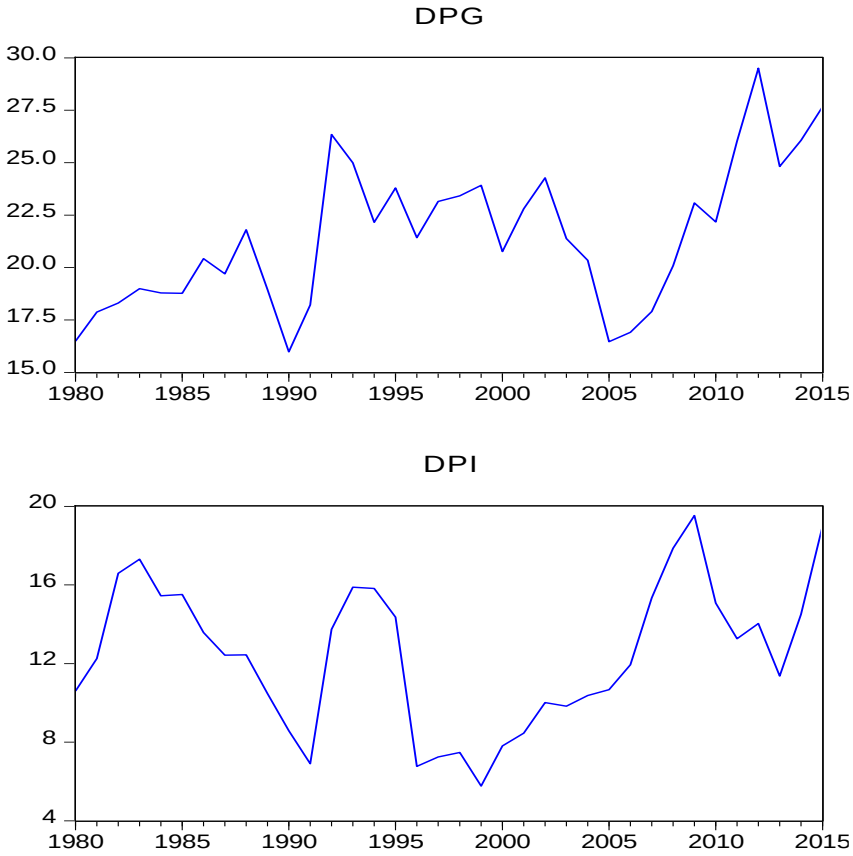

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (11) ومخرجات (EVIEWS 9).

يتضح من الأشكال الموالية المبينة لتطور متغيرات النموذج وجود اتجاه عام واضح في السلسلتين ما يشير إلى عدم استقرارية السلسلتين، وللاعتماد على أسلوب (ARDL) يجب التأكد من أن درجة استقرار السلسلتين أقل من الدرجة الثانية.

2. **اختبار الاستقرارية:** بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على السلاسل قبل أخذ الفروق وبعد أخذ الفروق تم التوصل إلى النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار استقرارية السلستين الزمنيتين (DPG, DPI)

المتغيرات	قبل أخذ الفروق		بعد أخذ الفروق الأولى		درجة التكامل
	النموذج المناسب	ADF	النموذج المناسب	ADF	
DPG	ثابت	0,1841	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)
DPI	بدون اتجاه عام وثابت	0,6784	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

الجدول السابق يلخص نتائج اختبار الاستقرارية التي بينت أن كلا من السلسلتين مستقرتين عند الدرجة الأولى، وعليه فإن جميع السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ما عدا السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير

التابع ($RPIB_{HH}$) فهي مستقرة في المستوى I(0)، ما يعني تحقق الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك وفق أسلوب (ARDL)؛ فجميع السلاسل متكاملة في أقل الدرجة من الثانية.

رابعا؛ اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL): يتم اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بعد تحديد فترات التباطئ الزمني.

أ. **تحديد فترات أو فجوات التباطئ الزمني**: بالاعتماد على المعايير الآتية:

- معيار معامل التحديد المصحح ADJ.R-sq؛
- معيار المعلومات لـ: AKAIKE (AKAIKE Information Criterion) AIC؛
- معيار المعلومات لـ: Schwarz (Schwarz Information Criterion) SC ؛
- معيار المعلومات لـ : (Hannan & Quinn Information Criterion) HQIC.

تم التوصل لأفضل 20 نموذج الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (7–4): تحديد فترة التباطئ الزمني الأمثل للنموذج رقم (3)

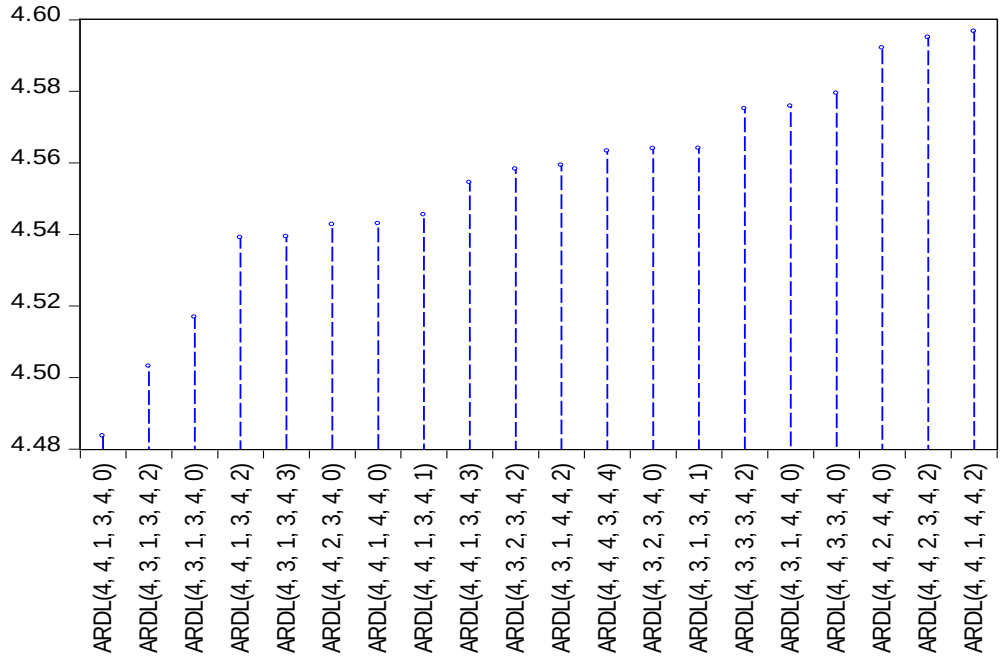

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النموذج (ARDL(4.4.1.3.4.0)) هو المناسب للبيانات، كما يبين الملحق رقم (12) الخاص بجدول نتائج التحديد أن النموذج المحدد رقم 405 أخذ على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح وأقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

ب. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج: لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تم استعمال اختبار الحدود (ARDL Bounds Test)، ونتائجه مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (13–4): نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج رقم (3)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.84560	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

الملاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لفيشر المساوية لـ: 18,84 أكبر من الحد الأعلى للاختبار I1Bound عند جميع المستويات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

خامسا؛ تقدير معلمات النموذج واختباره: يجب إجراء العديد من الاختبارات الاقتصادية والقياسية للتأكد من موافقة النموذج المقدر للأطر النظرية وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي.

1. **تقدير معلمات النموذج:** الجدول الموالي يبين نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (14–7): نتائج تقدير النموذج رقم (3)

Dependent Variable: D(RPIBHH)
Selected Model: ARDL(4, 4, 1, 3, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/19/18 Time: 15:37
Sample: 1980 2015
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.69829	8.379703	1.276691	0.2306
RPIBHH(-1)*	-2.256029	0.339766	-6.639949	0.0001
POP(-1)	13.97697	1.963391	7.118790	0.0000
K(-1)	0.014933	0.276077	0.054090	0.9579
EXHH(-1)	5.922161	1.042044	5.683217	0.0002
DPI(-1)	-3.108920	0.489987	-6.344902	0.0001
DPG**	-0.041968	0.206131	-0.203599	0.8428
D(RPIBHH(-1))	0.833007	0.277198	3.005099	0.0132
D(RPIBHH(-2))	0.481011	0.214622	2.241196	0.0489
D(RPIBHH(-3))	0.355186	0.147907	2.401412	0.0372
D(POP)	265.5045	54.23543	4.895406	0.0006
D(POP(-1))	-328.9402	116.1071	-2.833074	0.0178
D(POP(-2))	323.8191	134.2785	2.411548	0.0366
D(POP(-3))	-77.94212	77.76228	-1.002313	0.3398
D(K)	1.040042	0.276081	3.767165	0.0037
D(EXHH)	1.943257	0.801802	2.423612	0.0358
D(EXHH(-1))	-4.619897	0.930886	-4.962902	0.0006
D(EXHH(-2))	-3.814530	0.677619	-5.629313	0.0002
D(DPI)	-1.257453	0.382523	-3.287262	0.0082
D(DPI(-1))	1.255729	0.339326	3.700652	0.0041
D(DPI(-2))	1.065513	0.277751	3.836221	0.0033
D(DPI(-3))	1.090690	0.245517	4.442416	0.0012

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	6.195385	1.049976	5.900500	0.0002
K	0.006619	0.122239	0.054150	0.9579
EXHH	2.625038	0.638935	4.108458	0.0021
DPI	-1.378050	0.306475	-4.496457	0.0011
DPG	-0.018603	0.092106	-0.201971	0.8440
C	4.742091	3.877652	1.222929	0.2494

EC = RPIBHH - (6.1954*POP + 0.0066*K + 2.6250*EXHH -1.3780*DPI
-0.0186*DPG + 4.7421)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معلمة التعديل معنوية وسالبة (2,25−)، أما المعادلة التوازنية طويلة الأجل فهي تأخذ الصيغة الآتية:

$$RPIB_{HH_t} = 4{,}7421 + 0{,}0066\ K_t + 2{,}6250\ EX_{HH_t} + 6{,}1954\ POP_t - 1{,}3780\ DPI_t - 0{,}0186\ DPG_t$$

2. **الاختبارات الاقتصادية**: يظهر من العلاقة طويلة الأجل أن:

- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل تراكم رأس المال الثابت ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ فكل زيادة في معدل تراكم رأس المال الثابت يؤدي إلى معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 0,0066 %؛
- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ فكل زيادة في نسبة الصادرات تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 2,625 %؛
- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ فكل زيادة في معدل النمو السكاني تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 6,19 %؛
- هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدلي الإنفاق العام على التسيير والإنفاق العام على التجهيز النمو السكاني ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة في معدل النمو كل منهما على التوالي تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة (0,0186 %، 1,3780%).

العلاقات السابقة يمكن قبولها اقتصاديا جميعا؛ حيث أن الأطر النظرية تشير إلى العلاقة الطردية بين من كل الصادرات، تراكم رأس المال الثابت، النمو السكاني من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، كما أن العلاقة العكسية بين معدل الإنفاق العام بنوعيه (تسيير وتجهيز) والنمو الاقتصادي منطقية ومفسرة اقتصاديا، وهي تأكد على سلبية أثر إجمالي النفقات المتوصل إليها في النموذج رقم (1).

3. **الاختبارات القياسية**: بعد اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية لم يتبق سوى اختباره من الناحية القياسية للتأكد من خلوه من مشاكل قياسية، وهي الاختبارات تعتمد على بواقي التقدير التي يمكن تمثيلها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (8−4): رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج رقم (3)

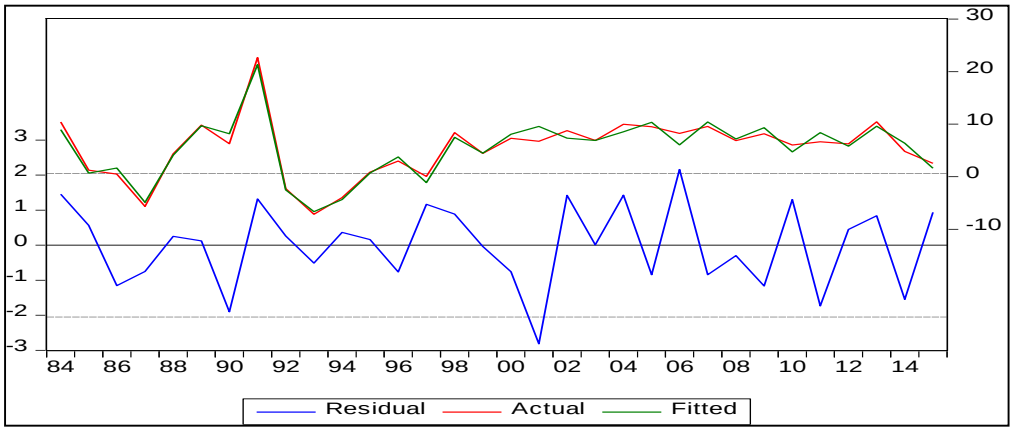

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يظهر الشكل السابق سلسلة البواقي والملاحظ فيها أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية، والقيم المحصل عليها لسلسلة بواقي التقدير يمكن استعمالها في اختبار النموذج من خلال الاختبارات القياسية الآتية:

أ. **اختبار استقرار النموذج (Stability Test):** يتم بالاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) الذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4–9): اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج رقم (3).

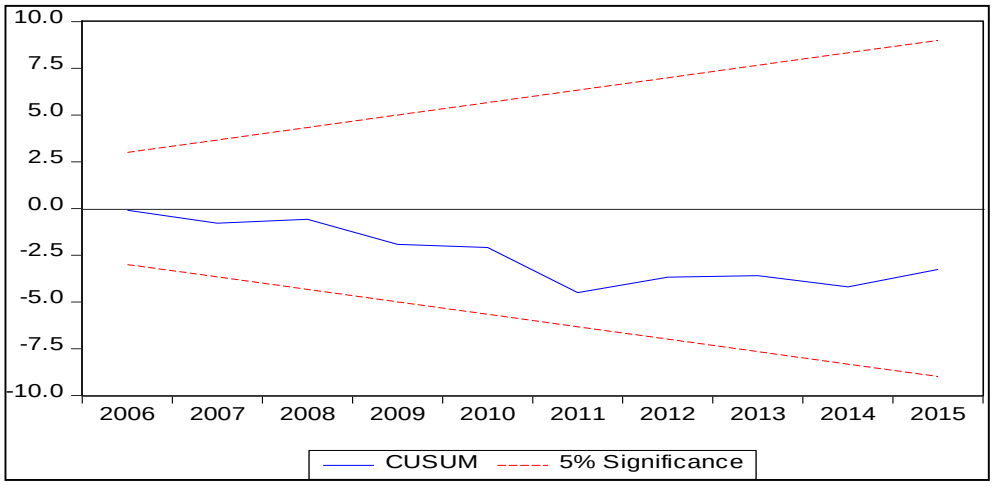

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يتبين من شكل الاختبار بأن النموذج مستقر ويمثل بشكل جيد العلاقة بين المتغيرات؛ أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات النموذج عند مستوى معنوية قدره 5%.

ب. **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque Bera) Normality Test):** كانت نتائج هذا الاختبار كما هو مبين الشكل الآتي:

الشكل رقم (4–10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج رقم (3)

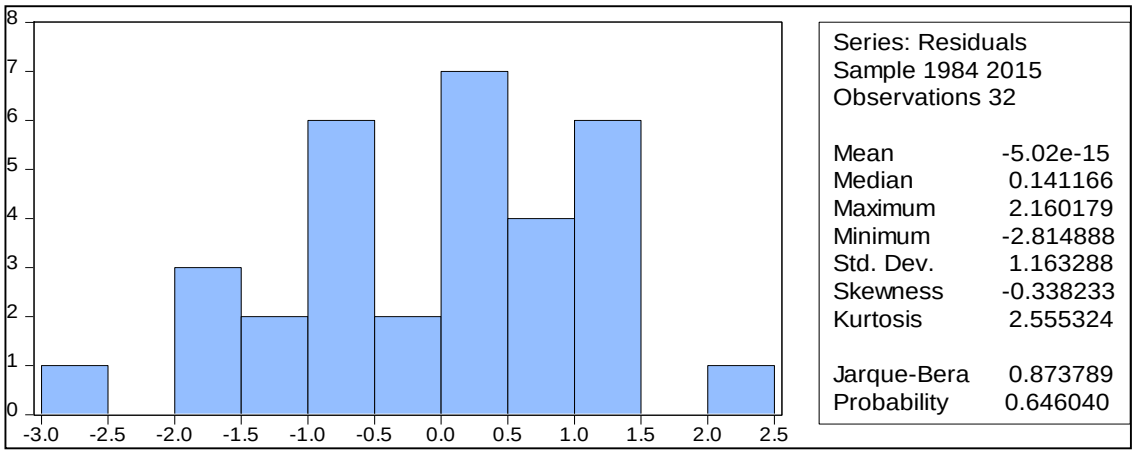

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,64) أكبر من (0,05) ما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

ج. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Test):** تم الحصول على نتائج الاختبار المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15–4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج رقم (3)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.837314	Prob. F(1,9)	0.2083
Obs*R-squared	5.425149	Prob. Chi-Square(1)	0.2198

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,21) أكبر من (0,05) ما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

د. **اختبار ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity Test):** تم اختبار ثبات تباين حد الخطأ باستعمال اختبار آرش " ARCH Test ". ونتائجه موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (16–4): نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج رقم (3)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.011555	Prob. F(1,29)	0.9151
Obs*R-squared	0.012347	Prob. Chi-Square(1)	0.9115

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,91) أكبر من (0,05) ما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي

اهتمت النماذج المقدرة سابقا (رقم 1)، (رقم 2)، (رقم 3) بقياس أثر الإنفاق العام بأقسامه على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وحجمه الأمثل، في حين يهتم هذا المطلب بتقدير نموذج قياسي آخر (نموذج رقم (4)) بغرض قياس أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي بمعناه الواسع أو الشامل للفترة (2000–2015) بالاستعانة أيضا بأساليب القياس الاقتصادي المناسبة. الفترة المستهدفة شهدت سياسة إنفاقية توسعية والعديد من المخططات الاقتصادية والبرامج الاستثمارية العامة الهادفة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

أولا؛ متغيرات النموذج: وفقا للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي، تم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

1. **المتغير المستقل:** الإنفاق العام الحقيقي والذي يرمز له بالرمز DP، والذي يمثل بحجم الإنفاق العام الإجمالي الحقيقي. وللحصول على النفقات العامة بالأسعار الثابتة تم تقسيم قيمها بالأسعار الجارية على الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية –سنة الأساس 2010– بغرض استبعاد أثر التضخم.
2. **المتغير التابع:** درجة التنويع الاقتصادي والذي يرمز له بالرمز HHM، والذي يمثل بدرجة تنوع الاقتصاد الجزائري باستخدام المؤشر المركب لتنوع الاقتصاد الجزائري.

وعليه تكون معادلة النموذج (نموذج رقم (4)) في الأجل الطويل وفقا للصيغة الآتية:

$$HHM_t = \beta_0 + \beta_1 DP_t + \varepsilon_t$$

ثانيا؛ بيانات متغيرات النموذج: البيانات المستعملة في هذا النموذج ممثلة من خلال متغيراته في الملاحق رقم (10، 11)، وهي محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وتشمل الفترة (2000-2015)، وبالنسبة لمتغير درجة التنويع الاقتصادي فقد تم حسابه باستعمال معامل هيرفندال-هريشمان في الفصل السابق. ويبين الجدول رقم (17-4) الخصائص الإحصائية لمتغيري النموذج؛ أين نجد أن عدد المشاهدات قدره 16 مشاهدة، وأن قيمة النفقات العامة الحقيقية تراوحت بين 1672 مليار دج كأدنى قيمة و6201 مليار دج كأقصى قيمة وبمتوسط قدره 3830 مليار دج خلال كامل الفترة، أما بالنسبة لمعامل التنويع فقد تراوح بين 0,3 و0,42 وبمتوسط 0,37 للفترة.

الجدول رقم (17-4): الخصائص الإحصائية لمتغير النموذج رقم (4)

	HHM	DP
Mean	0.372116	3830.387
Median	0.362110	3997.146
Maximum	0.427064	6201.169
Minimum	0.309525	1672.487
Std. Dev.	0.036717	1628.839
Skewness	0.249901	0.089966
Kurtosis	1.978943	1.497903
Jarque-Bera	0.861573	1.525781
Probability	0.649998	0.466317
Sum	5.953861	61286.20
Sum Sq. Dev.	0.020222	39796767
Observations	16	16

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملاحق رقم ((10)،(11)) ومخرجات برنامج (EVIEWS 9).

ثالثا؛ أسلوب التقدير: أسلوب التقدير المناسب يحدد بحسب تطور واستقرارية السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات النموذج.

3. تطور متغيرات النموذج: من خلال مخرجات برنامج (eviews9) تم التحصل على الأشكال الآتية:

الشكل رقم (11-4): المنحنيات البيانية لتطور السلستين (DP, HHM)

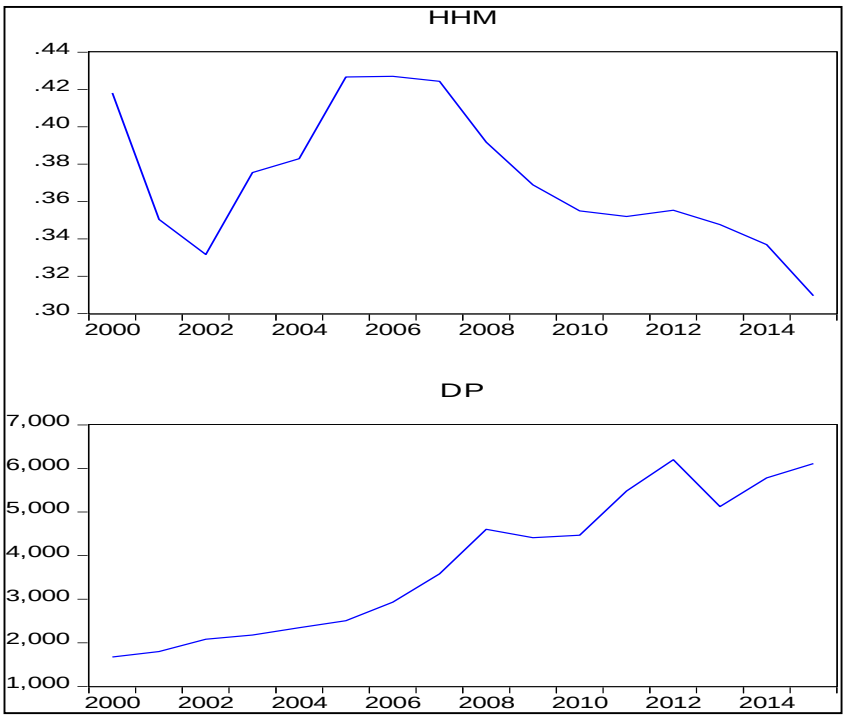

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الملاحق رقم: ((10)، (11)) ومخرجات (EVIEWS 9).

يتضح من الأشكال الموالية المبينة لتطور متغيرات النموذج وجود اتجاه عام متزايد بالنسبة لمتغير الإنفاق العام، في حين يتميز معامل التنويع بتذبذب واضح واتجاهه للانخفاض من سنة لأخرى خلال السنوات الأخيرة وهو ما يشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية.

4. **اختبار استقرارية السلسلتين (DP, HHM)**: يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من التنوع الاقتصادي وحجم الإنفاق العام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، والتأكد من سكونهما وتحديد رتبة التكامل لكل متغير على حدا، ومن خلال ملاحظة الشكل السابق يتراءى أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى، وللتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)، ولتعدد أشكال هذه الاختبارات نعتمد على اختبار: فيليب بيرون (Phillips-Perron) وهذا لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرارية السلسة الزمنية).

الجدول رقم (18-4): اختبار استقرارية السلسلتين (DP, HHM)

المتغيرات	قبل أخذ الفروق		بعد أخذ الفروق الأولى		درجة التكامل
	النموذج المناسب	PP	النموذج المناسب	PP	
DP	اتجاه عام	0,2169	بدون اتجاه عام وثابت	0,0030	I(1)
HHM	بدون اتجاه عام وثابت	0,2407	بدون اتجاه عام وثابت	0,0013	I(1)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

تم الاعتماد على اختبار فيليب-بيرون (PP) الذي يتم بتقدير نفس نماذج ديكي-فولر المعروفة ويختلف عن عنه في كونه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس (Heteroscedastic Errors)، كما أن نتائجه تكون أدق في حالة ما إذا كان عدد المشاهدات صغيرا.

يبين الجدول السابق النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار فيليب-بيرون عند المستوى وعند الفرق الأول بالنسبة لكلا السلسلتين (المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد والإنفاق العام في الجزائر)، وذلك عند مستوى معنوية 5 %، ومن خلالها اتضح أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى وتحتويان على جذر وحدوي لذا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة، باعتبار أن قيم الاحتمال الحرجة أكبر من 0,05، لذلك تم تطبيق نفس الاختبار على السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين، حيث أشارت النتائج إلى أنهما مستقرتان وبذلك نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة باعتبار أن قيم الاحتمال الحرجة أقل من 0,05، أي أن السلسلتين (DP, HHM) متكاملتان من الدرجة الأولى I(1). وذلك يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر وللتحقق من ذلك نستعمل كلا من طريقة أنجل-غرانجر وطريقة جوهانسن للتكامل المشترك.

رابعا؛ اختبارات التكامل المشترك: وفقا لما يشير إليه كل من أنجل-غرانجر حول إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، وإن أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن فالسلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، ويمكن استعمالها في حالتها الأصلية (في المستوى) وتقدير الانحدار في هذه الحالة لا يكون زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد، أما تكوين المزيج الخطي للنموذج المقدر فهو كالآتي:

$$\varepsilon_t = HHM_t - \alpha - \beta . DPE_t$$

لذا يجب التأكد من أن سلسلة البواقي لنموذج الانحدار المقدر تكون مستقرة في المستوى.

1. **نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة أنجل–غرانجر:** تتطلب هذه الطريقة المرور بخطوتين؛ الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة التكامل المشترك، ثم نحصل على بواقي الانحدار المقدرة التي تمثل المزيج الخطي المتولد من العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما الخطوة الثانية فهي اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى.

أ. **نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك:** يبين الجدول الموالي أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء الانحدار بين التنويع الاقتصادي والإنفاق العام يعطي العلاقة المقدرة الآتية:

الجدول رقم (19–4): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج رقم (4)

Dependent Variable: HHM
Method: Least Squares
Date: 02/11/18 Time: 13:36
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	-1.14E-05	5.19E-06	-2.201940	0.0449
C	0.415909	0.021508	19.33736	0.0000

R-squared	0.257237	Mean dependent var	0.372116
Adjusted R-squared	0.204182	S.D. dependent var	0.036717
S.E. of regression	0.032755	Akaike info criterion	-3.883057
Sum squared resid	0.015020	Schwarz criterion	-3.786483
Log likelihood	33.06445	Hannan-Quinn criter.	-3.878111
F-statistic	4.848539	Durbin-Watson stat	0.751653
Prob(F-statistic)	0.044937		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (EVIEWS 9).

ويمكن كتابة العلاقة المقدرة في الجدول السابق على النحو الآتي:

$$HHM = -1.143e-05 * DP + 0.415$$

ويظهر من جدول السابق أن النموذج ككل معنوي إحصائيا من خلال معنوية إحصائية فيشر (F) (0,044) وأيضا من خلال معنوية المعنوية الإحصائية لـ (t) ستيودنت الخاصة بالمعلمتين المقدرين (الثابت ومعلمة متغير الإنفاق)، كما أن إشارة معلمة متغير الإنفاق سالبة وهي تتوافق مع التقديرات السابقة؛ حيث أنه من المفترض أن زيادة حجم الإنفاق العام ستؤدي إلى زيادة التنوع الاقتصادي؛ بمعنى آخر فإن زيادة حجم الإنفاق العام سيؤدي إلى التخفيض من قيمة المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر. كما تظهر المعادلة أن حجم التأثير ضعيف فقيمة معامل التحديد هي 0,25، أما معامل الارتباط بين المتغيرين فهو في حدود 0,5 وهو ارتباط متوسط.

إن الأخذ بصحة العلاقة المقدرة السابقة لا يكون صحيحا إذا ما كنت البواقي المترتبة عنها غير ساكنة في المستوى، لذا يجب التأكد من استقرارية البواقي المقدرة للحكم على صحة العلاقة المقدرة السابقة أو على أنها مضللة ولا يمكن الركون إليها.

ب. **دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير:** للحكم على استقرارية سلسلة البواقي بعد تقدير النموذج تم الاعتماد على فحص سلسلة البواقي والاعتماد على معاملات الارتباط الذاتي للبواقي، وأيضا من خلال استخدام اختبار فيليب–بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها.

- **نتائج فحص شكل الانتشار ومعاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير:** لهذا الغرض تم استخراج المنحنى البياني لسلسلة بواقي التقدير وكذلك تقدير دالة الارتباط الذاتي والجزئية لها، وقد ظهرت على الشكل الآتي:

الشكل رقم (4–12): المنحنى البياني ومعاملات الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة بواقي النموذج رقم (4)

دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير.

Date: 02/11/18 Time: 13:44
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.565	0.565	6.1208	0.013
		2	0.142	-0.260	6.5345	0.038
		3	-0.193	-0.232	7.3635	0.061
		4	-0.365	-0.157	10.556	0.032
		5	-0.300	0.017	12.914	0.024
		6	-0.236	-0.171	14.516	0.024
		7	-0.132	-0.066	15.071	0.035
		8	-0.117	-0.192	15.561	0.049
		9	-0.110	-0.114	16.055	0.066
		10	-0.132	-0.219	16.898	0.077
		11	0.034	0.151	16.966	0.109
		12	0.133	-0.136	18.238	0.109

شكل منحنى بواقي التقدير.

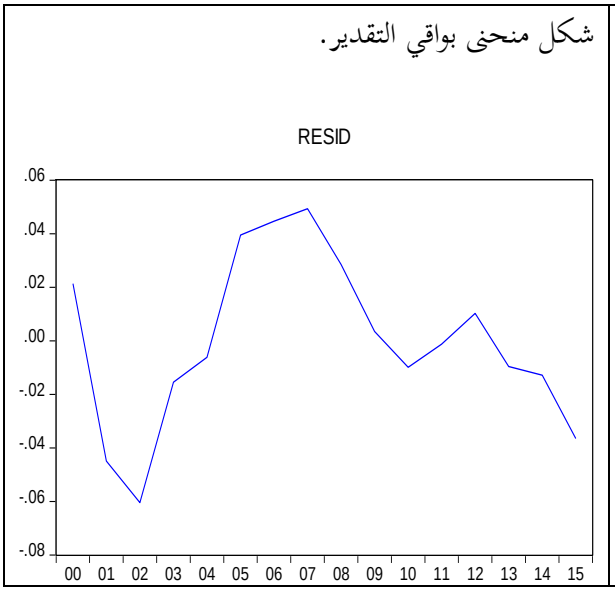

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يظهر الشكل الخاص بمنحنى للبواقي المقدرة أن سلسلة البواقي معادلة انحدار التكامل المشترك غير مستقرة، وهو أيضا ما يمكن استنتاجه من خلال فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير، حيث تكون سلسلة البواقي مستقرة إذا "كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل $k > 0$"، حيث يتبن من دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي أنها لا تمثل سيرورة ذات تشويش أبيض، كما أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوة k كالتي تساوي: 3 و11 و12 معنويا تختلف عن الصفر، ولتدعيم ذلك نقوم باختبار فيليب–بيرون لاختبار استقرارية البواقي.

- **اختبار فيليب–بيرون لاستقرارية البواقي:** أكدت نتائج اختبار فيليب–بيرون على بواقي التقدير، النتائج السابقة، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4–20): نتائج اختبار فيليب بيرون لاستقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (4)

المتغيرات			PP		
	الفرق	المعادلة	القيمة المحسوبة	الاحتمال عند 5%	القيمة الحرجة
e	المستوى	الثابت والقاطع	-1,80	0,65	-3,75
		الثابت	-1,87	0,33	-3,08
		بدون ثابت وقاطع	-1,94	0.052	-1,96

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS 9).

ومن خلال نتائج الاختبار اتضح مثلما هو متوقع أن سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى وتحتوي على جذر وحدوي لذا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 0,05، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والنفقات العامة، طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل، ولتدعيم صحة النتيجة السابقة يمكن الاعتماد أيضا على اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

2. **اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (Johannsen Test):** بالنسبة لاختبار جوهانسن الممثل في الجدول رقم (21-4) أدناه، يمكن قبول الفرضية العدمية **(r=0)** بعدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%)، لأن قيم الأثر

(Trace) أصغر من القيم الحرجة، وبذلك تعزز هذه النتيجة ما توصلنا إليه سابقا من خلال أسلوب التكامل المشترك لكل من أنجل–غرانجر، وبذلك فالعلاقة المقدرة بين متغير التنويع الاقتصادي والإنفاق العام خلال فترة (2000–2015) هي عبارة عن علاقة انحدار زائف.

الجدول رقم (21–4): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن بين السلسلتين (DP, HHM)

Date: 02/11/18 Time: 13:57
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: HHM DP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.493140	10.76681	15.49471	0.2262
At most 1	0.085647	1.253534	3.841466	0.2629

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

تصب كل نتائج النماذج القياسية المقدرة في هذا المبحث في نفس اتجاه النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي خلال الفصل السابق وتبين أن آثار السياسة الإنفاقية العامة ونتائجها المحققة في الواقع بعيدة عما هو مستهدف ومأمول؛ في خلق اقتصاد وطني متنوع بعيدا عن الاعتماد شبه الكامل على ريع المحروقات.

انطلاقا مما سبق يبرز طرح آخر جدير بالقياس والتحليل يتعلق في مدى ارتباط السياسة الإنفاقية بتحقيق الأهداف غير الاقتصادية؛ وذلك بالرجوع إلى تحليل المتغير المفسر المتمثل في الإنفاق العام ومحاولة تحديد المتغيرات المؤثرة فيه من أجل معرفة أبعاده وتوجهاته الحقيقية التي تدفع بحجمه للتزايد ولا تخدم بعده الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة ثانية معرفة أهم توجهات إصلاح السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر بناءا على حقيقة توجهاتها الحالية وأهم إفرازاتها السلبية.

المبحث الثالث: إصلاح توجهات السياسة الإنفاقية العامة في ظل تزايد الإنفاق العام

هدفت السياسة الإنفاقية العامة الجزائرية في بعدها الاقتصادي لدعم النمو والتنويع الاقتصادي، لكن مختلف النتائج سواء التحليلية منها أو القياسية المتعلقة بالنماذج السابقة أو المقدرة تشير إلى عدم فعالية السياسة الإنفاقية العامة في دعم النمو الاقتصادي وعدم مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، هذه النتائج المتوصل إليها تطرح ضرورة إصلاح توجهات هذه السياسية خاصة وأن التحليل الاقتصادي في الفصل الثالث بين تحقق ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خاصة خلال الفترة (1990-2015).

المطلب الأول: بناء نموذج وتقدير العلاقة طويلة الأجل لمحددات تزايد الإنفاق العام

إصلاح السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر يبنى على المعرفة الدقيقة لواقع التوجهات الحالية لها وأهم إفرازاتها السلبية، وهذا يتم من خلال معرفة أهم المتغيرات المفسرة لتزايد الإنفاق العام، ولأجل ذلك تمت الاستعانة مجددا بأساليب الاقتصاد القياسي لبناء نموذج قياسي لمحددات تزايد الإنفاق العام في الجزائر (نموذج رقم (5)).

أولا؛ متغيرات النموذج: وفق ما أوضحت الأطر النظرية في الفصل الأول فقد تعددت المتغيرات التي تؤثر على تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الوطني، ولرصد أهمها من خلال النمذجة القياسية تم الاعتماد على تحليل تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر باستعمال ثلاث متغيرات مفسرة هي: الجباية البترولية، عدد السكان، ومعدل التضخم. فالزيادة في النفقات العامة في الجزائر قد تكون زيادة ناتجة عن زيادة الناتج الوطني؛ وهنا الجزائر كدولة مصدرة للمحروقات تساهم فيها عائدات المحروقات بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي كما يعتمد عليها أيضا في تمويل برامج التنمية الاقتصادية من خلال دورها في تمويل ميزانية الدولة عن طريق الإيرادات الجبائية، وقد تكون زيادة ذات بعد اجتماعي ناتجة عن الزيادة في الأسعار والزيادة السكانية.

بما أن الهدف يتمثل في تحليل وقياس أثر كل من (حجم السكان، الجباية البترولية، معدل التضخم) على تزايد الإنفاق العام للفترة (1990-2015) تم تحديد البيانات المستخدمة في النموذج القياسي (أنظر الملحق رقم (13))، كما تم اعتماد الرموز الآتية:

- الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ونرمز له بالرمز (TRDP)؛
- عدد السكان ونرمز له بالرمز (CD)؛
- الجباية البترولية ونرمز له بالرمز (FP)؛
- معدل التضخم ونرمز له بالرمز (TI).

وعليه تكون معادلة النموذج في الأجل الطويل وفق الآتي:

$$TRDP = B_0 + B_1 FP_T + B_2 TI_T + B_3 CD_T + \varepsilon_T$$

ثانيا؛ بيانات النموذج: بيانات النموذج محصلة من قاعدة بيانات البنك الدولي ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وتشمل الفترة (1990-2015)، ويبين الجدول رقم (22-4) الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج؛ أين نجد أن عدد المشاهدات قدره 26 مشاهدة وأن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 24,55% كأدنى نسبة و46,68% كأقصى قيمة وبمتوسط قدره 34,47% خلال كامل الفترة.

الجدول رقم (22–4): الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج رقم (5)

	TRDP	FP	TI	CD
Mean	34.47518	893876.2	9.467692	32444271
Median	33.76051	851400.0	4.650000	32192637
Maximum	46.68677	1927000.	31.67000	39666519
Minimum	24.55919	76200.00	0.340000	25912364
Std. Dev.	6.024254	574069.7	9.953216	3924311.
Skewness	0.167952	0.268802	1.219430	0.157026
Kurtosis	2.014821	1.787467	2.122172	2.048971
Jarque-Bera	1.173694	1.905857	1.190268	1.086674
Probability	0.556078	0.385610	0.569750	0.580807
Sum	896.3548	23240781	246.1600	8.44E+08
Sum Sq. Dev.	907.2910	8.24E+12	2476.663	3.85E+14
Observations	26	26	26	26

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (13) ومخرجات (EVIEWS 9).

ثالثا؛ أسلوب التقدير: إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية هو الذي يحدد الأسلوب الأمثل في التقدير.

1. تطور متغيرات النموذج: تبرز الأشكال البيانية لتطور متغيرات النموذج الخصائص الأساسية لها ومن بينها خاصية الاستقرارية، ومن خلال مخرجات برنامج (eviews9) تم التحصل على الأشكال الموالية:

الشكل رقم (13–4): المنحنيات البيانية لتطور متغيرات النموذج رقم (5)

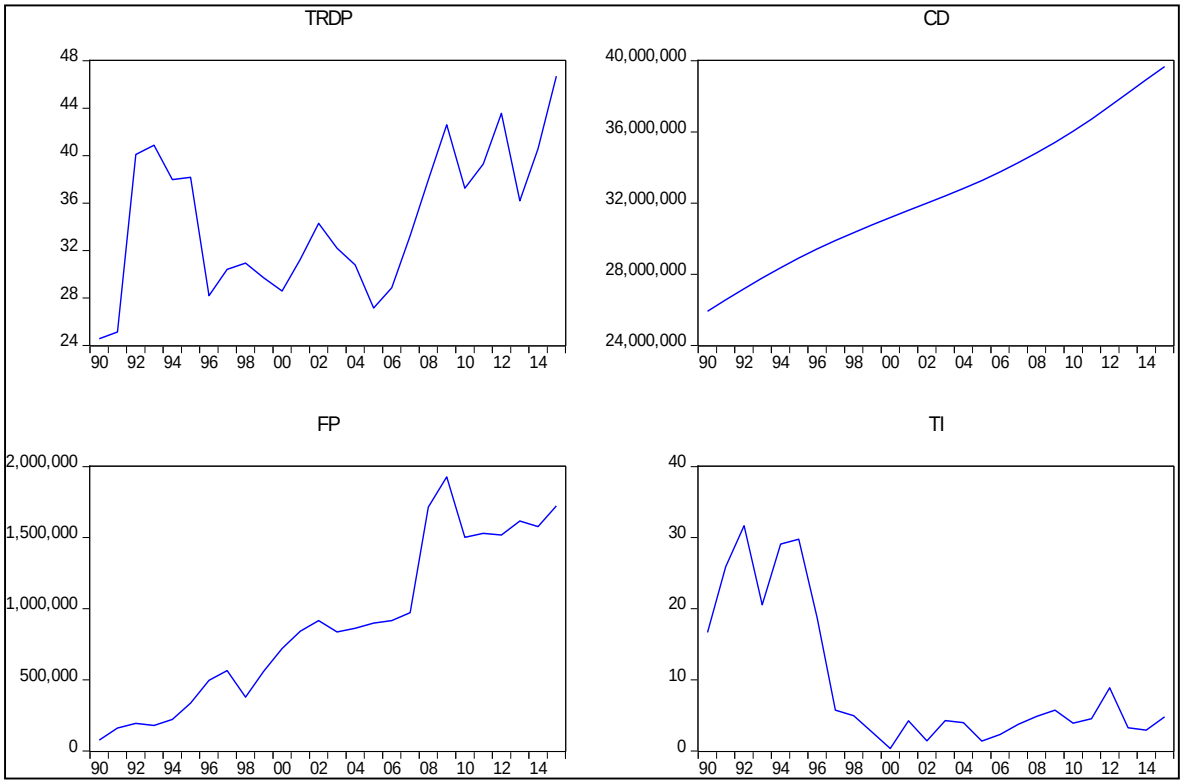

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم (13) ومخرجات **(EVIEWS 9).**

يتضح من الأشكال السابقة المبينة لتطور متغيرات النموذج وجود اتجاه عام متزايد لكافة المتغيرات ماعدا متغير التضخم المتميز بوجود اتجاه عام متناقص، وهو ما يشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية.

2. **اختبار استقرارية المتغيرات:** للتأكد من درجة استقرار المتغيرات تم الاعتماد على نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23-4): اختبارات الاستقرارية للمتغيرات نموذج محددات الإنفاق العام

المتغيرات	قبل أخذ الفروق		بعد أخذ الفروق الأولى		درجة التكامل
	النموذج المناسب	ADF	النموذج المناسب	ADF	
TRDP	ثابت	0,2465	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)
FP	بدون اتجاه عام وثابت	0,9071	ثابت	0,0007	I(1)
TI	بدون اتجاه عام وثابت	0,1644	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)
CD	ثابت	0,7742	ثابت	0,0102	I(1)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS 9).

يلاحظ من خلال النتائج الموضحة أن القيمة الاحتمالية المقابلة لوجود جذر الوحدة لكل السلاسل عند المستوى هي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل فرض العدم؛ أي أن كل السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة، لكن بعد أخذ الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لوجود جذر الوحدة أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل؛ أي أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة، وكل متغير على حدى يعتبر متكامل من الدرجة الأولى $(TRDP_t; FP_t; TI_t; CD_t \approx I(1))$ طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة صفر $(\Delta TRDP_t; \Delta FP_t; \Delta TI_t; \Delta CD_t \approx I(0))$ ، لذلك يعتبر أسلوب التكامل المشترك هو الأنسب لعملية التقدير.

رابعا؛ اختبار التكامل المشترك: تقوم نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (Non-Stationary)، ونقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن (Johannsen Test)، كما هو موضح في الجدول الموالي، حيث نرفض الفرضية العدمية (r=0) التي تأخذ بعدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%)، لأن قيم الأثر (Trace) أكبر من القيم الحرجة.

الجدول رقم (24-4): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين متغيرات النموذج رقم (5)

Date: 02/23/18 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CD FP TI TRDP
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.968671	133.3167	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.848059	53.66253	29.79707	0.0000
At most 2	0.348812	10.32442	15.49471	0.2566
At most 3	0.019734	0.458416	3.841466	0.4984

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

من خلال النتائج الموضحة يتبن أن هناك معادلتي تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تعكس العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) يعكس العلاقة قصيرة الأجل، ولأن هذا الاختبار يتأثر باختبار التأخر الزمني الأمثل (الفجوة الزمنية المثلى) لهذه المتغيرات، كانت نتائج الاختيار هي فترتين حسب كل المعايير كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (25-4): نتائج اختبار التأخر الزمني الأمثل (نموذج رقم (5))

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TRDP CD FP TI
Exogenous variables:
Date: 02/23/18 Time: 12:18
Sample: 1990 2015
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-749.2418	NA	5.90e+22	63.77015	64.55552	63.97850
2	-702.7963	61.92728*	5.12e+21*	61.23302*	62.80376*	61.64974*

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS9).

خامسا؛ الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية للعلاقة التوازنية طويلة الأجل: وفقا لنتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (26-4) توصلنا إلى المعادلة التقديرية التي تعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة المبينة في الجدول أدناه، وذلك بعد حذف الحد الثابت من النموذج الأولي المقدر لعدم معنويته الإحصائية.

الجدول رقم (26-4): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج رقم (5)

Dependent Variable: TRDP
Method: Least Squares
Date: 02/23/18 Time: 12:20
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	5.86E-06	2.07E-06	2.828367	0.0095
TI	0.464489	0.091115	5.097850	0.0000
CD	7.66E-07	8.13E-08	9.420735	0.0000
R-squared	0.658035	Mean dependent var		34.47518
Adjusted R-squared	0.628299	S.D. dependent var		6.024254
S.E. of regression	3.672826	Akaike info criterion		5.547967
Sum squared resid	310.2619	Schwarz criterion		5.693132
Log likelihood	-69.12357	Hannan-Quinn criter.		5.589769
Durbin-Watson stat	1.535562			

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

يمكن ترجمة العلاقة المبينة في الجدول السابق وفق الصيغة الرياضية الموالية:

$$TRDP = 5.862e-06 * FP + 0.464 * TI + 7.659e-07 * CD$$

حتى يكون النموذج مقبول حسب منهجية القياس الاقتصادي لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية.

1. الاختبارات الإحصائية:

أ. **معامل التحديد المتعدد** (R^2): انطلاقاً من نتائج التقدير المتمثلة في الجدول رقم (26-4) فإن نموذج معدل الإنفاق العام مفسر بنسبة 65,80% بواسطة المتغيرات التفسيرية حسب ما تؤكده قيمة معامل التحديد المتعدد ($\mathbf{R^2}$).

ب. **اختبار إحصائية ستودينت (T student)**: تبين نتائج التقدير من خلال الجدول رقم (26-4) المعنوية الإحصائية لمعالم العلاقة التوازنية طويلة الأجل كل واحدة على حدى انطلاقا من اختبار إحصائية ستودينت عند مستوى معنوية

5% فإن قيم t المحسوبة t_{cal} لمعالم المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في: الجباية البترولية، معدل التضخم، وعدد السكان أكبر من قيمة t الجدولية t_{tab} لإحصائية ستودينت، وبالتالي فإن هذه المعالم مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

2. **الاختبارات الاقتصادية:** من خلال الجدول رقم (26-4) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن إشارة كل معالم كل المتغيرات المفسرة (b1. b2, b3) موجبة وهذا يدل أن العلاقة بين معدل الإنفاق العام وكل من الجباية البترولية، التزايد السكاني، ومعدل التضخم هي علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن كل المتغيرات المفسرة تدفع النفقات العامة نحو الزيادة وهي بذلك مقبولة من الناحية الاقتصادية.

3. **الاختبارات القياسية:**

أ. **اختبار وصف النموذج (Ramsey Test)**: من خلال الجدول الموالي الممثل لاختبار وصف النموذج يتبين أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0,39 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0,05. بالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج موصَّف بشكل جيد أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (27-4): نتائج اختبار وصف العلاقة طويلة الأجل للنموذج رقم (5)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: TRDP FP TI CD
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.869648	22	0.3939
F-statistic	0.756287	(1, 22)	0.3939
Likelihood ratio	0.878774	1	0.3485

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

ب. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM)**: يمكن قبول أو رفض فرض العدم انطلاقا من احتمالية فيشر من خلال الجدول رقم (28-4) أو من خلال مقارنة إحصائية **LM** مع إحصائية كاي تربيع؛ حيث أن:

LM= N* R2= 26*0.037= 0.97

الجدول رقم (28-4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للعلاقة طويل الأجل (النموذج رقم (5))

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.853908	Prob. F(1,22)	0.3655
Obs*R-squared	0.971458	Prob. Chi-Square(1)	0.3243

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/23/18 Time: 12:22
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	1.50E-07	2.09E-06	0.071705	0.9435
TI	0.001630	0.091422	0.017828	0.9859
CD	-3.62E-09	8.17E-08	-0.044288	0.9651
RESID(-1)	0.199534	0.215929	0.924071	0.3655

R-squared	0.037347	Mean dependent var	-0.014385
Adjusted R-squared	-0.093924	S.D. dependent var	3.522820
S.E. of regression	3.684546	Akaike info criterion	5.586810
Sum squared resid	298.6694	Schwarz criterion	5.780363
Log likelihood	-68.62853	Hannan-Quinn criter.	5.642546
Durbin-Watson stat	1.743962		

المصدر: إعداد الطالب اعتماد على مخرجات (EVIEWS9).

بمقارنة إحصائية (LM) مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (k = 1)؛ (k تمثل درجة الارتباط للأخطاء من الدرجة الأولى)، والتي من خلال جدول توزيع قيم كاي تربيع تساوي 3,84، وبما أنها أكبر من إحصائية (LM) فإننا نقبل بفرضية العدم وهذا يعني انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

ج. **اختبار ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity)**: يبين الجدول الآتي اختبار آرش " ARCH Test ".

الجدول رقم (4–29): نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للعلاقة طويلة الأجل (النموذج رقم (5))

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.029167	Prob. F(1,23)	0.8659
Obs*R-squared	0.031663	Prob. Chi-Square(1)	0.8588

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/23/18 Time: 12:24
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.34831	4.875533	2.532709	0.0186
RESID^2(-1)	-0.035616	0.208546	-0.170784	0.8659

R-squared	0.001267	Mean dependent var	11.92889
Adjusted R-squared	-0.042157	S.D. dependent var	20.62890
S.E. of regression	21.05923	Akaike info criterion	9.009174
Sum squared resid	10200.30	Schwarz criterion	9.106684
Log likelihood	-110.6147	Hannan-Quinn criter.	9.036219
F-statistic	0.029167	Durbin-Watson stat	1.676005
Prob(F-statistic)	0.865887		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

من خلال إحصائية مضاعف لاغرانج LM، يكون القرار على أساس أن الإحصائية المحسوبة لاختبار (LM=0,035) أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية (k=1) حيث أن هذه الأخيرة تساوي 3,84 وذلك في حدود معنوية 5% ومنه نقبل فرض العدم، إذن النموذج المقدر للعلاقة طويلة الأجل لا يحتوي على مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ.

د. **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Normality Test)**: من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الاستعانة باختبار (Jarque-Bera)، والشكل الموالي يوضح نتائجه.

الشكل رقم (4–14): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج رقم (5)

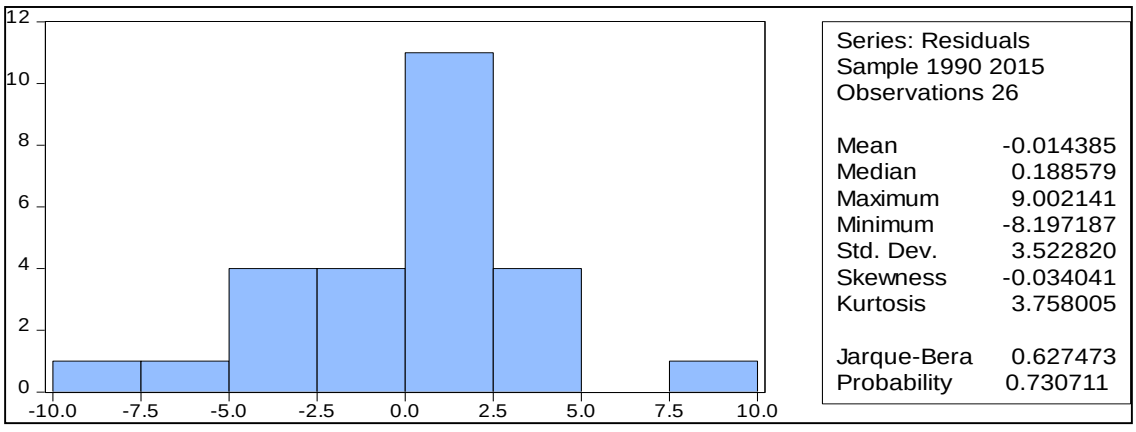

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل السابق أن القيمة الاحتمالية لـ: (Jarque-Bera) هي 0,73 أكبر من القيمة الحرجة 0,05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يوضح الجدول الموالي أن بواقي التقدير للعلاقة طويلة الأجل مستقرة في المستوى حسب نتائج اختبار ديكي-فولر المطور وهو ما يدعم أن علاقة الانحدار غير زائفة.

الجدول رقم (4-30): اختبارات الاستقرارية لبواقي تقدير العلاقة طويلة الأجل (النموذج رقم (5))

المتغيرات	عند المستوى			درجة التكامل
	الاتجاه العام والثابت	الثابت	بدون اتجاه عام وثابت	
سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل	0.0328	0.0068	0.0003	$I(0)$

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

المطلب الثاني: تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتحليل أسباب تزايد الإنفاق العام

يقوم أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ على تقدير نوعين من العلاقة، أولها تتمثل في العلاقة طويلة الأجل التي تم تقديرها واختبارها في المطلب السابق، وثانيها العلاقة قصيرة الأجل التي يهتم هذا المطلب بتقديرها واختبارها، إضافة إلى تحليل النتائج المحصل عليها وإعطائها تفسيرا اقتصاديا مقبولا.

أولا؛ تقدير واختبار نموذج تصحيح الخطأ: من خلاله يتم تقدير معادلة العلاقة التوازنية قصيرة الأجل واختبارها.

1. **تقدير نموذج تصحيح الخطأ:** يأخذ نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير العلاقة:

$$DTRDP = a_0 + a_1 DFP_T + a_2 DTI_T + a_3 DCD_T - \lambda ECT_{T-1} + \varepsilon_T$$

حيث λ تمثل قوة الإرجاع للتوازن، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى عند التقدير تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-31): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (النموذج رقم (5))

Dependent Variable: D(TRDP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/18 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FP)	4.20E-06	3.99E-06	1.052535	0.3051
D(TI)	0.366307	0.141316	2.592108	0.0174
D(CD)	2.40E-06	6.65E-06	0.360528	0.7222
ECT(-1)	-0.793907	0.220204	-3.605333	0.0018
C	-0.675655	3.774763	-0.178993	0.8597

R-squared	0.527359	Mean dependent var	0.885103
Adjusted R-squared	0.432831	S.D. dependent var	4.935627
S.E. of regression	3.717051	Akaike info criterion	5.640594
Sum squared resid	276.3293	Schwarz criterion	5.884370
Log likelihood	-65.50743	Hannan-Quinn criter.	5.708207
F-statistic	5.578861	Durbin-Watson stat	1.765964
Prob(F-statistic)	0.003490		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

نلاحظ أن المتغير ECT_{t-1} ذو إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا ومنه نموذج تصحيح الخطأ مقبول، ويمكن كتابة المعادلة التقديرية لنموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل على النحو الآتي:

$$D(TRDP) = -0.675 + 4.198e-06 * D(FP) + 0.366 * D(TI) + 2.398e-06 * D(CD) - 0.793 * ECT(-1)$$

2. **اختبار نموذج تصحيح الخطأ**: يتم اختباره من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية.

أ. **الاختبارات الإحصائية:**

- **معامل التحديد المتعدد (R^2)**: انطلاقا من نتائج التقدير المتمثلة في الجدول رقم (31-4) فإن المتغير التابع مفسر بنسبة 52,7% بواسطة المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، وبالتالي فإن هناك علاقة متوسطة.
- **اختبار ستودينت (T student)**: تشير نتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (31-4)، أن قيمة (t) المحتسبة للمعامل a_2 للمتغير التفسيري معدل التضخم أكبر من القيمة الجدولية؛ القيمة الاحتمالية هي (0,01) أقل من (0,05)، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن a_2 معنوي ومنه نستنتج أن معدل التضخم له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير الإنفاق العام في الأجل القصير، أما القيم الاحتمالية لإحصائية (t) لباقي معالم متغيرات النموذج الخاصة بالجباية البترولية والنمو السكاني والثابت فكانت أكبر من (0,05)، وعليه نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرض البديل (H_1)، أي أنها غير معنوية إحصائيا عند مستوى (5%) في تفسير تزايد الإنفاق العام في الأجل القصير.
- **اختبار إحصائية فيشر (T Fisher)**: نلاحظ من خلال جدول نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل رقم (31-4) أن القيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة (F_{cal}) أقل من (5%) ومنه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) ومنه على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة إحصائيا، أي هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالا معنوي إحصائيا.

ب. **الاختبارات الاقتصادية**: من خلال الجدول رقم (31-4) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل لمتغيرات الدراسة يلاحظ فيما يخص اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الآتي:

- **الجباية البترولية (FP)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار التكامل المشترك قصيرة الأجل لمعامل هذا المتغير التفسيري المقدر (a_1) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- **معدل التضخم (TI)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار التكامل المشترك قصيرة لمعامل هذا المتغير التفسيري المقدر (a_2) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- **حجم أو تعداد السكان (CD)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار التكامل المشترك قصيرة الأجل لمعامل هذا المتغير التفسيري المقدر (a_3) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية أيضا، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير أيضا مقبول من الناحية الاقتصادية.

ج. **الاختبارات القياسية:**

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Test)**: الجدول رقم (32-4) يوضح نتائج هذا الاختبار، حيث أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع أكبر من القيمة الحرجة 0,05 مما يعني قبول فرض العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (32–4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للعلاقة قصيرة الأجل (النموذج رقم (5))

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.007095	Prob. F(1,19)	0.9338
Obs*R-squared	0.009332	Prob. Chi-Square(1)	0.9230

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/23/18 Time: 12:30
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FP)	-2.48E-08	4.10E-06	-0.006057	0.9952
D(TI)	-0.001505	0.146057	-0.010303	0.9919
D(CD)	-3.44E-08	6.84E-06	-0.005037	0.9960
ECT(-1)	-0.052755	0.665789	-0.079237	0.9377
C	0.019827	3.879250	0.005111	0.9960
RESID(-1)	0.059301	0.704016	0.084233	0.9338

R-squared	0.000373	Mean dependent var	-3.55E-17
Adjusted R-squared	-0.262686	S.D. dependent var	3.393187
S.E. of regression	3.812902	Akaike info criterion	5.720221
Sum squared resid	276.2261	Schwarz criterion	6.012751
Log likelihood	-65.50276	Hannan-Quinn criter.	5.801357
F-statistic	0.001419	Durbin-Watson stat	1.775690
Prob(F-statistic)	1.000000		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ**: باعتماد اختبار آرش (ARCH Test)، كانت نتائج اختبار التقدير لنموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل كما هو مبين في الجدول رقم (32–4)، حيث أن:

n=24: عدد المشاهدات المستعملة؛

R^2=0. 0119: معامل التحديد المتعدد غير المعدل للانحدار المساعد؛

K=1: درجة الحرية.

ومنه تكون لدينا:

$$LM = 24 \times 0.0119 = 0.287$$

الجدول رقم (33–4): نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل (النموذج رقم (5))

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.267168	Prob. F(1,22)	0.6104
Obs*R-squared	0.287959	Prob. Chi-Square(1)	0.5915

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/23/18 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.522227	3.649561	2.335138	0.0291
RESID^2(-1)	0.097460	0.188553	0.516883	0.6104

R-squared	0.011998	Mean dependent var	9.583936
Adjusted R-squared	-0.032911	S.D. dependent var	14.54112
S.E. of regression	14.77846	Akaike info criterion	8.303874
Sum squared resid	4804.863	Schwarz criterion	8.402045
Log likelihood	-97.64649	Hannan-Quinn criter.	8.329919
F-statistic	0.267168	Durbin-Watson stat	2.206418
Prob(F-statistic)	0.610396		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

يكون القرار على أساس أن الإحصائية المحسوبة لاختبار ($LM = 0.287$) أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية (k=1)؛ حيث أن هذه الأخيرة تساوي 3,84 وعليه تكون: $LM = 0.287 < \chi_1^2 = 3.84$ وذلك في حدود معنوية 5% ومنه نقبل فرض العدم، إذن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

- **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر**: وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (15-4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للعلاقة التوازنية قصيرة الأجل (النموذج رقم (5))

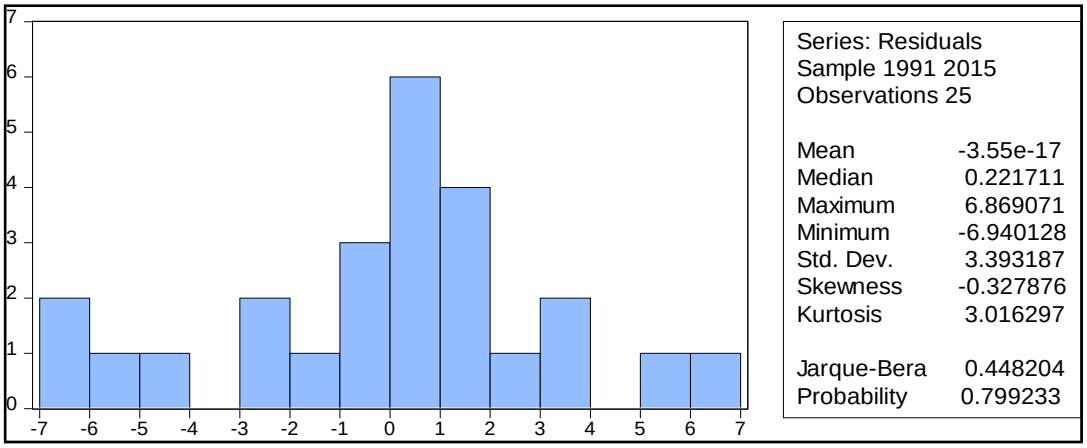

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (EVIEWS9).

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل السابق أن القيمة الاحتمالية لـ: (Jarque-Bera) هي تقريبا 0,79 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5%، بالتالي نقبل فرض العدم وبأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل لمعدل التضخم اجتاز جميع الاختبارات الإحصائية الاقتصادية وحتى القياسية، وبالتالي ليست كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية، حيث تم التوصل إلى أن معدل التضخم معنوي ويفسر معدل الإنفاق العام في الأجل القصير، في حين بقية المتغيرات كالجباية البترولية وعدد السكان كانت غير معنوية إحصائيا ولا تفسر معدل الإنفاق العام في الأجل القصير.

ثانيا؛ تحليل نتائج التقدير القياسي لمحددات الإنفاق العام: على صعيد الدراسات النظرية تعددت الدراسات المهتمة بدراسة موضوع تزايد الإنفاق العام، حيث أن جل الدراسات تتفق من حيث المبدأ في تحقق ظاهرة تزايد النفقات، ولكن تختلف في شرح أسباب حدوثها وذلك يرجع إلى اختلاف وتعدد المتغيرات المفسرة لحدوث هذه الظاهرة من جهة أولى، ومن جهة ثانية إلى ارتباط سياسة الإنفاق العام بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والمنهج الاقتصادي للدولة.

أما على الصعيد التطبيقي مكنت هذه الدراسة من التوصل إلى تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل لأثر كل إيرادات الجباية البترولية ومعدل التضخم وعدد السكان على معدل الإنفاق العام وذلك وفق أسلوب التكامل المشترك، وبالتالي ما بقي إلا تحليل محتوى كل علاقة ضمن النموذج انطلاقا من معالمها المقدرة.

من خلال النموذج توصلنا إلى تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل الآتية:

$$TRDP = 5.86205080863e-06 * FP + 0.464488 * TI + 7.65989992551e-07 * CD$$

من خلال العلاقة السابقة يمكن استنتاج أن:

- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الجباية البترولية ومعدل الإنفاق العام، حيث أن كل زيادة في مقدار الجباية البترولية بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق العام بنسبة $5,86^{-6}$ %؛

- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل الإنفاق العام، حيث أن كل زيادة في معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في معدل الإنفاق العام بمقدار 0.46%؛
- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين زيادة السكان ومعدل الإنفاق العام، حيث أن كل زيادة في عدد السكان بفرد واحد تؤدي إلى زيادة في معدل الإنفاق العام بنسبة $7,65^{-7}$ %.

من خلال النموذج توصلنا أيضا إلى تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل وفقا للمعادلة الآتية:

$$D(TRDP) = -0.675 + 4.198e-06 * D(FP) + 0.366 * D(TI) + 2.398e-06 * D(CD) - 0.793 * ECT(-1)$$

تبين العلاقة السابقة أن:

- هناك علاقة طردية قصيرة الأجل بين معدل التضخم ومعدل الإنفاق العام حيث أن كل زيادة في معدل التضخم من السنة (t-1) إلى السنة (t) بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة في معدل الإنفاق العام بمقدار 0,36%؛
- هناك علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الجباية البترولية والنمو السكاني من جهة ومعدل الإنفاق العام، في حين أن الاختبارات الإحصائية تشير لعدم معنويتها؛
- معلمة التعديل تبلغ $0,793-$ وهي تشير إلى أن معدل الإنفاق العام يتعدل في الفترة (t) بما يعادل 79,3 % من اختلال قيمته التوازنية في الفترة (t-1).

تعكس النتائج المتوصل إليها من خلال تقدير النموذج الأخير النتائج التي تم التوصل إليها سابقا، والمتعلقة بضعف وغياب مساهمة السياسة الإنفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وأيضا غياب العلاقة بينها وبين هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما تعكس أيضا النتائج التي تم تحليلها في الدراسات السابقة التي تم التطرق لها في المبحث الأول من هذا الفصل؛ حيث أن:

- الجزائر تعتمد أساسا على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام، وفي حالة انخفاض هذه الإيرادات تلجأ الدولة إلى الجهاز المصرفي لتغطية هذا الانخفاض؛
- الإنفاق العام بنوعيه في الجزائر لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وهو زائد عن اللازم؛
- تتبع الجزائر سياسات اقتصادية كلية وسياسة إنفاقية عامة تهتم كثيرا بالجانب الاجتماعي وتهدف إلى ترقيته.

تبين الإحصائيات المتعلقة بتطور الاقتصاد الوطني تزايد الأعباء الاجتماعية ضمن هيكل الإنفاق العام من خلال (دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، دعم الفئات المعوزة، دعم الطاقة والوقود، وغيرها من أشكال الدعم الممنوحة)، والتي بلغت خلال سنة 2016 ما قدره 27,7 مليار دولار.

هذا التوسع في الإنفاق العام ذو الجانب الاجتماعي وبتضافره مع المعوقات التي تحد من كفاءة وفعالية السياسة الإنفاقية العامة (التي تمت الإشارة إليها سابقا)[1]، يفرض إعادة التفكير في توجهات هذه السياسة الاقتصادية وإصلاحها في ظل عدم قدرتها على المساهمة في تحريك دواليب الاقتصاد الجزائري وعلى خلق اقتصاد بديل لاقتصاد المحروقات.

[1] أنظر الفصل الثالث، ص –ص: 153-158.

المطلب الثالث: إصلاح السياسة الإنفاقية العامة في ظل تزايد بعدها الاجتماعي

يتزايد استخدام الدعم الاجتماعي في الجزائر من حيث أشكاله الممنوحة أو من خلال تزايد كلفته على إثر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة المطالب الاجتماعية، الأمر الذي غالبا ما يساهم في توسيع العجز في الحساب الجاري وفي رصيد الموازنة العامة. لذلك يكتسب موضوع إصلاح سياسة الإنفاق العام ذات البعد الاجتماعي المتزايد أهمية كبيرة لاسيما في البلدان المصدرة للمحروقات كالجزائر لما له من إفرازات سلبية عميقة على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي في ظل تقلبات عوائد صادرات المحروقات.

أولا؛ علاقة الدعم الاجتماعي بالسياسة الإنفاقية العامة الجزائرية: يشير جون فرانسوا دوفان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بالجزائر إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015 في الجزائر، ويشير أيضا إلى أن تكلفته على الميزانية العامة ليست هي المشكلة الوحيدة فالدعم غير عادل في معظمه ومعمم بشكل يفيد الأثرياء أكثر بكثير مما يفيد الفقراء، بالإضافة إلى ذلك يشجع شكل الدعم المتبع حاليا على الاستهلاك المفرط[1].

1. **أشكال ومظاهر الدعم الاجتماعي في الجزائر:** طبقا لأثر الدعم على الميزانية العامة يمكن تصنيف شكلين أساسيين يبرزهما الجدول الآتي:

الجدول رقم (34-4): قيمة الدعم المباشر والغير المباشر المخصص لسنة 2016 في الجزائر

الوحدة: (مليار دولار).

	الدعم المباشر			الدعم غير المباشر	المجموع
القطاع	السكان	الأسر والمواد الأساسية	الصحة	قطاع الطاقة (وقود، غاز، كهرباء)	/
القيمة	4,7	4,5	3,2	15,3	27,7

المصدر: عبد المجيد عطار: **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري**، تقرير ندوة: **تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة**، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، سلسلة ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 132.

يبرز الجدول السابق أن الدعم المطبق في الجزائر يتمثل في شكلين أساسيين:

أ. **دعم مباشر عن طريق الميزانية:** يمثل 12,4 مليار دولار، منها 4,7 مليار دولار لفائدة السكان، و4,5 مليار دولار للأسر والمواد الضرورية، و3,2 مليار دولار بالنسبة للصحة. وأبرز مظاهر هذا الشكل من الدعم تتجلى في:

- **دعم أسعار المواد الأساسية:** للسيطرة على الأسعار وإبقائها مستقرة وخاصة بالنسبة للمواد الأساسية قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات:[2]

✓ استفادت مناطق الجنوب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-216 المؤرخ في 2007/07/05؛ حيث تم تحديد التعويض 03 دينار جزائري لكل طن في الكيلومتر الواحد وشملت العديد من المواد الأساسية كالسميد؛

✓ تسقيف الأسعار بعد موجة الارتفاع التي مست المواد الواسعة الاستهلاك وتم ضبط ذلك بالأمر رقم 03/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالمنافسة؛ حيث أشارت المادة 09 إلى تحديد الحد الأقصى لهذه المواد كما يلي:

– الدقيق 2000 دج في حين أن ثمن القمح اللين في السوق العالمية يقدر بـ 6000 دج؛

[1] نشرة صندوق النقد الدولي: **الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية**، نشرة الصندوق الالكترونية، 19 ماي 2016، ص 3.

[2] عيسى آيت عيسى: **المستهلك الجزائري في ظل الإصلاحات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 19، المجلد 2، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، الجزائر، أوت 2014، ص 102.

- الخبز الوزن العادي بوزن 250غ بسعر 7,5 دج؛
- الحليب المبستر 1 ليتر بسعر 25 دج؛
- محاربة الاحتكار وتحديد حد أقصى للمتعامل الاقتصادي 45% كما هو الحال في مادة الزيت للاستهلاك البشري.

- **دعم التعليم والصحة والسكن:** اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي حتم على السلطات العمومية المساهمة ولو بشكل ظرفي كما هو الحال في كل دخول اجتماعي، حيث تقدم إعانات عند كل دخول مدرسي بشكل مالي أو عيني " كتب مدرسية مجانا" لذوى الدخول الضعيفة والبطالين لتمكين أولادهم الالتحاق بمقاعد الدراسة والاستمرار في مجانية التعليم، وكذلك مواصلة مجانية العلاج التي لا تزال قائمة رغم فرض بعض الأسعار الرمزية، وفضلا عن ذلك تم اتخاذ استراتيجية جديدة لضبط سوق الأدوية وأسعارها في الجزائر عن طريق إنتاج ما يسمى بالأدوية الجنيسة وبأسعار معقولة ورفع حجمها إلى 45% [1]، وفي قطاع السكن تتعد آليات وإجراءات دعم السكن والتي تكلف خزينة الدولة ما مقداره 10% من عائدات صادرات المحروقات حسب ما يوضحه الشكل رقم (16-4).
- **دعم التشغيل:** اتخذت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مجموعة من التدابير بهدف دعم البعد الاجتماعي ومكافحة ظاهرة البطالة وبدأت العملية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وتعززت أثناء برامج التصحيح الهيكلي من خلال التدابير الاجتماعية المرافقة للبرنامج وقد توسعت أكثر وبشكل لافت أثناء برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التدابير الاجتماعية في مجال دعم التشغيل؛ النوع الأول يتعلق بخلق مناصب عمل دائمة أو مؤقتة بهدف الإدماج المستقبلي لصاحبها أو أصحابها في سوق العمل، أو بهدف حماية شريحة بذاتها في إطار التضامن الوطني، أما النوع الثاني من المساعدات سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة فتهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية وخلق ثقافة المقاولة وتشجيع العمل المستقل لدى شريحة هامة من المجتمع[2].

ضمن النوعين السابقين من تدابير الحماية الاجتماعية تعددت الآليات والبرامج والوسائل المتبعة في مجال دعم التشغيل والتي لها أثرا مباشرا على ميزانية الدولة، وعلى سبيل المثال فقد تم صدور العديد من القرارات التي تخص الفئات المستفيدة من شبه راتب سنة 2008، والمتمثلة في:[3]

- رفع المنح الخاصة بالمتمدرسين بمعاهد التكوين المهني وكذا المنح الخاصة بالجامعيين؛
- رفع المنحة للمسجلين في الدكتوراه وهم بدون عمل، وذلك لـ 12000 دج شهريا.

ب. **دعم غير مباشر وغير مدرج في الميزانية:** يقدر بنحو 15,3 مليار دولار؛ وذلك في قطاع الطاقة أساسا؛ حيث تعتمد الجزائر كغيرها من غالبية الدول المصدرة للمحروقات اعتمادا كبيرا على الدعم المعمم لأسعار الطاقة باعتباره أداتها الرئيسية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروة المحروقات، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن دعم الطاقة قبل الضريبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكلف 237 مليار دولار سنة 2011[4]، أي ما يعادل 8,6% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة أو 22% من الإيرادات الحكومية فيها، ويروق هذا الشكل من أشكال الدعم الاجتماعي

[1] عيسى آيت عيسى، مرجع سابق، ص 103.

[2] عبد الباقي روابح: **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012، ص-ص: 149-150.

[3] عيسى آيت عيسى، مرجع سابق، ص 101.

[4] نشرة صندوق النقد الدولي: **دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-دروس مستفادة للإصلاح-**، نشرة الصندوق الإلكترونية، مارس 2014، ص 1.

للكثير من الحكومات مقارنة بالأدوات الأخرى التي تتطلب توجيها أكبر كبرامج التحويلات النقدية وإعانات الدخل المباشرة.

يشكل دعم الطاقة في الجزائر حسب الشكل الموالي ما نسبته 20% من عائدات تصدير المحروقات والتي تمثل في المتوسط ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وكما يوضح الشكل أيضا أن نسبة دعم الطاقة تغلب على نسب أوجه الدعم الأخرى.

الشكل رقم (16–4): نظام إعادة توزيع عائدات صادرات المحروقات في الجزائر.

الوحدة: (%).

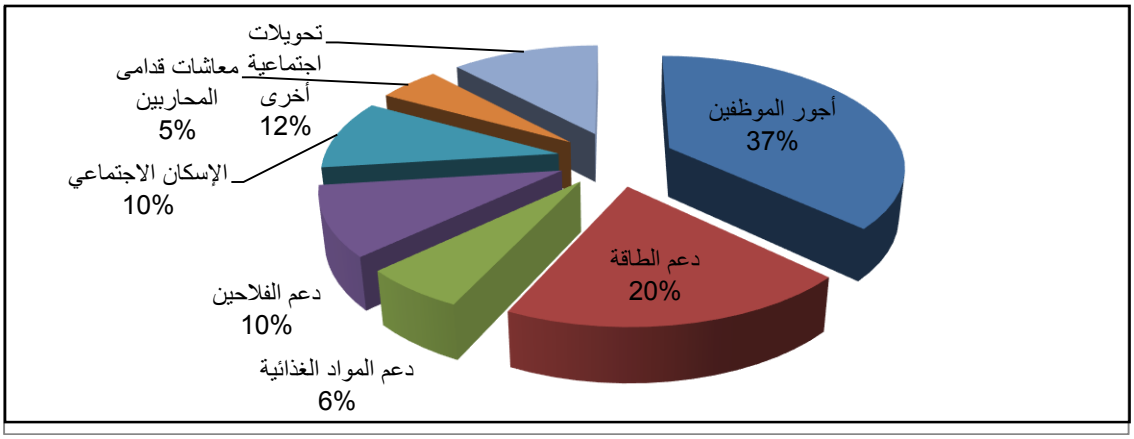

المصدر: الحسن عاشي: **ثمن الاستقرار في الجزائر**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 25 أفريل 2013، الموقع الالكتروني: (http://carnegie-mec.org/2013/04/25/ar-pub-51632)، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2018.

2. **أهم الإفرازات السلبية لسياسة الدعم الاجتماعي الحالي**: إن الدعم المعمم للأسعار الذي يمثل أكثر أشكال الدعم شيوعا في الجزائر (خاصة دعم أسعار الطاقة) وغيرها من الدول النفطية يفرز العديد من المشكلات أكثر من تلك التي يقصد معالجتها. وتمثل أهم المشكلات التي يفرزها حسب أحد تقارير صندوق النقد الدولي حول إصلاح الدعم سنة 2014 في انحياز الدعم لغير الفقراء[1]؛ فهو لا يستهدف الفئات المستحقة ولا هو مردود التكلفة كأداة للحماية الاجتماعية؛ فبالرغم من أنه يصل إلى الفقراء إلى حد ما، فإن أكثر المستفدين منه هم الأغنياء الذين يستهلكون قدرا أكبر من السلع المدعمة (استهلاك مفرط)؛ على سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر بمتوسط 6 أضعاف.

إضافة لما سبق تعتبر بعض أشكال الدعم هدرا للموارد؛ كدعم أسعار بعض المواد مثل مواد الطاقة الذي يؤدي إلى تحويل الموارد العامة بعيدا عن الإنفاق الذي يعزز النمو الأكثر شمولا للمجتمع؛ وفق ما يبينه الشكل الموالي من مزاحمة الإنفاق على الدعم للمواد الطاقوية للإنفاق الإنتاجي على رأس المال البشري والمادي.

[1] نشرة صندوق النقد الدولي: **دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–دروس مستفادة للإصلاح–**، مرجع سابق، ص 2.

الشكل رقم (17-4): مقارنة بين دعم الطاقة الكلي قبل الضريبة والإنفاق الرأسمالي والاجتماعي في بعض الدول سنة (2011)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

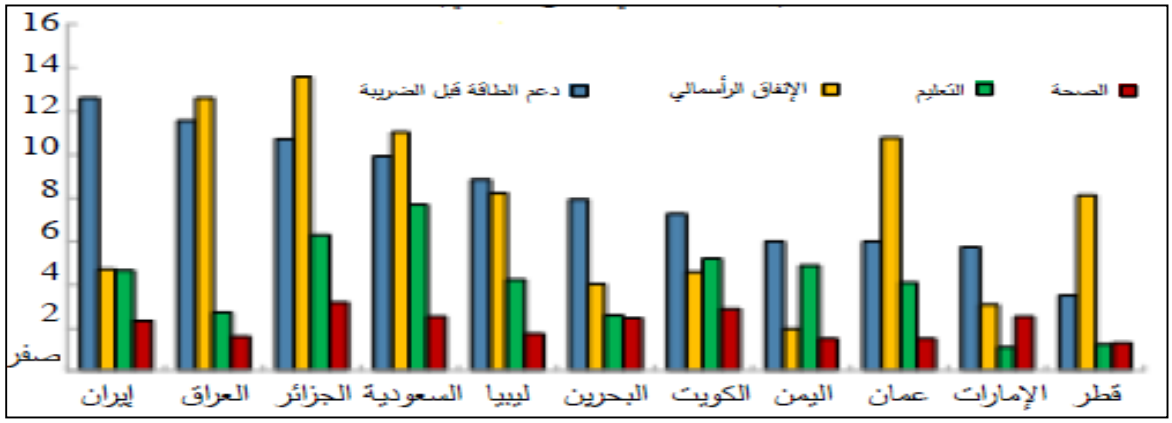

المصدر: كارلو سدارلفيتش وآخرون: **إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، جوان 2014، ص 2.

يبين الشكل السابق ارتفاع تكلفة دعم الطاقة في معظم الدول العربية المصدرة للمحروقات ومن بينها الجزائر؛ حيث يقل قليلا عن نسبة حجم الإنفاق الرأسمالي التي تبلغ 14%، وبلغ حوالي ضعف الإنفاق على التعليم وأربعة أضعاف الإنفاق على الصحة بنسبة تقدر بحوالي 11%.

من خلال ما سبق يتضح أنه رغم إمكانية استخدام سياسة الدعم لمساندة القطاع الإنتاجي على المدى القصير، إلا أن له أثرا خافضا للنمو الممكن على المدى لطويل من خلال عدم عدالة توزيع الموارد المتاحة وهدرها وتشوهات الأسعار التي تحدثها، وما تفرزه من قصور الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة وذات الاستخدام الكفء للطاقة؛ نظرا لحجم الدعم الضخم الذي يحوزه هذا القطاع في الجزائر.

ثانيا؛ التوجهات العامة لإصلاح السياسة الإنفاقية في الجزائر: في إطار إعادة توجيه السياسة الإنفاقية العامة أو بمعنى آخر إصلاح التوجهات السابقة لها بحيث يجب التقليل من حالة الهدر والسماح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، تمثل اقتراحات خبراء صندوق النقد الدولي المتعلقة بتوجيه سياسات الإنفاق العام وإصلاح سياسة الدعم وكذلك الاقتراحات المتعلقة بتعزيز كفاءة الاستثمار العام أهم الاتجاهات الحديثة لمواجهة الإفرازات السلبية للسياسة الإنفاقية في الجزائر، وتقوم هذه الاقتراحات على ثلاثة محاور أساسية هي:

1. **تخفيض الإنفاق العام وإصلاح سياسة الدعم**: ويكون ذلك بتخلي الدولة عن الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها أو التخفيض منها، مع رفع كفاءة المؤسسات العمومية التي تقدم خدمات لا يمكن أن توكلها الدولة للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية والأمن، وترتكز هذه التخفيضات خاصة على الكتلة الأجرية بالضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق وتوقيف التوظيف أو تأجيله إن لزم الأمر، وتخفيض أيضا الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية للضغط أكثر على النفقات، وكل هذا من أجل التقليص من عجز الميزانية ومن حجم المديونية وتسييرها[1].

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 192.

بالموازاة مع إجراءات تخفيض النفقات السالفة الذكر يجب على الدولة الاهتمام بمسألة إصلاح سياسة الدعم والاستفادة من تجارب الدول التي سبقت الجزائر في عملية الإصلاح؛ أين أطلقت ضغوط المالية العامة موجة من الإصلاح تركز معظمها في البلدان المستوردة للنفط. منذ سنة 2011، كانت مصر والأردن وموريطانيا والمغرب والسودان وتونس واليمن هي التي حققت أعلى مستويات التقدم في إصلاح سياسة الدعم. حيث ركزت أهم الإصلاحات على رفع أسعار الوقود وتعريفات الكهرباء، بينما كان الاهتمام بدعم الغذاء أقل انعكاسا لتكلفته البسيطة نسبيا على المالية العامة وحساسيته العالية من الناحية الاجتماعية[1].

ولأن ضغوط المالية العامة كانت أقل في الجزائر والبلدان المصدرة للمحروقات فإن إصلاح الدعم لم يصل إلى درجة الإلحاح سابقا، لكنه أصبح محل نظر متزايد حاليا رغم صعوبة تنفيذه نظرا للعديد من المعوقات التي تعترض الإصلاح الناجح للدعم، خاصة تلك المعوقات المتعلقة بـ:[2]

- عدم وجود معلومات تتعلق بحجم الدعم وأوجه قصوره؛
- المعارضة من فئات محددة تستفيد من الوضع الراهن؛
- غياب مصداقية الحكومة وقراراتها الإدارية؛
- وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على الفقراء؛
- وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلب الأسعار؛
- ضعف الأوضاع الاقتصادية الكلية.

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية بين الجزائر وغيرها من الدول، يجب أن تضع الحكومة استراتيجية الإصلاح بما يتناسب مع الوضع الحالي مع الاستفادة من العوامل التي اقترنت بنماذج الإصلاح الناجحة في عدد من الدول، والتي حددها تقرير صندوق النقد الدولي في العوامل الآتية:[3]

- الإعداد الجيد؛ بما في ذلك التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه؛
- الالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة، وهو ما يمكن تحقيقه ببناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح؛
- تعزيز أو استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي بغية تخفيف أثر إصلاح الدعم على السكان محدودي الدخل؛
- توافر أوضاع اقتصادية مواتية ولاسيما معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا؛
- وجود حكومة متعددة الاحزاب تقوم ببناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب.

2. **إعادة توجيه الإنفاق العام**: وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة ويشمل هذا التوجه ما يلي:[4]

أ. **تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج**: وذلك بالاهتمام بإقامة برامج الاستثمارات العامة التي تكمل الأنشطة الخاصة وليس الأنشطة التي تنافسها، وفي هذا السياق تعتبر البنية التحتية ضرورية للنمو لكن تأثيرها يعتمد على كفاءة

[1] كارلو سدارلفيتش وأخرون، مرجع سابق، ص 2.

[2] نشرة صندوق النقد الدولي: **دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–دروس مستفادة للإصلاح–**، مرجع سابق، ص 3.

[3] كارلو سدارلفيتش وأخرون، مرجع سابق، ص 3.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص-ص: 192-194، بتصرف.

الاستثمار العام، ما يجعل من إقامة مؤسسات قوية لإدارة الاستثمارات العامة في الجزائر مطلبا حيويا لتعزيز النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات.

من النظم الكفأة في إدارة الاستثمارات العامة التي يتضح فيها دور المؤسسات السليمة الهام وتتشابه مع الجزائر في وفرة الإيرادات المتعلقة بالسلع الأولية، وفي ما تواجهه الجزائر من تحديات عند إدارة الاستثمار العام، تعدُّ تجربة النرويج رائدة في نتائج برامجها المعنية بكفاءة الاستثمارات العامة في البنية التحتية؛ أين تم اعتماد نظم الإدارة الفنية للمشروعات إلى جانب المراجعات المستقلة لحساب التكاليف للحد من التأثير السياسي على قرارات الاستثمار، وتقليل الخلاقات المتعلقة بعدم كفاءة استخدام الأموال العامة وفق المراحل التي يبينها الشكل الآتي:

الشكل رقم (18–4): نظام ضمان جودة الاستثمار العام في النرويج

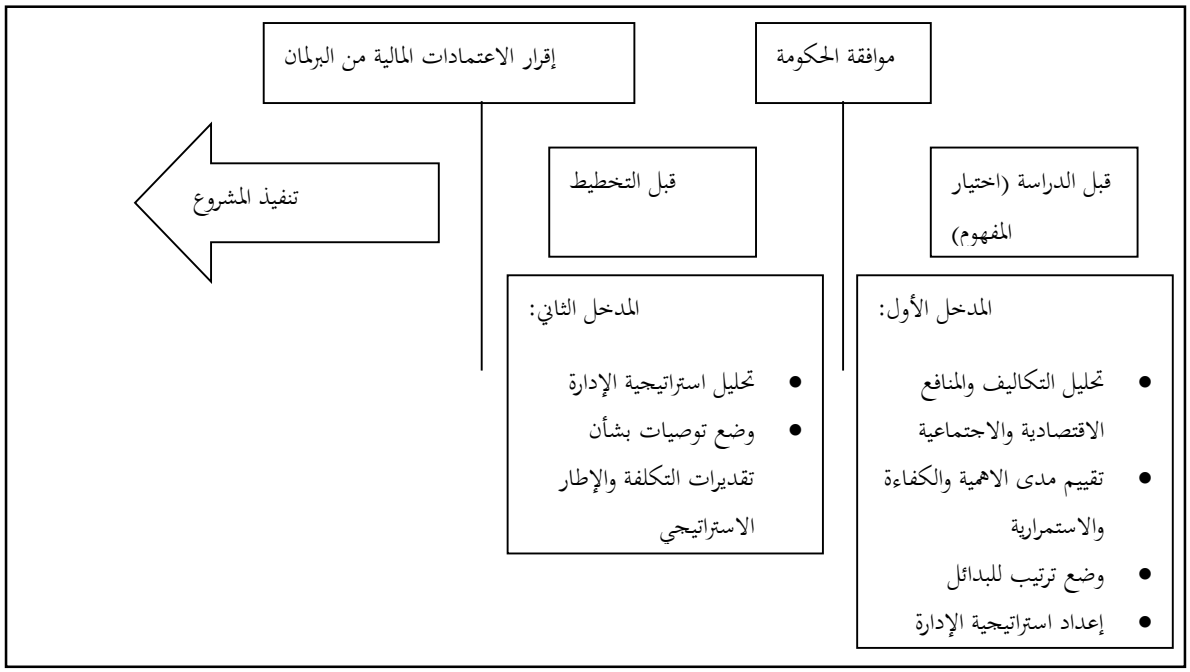

المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي: **تعزيز كفاءة الاستثمار العام يمثل أولوية في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى**، نشرة الصندوق الالكترونية، 17 نوفمبر 2014، ص 4.

يوضح الشكل السابق وجود مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى**: والمتمثلة في ضمان جودة اختيار المفهوم التي تطبق في مرحلة مبكرة من دورة حياة المشروع، وقبل قرار مجلس الوزراء بالموافقة عليه يتم الاستعانة بمستشارين خارجين متعاقدين مع وزارة المالية كضامني جودة من أجل اتخاذهم الإجراءات اللازمة لضمان صحة وثائق وملفات المشروع المقدمة للوزارة، وكذا للتأكد من أن اختيار المشروع قد تم وفق اختيار عادل ورشيد.
- **المرحلة الثانية**: والتي يتم الشروع فيها بعد موافقة مجلس الوزراء وقبل عرض المشروع رسميا على البرلمان، ويتمثل الهدف من هذه المرحلة في ضمان الخبراء المستشارين لجودة الوثائق المقدمة قبل موافقة البرلمان على تكلفة المشروع من خلال قيامهم بإعداد تقرير لوزارة المالية يتضمن توصياتهم، وكذلك تعتمد الوزارة على هذا التقرير كأداة للرقابة أثناء تنفيذ المشروع.

ب. **الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات:** بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات عدة كالتعليم والصحة وغيرها من المجالات الأخرى.

ج. **العمل على محاربة التبذير والإسراف في الاستهلاك العمومي:** وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي الذي يكون أقل أو عديم الإنتاجية، ما يساهم في رفع الادخار الوطني وبالتالي الحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

د. **الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في القطاع العام:** وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتثبيطه وخفضه للإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية.

ثالثا؛ اتجاهات الإصلاح في إدارة النفقات العامة: عملت الجزائر جاهدة على تنفيذ الإصلاحات وقرارات صندوق النقد الدولي خاصة في التسعينات من القرن الماضي، وهذا ما يفسر السياسة التقشفية المتبعة خلال تلك الفترة، ولكن مع بداية الألفية الجديدة اتسمت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنوع من التوسع خاصة فيما يخص النفقات الاستثمارية وبعث الروح في المجالات المنتجة، من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية ولكن من دون المراعاة والحرص على ترشيد تلك النفقات، ولذلك يتطلب تحسين وترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له[1]، وللمساعدة على ذلك يجب العمل على التطبيق الفعال لأساليب إدارة المالية العامة وترشيد الإنفاق العام، ومن بينها:

– استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانية البرامج والأداء بتطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الإنتاجية يعد مطلبا استراتيجيا لإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام؛

– ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك بأهمية وجود اتفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة؛

– تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق العام، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة في ضمان فعالية إدارة العمليات المالية والرقابة على الحكومة والمشاريع العامة.

[1] أحمد ضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، مرجع سابق**، ص 98.

خلاصة الفصل

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية لمحددات السياسة الإنفاقية وأثرها على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وعلى التنويع الاقتصادي بشكل شامل، تم التعرض لأهم المفاهيم الخاصة بالتحليل القياسي وتحليل بعض النماذج في الدراسات السابقة التي خلصت إلى نتائج متباينة، بعضها يتوافق مع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقدير العديد من النماذج القياسية (خمسة نماذج) الآتية:

- النموذج الأول: بين علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة بنسبة مئوية واحدة في معدل الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 2,49 %.
- النموذج الثاني: تم فيه التوصل إلى معدل الإنفاق العام الأمثل الذي قدر بـ 36% من إجمالي الناتج المحلي؛ وهو حجم كبير يعكس ضعف إنتاجية الإنفاق العام.
- النموذج الثالث: بين هو الآخر العلاقة العكسية طويلة الأجل بين معدلي الإنفاق العام على التسيير والإنفاق العام على التجهيز ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي؛ حيث أن كل زيادة في معدل كل منها بنسبة مئوية واحدة تؤدي إلى تخفيض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة (0,0186 %، 1,3780%) على التوالي.
- النموذج الرابع: أوضح عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي بمعناه الواسع؛ أي عدم وجود علاقة سببية توضح أثر الإنفاق على التنويع في الجزائر.
- النموذج الخامس: أظهر ارتباطا إيجابيا لحجم الإنفاق العام في الجزائر بمداخيل الجباية البترولية وبالمتغيرات التي تعكس البعد الاجتماعي للسياسة الإنفاقية العامة، والمتمثلة في معدلي التضخم وعدد السكان السنوي، حيث أن كل زيادة في مقدار تلك المتغيرات بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق العام في الأجل الطويل بنسبة $5,86^{-6}$ %، 0,46%، $7,65^{-7}$ % على التوالي.

توضح هذه النتائج أن الزيادة الضخمة في حجم الإنفاق العام في الجزائر والمرتبطة بازدياد مظاهر الدعم الاجتماعي المعمم لم تمكن من بناء اقتصاد منتج ومتنوع ومستقر؛ بحيث لا يتأثر بالصدمات السعرية للمحروقات، وبالتالي فإنه يتوجب على السلطات أن تضع في أولوياتها وقف الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام وضرورة ترشيده، مع اتباع سياسات أفضل لتوجيه نفقات التسيير من خلال إصلاح هيكل الأجور والرواتب في القطاع العام، والابتعاد عن سياسة التوظيف الاجتماعي في ظل صعوبة كبحها وعدم إنتاجيتها، كما ينبغي تعزيز كفاءة النفقات الرأسمالية (التجهيز) من خلال تفعيل الرقابة واستخدام أفضل أساليب الإدارة المالية العامة لضمان جودة التجسيد وتجنب هدر الموارد العمومية.

خاتمة

أضحى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا واقعا لكل الدول والحكومات، والسياسات الاقتصادية الكلية بكل أدواتها أكبر دليل على ذلك حتى وإن كان هذا التداخل متفاوتا من بلد لآخر حسب نهجه الاقتصادي، لذا فإن النقاش في الوقت الراهن يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يمثل الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية لأي دولة ترغب في النمو والتطور ومواكبة الدول المتقدمة، ومن هنا يعتبر تحديد أثر جل العوامل في النمو الاقتصادي ضروري لرسم السياسات الملائمة لتحقيقه، ومن بينها سياسة الإنفاق العام. لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإبراز مساهمة سياسة الإنفاق العام بمكوناتها المعروفة على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

فالجزائر على غرار كثير من الدول المصدرة للمحروقات تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح اعتمد على مصدر أساسي ووحيد يتمثل في قطاع المحروقات مما تسبب في عرقلة الحركة التنموية في ظل دورية الأزمات الاقتصادية والصدمات السعرية وعدم استقرار معدلات نموه، كل ذلك يفرض على الدولة إعادة النظر في إدارة السياسة الإنفاقية والاستثمارية العامة من أجل الاستغلال الأمثل لإيرادات وصادرات المحروقات وتوجيه ثروة المحروقات نحو الاقتصاد المحلي لتحقيق أهداف التنمية والتنويع للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة خارج هذا القطاع.

بهدف الإلمام بالموضوع فقد كانت الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول، ثلاث منها نظرية تحليلية وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول مختلف الأطر النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولسياسة الإنفاق العام وأثرها الاقتصادي، وذلك لتسهيل الولوج إلى الموضوع.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وذلك انطلاقا من رصد المفاهيم الأساسية حول النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي، مرورا إلى التعرض لمختلف النظريات والنماذج الاقتصادية التي اهتمت بإيضاح آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وحجمه الأمثل في الاقتصاد، وصولا إلى التركيز على تحليل دور السياسة الإنفاقية وأهمية إدارة إيرادات المحروقات في تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

في حين عالج الفصل الثالث بالتحليل انعكاسات السياسة الإنفاقية العامة المتبعة في فترة الدراسة على النمو والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك بهدف التعرف على السياسة المتبعة في كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على الجانب الاقتصادي، مع التطرق أيضا إلى التركيبة الهيكلية لإجمالي الناتج الوطني وواقع التنويع الاقتصادي بهدف تحديد القطاعات الأساسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من جهة أولى، وإبراز أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات من جهة ثانية.

أما فيما يخص الفصل الرابع فقد تم من خلاله بناء عدة نماذج قياسية كان الهدف منها معرفة محددات تزايد الإنفاق العام وكذلك حجم ونوع أثر هذا الأخير على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ومدى مساهمته في تنويع الاقتصاد الجزائري، وكل هذا بالاعتماد على خطوات البحث في الاقتصاد القياسي، باستخدام تقنيات التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية تم استخلاص النتائج الآتية:

- يختلف أثر الإنفاق العام حسب نوعه وحجمه ومدى قدرته على تحفيز الطلب الكلي الذي ينعكس على جملة المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تلبية الطلب المحفز؛
- يعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي؛
- لساسة الإنفاق العام في الدول المصدرة للمحروقات أهمية خاصة في استغلال الإيرادات المالية المتاحة وفي توجيه الاقتصاد نحو تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- إن رأس المال العام يساهم في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، لكن لا يمكنه تحقيق النمو منفردا؛ ما يعني وجوب توفر مصادر النمو الأخرى كالمعرفة ورأس المال البشري والتكنولوجي، فكل هذه العناصر تتظافر معا في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو الأنشطة المنتجة.
- للعوامل المؤسسية والسياسية دورا كبيرا في نجاح أو فشل إدارة واستثمار إيرادات المحروقات، ويعتمد ذلك على مدى ترشيد الإنفاق العام أو الادخار للإيرادات الفائضة شرط توفر المؤسسات التي تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية وتسعى وراء الريع كنشاطين متكاملين غير متعارضين.
- ساعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 في تمويل العجز الموازني المتراكم عبر مراحل اقتصادية مختلفة، كما ساعد الحكومة الجزائرية في مواصلة تنفيذ برامجها الإنفاقية الموجهة لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.
- بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أن معدلات النمو الاقتصادي والأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة شهدا ضعفا كبيرا لا يرقى إلى الأموال الضخمة التي ضختها الدولة في الاقتصاد خاصة خلال مرحلة تطبيق برامج الإنفاق العام، إلا أنه وخلال نفس الفترة فقد شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تطورا ملحوظا حيث بلغت أعلى قيمة لها بمعدل يفوق 10% مما يدل على رغبة الدولة في تشجيع النمو خارج قطاع المحروقات؛
- ما يزال الاقتصاد الوطني غير مستقر وقائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة، وذلك رغم وفرة الموارد المالية التي سهلت تمويل الإنفاق العام وبرنامج الاستثمارات العمومية الضخمة ما يجعل هذه الأخيرة تمثل هدرا للموارد وتضييعا لفرصة قد لا تتكرر مستقبلا لبناء قاعدة إنتاجية صلبة واقتصاد أكثر تنوعا.
- حاولت الجزائر جاهدة إعطاء فرصة أكبر للجباية العادية وتنويع الصادرات خارج المحروقات لكن ارتفاع أسعار المحروقات وحاجتها الملحة للتنمية وتحقيق معدلات النمو حالا دون ذلك.
- تطبيق برامج الإنفاق العام لم يكن لها الانعكاس الفوري على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة البرامج الإنفاقية والاستثمارية العامة التي تجاوزت قيمتها 800 مليار دولار، وذلك بسبب عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.

من خلال الدراسة القياسية والنماذج الخمسة التي تم تقديرها تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- النموذج الأول بين وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي في الجزائر؛ حيث أن كل زيادة بنسبة مئوية واحدة في معدل الإنفاق العام تؤدي إلى معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة 2,49 %.
- النموذج الثاني تم فيه التوصل إلى معدل الإنفاق العام الأمثل الذي قدر بـ 36% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر.
- النموذج الثالث بين هو الآخر العلاقة عكسية طويلة الأجل بين معدلي الإنفاق العام على التسيير والإنفاق العام على التجهيز ومعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي في الجزائر؛ حيث أن كل زيادة في معدل النمو لكل منها بنسبة مئوية واحدة تخفض معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الحقيقي بنسبة (0,0186 %، 1,3780%) على التوالي.
- استخدام اختبارات التكامل المشترك في النموذج الرابع لتقدير العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي بمعناه الواسع في الجزائر أفرز عما يأتي:

✓ اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر سمح بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وهي العلاقة التي بينت أثرا ضعيفا لزيادة الإنفاق العام على زيادة درجة التنويع الاقتصادي. العلاقة كانت معنوية إحصائيا ومقبولة اقتصاديا، لكن اتضح أنها عبارة عن علاقة انحدار زائف كون المزيج الخطي الناتج عن تقدير العلاقة لم يكن مستقرا في المستوى.

✓ بين اختبار التكامل المشترك لجوهانسن هو الآخر نفس النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر، والنتيجة المتوصل إليها عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي.

- النموذج الخامس أظهر ارتباطا إيجابيا ومعنويا لحجم الإنفاق العام في الجزائر بمداخيل الجباية البترولية وبالمتغيرات التي تعكس البعد الاجتماعي للسياسة الإنفاقية العامة، والمتمثلة في معدل التضخم وعدد السكان في الأجلين الطويل والقصير، نتائج الدراسة القياسية واقع الجزائر كدولة تعتمد على صادرات المحروقات، وتتبع سياسة إنفاقية تهتم كثيرا بالجانب الاجتماعي، وجاءت على النحو الآتي:

✓ طردية طويلة الأجل بين الجباية البترولية ومعدل الإنفاق العام حيث أن كل زيادة في مقدار الجباية البترولية بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق العام بنسبة $5,86^{-6}$ %؛

✓ طردية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل الإنفاق العام حيث أن كل زيادة في معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في معدل الإنفاق العام بمقدار 0.46%؛

✓ علاقة طردية طويلة الأجل بين النمو السكاني ومعدل الإنفاق العام حيث أن كل زيادة في عدد السكان بفرد واحد تؤدي إلى زيادة في معدل الإنفاق العام بنسبة $7,65^{-7}$ %.

✓ علاقة طردية قصيرة الأجل بين معدل التضخم ومعدل التضخم حيث أن كل زيادة في معدل التضخم من السنة $t-1$ إلى السنة t بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة في معدل الإنفاق العام بمقدار 0.36%؛

✓ معلمة التعديل قدرت بـ: $0.793-$ وهي تشير إلى أن معدل الإنفاق العام يتعدل في الفترة t بما يعادل 79,3 % من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة $t-1$.

اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتوصل إليها تم اختبار الفرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى**: تبين من خلال التطرق إلى دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية من جهة أولى، ومن خلال تحليل الأطر النظرية والتطبيقية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من جهة ثانية، أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مشاربهم الفكرية فيما يتعلق باتجاه هذه العلاقة، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين السياسات الإنفاقية المتبعة وحجم تدخل الدولة المترتب عنها ومدى ملائمته للظروف الاقتصادية السائدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية**: تقوم السلطات المالية في العديد من الدول المصدرة للمحروقات باتباع أساليب ملائمة لواقعها الاقتصادي تساعد على زيادة كفاءة إدارة إيرادات المحروقات وتسهيل تمويل نفقاتها العامة، كأطر الميزانية متوسطة الأجل واستحداث الصناديق السيادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- **الفرضية الثالثة**: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لتطور وتزايد الإنفاق العام توضح أن زيادة حجم النفقات العامة ترتبط بالعديد من المتغيرات، ومن بينها زيادة إيرادات صادرات المحروقات، والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، ما يؤثر على جانب الطلب الكلي وبالضبط على جانب الواردات وعلى مستويات التضخم، وهو ما يحتم التوجه نحو زيادة الإنتاج وصادرات المحروقات بهدف زيادة الإيرادات، وتبقى هكذا في حلقة مفرغة تؤدي إلى ما يمكن تسميته بالإدمان النفطي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- **الفرضية الرابعة**: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بين أن معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات شهدت تراجعا خلال فترات تراجع إيرادات المحروقات منذ سنة 1986 لغاية سنة 1998، ثم شهدت تحسنا خلال الفترة الموالية مع عود تحسن أسعار المحروقات وارتفاع إيرادات صادرتها مما يدل على أن الآليات المعتمدة والقطاعات الواعدة لتنويع الاقتصاد ترتبط بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛
- **الفرضية الخامسة**: من النماذج القياسية المقدرة رقم (1،2،3) توصلنا أن الإنفاق العام بأقسامه المختلفة يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ولا يؤدي إلى زيادة درجة تنوع الاقتصاد الوطني وذلك لضعف الجهاز الإنتاجي وعجزه على تغطية الطلب الكلي المتزايد، هذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.
- **الفرضية السادسة**: بين تحليل السياسة الإنفاقية المتبعة خلال فترة الدراسة أن سياسة الإنفاق العام لا تركز على تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية القائدة للنمو خارج المحروقات ويبقى أغلبها نفقات ذات طابع استهلاكي اجتماعي، وهو ما بينته أيضا نتائج النموذج المقدر رقم (5) وتحليل تزايد نفقات الدعم الاجتماعي المدرجة في اعتمادات ميزانية الدولة، وهو ما انعكس سلبا على ترشيد الإنفاق العام وعلى كفاءته في تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي خارج المحروقات. وهذا ما يثبت صحة الفرضية السادسة.

اقتراحات الدراسة

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نورد جملة من الاقتراحات التي نأمل أن تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري، وهي كالتالي:

- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني تنويعا شاملا من خلال تبنى برامج إنفاقية تراعى هذا البعد والاستفادة من الأساليب المتبعة في بعض الدول النفطية في تسيير الميزانية كنظم الميزانية متوسطة الأجل،
- ضرورة الاستغلال الأمثل لموارد المحروقات، بتطبيق برامج إنفاقية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية في القطاعات القائدة للنمو خارج قطاع المحروقات، وتساهم في تشجيع القطاع الخاص؛
- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية باعتماد دراسات للمحيط الصناعي والتنافسي لتحديد جوانب القوة والضعف لمختلف القطاعات وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها للجزائر قدرة تنافسية أكبر كالنشطات الاستثمارية في قطاع الطاقات المتجددة، ومواصلة إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية في كل القطاعات، بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات؛
- العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها خاصة في المجال الإنتاجي، بحكم الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في تنويع الصادرات والمساهمة في تحقيق معدلات نمو خارج قطاع المحروقات؛
- الاهتمام بقطاع السياحة الذي يعتبر قطاع حساس ومهم، ويعتبر من أهم القطاعات الواعدة بالنظر للإمكانيات السياحية التي تزخر بها البلاد من الساحل إلى الصحراء؛
- العمل على تطوير وعصرنة قطاع الزراعة، الذي يعتبر من ضمن القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتقليل من فاتورة الواردات الغذائية وتصدير الفائض للرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات؛
- توجيه سياسة الدعم نحو تطوير المشاريع الإنتاجية بهدف عصرنة ورفع كفاءة الجهاز الإنتاجي بغية النهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات.
- ترشيد النفقات العامة وضبط حجمها بما يتلاءم والقدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والعمل على توجيه هذه النفقات إلى أن تكون منتجة وتخفيض النفقات الاستهلاكية غير المنتجة.
- تفعيل دور أجهزة الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري.

آفاق الدراسة

أثناء معالجتنا للموضوع صدفتنا عدة إشكاليات لم يكن بالإمكان معالجتها، وذلك لضيق الوقت من جهة، وسيرورة الموضوع من جهة أخرى، لذا فقد ارتأينا أن نقدمها كآفاق لهذه الدراسة، لمن يرغب في ولوج هذا الموضوع، ولعل أبرزها:

- إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي للدول منظمة (OPEC) باستخدام معطيات البانل؛
- إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة الإنفاقية العامة ما بين تحقيق النمو الاقتصادي واستهداف التضخم في الجزائر؛
- إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر صدمات السياسة الإنفاقية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

وفي ختام هذه الدراسة التي نتحمل تبعات الخطأ فيها، إن كنا قد وفقنا فبفضل الله عز وجل وتوجيهات الأساتذة الكرام وإن أخطأنا فمن أنفسنا، عجلتنا، ومن الشيطان نعوذ بالله منه، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- إبراهيم العيسوى: **التنمية في عالم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، الطبعة الثانية، دار الشروق، مصر، 2001.
- إبراهيم طلعت الدمراداش: **التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، مصر، 2004.
- أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف: **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.
- أعمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة –النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة–**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- أنطوان زحلان، ثناء فؤاد عبد الله وآخرون: **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية –الأبعاد الاقتصادية–**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2013.
- بشير مصيطفي: **نهاية الريع –الأزمة والحل–**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- جابر محمد عبد الجواد، عطا الله أبو سيف أبادير: **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي –جامعة حلوان–، مصر، 2006.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهايني: **المالية العامة**، مديرية الكتب والمطبوعات، منشورات جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر.
- داود سعد الله: **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر –دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية–**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013.
- روفينيو ووتش: **الرقابة على النفط، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية**، معهد المجتمع المنفتح، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
- سعيد عبد العزيز عثمان: **المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- سعيد محمد علي العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
- سهيلة فريد النباتي: **التنمية الاقتصادية –دراسات ومفهوم شامل–**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- شاوش يلس بشير، المالية **العامة –المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- طارق الحاج: **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- عادل فليح العلي: **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- عادل فليح العلي: **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.
- عبد الباسط وفا: **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي –نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية–**، دار النهضة العربية، لبنان، 2000.
- عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2015.
- عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- عبد الحميد عبد المطلب: **السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- عبد الفضيل محمود: **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
- عبد اللطيف بن آشنهو: **تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية: **دراسات في التنمية الاقتصاية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.

- عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية وتقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد الواحد عطية: **دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم)**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
- عبد الوهاب الأمين: **التنمية الاقتصادية –المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدن العربية–**، الطبعة الأولى، دار الحافظ، السعودية، 2000.
- عزت قناوي: **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 51.
- علي عبد الكريم حسين الجابري: **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- علي لطفي: **المالية العامة –دراسة تحليلية–**، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- عمار بوزعرور: **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- عمري صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي –الاقتصاد الكلي–**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب: **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014.
- كلاوس روزه، ترجمة علي عباس عدنان: **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1990.
- محمد البنا: **اقتصاديات المالية العامة –مدخل حديث–**، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء: **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد بوخاري: **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- محمد خصاونة: **المالية العامة –النظرية والتطبيق–**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- محمد دويدار: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الرابع: **الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة –السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي– النظام الضريبي)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- محمد طاقة، هدى العزاوي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.
- محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2012.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل–التجربة الجزائرية–**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- مصطفى الفار: **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- نجلاء محمد إبراهيم بكر: **المالية العامة**، أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، بدون سنة نشر، مصر.
- نوري محمد عبيد الكصب: **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية –المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحنشالي: **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- وليد الجيوسي: **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- يحي دنيدني، **المالية العمومية**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

ب. الرسائل والأطروحات:

- أحمد ضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.
- إيمان بوعكاز: **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2001–2011)–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2015.
- حامد عباس محمد المرزوق: **اتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعية "المملكة العربية السعودية أنموذجا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاد غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- رشيد ساطور: **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة "1970–2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012–2013.
- سيدي أحمد كبداني: **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية وقياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2013/2012.
- طاوش قندوسي: **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**– أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2013–2014.
- عامر عيساني: **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2010/2009.
- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية –حالة الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003/2002.
- عروبة علي البرغوثي: **النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008.
- علي سيف علي المزروعي: **الإنفاق العام وأثره على التوازن الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2012.
- فرج شعبان: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر (2000–2001)**–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
- كريم بودخدخ: **أثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.
- محمد بن عزة: **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2015/2014.
- محمد سيدي شكوري: **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، الجزائر، 2012/2011.
- **محمد فتحي محمد بيطار**: النفقات العامة في الأردن أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجيستير في الاقتصاد غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 1990.
- مسعود دراوسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر –2004/1990–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- ميلود وعيل: **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها –حالة الجزائر، مصر، السعودية: دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.

- نبيل بوفليح: **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- هدى محمد الشتوي أبوخريص: **الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

ج. مقالات، مداخلات وأبحاث:

- إبراهيم الغيطاني، أماني عبد الغني: **دراسة آفاق الطاقة المتجددة في مصر: فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة**، مركز المصري للدراسات والمعلومات، مصر، 2012.
- إبراهيم غسان: **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- أحمد آل درويش وآخرون: **المملكة العربية السعودية –معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.
- أحمد بن محمد السياري: **نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية**، ورقة عمل إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، جويلية 2015.
- أحمد جاسم محمد المطوري: **الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج بارو –دراسة حالة العراق–**، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2014، الموقع الالكتروني: http://platform.almanhal.com/Article/Preview.aspx?ID=36622.
- أحمد حسين الهيتي: **العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي –دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 2006/1981**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 20، العراق، 1990.
- أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)**، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، الجزائر، 2013.
- أحمد ضيف: **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–، الجزائر، 08/07 مارس 2016.
- إسراء عادل الحسيني: **هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013.
- أمينة مخلفي: **النفط والطاقات البديلة والمتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2011.
- أيمن عبد النور: **دور الأجهزة الحكومية السورية في ظل آليات السوق**، ورقة عمل ضمن فعاليات ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول: قضايا **اقتصادية ملحة تتطلب المعالجة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 16 مارس 1999.
- براهيم شريفي: **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية في الفترة 2010/1964–**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، الجزائر، 2012.
- بريتشيت لانت: **البحث المستمر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 2006.
- بلقاسم دزايري: **المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي –بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
- حاكمي بوحفص: **النمو الاقتصادي دراسة نظرية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**، جامعة عباس الغرور –خنشلة–، الجزائر، يومي 9 ـ 10 أفريل 2013.
- حكيم بوحطو، عبد القادر سونة: **التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي أمحند –البويرة–، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 15.

- حمد بن محمد آل الشيخ: **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر –شواهد دولية–**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002.
- خالد بن راشد الخاطر: **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات المركز العرب لأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.
- راضية دندان: **دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993–2014**، ورقة عمل منشورة على الأنترنيت، الموقع الالكتروني: http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf.
- رشام كهينة، عيسات فاطمة الزهرة: **القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–الواقع والتحديات–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/06/26.
- رشيد ساطور، شكري بن عزرور: **أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة: 1990–2016**، ورقة عمل رقم: 78785، Munich Personal Repec Archive (MPRA)، أفريل 2017.
- رشيد فراح، الخير زميت: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/06/26.
- العونية: **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2000/2014–**، ورقة عمل منشورة على الأنترنيت، الموقع الإلكتروني: https://manifest.univ-ouargla.dz، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–.
- زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال: **القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المركز الجامعي –تندوف–، الجزائر، أفريل 2017.
- سعدان شبايكي: **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ماي 2007.
- السعيد بريبش: **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني–**، مجلة أفاق، العدد 05، جامعة باجي مختار –عنابة–، مارس 2001.
- سهام حسين، سميرة فوزي: **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية –دراسة تحليلية–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، العراق، 2013.
- صالح صالحي: **آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري –نعمة الموارد ولعنة الفساد**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.
- صالح صالحي: **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2001/2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
- صالح ياسر: ورقة سياسات – **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**–، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، 2013.
- طالب صلاح الدين: **محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة (2000–2010)**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11–12 مارس 2013.
- عاطف لافي مرزوك: **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي –مقاربة للقواعد والدلائل–**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2013.
- عبد الباقي روابح: **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012.

- عبد الرحمان بن سانية: **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.
- عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، محمد سيدي شكوري: **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة قياسية–**، ورقة عمل رقم 536، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر، أوت 2010.
- عبد السلام مخلوف، مصطفى العرابي: **برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001–2004**"، مجلة الباحث، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2012.
- عبد اللطيف بالغرسة: **خوصصة القطاع العمومي، تحديد لدور الدولة الاقتصادي –دراسة حالة الخوصصة البنكية**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى حول: **اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة**، مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2004.
- عبد الله بن علي المرواني: **التنمية المستدامة في خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية**، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورشة عمل ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، دولة قطر، يومي 15 و16 أكتوبر 2014.
- عبد الله بن محمد الرزين: **التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.
- عبد المجيد عطار: **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري**، تقرير ندوة: **تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة**، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، سلسلة ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.
- عبد الحميد مرغيت: **تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–، الجزائر، 2016، ورقة عمل منشورة على الأنترنيت، الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/07/.pdf.
- علي سيف علي المزروعي: **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربي المتحدة خلال السنوات (1990–2009)**–، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، سوريا، 2012.
- علي عبدالله العرادي: **الطاقة المستدامة (المتجددة) "دراسات وقوانين"**، قسم البحوث والدراسات إدارة شؤون اللجان والبحوث مجلس الشورى، جانفي 2012.
- علي مرزا: **العراق الواقع والآفاق الاقتصادية**، روقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، فندق هوليدي–إن ديونز، بيروت، لبنان، 30 مارس–01 أفريل 2013.
- علي مكيد، عماد معاشي: **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2013.
- عماد الدين أحمد المصبح: **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد 7، العدد 1، السعودية، نوفمبر 2013.
- عمار عريس، خير الدين بوزرب: **تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/06/26.
- عمار عماري، وليد محمادي، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11–12 مارس 2013.
- عياش بلعاطل، سميحة نوي: **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 ـ 12 مارس 2013.
- عيسى آيت عيسى: **المستهلك الجزائري في ظل الإصلاحات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 9، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، الجزائر، أوت 2014.
- فاطمة مساعيد: **مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، الجزائر، جوان 2011.

- فتيحة نشنش، عبد الحميد فيجل: **صناديق الثروة السيادية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي –إشارة إلى واقع صندوق ضبط الموارد–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي أمحند، البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
- فرحات عباس، سعود وسيلة: **حوكمة الصناديق السيادية–دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2015.
- قريجيج بن علي، بلقاسم زايري: **أثر التنويع لاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ديسمبر 2016.
- كارلو سدارلفيتش وآخرون: **إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، جوان 2014.
- كمال العقريب: **تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 10، جامعة خميس مليانة –عين الدفلة- الجزائر، 2014.
- كمال آيت زيان، محمد إليفي: **واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية (الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في الوطن العربي)**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، يومي 07،08 أفريل 2008.
- كمال رزيق، سمير عمور: **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، الجزائر، بدون سنة نشر.
- كمال سي محمد، محمد خليفة رقيق، حاج عبد القار بوبرقيق: **الإنفاق العام والاستثمار الخاص في الجزائر–علاقة تكامل أم إزاحة–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4، نوفمبر 2016.
- كمال عامر: **ضريبة الكربون وأثرها على الطلب على النفط**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، الجزائر، أفريل 2014.
- ليلية غضابنة: **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة "2012/1990"–**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012.
- ماجد عبد الله المنيف: **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الطاقة العربي، لبنان، سبتمبر 2009.
- مايح شبيب الشمري: **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
- محمد إبراهيم السقا: **استخدام العوائد النفطية –حالة دولة الكويت-**، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
- محمد الناصر حميداتو: **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
- محمد أمين بربري، كريفار مراد: **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2017.
- محمد بن عزة، شليل عبد اللطيف: **أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر–**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مارس 2013.
- محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي: **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 10، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015.
- محمد خميس: **تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، الجزائر، جانفي 2012.

- محمد كريم قروف: **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2016.
- محمد مسعي: **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10، الجزائر، 2012.
- مريم شطيبي محمود: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة المنظمة حول: **أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري –قراءة في التطورات في أسواق الطاقة–**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–، الجزائر، 14 ماي 2015.
- مصطفى بلمقدم، أنيسة بن رمضان: **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
- مصطفى بودرامة: **التحديات التي تواجه مستبق النفط في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.
- ممدوح عوض الخطيب: **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**: المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2011.
- ممدوح عوض الخطيب: **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 16-17 فيفري 2014.
- منير الحمش: **العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية**، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، مصر، 28 -30 نوفمبر 2005.
- ناجي بن حسين: **التنمية المستدامة في الجزائر – حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد–**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2–، الجزائر، 2008.
- نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2012.
- نبيل بوفليح، فوقة فاطمة: **دور الحسابات الخاصة للخزينة في تمويل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة–، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
- هبه محمد الباز: **قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها**، ورقة بحثية من أوراق بحث: **بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر**، معهد التخطيط القومي، مصر، ديسمبر 2014.
- هيثم عبد القادر الجنابي: **تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1981-2006)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- وصاف سعيدي: **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، الجزائر، 2002.
- وفاء تنقوت: **الإستثمار في العليم العالي في الجزائر وفعاليته من منظور اقتصاد المعرفة**: مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الخامس حول: **ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع –التطلع للمستقبل–** جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، الجزائر، يومي 17-18 نوفمبر 2015.
- وفاء شماني، منور أوسرير: **مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، الجزائر، 2016.

د. تقارير، مراسيم وقوانين:

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان): **التقرير الموجز –السكان والبيئة والتنمية**، منشورات الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001.
- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تقرير التجارة والتنمية 2015**، منشورات الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سويسرا، 2015.

- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تقرير التجارة والتنمية 2013**، منشورات الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سويسرا، 2013.
- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 61، الأمم المتحدة، سويسرا، سبتمبر 2014.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، أفريل 2005، الموقع الالكتروني: http://www.premier-minister.gov.dz.
- بوابة جدة الاقتصادية: **السياسة المالية وميزان المدفوعات للملكة العربية السعودية**، غرفة جدة، المملكة العربية السعودية، 2015.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 18 سبتمبر2014، المتضمن: **البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)**.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 24 ماي 2010، المتضمن: **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**.
- تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة: عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي: **معجزة شرق آسيا –النمو الاقتصادي والسياسات العامة**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول: **الظرف الاقتصادي والاجتماعي –السداسي الأول من سنة 2015–**، نوفمبر 2015.
- تقرير المنظمة العالية للتغذية والزراعة، الموقع الالكتروني: www.FAo.org/docrep/003/y0491A.HTM.
- تقرير نشاط الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجالي: **الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة**، الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني، جامعة الدول العربية، تونس 11-12 ديسمبر 2010.
- الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2014، المتضمنة قانون المالية لسنة 2014.
- الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ: 28 جوان 2000، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- صندوق النقد الدولي: **آفاق الاقتصاد العالمي –التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة–**، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2015.
- صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الخاص بقانون النقد والقرض، (الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ: 18 أفريل 1990).
- كريم النشاشيبي وآخرون: **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: **الاقتصاد الأخضر في الجزائر –فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، الأمم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا.
- المادة 20 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الخاص بقوانين المالية، (الجريدة الرسمية، العدد رقم:28، الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984).
- المادة 24 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/7/7، المتعلق بقوانين المالية، (الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ: 1984/7/10).
- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: **صناديق الثروة السيادية –المبادئ والممارسات المتعارف عليها–**، منشورات صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008.
- مكتب رئيس خبراء الاقتصاديين: **التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد**، مجموعة SAMBA للتمويل، المملكة العربية السعودية، 2008.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: تقرير اليونيسكو للعلوم –حتى عام 2030–، منشورات اليونيسكو، 2015.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة 33، العدد الفصلي2 ، أفريل – جوان2015.
- نشرة صندوق النقد الدولي: **الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية**، نشرة الصندوق الإلكترونية، 19 ماي 2016.
- نشرة صندوق النقد الدولي: **تعزيز كفاءة الاستثمار العام يمثل أولوية في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى**، نشرة الصندوق الإلكترونية، 17 نوفمبر 2014.

- نشرة صندوق النقد الدولي: **دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–دروس مستفادة للإصلاح–**، نشرة الصندوق الإلكترونية، مارس 2014.
- نشرة صندوق النقد الدولي: **مجلس التعاون الخليجي –هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة لتنويع اقتصاديات الخليج**، نشرة الصندوق الإلكترونية، 23 ديسمبر 2013.
- وزارة التخطيط: **خطة التنمية الوطنية 2013–2017 (الخلاصة التنفيذية)**، مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2013.
- وزارة السياحة: **الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008.
- وزارة السياحة: **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب1، الجزائر، جانفي 2008.

هـ. نشرات إحصائية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **الحسابات الاقتصادية من 2000–2001**، نشرة رقم 609، سبتمبر 2011.
- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 10 (التجارة الخارجية).
- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 14 (الحسابات الاقتصادية).
- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 2 (التشغيل).
- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).

و. مراجع إلكترونية:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: http:/.Worldbank.Org/Indicator.
- إحصائيات الجمارك الجزائرية، الموقع الالكتروني: www.douane.gov.dz/.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS): **الحسابات الاقتصادية**، الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz/-Comptes-economiques-.html.
- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الالكتروني: htt://www.andi.dz.
- إحصائيات وزارة المالية، الموقع الالكتروني: http://www.mf.gov.dz.
- الحسن عياشي: **ثمن الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، 25 أفريل 2013، الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/2013/04/25/ar-pub-51632.
- الديوان الوطني للإحصائيات: **إحصائيات قطاع السياحة**، الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz/.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org.
- وزارة الصناعة: الخوصصة، الموقع الالكتروني: www.mdipi.gov.dz/.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **قطاع الطاقات المتجددة**، الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables.

2. المراجع باللغة الأجنبية.

- Banque d'Algérie : **Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992-2011**, Algérie, Juin 2012.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°17, Algérie, Mars 2012.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°21, Algérie, Mars 2013.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°25, Algérie, Mars 2014.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°29, Algérie, Mars 2015.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°33, Algérie, Mars 2016.
- Daniel Landau: **Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980**, University of Connecticut at Waterbury and Yale University, oct 1986.
- Daniel Workman, Crude Oil Exports by Country, **World's Top Exports,** (http://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/).
- Dariana Tani: **The World Economy – 50 Years Of Near Continuous Growth**, Global Growth Tracker At World Economics, March 2016.

- (http://www.worldeconomics.com/papers/Global%20Growth%20Monitor_7c66ffca-ff86-4e4c-979d-7c5d7a22ef21.paper).
- Direction Générale des Douanes: **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2014, 2015 .**
- Doc-loi phan**: economie de la croissance**, economica, France, 1982.
- Georgios Karras : **The Optimal Government Size: Further International Evidence On The Productivity Of Government Service**s, Economic Inquiry, 1996, vol. 34, issue 2, 193-203.
- Global Status Report**: Renewables 2012.** (http://www.ren21.net/Portals/0/documents/activities/gsr/REN21_GSR2012_Key%20Findings.pdf).
- Group of the global competitiveness: **Wastefulness of government spending**, Reports for the years 2008-2015.
- Hussin Abdullah, Selamah Maamor : **Relationship Between National Product And Malaysian Government Development Expenditure -Wagner's Law Validity Application**, International Journal Of Business And Management, Vol5 N°1, January 2010.
- James A. Kahn, **Can We Determine the Optimal Size of Government?,** USA, Development Policy Briefing Paper, The Cato Institute, No. 7, September 14, 2011.
- James S. Guseh, **Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework**, Journal of Macroeconomics, Vol° 19, N° 1, 1997.
- Jean-Claude Michaud, David M : **La Prévision : Approche empirique d'une méthode statistique**, Masson, France, 1989.
- Jean-José Quilès et autres : **Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés**, 2 ème édition, Bréal édition, 2006.
- Jean-Marc DANIEL: Rchard Musgrave et les Fonction économiques de l'Etat. La Revue du trésor-Mensuel d'études administratives, juridiques, financières, fiscales et économique N°1 janvier 2008.
- Jean-Olivier Hairault: **Analyse Macroéconomique 1**. Editions la Découverte, France, 2000 .
- Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner: **Natural Resource Abundance And Economic Growth**, Center For International Development And Harvard Institute For International Developmen, Harvard University Cambridge MA, USA, November, 1997.
- Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner**: Natural Resources And Economic Development**, Elsevier Science, European Economic Review 45, 2001.
- Kitous Alban and Others **: Impact of Low Oil Prices on Oil Exporting Countries**, JRS Sciecce For Policy Report, European Commission, Spain, 2016.
- l'Office National des Statistiques : **Rétrospective 1970 - 2002**, CHAPITRE - X – (COMMERCE EXTERIEUR).
- l'Office National des Statistiques: **Activite Emploi & Chômage en Septembre 2015** , N°726, Algérie, Décembre 2015.
- l'Office National des Statistiques: **Export Import des principaux produits classification par grandes catégories économiques-1999 à 2006**, Algérie.
- l'Office National des Statistiques**: Les Comptes Économiques de 2001 à 2015** , N°750, Algérie, Août 2016.
- l'Office National des Statistiques: **Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004 a 2014** , coll.statis, n°194 : série E N° 84, Algérie, 2015.
- Ministère de l'industrie **:Bulletin d'information statistique de la pme**, n° 28, algerie, 2015.
- Ministère des finances, Solde global du Trésor, http://www.mf.gov.dz/index.php.
- Ministère des finances: **Solde global du Trésor**, (http://www.mf.gov.dz/index.php)
- Niall mccarthy : **public spending on education in perspective**, forbes weekly, 15 avr 2015, (https://www.pressreader.com/usa/forbesweekly9417/20150415/textview).
- Oliva Eric : **Finances Publiques**, 2 Eme Editio, Aubin Imprimeur, 2008.

- Organisation for Economic Co-operation and Development (**OECD**): Country Statistical Profile: Norway 2016, (http://www.oecd-ilibrary.org/economics/country-statistical-profile-norway_20752288-table-nor).
- Paul M. Romer: **Endogenous Technological Change,** the conference**: "The Problem of Economic Development: Exploring Economic Development through Free Enterprise**," held at the State University of New York at Buffalo,USA, May 1988.
- Perspectives Monde, (http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/).
- Peter, S : **Government Expenditures Effect On Economic Growth –The Case Of Sweden 1960/2001-**, Local University.
- Preqin Sovereign Wealth Fund Review, June 2015, (https://www.preqin.com/docs/reports/2015-Preqin-Sovereign-Wealth-Fund-Review-Exclusive-Extract-June-2015.pdf).
- Rati Ram**: Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross Sections and Time Series Data Reply**, American economic review, March 1989.
- Robert F. Engele, C. W. J. Granger: **Co-Integration and Error Correction: Repretation, Estimation and Testing**, Econometric, Vol 55, No 2, 1987.
- Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin : **la croissance economique** ;ediscience international , 1996.
- Sara Turner, Jakkie Cilliers, **Barry Hughes: Reasonable goals for reducing poverty in Africa - Targets for the post-2015 MDGs and Agenda 2063-**, ISS publications, AFRICAN FUTURES PAPER 13, FEBRUARY 2015.
- Serena Lamartina ,Andrea Zaghini **: Increasing Public Eependitures - Wagner's Law In Oecd Countries-**, Centre For Financial Studies Working Paper N°13, 2008.
- Simon Smith Kyznets: **Modern Economic Growth –Restructure And Spead Studies In Comparative Economics 7**, Yale Uviversity Press, USA, 1966.
- Sovereign Wealth Fund Institute : Sovereign Wealth Fund Rankings, (http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/).
- The Global Social Change Research Project: **Basic Guide To The World Economic Growth, 1970 To 2007**, May 2007.
- The World Bank : **Beyond Economic Growth An Introduction To Sustainable Development**, Second Edition, U.S.A.
- The World Bank, Commission On Growth And Development : **The Growth Report Strategies For Sustrained Growth And Inclusive Development**, 2008.
- The World Travel & Tourism Council (WTTC): **Economic Impact 2016 World**, (http://www.wttc.org).
- THIRD GLOBAL INFRASTRUCTURE INVESTMENT INDEX 2016 : **BRIDGING THE INVESTMENT GAP**, Arcadis, (https://www.arcadis.com/media/3/7/E/%7B37E96DF6-82D5-45A6-87D8-5427637E736D%7DAG1015_GIII%202016_ONLINE%20FINAL_SINGLE%20PAGES.pdf).
- Transparency International: CPI, (http://www.transparency.org.
- US.Energy Information Administration : **Country Analysis Brief :Algeria**, (https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=DZA).
- Wayne M. Morrison, **China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, And Implications For The United States**, Congressional Research Service, USA, 21 October 2015.
- World Development Indicators**, (** data.worldbank.org).
- World Tourism Organization (UNWTO), **Tourism Highlights**, 2016 Edition, Spain, 05 December 2016.
- World Travel and Tourism Council Data, (https://tool.wttc.org).
- Zakane Ahmed: **dépublique productives; croissancea long terme et politique economique-essai d'analyse econoétrique appliquée au cas de l'Algerie,** these pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économique, universite d'Alger, Algérie, 2003.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (1): تطور بعض مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980–2015)

السنة	الإنفاق العام (مليون دج)	نفقات التجهيز (مليون دج)	نفقات التسيير (مليون دج)	نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الإنفاق العام (%)	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الإنفاق العام (%)
1980	44016	17227	26789	27,09	39,14	60,86
1981	57655	23450	34205	30,12	40,67	59,33
1982	72445	34449	37996	34,90	47,55	52,45
1983	84825	40434	44391	36,30	47,67	52,33
1984	91598	41326	50272	34,23	45,12	54,88
1985	99841	45181	54660	34,27	45,25	54,75
1986	101817	40663	61154	34,00	39,94	60,06
1987	103977	40216	63761	32,12	38,68	61,32
1988	119700	43500	76200	34,25	36,34	63,66
1989	124500	44300	80200	29,41	35,58	64,42
1990	136500	47700	88800	24,56	34,95	65,05
1991	212100	58300	153800	25,12	27,49	72,51
1992	420131	144000	276100	40,08	34,28	65,72
1993	476627	185200	291400	40,88	38,86	61,14
1994	566329	235900	330400	37,97	41,65	58,34
1995	759617	285900	473600	38,16	37,64	62,35
1996	724609	174000	550500	28,19	24,01	75,97
1997	845196	201600	643500	30,40	23,85	76,14
1998	875739	211600	662800	30,94	24,16	75,68
1999	961682	186900	774600	29,70	19,43	80,55
2000	1178122	321929	856193	28,57	27,33	72,67
2001	1321028	357395	963633	31,25	27,05	72,95
2002	1550646	452930	1097716	34,29	29,21	70,79
2003	1639265	516504	1122761	31,21	31,51	68,49
2004	1888930	638036	1250894	30,72	33,78	66,22
2005	2052037	806905	1245132	27,14	39,32	60,68
2006	2453014	1015144	1437870	28,85	41,38	58,62
2007	3108669	1434638	1674031	33,24	46,15	53,85
2008	4191053	1973278	2217775	37,95	47,08	52,92
2009	4246334	1946311	2300023	42,60	45,84	54,16
2010	4466940	1807862	2659078	37,25	40,47	59,53
2011	5731407	1934500	3797252	39,29	33,75	66,25
2012	7058170	2275540	4782630	43,55	32,24	67,76
2013	6024130	1892600	4131540	36,19	31,42	68,58
2014	6995770	2501440	4494330	40,57	35,76	64,24
2015	7746210	3154290	4591930	46,69	40,72	59,28

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).
- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http:/.Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع 02 جانفي 2018.
- Ministère des finances: **Solde global du Trésor**, (http://www.mf.gov.dz/index.php), Révisé le 28/12/2017.

الملحق رقم (2): تطور المؤشرات المستخدمة في قياس نمو الناتج خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980–2015)

السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	القيمة المضافة لقطاع المحروقات (مليار دج)	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (مليار دج)	معدل النمو الاسمي لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات (%)	معدل التضخم (%)	معدل النمو السكاني (%)	المعدل الحقيقي لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات (%)
1980	143,34	51,19	35,71	92,15	16,10	9,52	3,03	3,56
1981	169,04	59,16	35,00	109,87	19,23	14,65	3,09	1,49
1982	181,08	58,71	32,43	122,36	11,37	6,54	3,12	1,70
1983	203,58	62,14	30,52	141,44	15,59	5,97	3,12	6,50
1984	231,01	63,38	27,43	167,63	18,52	8,12	3,09	7,31
1985	252,84	65,54	25,92	187,29	11,73	10,48	3,02	-1,78
1986	250,47	39,05	15,59	211,41	12,88	12,37	2,95	-2,44
1987	260,75	45,54	17,46	215,22	1,80	7,44	2,87	-8,51
1988	290,04	52,70	18,17	237,34	10,28	5,91	2,78	1,59
1989	357,05	74,29	20,81	282,76	19,14	9,30	2,67	7,16
1990	472,81	125,19	26,48	347,61	22,94	16,65	2,56	3,73
1991	752,59	236,25	31,39	516,35	48,54	25,89	2,45	20,21
1992	918,62	250,40	27,26	668,22	29,41	31,67	2,33	-4,59
1993	1005,03	247,40	24,62	757,63	13,38	20,54	2,20	-9,36
1994	1274,94	327,35	25,68	947,60	25,07	29,05	2,05	-6,03
1995	1743,63	505,56	28,99	1238,07	30,65	29,78	1,89	-1,02
1996	2256,71	750,42	33,25	1506,30	21,67	18,68	1,74	1,25
1997	2432,46	838,99	34,49	1593,48	5,79	5,73	1,61	-1,55
1998	2444,37	638,22	26,11	1806,15	13,35	4,95	1,49	6,90
1999	2825,23	890,94	31,54	1934,28	7,09	2,65	1,41	3,04
2000	3698,68	1616,31	43,70	2082,37	7,66	0,34	1,35	5,97
2001	3754,87	1443,93	38,45	2310,94	10,98	4,23	1,30	5,45
2002	4023,41	1477,03	36,71	2546,38	10,19	1,42	1,26	7,51
2003	4700,04	1868,89	39,76	2831,15	11,18	4,27	1,26	5,66
2004	5545,85	2319,82	41,83	3226,03	13,95	3,96	1,30	8,69
2005	6930,15	3352,88	48,38	3577,27	10,89	1,38	1,36	8,14
2006	7837,00	3882,23	49,54	3954,77	10,55	2,31	1,44	6,80
2007	8567,95	4089,31	47,73	4478,64	13,25	3,67	1,51	8,07
2008	10002,34	4997,55	49,96	5004,79	11,75	4,86	1,59	5,30
2009	8809,62	3109,08	35,29	5700,54	13,90	5,73	1,68	6,48
2010	10447,31	4180,36	40,01	6266,95	9,94	3,91	1,78	4,25
2011	12210,58	5242,50	42,93	6968,08	11,19	4,52	1,87	4,79
2012	13560,56	5536,38	40,83	8024,18	15,16	8,89	1,95	4,31
2013	14092,64	4968,02	35,25	9124,62	13,71	3,25	1,97	8,49
2014	14489,71	4657,81	32,15	9831,90	7,75	2,92	1,94	2,89
2015	13687,14	3134,25	22,90	10552,89	7,33	4,78	1,86	0,69

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **الحسابات الاقتصادية من 2000–2001**، نشرة رقم 609، سبتمبر 2011.
- l'Office National des Statistiques**: Les Comptes Économiques de 2001 à 2015** , N°750, Algérie, Août 2016.

الملحق رقم (3): تطور هيكل الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (مليار دج).

السنة	الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك	الخدمات	التجارة	النقل والاتصالات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الأشغال العمومية البترولية	المحروقات	الفلاحة	إجمالي الناتج الداخلي الخام
2000	267,83	130,45	436,29	275,93	292,05	290,75	42,90	1616,31	346,17	3698,68
2001	302,91	141,88	476,21	303,69	320,51	315,23	38,39	1443,93	412,12	3754,87
2002	377,50	153,89	509,29	340,98	369,94	337,56	40,00	1477,03	417,23	4023,41
2003	403,07	169,48	552,18	390,55	401,01	355,37	44,20	1868,89	515,28	4700,04
2004	446,18	183,56	607,05	512,57	458,67	388,19	49,29	2319,82	580,51	5545,85
2005	494,02	205,77	668,13	645,03	505,42	418,29	58,99	3352,88	581,62	6930,15
2006	491,53	226,22	728,37	743,53	610,07	449,49	64,27	3882,23	641,29	7837,00
2007	532,45	247,60	863,20	822,41	732,72	479,81	92,37	4089,31	708,07	8567,95
2008	653,93	280,26	1003,20	863,77	869,99	519,51	86,72	4997,55	727,41	10002,34
2009	715,82	318,57	1151,62	911,31	1000,05	577,04	94,77	3109,08	931,35	8809,62
2010	747,69	358,97	1279,48	991,43	1194,11	616,70	63,31	4180,36	1015,26	10447,31
2011	854,64	412,72	1446,33	1074,15	1262,57	663,76	70,70	5242,50	1183,22	12210,58
2012	1077,51	460,34	1649,97	1194,84	1411,16	728,62	80,05	5536,38	1421,69	13560,56
2013	1242,16	516,18	1870,58	1462,80	1569,31	765,44	58,13	4968,02	1640,01	14092,64
2014	1238,41	564,88	2070,08	1556,08	1730,20	836,97	63,79	4657,81	1771,50	14489,71
2015	1257,62	629,77	2259,34	1660,76	1850,77	900,87	57,38	3134,25	1936,38	13687,14

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **الحسابات الاقتصادية من 2000-2001**، مرجع سابق.
- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http://Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 02 جانفي 2018.
- l'Office National des Statistiques**: Les Comptes Économiques de 2001 à 2015** , Op-Cit.

الملحق رقم (4): تطور متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1980–2015)

الوحدة:(%)

السنة	نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي
1980	1,51	9,52	19,15	0,79
1981	0,44	14,65	/	3,00
1982	-1,00	6,54	16,30	6,40
1983	0,05	5,97	13,10	5,40
1984	-0,10	8,12	8,70	5,60
1985	3,74	10,48	9,70	3,70
1986	-6,72	12,37	/	0,40
1987	-0,78	7,44	21,40	-0,70
1988	-6,39	5,91	/	-1,00
1989	-4,70	9,30	18,10	4,40
1990	4,04	16,65	20,60	0,80
1991	9,62	25,89	23,00	-1,20
1992	0,48	31,67	23,20	1,80
1993	-0,02	20,54	24,40	-2,10
1994	-10,30	29,05	27,90	-0,90
1995	-15,13	29,78	29,34	3,80
1996	-4,45	18,68	25,43	4,10
1997	2,41	5,73	25,67	1,10
1998	-3,61	4,95	25,94	5,10
1999	-4,89	2,65	29,77	3,20
2000	13,82	0,34	27,30	3,82
2001	11,31	4,23	25,90	3,01
2002	6,45	1,42	23,70	5,61
2003	11,01	4,27	17,70	7,20
2004	10,84	3,96	15,30	4,30
2005	16,42	1,38	12,30	5,91
2006	47,75	2,31	13,80	1,68
2007	44,01	3,67	11,30	3,37
2008	37,74	4,86	10,16	2,36
2009	-0,92	5,73	9,96	1,63
2010	14,36	3,91	10,00	3,63
2011	17,63	4,52	10,97	2,89
2012	10,42	8,89	9,82	3,37
2013	0,75	3,25	10,60	2,77
2014	-8,97	2,92	11,00	3,79
2015	-33,32	4,78	11,22	3,76

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني: (http:/.Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 02 جانفي 2018.
- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 2 (التشغيل).
- Banque d'Algérie : **Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992-2011**, Algérie, Juin 2012.

الملحق رقم (5): تطور قيمة الصادرات وهيكلها في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	قيمة صادرات المحروقات (مليار دولار)	مجموع الصادرات (مليار دولار)	نسبة الصادرات خارج المحروقات (%)	نسبة صادرات المحروقات (%)
2000	0,59	21,06	21,65	2,73	97,27
2001	0,56	18,53	19,09	2,93	97,07
2002	0,61	18,11	18,72	3,26	96,74
2003	0,47	23,99	24,46	1,92	98,08
2004	0,66	31,55	32,21	2,05	97,95
2005	0,91	45,59	46,50	1,96	98,04
2006	1,18	53,61	54,79	2,15	97,85
2007	1,31	59,61	60,92	2,15	97,85
2008	1,95	77,19	79,14	2,46	97,54
2009	1,07	44,41	45,48	2,35	97,65
2010	1,62	56,14	57,76	2,80	97,20
2011	2,14	71,66	73,80	2,90	97,10
2012	2,05	70,57	72,62	2,82	97,18
2013	2,16	63,66	65,82	3,28	96,72
2014	2,81	58,36	61,17	4,59	95,41
2015	2,08	33,08	35,16	5,92	94,08

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- Banque d'Algérie : **Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992-2011**, op-cit.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°33, Algérie, Mars 2016.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°29, Algérie, Mars 2015.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°25, Algérie, Mars 2014.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°21, Algérie, Mars 2013.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°17, Algérie, Mars 2012.

الملحق رقم (6): تطور العمالة في الجزائر وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: (ألف عامل)

السنة	التجارة وخدمات تجارية	بناء وأشغال عمومية	الصناعة	الفلاحة	المجموع
2000	3698,68	267,83	130,45	436,29	4533,25
2001	3754,87	302,91	141,88	476,21	4675,87
2002	4023,41	377,5	153,89	509,29	5064,09
2003	4700,04	403,07	169,48	552,18	5824,77
2004	5545,85	446,18	183,56	607,05	6782,64
2005	6930,15	494,02	205,77	668,13	8298,07
2006	7837	491,53	226,22	728,37	9283,13
2007	8567,95	532,45	247,6	863,2	10211,2
2008	5178	1575	1141	1252	9146
2009	5318	1718	1194	1242	9472
2010	5377	1886	1337	1136	9736
2011	5603	1595	1367	1034	9599
2012	6260	1663	1335	912	10170
2013	6449	1791	1407	1141	10788
2014	6224	1826	1290	899	10239
2015	6524	1776	1377	917	10594

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 2 (التشغيل).
- l'Office National des Statistiques: **Activite Emploi & Chômage en Septembre 2015** , N°726, Algérie, Décembre 2015.

الملحق رقم (7): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: (مليار دج)

السنة	الإيرادات الجبائية	إيرادات غير جبائية	الجباية العادية	الجباية البترولية	المجموع
2000	1522,74	55,42	349,5	1173,24	1578,16
2001	1354,63	150,9	398,24	956,39	1505,53
2002	1425,8	177,39	482,9	942,9	1603,19
2003	1809,9	164,57	524,93	1284,98	1974,47
2004	2066,11	163,79	580,41	1485,7	2229,9
2005	2908,31	174,52	640,47	2267,84	3082,83
2006	3434,88	205,04	720,88	2714	3639,93
2007	3478,6	209,3	766,75	2711,85	3687,9
2008	2680,69	221,76	965,29	1715,4	2902,45
2009	3073,61	201,75	1146,61	1927	3275,36
2010	2799,64	275	1297,94	1501,7	3074,64
2011	2978,3	424,81	1448,9	1529,4	3403,11
2012	3427,62	376,41	1908,58	1519,04	3804,03
2013	3646,92	248,4	2031,02	1615,9	3895,32
2014	3669,19	258,56	2091,46	1577,73	3927,75
2015	4011,69	468,52	2288,75	1722,94	3885,99

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962–2011**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).
- Ministère des finances**: Solde global du Trésor,** op-cit**.**

الملحق رقم (08): توزيع الواردات على أنواع السلع الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (%)

Année	Produits alimentaires et boissons	Approvis. industriel .N.D.A	Fuels et Lubrifiants (*)	Machines & autres biens d'équip.	Matériel de transp. et accessoires	Biens de consommation N.D.A	Biens non désignés ailleurs		TOTAL
2000	24,19	29,24	1,37	23,75	13,11	8,33	0,01		100
2001	22,23	31,91	1,34	25,3	10,73	8,48	0,01		100
2002	21,37	30,99	1,14	25,85	11,86	8,76	0,03		100
Année	**Alimentation, boissons, tabac**	**Energie et lubrifiants**	**Matières premières**	**Produits bruts**	**Demi-produits**	**Equipements agricoles**	**Equipements industriels**	**Biens de consommation**	**TOTAL**
2003	19,79	0,84	4,77	0,32	21,11	0,95	36,61	15,6	100
2004	19,74	0,92	3,92	0,36	19,96	0,91	38,97	15,23	100
2005	17,62	1,04	3,15	0,54	20,08	0,78	41,52	15,26	100
2006	17,71	1,14	3,37	0,56	23	0,45	39,75	14,03	100
2007	17,93	1,17	4,07	0,72	25,71	0,53	36,28	13,58	100
2008	19,75	1,5	3,15	0,37	25,37	0,44	38,43	11	100
2009	14,92	1,4	2,8	0,25	25,87	0,59	42,41	11,76	100
2010	14,97	2,36	3,22	0,26	24,95	0,84	42,57	10,82	100
2011	20,85	2,46	3,54	0,23	22,62	0,82	38,44	11,05	100
2012	17,91	9,83	3,46	0,19	21,1	0,65	34,77	12,09	100
2013	17,27	8,72	3,14	0,18	20,38	0,92	35,9	13,49	100
2014	18,87	4,88	3,23	0	21,84	1,13	32,41	17,64	100
2015	18,06	4,56	2,92	0	22,29	1,12	32,13	18,92	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- l'Office National des Statistiques: **Export Import des principaux produits classification par grandes catégories économiques-1999 à 2006**, Algérie.
- l'Office National des Statistiques: **Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004 a 2014** , coll.statis, n°194 : série E N° 84, Algérie, 2015.
- Banque d'Algérie: **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°33, op-cit.

الملحق رقم (09): تركيب التراكم الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: (مليون دج)

السنة	البناء والأشغال العمومية	الأشغال العمومية البترولية	أجهزة النقل	الآلات ومواد التجهيزات الأخرى	حيوانات التكاثر، الأشغال والحليب والغابات	الخدمات	التراكم الخام
2000	532475	66480	70411	159915	7596	15752	852629
2001	583286	52318	95556	201582	4887	27834	965463
2002	691023	53505	94711	241582	4985	25503	1111309
2003	734026	59708	132867	310855	5893	21816	1265165
2004	811271	58674	172075	404903	6861	23120	1476903
2005	883613	69623	271537	409932	3556	53380	1691640
2006	1083411	127233	215349	482573	3936	56956	1969458
2007	1288415	188125	280310	577822	5240	122212	2462124
2008	1587554	250626	367585	809496	10557	202527	3228343
2009	1837064	298522	399872	1021929	9212	244821	3811419
2010	2246759	267549	415344	1163199	31787	226285	4350922
2011	2403554	293353	458138	1201180	30586	230892	4617703

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962-2011**، فصل رقم 14 (الحسابات الاقتصادية).

الملحق رقم (10): المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري وأهم المتغيرات الداخلة في حسابه خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: (من 0 تنويع تام، إلى 1 عدم تنويع تام).

السنة	تنويع العمالة	تنويع الإيرادات	تنويع الناتج الداخلي الخام	تنويع الواردات	تنويع الصادرات	المؤشر المركب
2000	0,32	0,47	0,23	0,15	0,91	0,42
2001	0,22	0,28	0,18	0,17	0,90	0,35
2002	0,22	0,22	0,16	0,16	0,89	0,33
2003	0,22	0,31	0,19	0,22	0,94	0,38
2004	0,20	0,34	0,21	0,24	0,93	0,38
2005	0,21	0,45	0,29	0,25	0,93	0,43
2006	0,20	0,46	0,30	0,25	0,93	0,43
2007	0,24	0,45	0,28	0,23	0,93	0,42
2008	0,24	0,25	0,30	0,25	0,92	0,39
2009	0,23	0,26	0,15	0,28	0,92	0,37
2010	0,22	0,18	0,20	0,27	0,91	0,35
2011	0,27	0,13	0,23	0,24	0,90	0,35
2012	0,31	0,17	0,21	0,18	0,91	0,36
2013	0,29	0,22	0,16	0,19	0,89	0,35
2014	0,30	0,22	0,13	0,18	0,85	0,34
2015	0,31	0,17	0,08	0,19	0,80	0,31

المصدر: إعداد وحساب الطالب اعتمادا على إحصائيات الملاحق السابقة، وعلى الصيغة الرياضية لمعامل هيرفندال- هريشمان.

الملحق رقم (11): بيانات متغيرات النماذج المقدرة رقم (1،3،4)

السنة	الإنفاق العام (مليون دج)	نفقات التجهيز (مليون دج)	نفقات التسيير (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (دج)	نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الناتج المحلي (%)
1980	44016	17227	26789	1,625E+11	27,09	10,60	16,49
1981	57655	23450	34205	1,914E+11	30,12	12,25	17,87
1982	72445	34449	37996	2,076E+11	34,90	16,59	18,30
1983	84825	40434	44391	2,337E+11	36,30	17,30	18,99
1984	91598	41326	50272	2,676E+11	34,23	15,44	18,79
1985	99841	45181	54660	2,913E+11	34,27	15,51	18,76
1986	101817	40663	61154	2,995E+11	34,00	13,58	20,42
1987	103977	40216	63761	3,237E+11	32,12	12,42	19,70
1988	119700	43500	76200	3,495E+11	34,25	12,45	21,80
1989	124500	44300	80200	4,233E+11	29,41	10,47	18,95
1990	136500	47700	88800	5,558E+11	24,56	8,58	15,98
1991	212100	58300	153800	8,445E+11	25,12	6,90	18,21
1992	420131	144000	276100	1,0482E+12	40,08	13,74	26,34
1993	476627	185200	291400	1,166E+12	40,88	15,88	24,99
1994	566329	235900	330400	1,4915E+12	37,97	15,82	22,15
1995	759617	285900	473600	1,9906E+12	38,16	14,36	23,79
1996	724609	174000	550500	2,57E+12	28,19	6,77	21,42
1997	845196	201600	643500	2,7802E+12	30,40	7,25	23,15
1998	875739	211600	662800	2,8305E+12	30,94	7,48	23,42
1999	961682	186900	774600	3,2382E+12	29,70	5,77	23,92
2000	1178122	321929	856193	4,1235E+12	28,57	7,81	20,76
2001	1321028	357395	963633	4,2271E+12	31,25	8,45	22,80
2002	1550646	452930	1097716	4,5228E+12	34,29	10,01	24,27
2003	1639265	516504	1122761	5,2523E+12	31,21	9,83	21,38
2004	1888930	638036	1250894	6,1491E+12	30,72	10,38	20,34
2005	2052037	806905	1245132	7,562E+12	27,14	10,67	16,47
2006	2453014	1015144	1437870	8,5016E+12	28,85	11,94	16,91
2007	3108669	1434638	1674031	9,3529E+12	33,24	15,34	17,90
2008	4191053	1973278	2217775	1,1044E+13	37,95	17,87	20,08
2009	4246334	1946311	2300023	9,968E+12	42,60	19,53	23,07
2010	4466940	1807862	2659078	1,1992E+13	37,25	15,08	22,17
2011	5731407	1934500	3797252	1,4589E+13	39,29	13,26	26,03
2012	7058170	2275540	4782630	1,6209E+13	43,55	14,04	29,51
2013	6024130	1892600	4131540	1,6645E+13	36,19	11,37	24,82
2014	6995770	2501440	4494330	1,7243E+13	40,57	14,51	26,07
2015	7746210	3154290	4591930	1,6592E+13	46,69	19,01	27,68

تابع الملحق رقم (11):

السنة	معدل النمو السكاني (%)	تراكم رأس المال الثابت نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	الصادرات خارج المحروقات نسبة لمجموع الصادرات (%)	نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات الحقيقي (%)	الأرقام القياسية للأسعار (سنة الأساس: 2010) (%)	الإنفاق العام بالأسعار الثابتة لسنة 2010 (%)
1980	3,03	33,78	1,77	6,59	6,155933	715017,529
1981	3,09	32,92	1,85	4,57	7,05807529	816865,755
1982	3,12	34,44	1,80	4,82	7,51985055	963383,508
1983	3,12	34,36	1,48	9,63	7,96857236	1064494,32
1984	3,09	33,48	2,29	10,40	8,6153334	1063197,39
1985	3,02	32,44	1,96	1,24	9,51841738	1048924,38
1986	2,95	34,46	2,67	0,51	10,6959988	951916,714
1987	2,87	29,69	2,48	-5,64	11,4919159	904783,854
1988	2,78	26,24	5,48	4,37	12,1712657	983463,862

935828,175	13,3037243	9,83	4,18	27,12	2,67	1989
879559,529	15,5191315	6,28	4,11	26,97	2,56	1990
1085661,62	19,5364739	22,65	3,78	25,86	2,45	1991
1633250,59	25,7236092	-2,26	4,34	27,07	2,33	1992
1537143,37	31,0073224	-7,16	5,76	27,01	2,20	1993
1415319,25	40,0142228	-3,97	3,37	28,40	2,05	1994
1462762,34	51,9303089	0,87	4,88	29,14	1,89	1995
1175732,88	61,6304107	2,99	4,55	24,88	1,74	1996
1297028,95	65,1640043	0,05	4,63	22,95	1,61	1997
1280512,48	68,3897279	8,40	3,74	25,75	1,49	1998
1369937,17	70,1989857	4,45	3,33	24,39	1,41	1999
1672556,68	70,4370748	7,32	2,73	20,68	1,35	2000
1799390,75	73,4137374	6,75	2,93	22,84	1,30	2001
2082662,97	74,4549659	8,77	3,26	24,57	1,26	2002
2177155,31	77,6334141	6,91	1,92	24,09	1,26	2003
2343973,75	80,7090949	9,99	2,05	24,02	1,30	2004
2507795,46	81,824855	9,51	1,96	22,37	1,36	2005
2930049,89	83,718711	8,24	2,15	23,17	1,44	2006
3581452,6	86,7943918	9,57	2,15	26,32	1,51	2007
4604725,62	91,0151949	6,88	2,46	29,23	1,59	2008
4412459,57	96,2343096	8,17	2,35	38,24	1,68	2009
4466900	100	6,02	2,80	36,28	1,78	2010
5483451,24	104,521765	6,67	2,90	31,67	1,87	2011
6201247,94	113,818542	6,26	2,82	30,80	1,95	2012
5125966,46	117,521838	10,46	3,28	34,19	1,97	2013
5784053,94	120,949252	4,83	4,59	36,79	1,94	2014
6112052,21	126,736646	2,55	5,92	43,15	1,86	2015

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962-2011**، فصل رقم 12 (المالية العمومية).
- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962-2011**، فصل رقم 14 (الحسابات الاقتصادية).
- الديوان الوطني للإحصائيات: **الحسابات الاقتصادية من 2000-2001**، مرجع سابق.
- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني: http:/.Worldbank.Org/Indicator، تاريخ الاطلاع: 02 جانفي 2018.

- Banque d'Algérie : **Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992-2011**, op-cit.
- Banque d'Algérie: **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°33, op-cit.
- Banque d'Algérie: **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°29, op-cit.
- Banque d'Algérie: **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°25 op-cit.
- Banque d'Algérie: **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°21, op-cit.
- Banque d'Algérie: **Bulletin Statistique Trimestriel**, N°17, op-cit.
- l'Office National des Statistiques**: Les Comptes Économiques de 2001 à 2015,** op-cit.
- l'Office National des Statistiques : **Rétrospective 1970 - 2002**, CHAPITRE - X – (COMMERCE EXTERIEUR).
- Ministère des finances**: Solde global du Trésor**, op-cit**.**

الملحق رقم (12): نتائج تحديد التأخير الزمني الأمثل للنماذج المقدرة رقم (1،3)

- **النموذج رقم (1):**

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: RPIBHH
Date: 02/18/18 Time: 20:28
Sample: 1980 2015
Included observations: 32

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1406	-63.229154	5.201822	6.117907	5.505478	0.749550	ARDL(2, 3, 3, 3, 4
131	-60.618211	5.226138	6.279636	5.575343	0.716345	ARDL(4, 3, 4, 3, 4
1381	-62.892020	5.243251	6.205140	5.562090	0.732479	ARDL(2, 3, 4, 3, 4
1281	-63.024992	5.251562	6.213451	5.570401	0.730246	ARDL(2, 4, 3, 3, 4
781	-63.226686	5.264168	6.226057	5.583007	0.726824	ARDL(3, 3, 3, 3, 4
1401	-63.228385	5.264274	6.226163	5.583113	0.726795	ARDL(2, 3, 3, 4, 4
156	-62.364752	5.272797	6.280490	5.606819	0.715266	ARDL(4, 3, 3, 3, 4
6	-60.582459	5.286404	6.385706	5.650791	0.681601	ARDL(4, 4, 4, 3, 4
126	-60.602057	5.287629	6.386930	5.652016	0.681211	ARDL(4, 3, 4, 4, 4
1256	-62.711720	5.294483	6.302176	5.628504	0.709024	ARDL(2, 4, 4, 3, 4
1376	-62.801111	5.300069	6.307763	5.634091	0.707394	ARDL(2, 3, 4, 4, 4
756	-62.891989	5.305749	6.313443	5.639771	0.705727	ARDL(3, 3, 4, 3, 4
1276	-63.009851	5.313116	6.320809	5.647138	0.703551	ARDL(2, 4, 3, 4, 4
656	-63.023705	5.313982	6.321675	5.648003	0.703295	ARDL(3, 4, 3, 3, 4
151	-62.210195	5.325637	6.379135	5.674842	0.686670	ARDL(4, 3, 3, 4, 4
776	-63.225853	5.326616	6.334309	5.660638	0.699522	ARDL(3, 3, 3, 4, 4
31	-62.333424	5.333339	6.386837	5.682544	0.684248	ARDL(4, 4, 3, 3, 4
1251	-62.486057	5.342879	6.396376	5.692083	0.681221	ARDL(2, 4, 4, 4, 4
1	-60.579857	5.348741	6.493847	5.728311	0.636175	ARDL(4, 4, 4, 4, 4
631	-62.711686	5.356980	6.410478	5.706185	0.676694	ARDL(3, 4, 4, 3, 4

- **النموذج رقم (3):**

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: RPIBHH
Date: 02/19/18 Time: 15:31
Sample: 1980 2015
Included observations: 32

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
405	-49.738075	4.483630	5.491323	4.817652	0.870667	ARDL(4, 4, 1, 3, 4, 0)
1028	-49.049924	4.503120	5.556618	4.852325	0.862347	ARDL(4, 3, 1, 3, 4, 2)
1030	-51.269772	4.516861	5.478750	4.835700	0.870613	ARDL(4, 3, 1, 3, 4, 0)
403	-48.624599	4.539037	5.638339	4.903425	0.849202	ARDL(4, 4, 1, 3, 4, 2)
1027	-48.629615	4.539351	5.638653	4.903738	0.849155	ARDL(4, 3, 1, 3, 4, 3)
280	-49.683581	4.542724	5.596222	4.891929	0.856786	ARDL(4, 4, 2, 3, 4, 0)
380	-49.687139	4.542946	5.596444	4.892151	0.856754	ARDL(4, 4, 1, 4, 4, 0)
404	-49.728119	4.545507	5.599005	4.894712	0.856386	ARDL(4, 4, 1, 3, 4, 1)
402	-47.871427	4.554464	5.699570	4.934034	0.835584	ARDL(4, 4, 1, 3, 4, 3)
903	-48.932516	4.558282	5.657584	4.922670	0.846272	ARDL(4, 3, 2, 3, 4, 2)
1003	-48.949019	4.559314	5.658616	4.923701	0.846113	ARDL(4, 3, 1, 4, 4, 2)
26	-44.012312	4.563270	5.891593	5.003571	0.698581	ARDL(4, 4, 4, 3, 4, 4)
905	-51.023727	4.563983	5.571676	4.898005	0.859846	ARDL(4, 3, 2, 3, 4, 0)
1029	-51.024787	4.564049	5.571743	4.898071	0.859837	ARDL(4, 3, 1, 3, 4, 1)
778	-48.201555	4.575097	5.720203	4.954667	0.832157	ARDL(4, 3, 3, 3, 4, 2)
1005	-51.212822	4.575801	5.583495	4.909823	0.858180	ARDL(4, 3, 1, 4, 4, 0)
155	-49.270965	4.579435	5.678737	4.943823	0.842986	ARDL(4, 4, 3, 3, 4, 0)
255	-49.473848	4.592116	5.691417	4.956503	0.840982	ARDL(4, 4, 2, 4, 4, 0)
278	-48.521462	4.595091	5.740198	4.974662	0.828767	ARDL(4, 4, 2, 3, 4, 2)
378	-48.548476	4.596780	5.741886	4.976350	0.828478	ARDL(4, 4, 1, 4, 4, 2)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (**EVIEWS9**).

الملحق رقم (13): بيانات متغيرات النموذج المقدر رقم (5)

السنة	الإنفاق العام (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (دج)	المستوى العام للأسعار (%)	تعداد السكان (نسمة)	معدل التضخم (%)	الجباية البترولية (مليون دج)	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	136500	5,558E+11	15,51	25912364	16.65	76200	24,56
1991	212100	8,445E+11	19,53	26554277	25.89	161500	25,12
1992	420131	1,0482E+12	25,72	27180921	31.67	193800	40,08
1993	476627	1,166E+12	31,00	27785977	20.54	179218	40,88
1994	566329	1,4915E+12	40,01	28362015	29.09	222176	37,97
1995	759617	1,9906E+12	51,93	28904300	29.78	336148	38,16
1996	724609	2,57E+12	61,63	29411839	18.68	495997	28,19
1997	845196	2,7802E+12	65,1643	29887717	5.73	564765	30,40
1998	875739	2,8305E+12	68,38	30336880	4.95	378556	30,94
1999	961682	3,2382E+12	70,19	30766551	2.65	560121	29,70
2000	1178100	4,1235E+12	70,43	31183658	0.34	720000	28,57
2001	1321000	4,2271E+12	73,41	31590320	4.23	840600	31,25
2002	1550646	4,5228E+12	74,45	31990387	1.42	916400	34,29
2003	1690200	5,2523E+12	77,63	32394886	4.27	836100	32,18
2004	1891800	6,1491E+12	80,70	32817225	3.96	862200	30,77
2005	2052000	7,562E+12	81,82	33267887	1.38	899000	27,14
2006	2453000	8,5016E+12	83,71	33749328	2.31	916000	28,85
2007	3108500	9,3529E+12	86,79	34261971	3.76	973000	33,24
2008	4191000	1,1044E+13	91,01	34811059	4.86	1715400	37,95
2009	4246300	9,968E+12	96,23	35401790	5.73	1927000	42,60
2010	4466900	1,1992E+13	100	36036159	3.91	1501700	37,25
2011	5731400	1,4589E+13	104,52	36717132	4.52	1529400	39,29
2012	7058170	1,6209E+13	113,81	37439427	8.89	1519000	43,55
2013	6024130	1,665E+13	117,52	38186135	3.25	1615900	36,19
2014	6995770	1,7243E+13	120,94	38934334	2.92	1577700	40,57
2015	7746210	1,6592E+13	126,73	39666519	4.78	1722900	46,69

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (11) وعلى المصادر التالية:

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: (http:/.Worldbank.Org/Indicator)، تاريخ الاطلاع: 02 جانفي 2018.
- إحصائيات وزارة المالية، الموقع الالكتروني: (http://www.mf.gov.dz)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2017.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (1980-2015)، حيث أن الاعتماد على إيرادات صادرات المحروقات بغرض تحسين الأداء الاقتصادي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في ظل عدم استقرار أسعارها ومخاطر نضوبها المحتملة، يجعل التوجه نحو التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية، خاصة وأن توفر إيرادات ضخمة من صادرات المحروقات منذ سنة 1999 ساعد على تمويل سياسات الإنفاق العام وبرامج التنمية الاقتصادية.

لتحقيق هذه الدراسة تم استعمال أساليب الاحصاء الوصفي والاستدلالي، وأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS9) في تقدير العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة من أجل قياس وتحليل محددات الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وعلى التنويع الاقتصادي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام أثرت سلبا على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015) ما يعني أن السياسة الاقتصادية الكينزية المبنية على التوسع في الإنفاق العام التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن قادر على دفع عملية النمو وتحقيق القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن ريع المحروقات، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العامة إلى تغطية الطلب الكلي المتزايد على السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد من الخارج والتوسع في الإنفاق الاستهلاكي الذي يخدم بعدا اجتماعيا محضا.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإصلاحات الاقتصادية، صادرات المحروقات، الاقتصاد الريعي، التنويع الاقتصادي، التكامل المشترك.

Abstract:

The purpose of this study is to assess the contribution of public expenditure policy to growth and economic diversification outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period (1980-2015), where the Dependence on oil export revenues in order to improve economic performance and increase economic growth rates in the face of unstable prices and risks of potential depletion, makes the trend towards economic diversification imperative, particularly since 1999, the availability of substantial revenues from fuel exports has helped to finance public expenditure policies and economic development programmes.

To achieve this study, the methods of descriptive, inferencial statistics and economic measurement methods have been used in the form of cointegration and error correction model based on the outputs of the (EVIEWS 9) programe in estimating short-and long-term relationships between different study variables in order to measure and analyse the determinants of spending and its impact on economic growth outside the hydrocarbon sector and on economic diversification in Algeria.

The study findings showed that the public spending programme negatively impacted economic growth outside the oil sector during the period (1980-2015). which means that the Keynesian economic policy adopted by Algeria, based on the expansion of public expenditure is not in line with the nature of the Algerian economy, because of the lack of an economy with a flexible production system capable of pushing the growth process and achieving value added in the real economy sectors away from the rent hydrocarbons, Which has prompted the public authorities to cover the increasing total demand for consumer and investment goods through imports and expansion in consumer spending, which serves a purely social dimension.

Key words: Public expenditure - Economic reforms – Oil Exports - Economic Rent - Economic Diversification - Cointegration

Résumé:

L'objectif de cette étude est de déterminer la contribution de la politique des dépenses publiques à la croissance et à la diversification hors hydrocarbures en Algérie entre 1980 et 2015, où la dépendance vis-à-vis des les taux de croissance face aux prix instables et aux risques d'épuisement potentiel rendent impératif la diversification économique, en particulier depuis 1999, la disponibilité de recettes substantielles provenant des exportations de carburant a contribué au financement de politiques de dépenses publiques et de programmes de développement économique.

Pour réaliser cette étude, nous avons utilisé les méthodes de métrique descriptive, inférentielle et économétrique représentées par le modèle de co-intégration et de correction d'erreur en fonction des sorties du programme (EVIEWS 9) pour estimer les relations d'équilibre à court et long terme entre les différentes variables de l'étude pour mesurer et analyser les déterminants des dépenses publiques et leur impact sur la croissance économique hors secteur pétrolier et diversification économique en Algérie.

Les résultats montrent que la politique de dépenses publiques affecte négativement la croissance économique hors secteur pétrolier durant la période (1980-2015), ce qui signifie que la politique économique keynésienne adoptée par l'Algérie n'est pas en ligne avec la nature de l'économie algérienne, car elle n'a pas une économie avec une capacité de production flexible peut conduire le processus de croissance et réaliser une valeur ajoutée dans les secteurs de l'économie réelle loin du produit du pétrole, qui a conduit les autorités publiques à couvrir la demande globale croissante de biens de consommation et d'investissement à travers les importations et l'expansion des dépenses de consommation, qui a une dimension purement sociale.

Mots clés: Dépenses publiques - Réformes économiques - Exportations des hydrocarbures - Economie de la rente - Diversification économique - Cointegration